مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر

Laboratoire DEHALG Algérie

مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية

دورية دولية علمية محكمة و مفهرسة

ر.د.م.ك ISSN 0827-2253

رقم الإيداع القانوني:65-2011

العدد 07 / جوان 2013

المراسلات و الاستفسارات:

تبعث جميع المراسلات إلى الأستاذ الدكتور كمال رزيق

مدير مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية

مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر

جامعة البليدة 02 الجزائر

dehalg.revue@yahoo.fr

obeikan.com

مدير المجلة :

أ.د كمال رزيق

رئيس التحرير :

أ.رحمون بوعلام

هيئة التحرير :

أ.د خضراوي ساسية

د.منصوري الزين

د.عمورة جمال

د. للوشي محمد

د. مراكشي محمد لمين

د. عامر بشير

أ. قاسي ياسين

التصميم والطبع

دار التل للطباعة

اللجنة العلمية :

أ.د سويسي عبد الوهاب جامعة الجزائر 3 الجزائر

ا.د خالص صالح جامعة البليدة 2 الجزائر

أ.د صخري عمر جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د علي عبد الله جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د الطيب ياسين جامعة الجزائر 3 الجزائر

ا.د قدي عبد المجيد جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د بن حمودة محبوب جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د فريد كورتل جامعة سكيكدة الجزائر

أ.د صالح صالحي جامعة سطيف الجزائر

ا.د بوجلال محمد جامعة المسيلة الجزائر

أ.د هواري معراج جامعة غارداية الجزائر

أ.د زكان احمد م.و.ع.للتخطيط و الإحصاء الجزائر

أ.د زايري بلقاسم جامعة وهران الجزائر

أ.د الطيب داودي جامعة بسكرة الجزائر

أ.د بلعزوز بن علي جامعة الشلف الجزائر

أ.د راتول محمد جامعة الشلف الجزائر

أ.د عبد الرزاق بن حبيب جامعة تلمسان الجزائر

أ.د عبيرات مقدم جامعة الاغواط الجزائر

أ.د رمضان الشراح جامعة الكويت الكويت

أ.د عبد الحفيظ بلعربي جامعة العين للعلوم و التكنولوجيا الامارات العربية

أ.د. غالب عوض الرفاعي - جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، الإمارات العربية

أ.د طارق الحاج جامعة النجاح فلسطين

أ.د زغدار أحمد جامعة المدية الجزائر

أ.د علاش احمد جامعة البليدة 2 الجزائر

أ.د ماضي بلقاسم جامعة عنابة الجزائر

أ.د علي همال جامعة باتنة الجزائر

أ.د درمان سليمان صادق جامعة دهوك العراق

أ.د.حيدر احمد عباس جامعة دمشق سوريا

أ.د باشي أحمد جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د آيت زيان كمال جامعة خميس مليانة الجزائر

أ.د منور أوسرير جامعة بومرداس الجزائر

أ.د بوكساني رشيد جامعة البويرة الجزائر

أ.د كوثر الأبجي جامعة بني سويف مصر

أ.د بن عبد الفتاح دحمان جامعة أدرار الجزائر

د. غزازي عمر جامعة البليدة 2 الجزائر

د. جليد نور الدين جامعة تيبازة الجزائر

د.عبد الكريم احمد قندوز جامعة الملك فيصل السعودية

د.سميرة صندوقة معهد الموجز للتعليم و التدريب السعودية

د.محمد القاضي جامعة الزيتونة الأردن

د.حسن توفيق جامعة الزرقاء الأردن

قواعد النشر بالمجلة :

تنشر مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، الأبحاث و الدراسات العلمية غير المنشورة من قبل أو قدمت للنشر بمجلات أخرى أو بملتقيات ، في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير (إدارة الأعمال) ، و باللغات الثلاث : العربية ، الفرنسية و الانجليزية ، و التي تهتم بالدراسات التطبيقية و الإحصائية ، و دراسة الحالة فقط، وفق الشروط التالية :

- يرسل المقال فقط الكترونيا إلى مدير المجلة، في حدود 15 صفحة من صفحات المجلة.
- يكتب المقال باستخدام Microsoft Word ، وبخط Simplified Arabic للعربية ، و Times New Roman للفرنسية و الانجليزية ، و بحجم خط 12 ، و بمسافة بين الأسطر 2.0 ، و العناوين و العناوين الفرعية تكتب بـ Gras .
- تتضمن الورقة الأولى ، العنوان الكامل للمقال، اسم الباحث و رتبته العلمية و المؤسسة الجامعية التابع لها ، العنوان الالكتروني، و ملخصين للموضوع في حدود 80 كلمة أو 05 اسطر ،احدهما بلغة المقال و الثاني بإحدى اللغتين الاخريتين ، على أن يكون إجباريا احد الملخصين باللغة العربية.
- يتم الإشارة إلى المصادر العلمية في متن المقال و في النهاية، وفق الأصول العلمية.
- ترقم الجداول و الأشكال حسب ورودها في متن المقال.
- تخضع كافة المقالات المرسلة إلى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يبلغ الباحث بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، و لا يمكن للباحث الطعن في نتائج التقييم.
- لا ترد المقالات المرسلة إلى المجلة سواء قبلت للنشر أو لم تقبل.
- تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة ، فلا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى أو استعمالها في أي ملتقى.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن أراء أصحابها.
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.

حقوق النشر محفوظة للمجلة

obeikan.com

فهرس العدد

دور القطاع العام الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وانعكاسه على التنمية الاقتصادية	د. ياسر أحمد شاهين أ. جهاد جميل جرايسة	7
مقومات مؤسسات اقتصاد المعرفة لتحقيق التنافسية الدولية	أ.د كمال رزيق أ. حسام عيسى الحمدان	29
دراسة المناخ الاستثماري في الدول النامية	د. آيت عكاش سمير د. فراح رشيد	47
إدارة الأخطار الناتجة عن حوادث المركبات في الأردن	د. عيد احمد ابوبكر د. عبد الرحيم فؤاد الفارس	63
مواقع التواصل الاجتماعي كإعلام سياحي جديد تأثيرها على السياحة الداخلية (موقع فيسبوك نموذجا)	د. عيسى براق أ. سيد وائل براق	99
دراسة التجربة الإدارية في اليابان وماليزيا وكيف نستفيد منها في الجزائر	د. شويح محمد	111
تشخيص حقيبة الأعمال باستعمال نموذج «جماعة بوسطن الاستشارية»دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للبناءات المعدنية «CR Métal»	أ. مزوغ عادل	131
أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز البنكي الجزائري دراسة قيــاسية (2005-2008)	أ.د شريط عابد أ .بلجيلالي فتيحة	149
التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على التنمية الاقتصادية	أ. علي قابوسة أ.يوسف قريشي	167
أسباب عصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر	أ. حكيم بوجطو	195
هل المؤهل الدراسي شرط للقيادة الناجحة	د.جاسم العمر د.صلاح العبد الجادر	195
دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية الأداء في المنظمة،مع لمحة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.	أ.بن رجدال جوهر	207
الصيرفة الإلكترونية كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمصارف الجزائرية	د. عامر بشير	223
حقيقة المشتقات الائتمانية أداة لتعزيز متانة النظام المالي أم لهشاشته ؟	د.عبد الكريم احمد قندوز	237
EVALUATION DES FACTEURS D'ECHEC OU DE REUSSITE, PAR LA REGRESSION LOGISTIQUE , DES MICRO-ENTREPRISES D'APRES LE DISPOSITIF ANSEJ	D.KHERCHI MEDJDEN Hanya D.TAKOUCHE Sabrina	261
L'impact des TIC sur les innovations financières	D.Charfi Nacer D.Lellouchi Mohamed	279

الكلمة الافتتاحية

يأتي هذا العدد في سياق المجهودات المبذولة من طرف المخبر في تشجيع البحث العلمي بجامعة البليدة، وبصفة خاصة والجزائر بصفة عامة .

فهو بكورة تلك المجهودات التي يقوم بها المخبر بترسيخ مجلته ضمن المجلات العلمية الرائدة في الجزائر.

في هذا السياق جاء هذا العدد كتكملة للجهد العلمي المتواصل للباحثين من خلال ما يعرضه من مواضيع تخدم البحث العملي ذات الصلة بالإقتصاد ومختلف فروعه.

وتبقى مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية للمخبر في خدمة العلم والباحثين .

المجلة

obeikan.com

دور القطاع العام الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وانعكاسه على التنمية الاقتصادية

د. ياسر أحمد شاهين

جامعة فلسطين الاهلية – فلسطين

جهاد جميل جرايسة

وزارة الاقتصاد الفلسطينية

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى دور القطاع العام الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا المرخصة والعاملة في فلسطين والبالغ عددها (8520) مشروعاً، اختيرت عينة طبقية عشوائية منتظمة وعددها (256) مشروعاً، بنسبة 3% من مجتمع الدراسة .

استخدام المنهج الوصفي والاستبانه كأداة للدراسة وفق مقياس لكرت الخماسي، وتكونت من ثلاثة أقسام الأول: بيانات أولية تتعلق بخصائص المبحوثين والمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، والثاني: لقياس دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية، والثالث: لقياس مساهمتها في التنمية الاقتصادية في مجال الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية.

أشارت النتائج إلى أن دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا كان بدرجة متوسطة، اما اهم المجالات فهو مجال التشريعات والقوانين، ثم مجال البرامج الإدارية والفنية، وأخيرا مجال التمويل، وان درجة مساهمتها في التنمية الاقتصادية كانت متوسطة، وأكثر مجالات المساهمة هو الحد من البطالة والفقر بدرجة مرتفعة، ثم الرفاه الاقتصادي بدرجة متوسطة، وأخيرا مجال المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة. وبناءاً على هذه النتائج، فقد ضمن الباحثان الدراسة بعض المقترحات .

The Role of Public Sector In Stimulating The Small And Very Small Projects, And It›s Reflection To Develop The Economic Development.

Abstract: This Study aims to introduce the role of public sector in stimulating the small and very small projects, and it's reflection to develop the economic

development from the perspective of the owners of those projects. The study was conducted during February 2011. The population of the study consisted of all owners of small and very small industrial licensed projects in the Governorates of Hebron and Bethlehem whose number (2570) individuals. A stratified random sample of (256) individuals was selected, which represented 10% of population of the study. A questionnaire was used as a tool for the study, which consisted of three main axes.

The Results of the study showed that the degree of the role of Palestinian public sector in stimulating the small and very small projects was moderate. The most components of the role of public sector that applied was legislations and laws, then the management and technical programs, and finally the finance. Also The results showed that the total degree of the contributions of small and very small projects to develop the economic development was moderate. The most components of the contribution small and very small projects to develop the economic development that used was reduced unemployment and poverty with a high degree, followed by economic welfare with a medium degree, and finally social responsibility with a medium degree.

مقدمة:

إن دعم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة الحجم، وتشجيع إقامتها والعمل لضمان استمرارها هو من أهم ركائز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة, من خلال دورها الهام في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام والحد من مشكلة الفقر والبطالة بشكل خاص (منظمة العمل العربية، 2009). كما تعتبر المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بغض النظر عن درجة تطورها أو اختلاف أنظمتها الاقتصادية؛ فهي تشكل مصدرا أساسيا من مصادر النمو وقاعدة ارتكاز لتطوير المشاريع الكبيرة, وبالرغم من زيادة أعداد, إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات التي تعيق نموها وتطورها بشكل طبيعي (عطياني وعلي، 2009)

ويعتبر العديد من الاقتصاديين إن أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص هو التركيز على تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها وإتاحة كافة الفرص لاستدامتها، حيث تساهم هذه المشاريع في زيادة الطاقة الإنتاجية وأيضا المساهمة في معالجة مشاكل الفقر والبطالة في الدول النامية (المحروق ومقابلة، 2006)؛ وذلك خلال تأثير المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: إجمالي الناتج المحلي, والاستهلاك والعمالة والادخار والاستثمار والصادرات، فإنها تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك من خلال التكامل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة (خضر، 2001).

في فلسطين يتنامى حاليا اهتمام واضح وملحوظ لدى القطاع الحكومي (العام) والقطاع الخاص والأهلي بضرورة العمل وتوحيد الجهود؛ من أجل تطوير وتفعيل المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا؛ لاعتبارها أحد أهم الوسائل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وعلى الرغم من تفاوت الأدوار في التعامل مع هذه المنشآت, إلا أن هناك إيمان مطلق بأهمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ودورها في الحد من مشكلة البطالة والفقر (مرقه، 2009).

وبالرغم من التطور الملحوظ للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، وارتفاع نسبتها من إجمالي المشاريع, حيث تبلغ نسبة هذه المشاريع 90 % من إجمالي المنشآت الاقتصادية، وتساهم هذه المنشآت بتشغيل نحو 87% من إجمالي العاملين في المنشآت، إلا أن المنشآت الكبيرة تحظى بالاهتمام الكبير من قبل القطاع العام على حساب الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والصغيرة جدا في معظم دول العالم (الاسكوا، 2007) . (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008).

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا العمود الفقري لاقتصاديات الدول النامية بشكل عام، وقاعدة الارتكاز للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، كما تشكل 90% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين، وتساهم أيضا في تشغيل 87% من الأيدي العاملة الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)، رغم انحياز الحكومات لصالح المنشآت الكبيرة ، كما أن القطاع العام لا يقوم بالدور المناط به، وذلك من خلال اقتصار الامتيازات والتسهيلات التي تتضمنها القوانين للمنشآت الكبيرة (عطياني، وعلي، 2009)، ومن هنا برزت مشكلة الدراسة والتي تتلخص في السؤال الآتي:

ما دور القطاع العام الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، وانعكاسه على التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع ؟

3.1 أهداف الدراسة:

- التعرف إلى دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجالات (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع.
- التعرف إلى مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في تحقيق التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع.
- التعرف إلى العلاقة بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية.

4.1 أسئلة الدراسة:

- ما دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجالات (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع ؟
- ما مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع ؟
- ما العلاقة بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية ؟

5.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في معالجة الفقر، والحد من البطالة والمساهمة في رفع مستوى الدخل وتحقيق التنمية المستدامة, حيث تتميز معظم المشاريع الصغيرة بأنها مشاريع يسودها الطابع العائلي في الإدارة واتخاذ القرار، وتفتقر في معظم الأحيان إلى التخطيط العلمي ووضع استراتيجيات سواء في الإدارة أو التسويق والتمويل (الحلبية، 2004), ومن هنا تبرز أهمية القطاع الحكومي في تقديم خدمات، وذلك لمحدودية الموارد المالية والقدرات الفنية اللازمة للتطور والتوسع عند المشاريع الصغيرة .

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 القطاع العام الفلسطيني: يتكون القطاع العام الفلسطيني من وزارات وهيئات ومؤسسات تمول من خلال الموازنة العامة للحكومة، وتطور هذا القطاع بعد مباشرة السلطة الوطنية الفلسطينية لعملها، وذلك من حيث التوسع في تأسيس الوزارات واستحداث وحدات حكومية جديدة، حيث تبلغ عدد الوزارات والمؤسسات الحكومية حوالي ثلاث وستين وحدة حكومية تتوزع على حوالي 27 وزارة (صبري، 2003). وذكر أن القطاع الحكومي بشكل عام هو ذلك القطاع الذي يعمل على تقديم خدمات أساسية تمول من قبل الموازنة العامة للدولة، والتي تؤمن إيراداتها بالدرجة الأولى من المساعدات الخارجية والضرائب المفروضة على الشعب للمساهمة في تحمل نفقات الخدمات العامة.

- **2.2 أهداف القطاع العام الفلسطيني:** يهدف القطاع الحكومي الفلسطيني إلى دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا , من خلال تأمين وجود إطار تنظيمي وقانوني مناسب وفعّال يعمل على تطوير هذه المشاريع، كذلك يناط بالقطاع الحكومي تعديل البنية الهيكلية لمؤسسات القطاع العام والخاص والتنسيق بينهما من أجل تكامل الأدوار(حامد، وآخرون، 2009). ويفيد

(أبو الفحم، 2009) أن معظم الحكومات في العالم تعمل جاهدة لتقديم التسهيلات اللازمة لجذب الاستثمار وجلب رؤوس الأموال الخارجية والداخلية, وتشجيع وتسهيل إنشاء المشاريع الاقتصادية لقطاع الشباب في المجتمع والعمل على توفير كافة التسهيلات والخدمات المجانية لهم، ويمكن البدء في هذه المشاريع من خلال إعطاء تسهيلات لإنشاء مشاريع فردية ومنح تراخيص دون تعقيدات وضمانات مالية، وتقديم إعفاءات ضريبية ومن رسوم التراخيص، وتقديم تسهيلات جمركية. وتشجيع التصدير وفتح أسواق شعبية لتسويق المنتجات بدعم حكومي.

3.2. برامج القطاع العام الفلسطيني: في مجال القوانين والتشريعات والبرامج الادارية والفنية.

1.3.2. التشريعات والقوانين: هنالك العديد من القوانين التي تؤثر على تفعيل وتحفيز المشاريع، وذلك بالرغم من وجود العديد من مسودات القوانين التي تنظم عمل المشاريع الاقتصادية, والإصلاح القانوني والسياسات المتبعة كفيل بمأسسة العديد من هذه المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، وتشجيعها على التسجيل بشكل رسمي, وخصوصا إذا توفرت آليات تشجيعية للتسجيل الرسمي ,kawasmi white, 2010)).

2.3.2. البرامج الإدارية والفنية: يشكل القطاع غير المنظم ثلثي المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، وأن مستوى الإشراف من قبل القطاع العام على هذا القطاع كان ضعيفاً (خليفة، 2009).

4.2. مفهوم المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا: في فلسطين لا يوجد تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وإنما هناك اجتهادات تختلف بين القطاع الرسمي والقطاع الخاص، ويتحكم بذلك طبيعة النشاط أو الجهة المسئولة،(جليلي ، 2010) حيث قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2003 بعمل مسح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وقام بتصنيفها على النحو الآتي:

المشاريع الصغيرة جدا : أقل من 5 عمال, والكيان القانوني لها فردي, ورأس المال المتوفر قليل. المشاريع الصغيرة: عدد العمال من 5- 15، ورأس المال أعلى من 10 الآلاف $. المشاريع المتوسطة: 20 -50 عاملا. واخيراً المشاريع الكبيرة: عدد العمال 51 فأكثر. وفي أحدث دراسة أعدت من قبل منظمة العمل الدولية بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في فلسطين قامت بتصنيف المشاريع حسب الجدول أدناه:

جدول رقم (1) المشاريع حسب الحجم والتوظيف والمردود السنوي ورأس المال بالدولار

أصناف المشاريع	حجم العمال	المردود السنوي	رأس المال المسجل
مشاريع متناهية الصغر	4-1	حتى 20 ألف	حتى 5 ألاف
مشاريع صغيرة	9-5	200000-20001	50000- 5001
مشاريع متوسطة	19-10	500000 -200001	100000-500001
مشاريع كبيرة	20 أو أكثر	500001 فأكثر	100001 فأكثر

(kawasmi, white, 2010).

5.2. تصنيفات المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في فلسطين: تصنيف المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا استنادا إلى نشاطها على النحو الآتي:

- مشاريع إنتاجيه: يتم فيها تحويل مواد خام إلى منتج نهائي أو وسيط والقيمة المضافة تعني زيادة قيمه المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج) (دعمه، 2009).
- المشاريع التجارية: تعتمد في الأساس على الشراء والبيع أو توزيع السلع المصنعة.
- المشاريع الخدماتيه : مثل المكاتب الخدماتيه المختلفة ووكالات السياحة والتامين والخدمات الفندقية والنقل.
- المشاريع النسوية الصغيرة : هذا التصنيف يعتمد في بعض الدول لإيمانهم بأهمية دور المرأة في المشاركة في العملية الإنتاجية، على صعيد تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي (الصوراني، ونصر الله، 2005).

6.2. أهمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية الفلسطينية:

يجمع العديد من الباحثين في مجال تطوير المشاريع الصغيرة بأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية, حيث أن هناك العديد من الدول أنشأت هيئات ووزارات تختص فقط في متابعة هذا القطاع، من خلال وضعة التشريعات والقوانين التي تخدم هذا القطاع، وتوفير كل السبل لتذليل العقبات التي يمكن أن تعيق من تطوره ومساهمته بشكل فعلي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. وذكر (أبو جزر، 2006) أن أهمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين تكون من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض حجم البطالة، وزيادة الإيرادات السيادية للدولة.

ويمكن توضيح عدد المشاريع وعدد العاملين فيها والإنتاج وقيمة الإنتاج بالدولار كما هي في الجدول أدناه:

جدول 3.2 : عدد المشاريع في الأراضي الفلسطينية وعدد العاملين فيها وقيمة الإنتاج بالدولار.

	فئات العمالة	عدد المشاريع	عدد المشتغلين	الإنتاج
الأراضي الفلسطينية	4-1	11228	22756	328508
عام 2008	19-5	3015	25387	647928.8
	+20	263	12917	823467.1
المجموع		14506	61690	1799903.9

(عطياني, وآخرون، 2009)

1.6.2. البطالة والفقر: تقاس البطالة بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد وفي السوق ولا يجدونه (العباس، 2006). وفي فلسطين فإن نسبة الفقر والبطالة مرتفعة حسب دراسة (منظمة العمل العربية، 2009) مقارنة بالدول المجاورة، ونسب الفقر والبطالة في فلسطين هي على النحو المبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (2): نسب الفقر ومعدلات البطالة في فلسطين.

المؤشر	2007	2008	2009	2010
نسبة الفقر	29.5%	30.8%	34.5%	
معدل البطالة	23.6%	21.5%	26%	24.5%

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

وجاء في (الموسوعة العربية، 2011) أن السياسات الواجب اتخاذها لمواجهة البطالة في الدول النامية هي على النحو الآتي: النهضة بالعمالة في القطاع التقليدي، والاستخدام الأمثل للطاقات الاقتصادية القائمة، ومساعدة وتطوير الصناعات الصغيرة، وتوجيه العمالة في القطاع الحديث وإعادة هيكلية التدريب والتأهيل المهني.

2.6.2. الرفاه الاقتصادي: يعبر الرفاه كنظام عن الارتباط بالقيم السائدة في المجتمع، ويرتبط بالأسس المادية للحياة كسعادة الإنسان والعيش بترف وتوفير الحاجات غير المحدودة, والرفاه، وبعد تحرر الفكر الاقتصادي من أي التزام أخلاقي انصب الاهتمام على الجانب النفعي من الفعاليات الاقتصادية عند صياغة القوانين؛ مما أدى إلى تفاوت وسوء في التوزيع بين كافة أفراد المجتمع, لذا بدأ يظهر مفهوم الرفاه ضمن الأجندات الاقتصادية (منصور، 2007)

3.6.2. المسؤولية الاجتماعية: ويعرف البنك الدولي المسئولية الاجتماعية للشركات بأنها التزام أصحاب النشاطات التجارية والصناعية في المساهمة في التنمية المستدامة , عن طريق العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، وذلك لتحسين مستوى الأفراد بأسلوب يخدم القطاعات المختلفة ويخدم التنمية في نفس الوقت، حيث يعتمد منهج المسئولية الاجتماعية على المبادرات الفردية الحسنة دون إجراءات قانونية ملزمة (الاسرج، 2010).

منهجية الدراسة وإجراءاتها

3. 1 مجتمع الدراسة : تكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا المرخصة فعلياً والعاملة في فلسطين اثناء فترة الدراسة وعددها (8620) مشروعاً .

عينة الدراسة : تم اختارت عينة طبقية عشوائية بنسبة 3% من مجتمع الدراسة، وبلغ المجموع الكلي لأفراد عينة الدراسة الممثلة من جميع الطبقات (256) مشروعاً، وبعد ذلك تم اختيار عشوائي لمفردات العينة من تلك الطبقات حسب حجم كل طبقة، أما خصائص هذه العينة فكانت نتائجها كالآتي: **جدول رقم (3) متغير الجنس**

	المتغير	العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
الجنس	ذكر	231	95.1%	95.1%	95.1%
	أنثى	12	4.9%	4.9%	100%
المجموع		243	100%	100%	

جدول 4: متغير العمر

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
العمر	30 سنة فأقل	68	28%	28%	28%
	40-31 سنة	109	44.8%	44.8%	72.8%
	50-41 سنة	42	17.3%	17.3%	90.1%
	51 سنة فأكثر	24	9.9%	9.9%	100%
المجموع		243	100%	100%	

جدول 5 : متغير المؤهل العلمي

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	59	24.3%	24.3%	24.3%
	دبلوم متوسط	104	42.8%	42.8%	67.1%
	بكالوريوس	65	26.7%	26.7%	93.8%
	دراسات عليا	15	6.2%	6.2%	100%
المجموع		243	100%	100%	

جدول 6 : متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
عدد سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	51	21%	21%	21%
	10-6 سنوات	77	31.7%	31.7%	52.7%
	15-11 سنوات	50	20.6%	20.6%	73.7%
	16 سنة فأكثر	65	26.7%	26.7%	100%
المجموع		243	100%	100%	

جدول 7: متغير سنة تأسيس المشروع

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
سنة تأسيس المشروع	1995 فما قبل	76	31.3%	31.3%	31.3%
	2000-1996	91	37.4%	37.4%	68.7%
	2005-2001	51	21%	21%	89.7%
	2006 فما بعد	25	10.3%	10.3%	100%
المجموع		243	100%	100%	

جدول 8 : متغير ملكية المشروع

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
ملكية المشروع	فردية	83	34.2%	34.2%	34.2%
	عائلية	121	49.8%	49.8%	84%
	تضامن	39	16%	16%	100%
المجموع		243	100%	100%	

جدول 9: متغير رأس مال المشروع بالدولار

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
رأس مال المشروع بالدولار	أقل من 5000	48	19.8%	19.8%	19.8%
	10000-5000	86	35.4%	35.4%	55.1%
	15000-10001	47	19.3%	19.3%	74.5%
	أكثر من 15000	62	25.5%	25.5%	100%
المجموع		243	100%	100%	

جدول 10 : متغير عدد العاملين في المشروع

المتغير		العدد	النسبة المئوية	نسبة الإجابات	النسبة التراكمية
عدد العاملين في المشروع	4-1	121	49.8%	49.8%	49.8%
	9-5	122	50.2%	50.2%	100%
المجموع		243	100%	100%	

نتائج الدراسة

1.1.4. سؤال الدراسة الأول: ما دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجالات (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع؟

جدول 1.4 :

دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
التشريعات والقوانين	243	3.33	0.64	متوسطة
البرامج الإدارية والفنية	243	3.00	0.73	متوسطة
التمويل	243	2.90	0.76	متوسطة
الدرجة الكلية	243	3.07	0.61	متوسطة

يتضح من الجدول (1.4) أن دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا كان بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.07)، وكانت أكثر مجالات دور القطاع الحكومي الفلسطيني تطبيقا هو (التشريعات والقوانين) وبدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.33)، تلاه المجال (البرامج الإدارية والفنية) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.00)، وأخيرا مجال (التمويل) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.90).

ولتوضيح دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا من حيث مجالاته (التشريعات والقوانين، والتمويل، والبرامج الإدارية والفنية) بشكل تفصيلي تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين، وذلك حسب الجداول (2.4)، (3.4)، (4.4) الآتية:

جدول 2.4 : مجال (التشريعات والقوانين)

رقم الفقرة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التشريعات والقوانين)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	الإجراءات الحكومية للحصول على ترخيص المشاريع الصغيرة سهله	4.07	1.02	مرتفعة
2	يسهم قانون تشجيع الاستثمار في تطوير المشاريع الصغيرة	3.86	0.98	مرتفعة
4	إجراءات تأكد الحكومة من مطابقة المنتج للمواصفات بسيطة	3.50	1.02	متوسطة

3	يحفز قانون الضرائب على إقامة المشاريع الصغيرة	3.45	1.07	متوسطة
6	قانون شهادة الجودة الفلسطينية يسهم في تطوير المشاريع الصغيرة	3.26	0.96	متوسطة
5	الضرائب التي تجبيها الحكومة من المشاريع الصغيرة تتناسب مع إيراداتها	3.14	1.04	متوسطة
7	تعمل الحكومة على تنظيم العلاقة بين العامل وأصحاب العمل	3.09	0.97	متوسطة
9	تشجع الحكومة العضوية للمشاريع الصغيرة في الاتحادات المختلفة	3.05	1.07	متوسطة
10	تمنع الحكومة من تهريب سلع غير مطابقة للمواصفات	3.04	1.19	متوسطة
8	تستشير الحكومة أصحاب المشاريع الصغيرة عند سن القوانين	2.83	1.05	متوسطة
الدرجة الكلية		3.33	0.64	متوسطة

يتضح من الجدول (2.4) أن أعلى فقرات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التشريعات والقوانين) تطبيقا هي فقرة رقم (1) بدرجة مرتفعة وبمتوسط حساب (4.07)، تلاها فقرة رقم (2) بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.86)، وكانت أقل الفقرات تطبيقا هي فقرة رقم (8) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.83)، تلاها فقرة رقم (10) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.04).

جدول 3.4: مجال (التمويل)

رقم الفقرة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التمويل)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
12	تشجع الحكومة المصارف على تقديم تسهيلات مالية للمشاريع الصغيرة	3.09	1.08	متوسطة
11	تقدم الحكومة قروض للمشاريع الصغيرة	3.05	1.20	متوسطة
15	تشجع الحكومة المواطنين على شراء منتجات المشاريع الصغيرة	3.04	1.03	متوسطة

13	تقوم الحكومة بتوعية أصحاب المشاريع الصغيرة حول الاقتراض المصرفي	3.00	1.05	متوسطة
14	توفر الحكومة دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع مماثلة للمشاريع الصغيرة	2.95	1.06	متوسطة
16	تدعم الحكومة مستلزمات إنتاج المشاريع الصغيرة	2.87	0.98	متوسطة
19	تعمل الحكومة على تأمين مشترياتها من منتجات المشاريع الصغيرة	2.79	1.05	متوسطة
20	تقوم الحكومة بصيانة دورية للبنية التحتية المساعدة للمشاريع الصغيرة	2.75	1.16	متوسطة
17	تقدم الحكومة الدعم للمشاريع الصغيرة في حال وجود خسائر	2.74	1.05	متوسطة
18	تقدم الحكومة هبات لا ترد للمشاريع الصغيرة	2.70	1.06	متوسطة
الدرجة الكلية		2.90	0.76	متوسطة

يتضح من الجدول (3.4) أن أعلى فقرات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التمويل) تطبيقا هي فقرة رقم (12) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.09)، تلاها فقرة رقم (11) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.05)، وكانت أقل الفقرات تطبيقا فقرة رقم (18) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.70)، تلاها فقرة رقم (17) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.74).

جدول 4.4 : مجال (البرامج الإدارية والفنية)

رقم الفقرة في أداة الدراسة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجال (البرامج الإدارية والفنية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
29	تساعد الحكومة في تسويق منتجات المشاريع الصغرة	3.34	1.15	متوسطة
21	تقدم الحكومة الإرشاد الفني اللازم للمشاريع الصغرة	3.24	1.21	متوسطة
30	تعمل الحكومة على إقامة معارض للمنتجات المحلية	3.23	1.06	متوسطة
22	تقدم الحكومة الإرشاد الإداري اللازم للمشاريع الصغرة	3.07	1.10	متوسطة

25	توفر الحكومة بيانات عن المصادر المناسبة لاستيراد المواد الخام	2.95	1.00	متوسطة
23	تبعث الحكومة أصحاب المشاريع الصغيرة لدورات تدريبية	2.93	1.07	متوسطة
24	تحد الحكومة من تعددية الأجهزة المشرفة على المشاريع الصغيرة	2.89	1.00	متوسطة
26	تقوم الحكومة بتدريب مهني مجاني لأصحاب المشاريع الصغيرة	2.83	1.00	متوسطة
27	تسهم الحكومة في تشكيل حاضنات متخصصة للمشاريع الصغيرة	2.77	1.00	متوسطة
28	تساعد الحكومة المشاريع الصغيرة بتوفير عمالة ماهرة	2.70	1.09	متوسطة
الدرجة الكلية		3.00	0.73	متوسطة

يتضح من الجدول (4.4) أن أعلى فقرات دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجال (البرامج الإدارية والفنية) تطبيقا هي فقرة رقم (29) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.34)، تلاها فقرة رقم (21) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.24)، وكانت أقل الفقرات تطبيقا فقرة رقم (28) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.70)، تلاها فقرة رقم (27) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.77).

2.1.4. سؤال الدراسة الثاني: ما مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع؟

جدول 5.4 : استجابات المبحوثين نحو مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية

مجالات التنمية الاقتصادية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الحد من البطالة والفقر	243	3.71	0.63	مرتفعة
الرفاه الاقتصادي	243	3.58	0.69	متوسطة
المسؤولية الاجتماعية	243	3.46	0.73	متوسطة
الدرجة الكلية	243	3.58	0.55	متوسطة

يتضح من الجدول (5.4) أن الدرجة الكلية لمساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية كانت متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، وكانت أكثر مجالات التنمية الاقتصادية مساهمة فيها هو (الحد من البطالة والفقر) وبدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.71)، تلاه مجال

(الرفاه الاقتصادي) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، وأخيرا مجال (المسؤولية الاجتماعية) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.46).

ولتوضيح مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية) من وجهة نظر أصحاب تلك المشاريع بشكل تفصيلي تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو درجة الموافقة على جميع فقرات تلك المجالات، وذلك حسب الجداول (6.4)، (7.4)، (8.4) الآتية:

جدول 6.4 : مجال (الحد من البطالة والفقر)

رقم الفقرة في أداة الدراسة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الحد من البطالة والفقر)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
31	إقامة مشاريع صغيرة في مناطق ريفية يوفر فرص عمل للمواطنين	4.06	0.94	مرتفعة
32	تدمج المشاريع الصغيرة فئات المجتمع المختلفة في العمليات الإنتاجية	3.93	0.85	مرتفعة
33	تُحسن المشاريع الصغيرة من مستوى معيشة العاملين فيها	3.88	0.78	مرتفعة
34	توفر المشاريع الصغيرة سلعاً منافسة بأسعار مخفضة	3.69	0.85	مرتفعة
35	تسهم المشاريع الصغيرة في تشغيل خريجي الجامعات الفلسطينية	3.52	0.94	متوسطة
36	تسهم المشاريع الصغيرة في إيجاد فرص عمل للإناث	3.49	0.98	متوسطة
37	تشغل المشاريع الصغيرة العائدين بعد تسريحهم من أعمالهم في الخارج	3.40	1.05	متوسطة
الدرجة الكلية		3.71	0.63	مرتفعة

يتضح من الجدول (6.4) أن أعلى فقرات مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الحد من البطالة والفقر) فقرة رقم (31) بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.06)، تلاها فقرة رقم (32) بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.93)، وكانت أقل الفقرات مساهمة

في التنمية الاقتصادية هي فقرة رقم (37) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.40)، تلاها فقرة رقم (36) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.49).

جدول 7.4: مجال (الرفاه الاقتصادي)

رقم الفقرة في أداة الدراسة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الرفاه الاقتصادي)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
39	توفر المشاريع الصغيرة حرية للفرد في انتقاء ما يناسبه من عمل	3.75	0.79	مرتفعة
40	تسهم المشاريع الصغيرة في الحد من ألهجره الخارجية	3.73	0.90	مرتفعة
38	تساعد المشاريع الصغيرة على تحقيق العدالة في توزيع الدخل	3.72	0.89	مرتفعة
42	تعمل المشاريع الصغيرة على زيادة حركة التجارة	3.55	0.94	متوسطة
41	تحافظ المشاريع الصغيرة على البيئة	3.49	0.98	مرتفعة
43	تساعد المشاريع الصغيرة الأفراد على الإبداع	3.45	1.02	متوسطة
44	تحد المشاريع الصغيرة من الطلب على السلع الأجنبية المنافسة	3.35	1.11	متوسطة
الدرجة الكلية		3.58	0.69	متوسطة

يتضح من الجدول (7.4) أن أعلى فقرات مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (الرفاه الاقتصادي) كانت فقرة رقم (39) بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.75)، تلاها فقرة رقم (40) بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.73)، وكانت أقل الفقرات مساهمة في التنمية الاقتصادية في مجال (الرفاه الاقتصادي) فقرة رقم (44) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.35)، تلاها فقرة رقم (43) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.45).

Open Kan.com

جدول 8.4 : مجال (المسؤولية الاجتماعية)

رقم الفقرة في أداة الدراسة	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال المسؤولية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
48	تخفض المشاريع الصغيرة من أسعار سلعها المباعة للمؤسسات الخيرية	3.58	.910	متوسطة
46	تمنح المشاريع الصغيرة مساعدات مالية للفقراء	3.55	1.01	متوسطة
47	تكفل المشاريع الصغيرة رعاية أيتام	3.51	.950	متوسطة
45	تقدم المشاريع الصغيرة هبات غير مستردة للمشاريع الخيرية المحلية	3.50	1.06	متوسطة
51	المشاريع الصغيرة لها دور في تنميه العلاقات الاجتماعية	3.48	1.12	متوسطة
49	تشغل المشاريع الصغيرة مواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة	3.38	0.97	مرتفعة
50	تقوم المشاريع الصغيرة برعاية احتفالات محلية مختلفة	3.24	1.01	متوسطة
الدرجة الكلية		3.46	0.73	متوسطة

يتضح من الجدول (8.4) أن أعلى فقرات مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية في مجال (المسؤولية الاجتماعية) كانت فقرة رقم (48) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، تلاها فقرة رقم (46) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.55)، وكانت أقل الفقرات مساهمة في التنمية الاقتصادية في مجال (المسؤولية الاجتماعية) فقرة رقم (50) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.24)، تلاها فقرة رقم (49) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.38).

3.1.4. سؤال الدراسة الثالث: ما العلاقة بين دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية؟

للاجابة عن السؤال تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) بين جميع مجالات دور القطاع الحكومي الفلسطيني (التشريعية والقانونية، والتمويلية، والبرامج الإدارية والفنية) وبين مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية في المجالات (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية):

جدول 9.4 : العلاقة بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا وبين مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية

المتغيرات	مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية							
دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا	الحد من البطالة والفقر		الرفاه الاقتصادي		المسؤولية الاجتماعية		التنمية الاقتصادية	
	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
التشريعات والقوانين	0.15*	0.02	0.10	0.13	0.10	0.11	0.14*	0.03
التمويل	0.04	0.52	0.09	0.14	0.17*	0.01	0.13*	0.04
البرامج الإدارية والفنية	-0.04-	0.54	0.06	0.40	0.15*	0.02	0.08	0.24
الدرجة الكلية	**0.05**	**0.41**	**0.10**	**0.14**	**0.17**	**0.10**	**0.14***	**0.04**

* يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية (0.05)

يتضح من الجدول (9.4) أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط على الدرجة الكلية 0.14 = R وبدرجة معنوية = 0.04 ، وهذا يعني انه كلما زاد دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا زادت مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية.

وكذلك تبين عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغيرات دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا من حيث (التشريعية والقانونية، والتمويلية، والبرامج الإدارية والفنية) وبين متغيرات مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية من حيث (الحد من البطالة والفقر، والرفاه الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية) وذلك على النحو التفصيلي الآتي:

توجد علاقة ارتباط (طردية) ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التشريعات والقوانين) والتنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.14 = R وبدرجة معنوية = 0.03 ، وهذا يعني أنه كلما زاد دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال تطبيق (التشريعات والقوانين) كلما زادت مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية.

وكذلك توجد علاقة ارتباط (طردية) ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة حداً في مجال (التمويل) والتنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.13 = R وبدرجة معنوية = 0.04، وهذا يعني أنه كلما زاد دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال تطبيق (التمويل) زادت مساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية.

ولكن اتضح عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجال (البرامج الإدارية والفنية) والتنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط R = 0.08 وبدرجة معنوية = 0.24، علما بأن أقل درجة معنوية مقبولة في هذه الدراسة هي 0.05.

كما اتضح وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين (التشريعات والقوانين) و (الحد من البطالة والفقر حيث بلغ معامل الارتباط R = 0.15 ، وبين (التمويل) و (المسؤولية الاجتماعية) حيث بلغ معامل الارتباط R = 0.17 ، وبين (البرامج الإدارية والفنية) و (المسؤولية الاجتماعية) حيث بلغ معامل الارتباط R = 0.15، وهذا يعني أنه كلما زاد تطبيق القطاع الحكومي الفلسطيني لمجال (التشريعات والقوانين) في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا زادت مساهمة تلك المشاريع في الحد من البطالة والفقر.

ولا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين (التشريعات والقوانين) و (الرفاه الاقتصادي)، وبين (التشريعات والقوانين) و (المسؤولية الاجتماعية)، ولا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين (التمويل) و (الحد من البطالة والفقر)، وبين (التمويل) و (الرفاه الاقتصادي)، ولا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين (البرامج الإدارية والفنية) و (الحد من البطالة والفقر)، وبين (البرامج الإدارية والفنية) و (الرفاه الاقتصادي).

1.5 النتائج

- دور القطاع الحكومي الفلسطيني بشكل عام في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا كان بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.07)، وكانت أكثر مجالاته تطبيقا هو (التشريعات والقوانين) وبدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.33)، تلاه مجال (البرامج الإدارية والفنية) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.00)، وأخيرا مجال (التمويل) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.90).
- مساهمة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في التنمية الاقتصادية كانت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، وكانت أكثر مجالاتها مساهمة في مجال (الحد من البطالة والفقر) وبدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.71)، تلاه مجال (الرفاه الاقتصادي) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.58)، وأخيرا مجال (المسؤولية الاجتماعية) بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.46).
- توجد علاقة ارتباط (طردية) ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ومساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية، وكذلك بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجال (التشريعات والقوانين) والتنمية الاقتصادية.
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين دور القطاع الحكومي الفلسطيني في تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في المجال (البرامج الإدارية والفنية) والتنمية الاقتصادية

2.5 الاستنتاجات:

- تحتاج المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا إلى تحفيز لتفعيل مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية
- إقرار قانون خاص بالمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا , يتضمن تسهيلات تمويلية , وضريبية.
- الحاجة للحد من ظاهرة السلع المهربة وغير المطابقة للمواصفات.
- تحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا للانتساب إلى الاتحادات المختصة، وتوفير دورات تدريب إداري وفني لهم .
- هناك حاجة لتوحيد جهود الجهات الإشرافية على قطاع المشاريع الصغيرة.
- الحاجة إلى تشجيع خريجي المعاهد والجامعات في تأسيس مشاريع صغيرة وتقديم الامتيازات والتسهيلات.

1.3.5. مقترحات للقطاع الحكومي الفلسطيني:

- تحفيز المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في مجالات التمويل، والبرامج الإدارية والفنية ، والتشريعات والقوانين.
- استشارة أصحاب المشاريع عند سن القوانين، ومنع تهريب سلع غير مطابقة للمواصفات الفلسطينية.
- تقديم هبات لا ترد للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ، ودعمها في حال وجود خسائر.
- مساعدة المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في توفير عمالة ماهرة، والمساهمة في تشكيل حاضنات متخصصة.
- اعتماد منتجات المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا ضمن العطاءات الحكومية الرسمية , وإلزام المؤسسات الأهلية بذلك وبنسب تحفيزية.
- وضع قيود على استيراد السلع التي لها بديل محلي، تفعيل دور المؤسسات التي تعمل على مراقبة وتحسين جودة ومواصفات السلع .
- توفير برامج تدريبية حول كيفية البدء في مشروع وكيفية إعداد دراسات جدوى.

opeikan.com

المراجع:

- أبو الفحم، ز(2009):»دور المشاريع الصغيرة في مكافحة البطالة في العالم العربي»مؤسسة محمد بن راشد المكتوم /الدار العربية للعلوم ناشرون الطبعة الأولى.
- أبو جزر، ف (2006): "المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكله البطالة في فلسطين", مؤتمر تنميه وتطوير قطاع غزه بعد الانسحاب من 13-15\2\2006.
- الاسرج ،ح (2010) : "المسئولية الاجتماعية للشركات". المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد التسعون \شباط 2010، دوريات جسر التنمية .
- الأمم المتحدة (2007) : "اثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم "(الاسكوا , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا)
- الجهاز لمركزي للإحصاء الفلسطيني (2010) رام الله - فلسطين: "سلسلة المسوح الاقتصادية 2009, نتائج أساسية".
- الشاعر، ح (2006) : المعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس\رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين.
- الصوراني، غ (2005):" الإصلاح الاقتصادي ضرورة تنموية وطنية"، الحوار المتمدن، المحور: القضية الفلسطينية، العدد 1238، بتاريخ 2/ 4 / 2011 .
- الصوراني، غ , ونصر الله،ع (2005):" المشاريع الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية"، غزة\ فلسطين .
- العباس، ب (2006): "تحليل البطالة": دوريات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد الثامن والخمسون- كانون أول 2006.
- بن جليلي، ر (2010) :" تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة , الخصائص والتحديات" . دوريات جسر التنمية , المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد الثالث والتسعون، أيار2010.
- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري (2009): "المشاريع الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري" (إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي) .
- عبد الكريم، ن (2010) :"نحو سياسات محفزة لتوفير التمويل المناسب لمنشات الإعمال الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية" ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) .
- حامد، م ، وآخرون (2009) :» تجارب الدول في تطوير إعمال المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة «, دروس لفلسطين، معهد أبحاث (ماس).
- شقوره، م (2010): «الإطار العام للتنمية الاقتصادية في فلسطين www.alwatanvoice.com

تاريخ النشر 3\2\2010

- عطياني، ن، وعلي، س (2009) : "مشاكل المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في فلسطين" معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) .
- دعمه، م (2009) : "واقع المشاريع الصغيرة في محافظة طولكرم واليات تطويرها" , دراسة حالة : مشاغل النسيج
- مرقه ، م (2009) : «رؤيء تفعيل دور الغرف التجارية الصناعية في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الفاعلة في جنوب الضفة الغربية» ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القدس.
- منصور، أ (2007):"عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية "، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
- منظمه العمل الدولية،(2009) :»ورقه عمل حول دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة» ،المنتدى العربي للتشغيل بيروت (19-21)\10\2009
- وزارة الاقتصاد الوطني ، فلسطين(2011):" دليل خدمات الجمهور" (2011).
- http://www.molg.pna.ps/Ministry.aspx?id=1,20\3\2011
- http://www.mti.gov.eg/SME/index.htm 24\3\2011
- www.wikpedia.org 28\3\2011 -
- Hasem, kawasmi, simom, white (2010): Towards a policy framework for the development of micro small and medium sized enterprises in the occupied Palestine territory \ministry of national economy.

opelkan.com

obeikan.com

مقومات مؤسسات اقتصاد المعرفة
لتحقيق التنافسية الدولية

أ.د كمال رزيق

جامعة البليدة 2 الجزائر

الأستاذ: أ.حسام عيسى الحمدان

جامعة دمشق سوريا

الملخص :

إن الغاية من إنشاء نماذج مؤسساتية لاقتصاد المعرفة هو توفير البنية التحتية والخدمات المتقدمة اللازمة لتكوين تكتلات صناعية متطورة وبيئة أعمال اقتصادية مترابطة ومتكاملة مع مراكز أبحاث متطورة تساعد في تنمية صناعات تقنية (متوسطة وعالية) ذات أبعاد إستراتيجية للتنمية الشاملة (بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).

يتمحور موضوع الدراسة حول مؤسسات اقتصاد المعرفة التي هي جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة. ولذا فحين تقرر أي دولة أن ترتقي بمستوى اقتصادها الوطني من خلال الصناعات التقنية المتقدمة الناتجة عن هذه النماذج مهما اختلفت تسميتها، يصبح موضوع إنشاء نماذج مؤسساتية أمراً واضح الأهداف. فهي تعتبر المكان الذي يتوفر فيه البنية التحتية والخدمات المساندة والدعم والحوافز التي تُفَعِّل تكوين التكتلات الصناعية التقنية, والتي بدورها تؤثر على زيادة صادرات المنتجات التقنية (المتوسطة والعالية) وترفع من مستوى الإنتاجية والقيمة المضافة وعدد الوظائف العالية الأجر والتنافسية العالمية المتقدمة.

الكلمات المفتاحية :اقتصاد المعرفة – التنمية – التنافسية التكتلات – الإنتاجية

مقدمــة:

شهد العالم في الآونة الاخيرة جملة من التحولات الاقتصادية فقد تحول الاقتصاد العالمي إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وبروز نمط اقتصادي جديد هو اقتصاد المعرفة حيث تلعبت فيه النماذج المؤسساتية العائدة له دور كبير في مجالات المنافسة .وسعيا لتحقيق هذا الهدف فقد اعتبرت تكوين مؤسسات اقتصاد المعرفة من المحاور التنموية الكبرى للمؤسسات العامة و الخاصة على حد سواء و ذلك من أجل تحقيق كفاءة و فعالية المؤسسات السورية إضافة إلى تأهيلها من أجل تمكينها من المنافسة في الأسواق العالمية في إطار انفتاح الحدود وتصاعد وتيرة المنافسة والمساهمة في تحسين أداءها.

أهمـية الدراسة: لقد حظي اقتصاد المعرفة ومؤسساته الناشئة باهتمام كبير و لقد اعتبرتها الكثير من الدول محورا من محاور سياستها الاقتصادية التنموية، كما اعتبرتها العديد من المؤسسات الاقتصادية آلية ناجعة للتوسع و النمو و الحفاظ على مكانتها في ظل تزايد حدة المنافسة، و تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

إبراز أهمية مؤسسات اقتصاد المعرفة باعتبارها فرصة هامة لترقية و تنمية المؤسسات الاقتصادية نظرا للامتيازات العديدة التي تقدمها و أهمها نقل المهارات و الخبرات و التكنولوجيا المتطورة، كما أنها تمثل مصدر التصدير، كما تعتبر مؤسسات اقتصاد المعرفة كعامل ديناميكي في بناء و تفعيل علاقات التكامل بين وحدات النشاط الصناعي و لها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية و في رفع القدرة التنافسية ليكون ذلك مشجعا لأصحاب القرار لتبني هذا المنهج.

ويرى الباحث أن أهمية البحث تأتي من جوانب أخرى عديدة أبرزها :

- توقيت القيام بهذه الدراسة إذ أن سورية اليوم تجد نفسها أمام خيارات اقتصادية عديدة وصعبة خاصة بعد التغيرات الاقتصادية المتمثلة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والشراكة الأوروبية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية , جميعها تشكل تحديات كبيرة في ظل المنافسة الدولية .
- طرح رؤية إستراتيجية جديدة وتوجه يتنامى مع اقتصاد المعرفة و يوفر معلومات البحث للمهتمين والباحثين في هذا المجال.
- يمكن أن يكون نقطة انطلاق نحو أبحاث أخرى في هذا المجال.

مشكلة البحث: تعتبر سورية من الدول القليلة في العالم التي لم تتوسع في إنشاء مؤسسات لاقتصاد المعرفة .

وتشير الدراسة إلى أن السبب الرئيس في ذلك هو عدم وجود استيعاب كامل لمفهوم وفوائد هذه النماذج سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص، مما أدى إلى عدم التوسع في الاستثمار في إنشائها في الماضي، وربما سيؤدي ذلك مستقبلاً إلى بطء إنشائها وعدم التوسع في الاستثمار فيها وإنشائها حتى بوجود تنظيم لها. وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم شرح متعمق لمفهوم النماذج المؤسساتية وأهدافها ودورها في التنمية الاقتصادية المستدامة, بالإضافة إلى عرض التجارب الدولية، إلى جانب اقتراح السبل المثلى لإنشائها في المملكة، لمحاولة إقناع القطاعين العام والخاص بضرورة الاستثمار في إنشاء ودعم هذه المناطق التي أثبتت جدواها وفعاليتها في التنمية الاقتصادية المستدامة للأقاليم والدول التي أنشئت فيها حول العالم.

منهج البحث: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاقتصادي الوصفي التحليلي وركزت الدراسة على توضيح أهمية النماذج المؤسساتية لاقتصاد المعرفة كبنية تحتية وبيئة محفزة ساعدت في النهوض بمستوى الصناعات التقنية والاقتصاد الوطني في الدول والأقاليم التي أنشئت فيها هذه المناطق.

فرضيـات البحـث: من أجل الإجابة على الأسئلة السابقة سننطلق من الفرضيات التالية:

1- إن مفهوم مؤسسات اقتصاد المعرفة مفهوم حديث يحتاج لتحديد معالمه.

2- تهدف مؤسسات اقتصاد المعرفة إلى تحقيق النمو و التوسع و التخفيف ، و تساهم في تحويل التكنولوجيا و المعرفة المتطورة مما يؤدي إلى تحسين إنتاجية المؤسسات و توسيع مجالات الإنتاج كما و نوعا.

3- ترمي مؤسسات اقتصاد المعرفة إلى تحسين و تقوية تنافسيتها في إطار انفتاح الحدود و تصاعد وتيرة المنافسة من خلال اكتسابها للتكنولوجيا الحديثة .

أهداف البحـث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف و أهمها:

- - تحديد دور مؤسسات اقتصاد المعرفة بغية الاستفادة من الايجابيات و المنافع الناتجة عنها و كذا تحليل آثارها السلبية لتفاديها.
- - تحديد إمكانيات سورية لترسيخ أسس اقتصاد المعرفة وبناء مؤسساته بقصد الاستفادة من الخبرات و المؤهلات و التكنولوجيا التي تملكها المؤسسات الأجنبية إضافة إلى رؤوس الأموال و مصادر التمويل المختلفة.
- - إبراز القدرة و الفعالية التي تكتسبها مؤسسات اقتصاد المعرفة من خلال مساهمتها في حل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد السوري خاصة مع التحولات الاقتصادية الدولية الجديدة.

1- ماهية اقتصاد المعرفة :

اقتصاد المعرفة : هونمط اقتصادي متطور , يقوم على الاستخدام الأمثل للتقانات المتعددة بوجه عام وتقانة المعلومات والاتصالات بوجه خاص , بالاعتماد على إنتاج ونشر وتداول واستخدام وتوظيف المعرفة , باعتبارها مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية , مرتكزاً على القدرات المعرفية البشرية والمجتمعية (مجتمع المعلومات – مجتمع المعرفة) والتعليم والبحث العلمي والبحث والتطوير والإبداع والاختراع والابتكار والمؤسسات الوسيطة والجديدة , القادرة على إيجاد الآليات والوسائل اللازمة لتوظيف الموارد المعرفية , في إطار بيئة سياسية وتشريعية وتنفيذية وبنية تحتية أساسية متقدمة , من أجل تحصيل الثروات عبر كافة القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

2-1 خصائص اقتصاد المعرفة

تتميز بنية هذا الاقتصاد بخصائص مغايرة إلى حد كبير للاقتصاد التقليدي ؛المرتكز على مفاهيم الأصول الثابتة وحسابات حجم النفقات والغلة والبرنامج الزمني لتحقيق الربحية وتعويض الأسس

الثابتة و يتسم اقتصاد المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة ,وإنما تعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد.

وبشكل عام يتميز اقتصاد المعرفة بالخصائص التالية :

- العالمية والوفرة والتنوع والانفتاح وتجاوز المكان فاقتصاد المعرفة اقتصاد منفتح على العالم بأسره لأنه لا يمكن أن يوجد اقتصاد خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين .
- يمتاز نظام الإنتاج الجديد في عصر اقتصاد المعرفة بأنه نظام إنتاج مرن كثيف المعرفة عالي الجودة , يستهدف التميز, منفتح , ويعتمد التقانات المتقدمة والطاقات البديلة , ويستخدم نظام تسويق فعال يستشعر حاجات السوق[1].
- إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد يتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتحاد القرارات بصورة أكثر حكمة.
- تغير البنى التقنية التي تمثل أدوات اقتصاد المعرفة , وذلك بسبب التوظيف المستمر والمتزايد للمعرفة في جميع ميادين الاقتصاد , مما يجعل التغيير المستمر والسريع سمة ملازمة لهذا الاقتصاد.
- عدم انطباق قانون تدني القيمة نتيجة تكرار الاستخدام , حيث تزداد قيمة المعرفة كلما زاد حجم توظيفها في قطاعات أكبر[2]
- إحلال ثروة المعرفة محل رأس المال، الأمر الذي ينجم عنه حدوث تحول في مراكز القوى المؤسساتية، وتخلخل الحدود بين الصلاحيات والواجبات لمختلف عناصر توظيف اقتصاد المعرفة.
- تزايد أهمية المواقع الوظيفية ذات الصلة بتوظيف المعرفة واستثمارها مما قد يتطلب إعادة هيكلة مهام العمل.
- زيادة حجم نفوذ بعض المؤسسات والمنظمات التي توظف اقتصاد المعرفة وتضاؤل دور السيطرة المركزية.
- ارتفاع مستويات الإشباع الوظيفي بشكل يفوق ما هو محقق في المجالات الأخرى التقليدية للاقتصاد.

3-1 أركان اقتصاد المعرفة

يمثل الإنسان حجرالزاوية في اقتصاد المعرفة فلا بد من بناء الانسان او قاعدة لرأس المال البشري لأن المهارات الفردية والإبداع والإبتكار تدخل بشكل حاسم في توجيه عملية الإنتاج وهي مصدرا للثروة ومحفز ودافع للنمو الاقتصادي، ومع تنامي التنافس الشديد على المعرفة في مختلف المؤسسات العالمية أصبح الاهتمام بتنمية الموارد البشرية استراتيجية ذات أولوية مطلقة. وهكذا فإن زيادة حجم هذا الاقتصاد يتطلب:

- إطار مؤسسي أو منظومة مؤسسة وطنية اقتصادية قادرة على إيجاد الأليات والوسائل اللازمة لتوظيف الموارد المعرفية في ترسيخ جذور العمل المنظم والقدرة على خلق مؤسسات جديدة تتابع وتوظف اقتصاد المعرفة لخلق نهضة تنموية.
- قدرات معرفية بشرية ومجتمعية، حيث أن أفضل استثمار يمكن أن تقوم به أية مؤسسة اقتصادية هو بناء العنصر البشري حيث يتم إعداده ذهنيا ونفسيا بقدر يمكنه من قيادة عجلة الإنتاج والنماء .

4-1 البنى الرئيسية لاقتصاد المعرفة

نكتفي بالإشارة إلى المكونين الأساسيين، وهما:

1-4-1 البيئة السياسية والتشريعية والتنفيذية: وتتمثل في القوانين الخاصة بضبط العلاقات وتنظيم العمليات المتبادلة بين مختلف عناصر وأدوات اقتصاد المعرفة.وهذه المنظومة القانونية لازالت غير متوفرة بشكل كامل في أي بلد من بلدان العالم لكن نواة أولية يتم اعتمادها في بعض البلدان الأوربية.

2-4-1 البنية الأساسية التحتية: تعدّ البنية التحتية لتقانة المعلومات والاتصالات لبـلد ما العامل الأهم في تحديد قدرتـه على الانتقـال إلى الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة وتشكل كثافة الخطوط الهاتفية – الثابتة والنقالة وانتشار الحواسيب الشخصية ومدى استخدام الإنترنيت.

5-1 مجتمع اقتصاد المعرفة

1-5-1 مجتمع المعلومات

أولاً : مفهوم مجتمع المعلومات

لقد أحدثت ثورة المعلومات والاتصالات جملة من التحولات التي طالت مختلف جوانب حياة المجتمع، سواء ببنيته الاقتصادية أو علاقات العمل أو ما يكتنفه من علاقات إنسانية وقد نشأ مجتمع المعلومات نتيجة التحول الحاسم الذي أصاب بنية المجتمع العالمي من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج جديد يطلق عليه "مجتمع المعلومات العالمي".

وقد ذكر (عبد الهادي)[1] عدة تعريفات لمجتمع المعلومات منها مفهوم يرى التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع حيث المعلومات في أكثر أشكالها اتساعاً وتنوعاً هي القوة الدافعة والمسيطرة، ومما ذكره أيضاً "إنه المجتمع الذي ينشغل معظم أفراده بإنتاج المعلومات أو جمعها أو اختزانها أو معالجتها أو توزيعها"، ومن هذه التعريفات كذلك: "أن مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يعتمد

1 - عبد الهادي، محمد فتحي , أسس مجتمع المعلومات وركائز الإستراتيجية العربية في ظل عالم متغير. في: أعمال المؤتمر التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات: حول الإستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الإنترنيت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.إكتوبر- 1998 ، ص 267 – 277.

في تطوره بصفة رئيسة على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال، أي أنه يعتمد على التقنية الفكرية، تلك التي تضم سلعاً وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة بالمعلومات التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات".

ويمكن أن نعرف **مجتمع المعلومات** بأنه «المجتمع الذي يعتمد على الاستخدام الأمثل لتقانة المعلومات والاتصالات بما في ذلك الانترنت حيث تكون فيه الاتصالات كونية فالمعلومات تنتج على مدى وتوزع ويقوم معظم أفراده بإنشاءوتلقي وتقاسم المعلومات وتخزينها ومعالجتها وتوزيعها توزيعاً عادلاً للمساهمة في نقل المجتمع إلى مجتمع المعرفة».

ثانياً : مكونات مجتمع المعلومات

تتحدد مكونات مجتمع المعلومات بمايلي:

أ- المكون التقني:

ويشمل البنية الثقافية والبنية الأساسية المتقدمة والمعدات الأدوات التقنية والفضائية والمنظومات والبرمجيات ضمن قطاع تقنيات المعلومات والاتصالات الذي يجب أن يكون على حال من الحداثة والاعتمادية والاتساع بحيث يصبح الربط بمختلف أشكال الاتصال ـ الصوت والصورة والبيانات ـ متاحاً للجميع، مؤسساتٍ وأفراد، حيثما وُجدوا، وبتكلفةٍ مناسبة.

ب- المكون الثقافي:

ويشمل فلسفة المجتمع والأنظمة الثقافية والمعلوماتية , ونظم التعليم ومنظومة القيم والأخلاق والوعي ومنظومة الإعلام والاتصال, ونظم المعلومات وشبكات نقل المعلومات , وعلاقة المواطنين مع بعضهم البعض ومع الدولة والمواقف الاجتماعية والكوادر البشرية الوطنية المتعلمة والماهرة.

ج-المكون الاقتصادي:

ويشمل المؤسسات القائدة والداعمة والمنفذة والمشرفة , وعلاقتها مع كافة المؤسسات في الدولة , كما يشمل البيانات والمعلومات وعملية إنتاجها وتقاسمها وتوزيعها واستخدامها ، وكيفية وطرق التمويل وأيضاً علاقة الإنسـان بمجتمعه, وعلاقة المجتمعات بعضها ببعض من الناحية الاقتصادية , من خلال تنظيم العمل المعلوماتي ,بالإضافة إلى الاستثمارات والمشاريع والبرامج التجديدية لتعزيز القدرات المؤسسية والمجتمعية.

د- المكون التشريعي:

ويشمل كافة القوانين والتشريعات الناظمة لمجتمع المعلومات , والتي تضمن تحرير قطاع تقنيات المعلومات والاتصالات من قيود الاحتكار، بالإضافة إلى حماية الملكية الفكرية للمتعاملين والمتواجدين على الشبكة , وإصدار تشريعات وقوانين لضمان حرية الإعلام والاتصال المؤدية إلى تقوية

الوعي والمشاركة الاجتماعية , كما يشمل عملية الرقابة بما يضمن نزاهة التنافس والالتزام بالشروط الفنية وعدم الإضرار بمصالح المجتمع أو الأفراد مع ضمان سرية الاتصالات بين المتعاملين , والمتابعة القانونية لجرائم العبث والتسلّل والتنصّت والاحتيال عبر شبكة المعلومات.

2-5-1 مجتمع المعرفة:

أولاً : مفهوم مجتمع المعرفة

إن المجتمعات الحديثة اليوم مبنية على المعرفة، فقد أحدثت التقانات الجديدة بشكل عام وتقانة المعلومات والاتصالات بشكل خاص , انقلاباً كبيراً في الفكر وفي النشاط الإنساني , وتطال تأثيراتها جميع أنواع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والأخلاقية.

ويعرف تقرير التنمية البشرية العربية لعام2003 مجتمع المعرفة بأنه «ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات نشاطات المجتمع:الاقتصاد والسياسة والحياة الخاصة وصولاً للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية[1]».

ويمكن تصور تعريف شامل لمجتمع المعرفة بأنه «المجتمع الذي ينتج عن وعي جماعي جديد , منسجم ومتناسق الأجزاء , قادر على إنتاج المعرفة وتداولها ونشرها , ويحسن توظيفها في جميع مناحي الحياة وتتدفق فيه المعرفة بسهولة ويسر , وينظر إلى المعرفة على أنها قوة وسلطة , ويعتبر الإنسان رأس المال الأساسي له , وهو مجتمع يفكر ويبدع من أجل رقي أفراده».

ثانياً: أسس قيام مجتمع المعرفة:

إن مجتمع المعرفة بما يتضمنه من كوادر توظيف المعرفة وأدوات المعرفة , يحتاج إلى مجموعة من النشاطات الحيوية له كحيوية الدم لجسم الإنسان، فهو يقوم على توظيف تقانة الاتصال والإعلام لنشر ثقافة مجتمع المعرفة وعلومه، وهذه النشاطات تحتاج لحجم محدد من رأس المال البشري الكافي لتحقيق الأهداف المرجوة. وتبدأ عملية الإعداد لبناء اقتصاد المعرفة انطلاقاً من مراحل مبكرة حيث يتم إعطاء الأولوية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وعلى التوازي معه في آن واحد يتم استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة، وتحسين النوعية في جميع مراحل التعليم، وإيلاء عناية خاصة للتعليم العالي والتركيز عل العلوم الأساسية وعلى البحث والتطوير والإبداع والعمل للوصول إلى مستوى تعليم راق.

ثالثاً: مؤشرات مجتمع المعرفة

ثمة مؤشرات عديدة يمكن الاعتماد عليها في تحديد مدى اقتراب المجتمع من وصف مجتمع المعرفة ومن هذه المؤشرات نذكرما يلي:

1 - تقرير التنمية الإنسانية ، 2003 ، ص3.

أ-الاهتمام بالبحث والتنمية والتركيز على دور الحاسوب والإنترنت، وتوفير القدرة التنافسية في مجال إنتاج ونشر المعرفة على مستوى العالم.

ب-القدرة على إنتاج المعرفة حيث أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها من أساليب ونظم التقانة المتقدمة تلعب الدور الرئيسي في اقتصاديات المعرفة، وتساعد على قيام مجتمع المعرفة وتعطيه خصائصه ومقوماته، كما أنها تحل محل التنظيم والإنتاج الصناعيين كمصدر أساسي للإنتاج بحيث يمكن تقويم السلعة ليس فقط حسب ما يدخل في تكوينها من مواد خام أو ما بذل في إنتاجها من مجهود أو ما انفق عليها من رأس المال، وإنما حسب المعرفة التي أدت إلى ابتكار تلك السلعة وإنتاجها.

ج-زيادة أهمية الثروة المعرفية: والتي هي أهم عامل في الإنتاج، إذ تفوق رأس المال والجهد المبذول في العمل. فالذي يحدد قيمة السلعة المعرفية في المقام الأول هو الابتكار والفكر الكامن وراء إبداع تلك السلعة. وقد كشف مفهوم «مجتمع المعرفة» عن التطور في مستويات النظر إلى المعرفة، وكيف أن هذه المعرفة تحولت إلى مصدر قوة تتقدم وتتفوق على مصادر القوة الأخرى، القديمة والتقليدية، حيث باتت تتفوق على الثروات الباطنية، وتتفوق أيضاً على قوة المال.

د- تدفق المعارف والمعلومات: ويحدث ذلك بسهولة ويسر وبدون عوائق وصعوبات، بحيث يمكن الوصول إليها بطرق سريعة، وبوسائل متعددة خلال وقت قصير، وبدون مجهود بالغ. وتكون متاحة للجميع بدون طبقية أو تمييز. وهذا يعني إشاعة المعرفة وتعميمها في كل مرافق الحياة، بحيث تكون المعرفة هي السمة الجوهرية والمميزة لطبيعة وشخصية المجتمع. ونظراً لأن المعرفة يسهل نقلها وانتشارها بسرعة عبر العالم لذلك نجد أن المؤسسات المنتجة للمعرفة تعمد إلى إخضاع الشبكات الإلكترونية لرقابتها الصارمة وإثارة مشكلة الملكية الفكرية وفرض أسعار عالية على بيع المعرفة التي تنتجها وتحدد تراخيص باستخدامها، مما يحرم المجتمعات الأقل تطوراً من الاستفادة منها في تحقيق ما تصبو إليه من تقدم وازدهار.

هـ- **تنامي دور العلماء وأهل الخبرة والمعرفة**: وهم تلك الشريحة من الاختصاصيين الذين يمثلون تياراً أساسياً، بحيث يكون الوصف الذي يعرفون به، هو الوصف الذي يطلق على المجتمع برمته، وكأنه تحول إلى مجتمع العلماء وأهل المعرفة ويساهم هذا المجتمع بفاعلية في إنتاج المعرفة وتطويرها، وليس مجرد إتقان استعمالها وتوظيفها,فقد أصبح التقدم في العالم اليوم يقاس بمعايير القدرة على إنتاج المعرفة وتحديثها وتراكمها. وتحول هذا المجال، إلى محور التنافس بين الدول والمجتمعات المتقدمة التي تتسابق في بينها على اكتساب مصادر القوة والهيبة والتفوق الحضاري.

و- **بروز مظاهر اجتماعية وثقافية ومعرفية** : مثل «المعرفة سمة المجتمع- التنظيم الجيد للمجتمع وإحياء منظومة القيم والأخلاق وبروز دور الاتصال والإعلام الفعال – توفر خيارات متعددة أمام البشر من أجل تنمية قدراتهم الذاتية - التنوع الثقافي داخل الأمة ودعمه- روابط اجتماعية متينة بين أفراد المجتمع».

2- مؤسسات اقتصاد المعرفة

وهو موضوع بحثنا حيث نتطرق إلى مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات دعم الابتكار ونشر المعرفة وتوظيفها، وفي كل من هذين الجانبين نصادف بعضا من النماذج القديمة ويرافقها في نفس تخصصاتها نماذج حديثة كمؤسسات المعلوماتية والحاضنات. وسنعرج بشكل مقتضب على النماذج القديمة مشيرين إلى دور التقانة المعلوماتية في تطويرها ومن ثم نستعرض النماذج الحديثة.

2-1 المؤسسات التربوية واقتصاد المعرفة

التعليم صناعة أساسية قبل صناعة الحديد والصلب.التعليم صناعة تحويلية كبرى وتشكل بها الخامات البشرية.فهي تضمن المستقبل قبل الحاضر. ويعتبر نظام التعليم أهم عامل من عوامل رقي الأمة فهو الذي يولد عقولاً مبدعة.ففي ظل التحديات التي تواجه مخرجات التعليم توجب علينا تطوير البيئة التعليمية. وهدف التعليم ليس استظهار المعلومات ونقلها وإنما تطوير الأفكار وتقديم الابتكارات. ولذلك فإن لا بد من إدراج تقنيات التعليم الحديثة القائمة على تحديث دور المعلم في ثوب إبداعي يشكل منهجاً رائداً للتعلم. وقد تأثرت التربية والتعليم بالثورة التقانية وأصبح النظام التربوي الحديث يتصف بما يلي :

- الانفتاح والقدرة على المنافسة.
- المرونة ومواكبة التطور.
- كثافة المعرفة ذات الجودة العالية.
- توظيف فعال للتقانة.
- الحصول على مخرجات ذات جودة عالية.

2-2 مؤسسات التعليم العالي

الجامعة هي أحد الأعمدة الأساسية ليس فقط في التنمية العلمية والثقافية بل في النهضة التنموية وهي نافذة على حضارات المجتمعات الحالية والغابرة، وتفيد في تعزيز التعايش السلمي ولتطوير الجامعات لتساهم في اقتصاد المعرفة إتباع مايلي[3]:

- اعتماد التأهيل الأكاديمي وفق معايير الجودة.
- تقييم مستوى الجامعات وفق المعايير العالمية ووضع معايير تقيمية محفزة.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات محليا" وتعزيز التعاون العربي والإقليمي والدولي بين الجامعات.
- تشجيع الإنتاج العلمي المشترك بين الباحثين وتشجيع الباحثين على النشر في المجلات والدوريات العالمية وتقديم الدعم وتخصيص الجوائز المالية للباحثين الذين يقومون بالنشر في المجلات المحكمة.

- تحفيز الباحثين على إنشاء مجلات ودوريات وفق المعايير العالمية.
- إنشاء مواقع إلكترونية للجامعات وتطويرها باستمرار وجعلها متوافقة مع المعايير العالمية.

3-2 مؤسسات البحث العلمي

أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الحاضر أشد منها في أي وقت مضى، حيث أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق على غيره. إن تقسيم العالم إلى دول متطورة ونامية يعتمد بالأساس على تطور البحث العلمي والتقنية في الدول. وما حققته الدول المتقدمة من تطور تقني واقتصادي يعزى بصفة رئيسة إلى نجاحها في تسخير البحث العلمي في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال رسم سياسات علمية وتقنية فعَّالة وشاملة، تعززها استثمارات مالية ضخمة في المكونات المختلفة للمنظومة من بحث وتطوير، وتعليم وتدريب، وأنشطة مساندة، وغيرها . ويلاحظ أن العديد من الحكومات تربط سياستها التكنولوجية بسياستها الصناعية، وتدمجها بسياساتها وبأهدافها الوطنية[4].

تتنافس بلدان العالم في توليد المعرفة وتسخيرها في إنتاج السلع وتطوير الموارد لتعظيم القيمة المضافة على الدخل الوطني الإجمالي وبالتالي تعظيم الثروة الوطنية ودخل الفرد ويقود هذا التنافس بالأساس مؤسسات البحث والتطوير فلا بد من تطوير مراكز البحث والتطوير من خلال ما يلي:

- الاستعانة بتجارب الدول المتقدمة.
- إشراك الباحثين والعلماء بمشاريع تنموية وتخصيصهم بجزء من الربح والتحسين المستمر لرواتبهم ومنحهم مكافآت مناسبة لكل اختراع.
- التنسيق والتعاون بين مراكز الأبحاث وكافة القطاعات في الدولة.
- معالجة أمراض المحسوبيات وتوخي الحرص على تحقيق العدالة في تبوء المناصب العلمية والإدارية.

- إشراف العلماء الجديين على مراكز البحوث والتطوير.

- التوسع في إحداث مراكز البحوث المتخصصة والمستقلة عن الوزارات والجامعات وإحداث مراكز جديدة بكل مؤسسة ودعمها .
- تحديد الأولويات والتحرك ضمن الإمكانات المتاحة وتحديد ما هو إستراتيجي وما هو آني.
- تشجيع العمل الجماعي والتعاون مع المؤسسات العربية والإقليمية والدولية .
- تنظيم المؤتمرات وحلقات العمل العلمية بكثافة والمشاركة الفاعلة في معظم المؤتمرات العلمية الدولية.

3 – مؤسسات اقتصاد المعرفة الحديثة

وهي نماذج من التجمعات[1] التي تعتمد على التقانة الرفيعة المستوى، وهذه التجمعات قد تكون مؤلفة من مجموعة من الهيئات التي تنتمي إلى قطاعات مختلفة وتستخدم كل منها كميات كبيرة نسبياً من منتجات هيئات أخرى وتتعاون مع مختلف المشاريع الإنتاجية بروابط متنوعة - ابتكارية – إنتاجية.

كما أنها تتعاون مع جهات مختلفة في نشر الابتكارات العلمية وتقوم بربط أنشطتها بقطاعات أو مشاريع في صورة سلاسل ذات قيمة مضافة , وتساهم في تحقيق مستويات متقدمة في النمو الاقتصادي .

3-1 أشكال مؤسسات اقتصاد المعرفة الحديثة [5]:

أ - مدن التقانة: وهي كيانات جديدة نسبياً ضمن منطقة جغرافية محددة وتقوم على تشجيع الابتكار ونقل التقانة وتنمية المشروعات وتضم أنشطة علمية وصناعية ويتم فيها تبادل الخبرات بين الجامعات ومراكز الأبحاث الصناعية ,وتعتبر بيئة جذابة للمشروعات الصناعية والمشروعات المتطورة وتضم معامل بحثية للمشروعات الكبرى والجامعات ومعاهد البحوث والمشروعات المعتمدة على التقانة وخدمات نقل التقانة. وأهم الشروط لنجاح مدن التقانة وهي:

- البيئة المواتية للعمل والمعيشة.
- القرب من جامعة أو مراكز بحثية.
- وجود مصدر يعتمد على العمالة الماهرة.

ب - حدائق التقانة:وهي تشبه مدن التقانة ولكنها تركز على نقل الخبرة التكنولوجية على التصنيع ,وتضم شركات تكنولوجية ومستأجرين ووكالات حكومية ومؤسسات تحويلية وأصحاب أعمال وتساهم في تقديم وتطوير خبرات في مجال العمليات الصناعية وتعمل على دعم البحث والتطوير وزيادة فرص العمل ذات الدخل المرتفع والمساهمة في تنمية المجتمع .

ج- حدائق المعرفة: وعبارة عن تجمعات تكون على مقربة من الجامعات والمختبرات ومراكز الأبحاث , وتضم الأنشطة العلمية والبحثية الناتجة عن التعاون والتنسيق بين الجامعات ومراكز الأبحاث وتعمل على تطوير التقانة المحلية والترويج التجاري لمخرجات البحث العلمي ومنشآت البحث والتطوير والخبرة في مشاريع الأعمال وتمويل مشاريع تقانية في منطقة معينة , وتتيح التفاعل بين الأكاديميين ورجال الأعمال وتطوير الصناعات القائمة على المعرفة وتعمل على خلق الكثير من الفرص الممتازة بدخل عالي وتحقق أرباحاً كبيرة وعائدات للدولة من ضرائب ورسوم ونسب في الأرباح وقد يعقب هذه الحدائق مدن تكنولوجية .

1- يقصد بمفهوم التجمعات للدلالة على الصناعات والكيانات ذات الصلة ,وهي تشمل مزودي المدخلات والبنية التحتية المتخصصة ,والمؤسسات الحكومية والجامعات والوكالات الواضعة للمعايير وخليات التفكير ومقدمي التدريب المهني والرابطات التجارية, وليس التركيز الجغرافي شرطاً اساسياً عند استخدام هذا التعريف المفاهيمي.

د- مراكز الابتكار: وهي مراكز تعمل في التطبيق الفعلي للعلوم والتقانة , وتعمل على التميز في إنتاجها وتسعى لتحقيق تطبيقات ثورية للتقانات الجديدة خدمة للاقتصاد حيث تقوم مراكز الابتكار في مساعدة المشروعات والمؤسسات في انتاج سلع جديدة واكتشاف آليات ووسائل إنتاج متطورة من أجل اكتشاف سلع جديدة او تطوير السلعة الموجودة لدى المؤسسة من أجل رفع القيم المضافة وتحقيق الأرباح والمساهمة في التنمية الشاملة.

هـ- مراكز الامتياز: وهي مراكز تعمل في ميدان العلم والتقانة وتعمل لبناء القدرات تقوم على خطط للاحتضان , والهدف الأساسي منها هو مساعدة المشروعات الجديدة المعتمدة على التكنولوجيا الرفيعة المستوى على الاستمرار والتطور من خلال تقديم وتحقيق اكتشافات إبداعات تقنية عالية المستوى تساهم في دعم المؤسسات وتطويرها.

و- شبكات الابتكار:وهي نموذج من إحدى أفضل المؤسسات في تطبيق الأوضاع الافتراضية ,وتتضمن أساتذة جامعات بمختلف الاختصاصات وخريجين جامعات وعلماء وفنيين ومديريين وممولين للمشروعات ومصرفيين وموظفين حكوميين الذين يعملون في مجال تحقيق الأهداف المتعلقة بالابتكار أو يسعون لتحقيقها في مجموعة متنوعة من المجالات التطبيقية ويمكن لشبكات الابتكار أن تعزز المدخلات الابتكارية ,وان تؤمن الكفاءات في مجالات الخبرة التي لا يسع فرادى البلدان والمؤسسات بلوغها , هذه الكفاءات التي تشكل صلب القدرة التنافسية ,وتساهم شبكات الابتكار بوصفها شكلا مؤسسياً جديداً في تحقيق مايلي:

- تراكم رأس المال البشري والمعرفة.
- مساعدة المؤسسات والبلدان على تحقيق قدرة تنافسية أكبر ومن ثم تخفيف وطاة التحديات الناجمة عن العولمة والتحول نحو الاقتصاديات القائمة على المعرفة.
- إتاحة التعلم المستمر وكذلك التدريب في اثناء العمل على نطاق واسع.
- المساعدة في ترميز المعرفة الضمنية ونشرها.
- إشاعة الابتكار وتغلغله في جميع المؤسسات .
- تسهيل انتشار التنمية المتواصلة بالمعرفة في كل قطاعات الاقتصادات الوطنية.

ز- مراكز وشبكات البحوث الافتراضية:وهي مراكز بحثية متصلة بالانترنت , ويتم من خلالها تعاون بين الباحثين في كل أنحاء العالم في مجالات معينة وتعمل كأدوات متعاظمة الأهمية في تعزيز بناء القدرات في العلم والتكنولوجيا والابتكار وفي دعم وتعزيز قدرات الافراد والمؤسسات وانشاء كتلة حاسمة من الباحثين وذوي الخبرة في مجالات محددة وتعزيز النهج المتعدد الاختصاصات والمشتركة بين القطاعات من خلال التعاون والتنسيق ,مما يسفر عن نشوء وتطوير مجتمع البحوث[6].

ح- حاضنات التقانة وحاضنات الأعمال

مفهوم الحاضنات:

نشأت فكرة الحاضنات عالمياً في البلدان الصناعية لدعم الشركات الصغيرة وتشجيعها على الانطلاق في مجال الأعمال , وقد أثبتت الحاضنات فعاليتها في دعم الاقتصاد في دول كثيرة وذلك عن طريق توفير فرص عمل جديدة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة , ورفع مستوى السوق بتنفيذ الأفكار المبدعة والجديدة التي يقدمها رواد الأعمال الجدد , وتنبع فكرة الاحتضان في مجال الأعمال من كون رائد الأعمال يحمل فكرة جديدة ومبدعة لكنه قد لا يمتلك رأس المال أو الخبرة الكافية في مجالات الأعمال أو التقانة لإنشاء عمله الخاص, ومن هنا يأتي دور الحاضنة أثناء فترة الاحتضان في مساعدة رائد الأعمال المحتضن على تأسيس شركته الناشئة وتخطى المرحلة الأولى من التأسيس التي يكون فيها أكثر ما يكون عرضة للفشل , وتعرف الحاضنة بأنها: «المكان الذي يقوم بتقديم خدمات وخبرات وتجهيزات صناعية وتسهيلات للراغبين بتأسيس منشآت (صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمية) صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب خبرة واختصاص , وتهدف الحاضنة إلى تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق».

الإنجازات والنتـائج المرتقبة للحاضنات

تساهم الحاضنات في رفد الحركة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ومن جوانب الفائدة منها نذكر:

- نشر الثقافة المعلوماتية وصولاً إلى أداء متميز وخدمات أفضل.

- تطوير الأساليب المستخدمة في قطاع المعلوماتية والاتصالات لاستحداث أنشطة جديدة تقدم قيمة مضافة.

- بناء القدرات والمهارات والتطوير والإرشاد للمحتضنين التي تكفل إطلاق ملكاتهم وإبداعاتهم وتحسين فرصهم في العمل المتبع.

- زيادة الكفاءات وضمان وجود كفاءات متميزة واستقطاب كفاءات جديدة لسوق العمل

- نشر الأفكار الجديدة باستمرار لتمكين الشباب من تقديم أعمال متميزة.

-تشجيع الإبداع والريادة في التفكير بواسطة نشر روح المبادرة والإبداع وتعميم التميز والجودة في العمل.

- دعم الاقتصاد الوطني: بما يحقق نموا اقتصادي من خلال تأسيس شركات حديثة بأساليب تكنولوجية حديثة تدعم الاقتصاد الوطني. وتتيح توفير فرص عمل. كما يمكن أنتسمح ببناء مشاريع ذات جودة عالية وأسعار منافسة.

المكاسب الاجتماعية للحاضنات:

وأهمها أ-إطلاق ورعاية قدرات الشباب والشابات.، ب- تأهيل الكوادر لإنشاء مشاريع ناجحة للمستقبل. ج-تشكيل رؤى جديدة في مفاهيم وممارسات العمل الحر وخلق القيمة المضافة.

مقومات التنافسية في اقتصاد المعرفة

إن خصائص اقتصاد المعرفة تجعله اقتصاداً تنافسيا لما تلعبه المعرفة من دور بارز وعامل حاسم في عملية الإنتاج كالوفرة والتنوع والمرنة والعالمية وتجاوز المكان وزيادة قيمة السلع غير المادية ومرونة النظام الانتاجي، فنظام الإنتاج قائم على المعرفة والابتكار والذكاء يعتمد على رأس المال المعرفي المرن الذي يتغير بسرعة كبيرة مع تغير التقنيات الجديدة ومع الرغبات والاحتياجات المتغيرة باستمرار ومع تقدم البحث والتطوير والابتكار، وهو عالي الجودة يستهدف التميز بأكثر مما يستهدف تلبية الحاجة. وهو منفتح يحقق التنافسية العالمية. من خلال مايلي:

أولاً: زيادة مستوى التنافسية للاقتصاد، بسبب مشاركة القطاع الخاص والأهلي للقطاع العام في النشاط الاقتصادي من خلال الشفافية والمساءلة وزيادة الانفتاح وتحرير التجارة، مما يؤدي إلى رفع حافز الإنتاجية وتوظيف المعرفة في هذا الشأن من خلال اعتماد الابتكار كأحد مرتكزات اقتصاد المعرفة الأساسية في المؤسسات والدولة , وسواء أكان الأمر يتعلق بالشركات الفردية أو الاقتصاد الكلي، فالابتكار مفتاح أي ميزة تنافسية، وهو قوة دافعة نحو تحقيق النمو وفتح آفاقاً جديدة وإن ما يتميز به اقتصاد المعرفة من خصائص تجعله اقتصاداً تنافسياً لما تلعبه المعرفة من دور بارز وعامل حاسم في عملية الإنتاج , كالوفرة والتنوع والمرنة والعالمية وتجاوز المكان وزيادة قيمة السلع غير المادية ومرونة النظام الإنتاجي، فنظام الإنتاج قائم على المعرفة والابتكار والذكاء ويعتمد على رأس المال المعرفي المرن ,الذي يتغير بسرعة كبيرة مع تغير التقنيات الجديدة ومع الرغبات والاحتياجات المتغيرة باستمرار ومع تقدم البحث والتطوير والابتكار، وهو عالي الجودة يستهدف التميز بأكثر مما يستهدف تلبية الحاجة ، ويعتمد على توظيف واستخدام تقانات عديدة والتي قد تكون فائقة الدقة «تقانة النانو» ويعتمد بشكل أساسي على الحاسوب واعتماد نظام معلوماتي واتصالي فائق السرعة والدقة ، ويستشعر حاجات السوق والمستهلكين باستمرار، ويعتبر متنفسه الأساسي نظام فعال للتسويق الدولي والمحلي[9].

ثانيا: زيادة تنافسية المنتج في ظل اقتصاد المعرفة وزيادة قدرته على الدخول في أسواق منافسة محلياً وعالمياً بسبب تنامي القيمة المضافة الناتجة عن إضافة مكون المعرفة إلى المنتج ؛ نتيجة اعتماد المؤسسات والشركات في ظل اقتصاد المعرفة على الابتكار الذي يعتبر مفتاح أي ميزة تنافسية وقوة دافعة نحو النمو.

ثالثاً: زيادة قدرة المؤسسات والشركات في اقتصاد المعرفة , على تحسين أداء أعمالها، بالنفاذ إلى أسواق جديدة، وزيادة حصتها في السوق، وزيادة أرباحها وتعتمد على المستوى الكلي على الأداء المميز للإنتاجية وعلى قدرة الاقتصاد على التحول إلى النشاطات ذات الإنتاجية المرتفعة والتي تساهم بدورها

في ارتفاع مستويات الأجور ,وفتح آفاقاً جديدة للكثير من المشاريع المتوسطة والصغيرة وخصوصاً في ظل العولمة والتطور التقاني , نتيجة الابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد المظاهر الهامة لاقتصاد المعرفة ، لتعمل في مجالات كانت تستلزم قدرات ضخمة في الماضي ، وتعزيز الميزة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تعد المنافسة ممكنة على أساس خفض الكلفة وحسب، فالسوق تتطلب الجودة، وكذلك السرعة والمرونة في تلبية الطلب، كما تغيّر عدد من محددات الميزة المقارنة للمشروعات الصناعية، كمرحلة الدورة الصناعية، وتيسر رأس المال، وحجم البحث والتطوير، وعمر المصنع والمعدات، ومستلزمات التصنيع والتسويق، وجاء هذا التغير كله لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فازداد نشاطها، بل باتت تنافس بكفاءة الشركات الصناعية العملاقة في بعض المنتجات، من خلال سرعة وتيرة التقدّم التكنولوجي، ولا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، واستجابة السوق لهذه التطورات.

رابعاً: زيادة قدرة المؤسسات والشركات في اقتصاد المعرفة على الابتكار وزيادة أرباحها ويحدث ذلك تأثيراً مباشراً على قدرتها التنافسية وأدائها، لكن الأداء لا يخضع للابتكار فحسب، بل هو نتيجة عدد من العوامل الأخرى، من ضمنها الابتكار، غير أنه يبدو أنه في غياب الابتكار، قد تعجز أي شركة عن تحقيق نتائج إيجابية. كما حللت مسوح ميدانية الفروق بين الشركات المبتكرة والشركات غير المبتكرة، فاستخلصت أن الشركات المبتكرة تملك القدرة على تحسين أداء أعمالها، بالنفاذ إلى أسواق جديدة، وزيادة حصتها في السوق، وزيادة أرباحها.

خامساً: تساهم المؤسسات الجديدة في ظل اقتصاد المعرفة "مدن التقانة – حاضنات الأعمال – حدائق المعرفة – مراكز الابتكار – مراكز الامتياز- التجمعات المعتمدة على التقانات الرفيعة- المؤسسات الافتراضية – المؤسسات الجديدة.." في زيادة التنافسية في الاقتصاد , حيث تعمل على تحسين وتنويع القاعدة الإنتاجية , من خلال نقل التقانات من المؤسسات البحثية إلى نطاق المشروعات ومن خلال التفاعل والتقارب بين الباحثين ورجال الأعمال ودعم الشركات الجديدة والناشئة واستخدام موارد الابتكار بصورة أكثر فعالية ,كما تعمل على نشر الثقافة المعلوماتية وصولاً إلى أداء متميز وخدمات أفضل , كما تعمل على تطوير الأساليب المستخدمة في قطاع المعلوماتية والاتصالات لإستحداث أنشطة جديدة تقدم قيمة مضافة عالية , وتفتح آفاق جديدة للتصدير.

سادساً: تزايد التنافس على طرح سلع وخدمات مبتكرة وجديدة في كل الحقول المعرفية.

سابعاً: تعاظم تأثير المعرفة على التنافسية والإنتاجية لقطاعات الإنتاج والخدمات بنسبة لم يسبق لها مثيل.

ثامناً: زيادة قدرة المؤسسات والشركات على الاستجابة للظروف الاقتصادية /التكنولوجية المتغيرة بوتائر متسارعة , وهذا يعني تحقيق التنافسية والمساهمة في إعادة الهيكلية للشركات وتطويرها.

تاسعاً: القدرة على إنتاج السلع والخدمات المنافسة في الأسواق العالمية، و زيادة الدخول الحقيقية للسكان.

النتائج والتوصيات

إن القدرة على إنتاج المعرفة هو السمة الأساسية المميزة لمجتمع المستقبل. وليس فقط الحصول على المعلومات أو إمكان استخدامها بكفاءة وتسخيرها لتحقيق أهداف معينة ومحددة رغم أهمية هذه الوظيفة، وإنما الذي يميز ذلك المجتمع ويحدد قدرته على البقاء والصمود والتقدم والمنافسة هو إنتاج هذه المعرفة. إن العصر الرقمي سيؤدي إلى تغييرات أساسية في مجالات الحياة المختلفة، ومن الضروري مواكبته بشكل ملائم. والتعليم الإلكتروني هو أحد النتائج الهامة للعصر الرقمي وتقاناته الجديدة، وتعتبر ركيزة أساسية في التعليم المستقبلي. ويلاحظ أن معظم الدول النامية من حيث الامكانيات تفتقر إلى الموارد المادية اللازمة للقيام بمواكبة عصر اقتصاد المعرفة ومتطلباته. وهذا يضعها أمام تحديات مزدوجة فاقتصاد المعرفة لا يعرف عوامل العشوائية والصدفة، بل إنه يعتمد على التخطيط التنظيم ، ومن أجل السير في ركابه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار:

- ضرورة تشكيل فريق عمل مهني رفيع المستوى تشارك فيه الجهات المعنية لوضع الدراسة اللازمة بشأن تطوير التعليم الإلكتروني مع الأخذ بعين الاعتبار فيها إمكانيات الاستيعاب وتوفير الكادر التدريسي المحلي.
- تعزيز مصادر النمو غير التقليدية وتعظيم المزايا التي تتمتع بها القطاعات الواعدة في اقتصاد المعرفة.
- نشر فلسفة التطوير الذاتي، خاصة في ظل المتغيرات الحديثة السريعة.وفكرة توليد القيمة المضافة في مجالات المعرفة والخبرات.
- القيام بعمليات تعزيز وتقوية رأس المال الفكري من خلال العمل على بناء القدرات البشرية والمعرفية وتشجيع الإبداع الفردي والجماعي
- التعديل المستمر لبعض القوانين والتشريعات والأنظمة بما يواكب المعطيات المتجددة في مجتمع المعلومات وهلامية اقتصاد المعرفة.
- فتح الأبواب أمام البحث العلمي والتطوير التقاني والتطوير والتجديدوتحديث اساليب التعليم والعمل على جعل التفوق في العلوم مجالا للمنافسة وإعطاء الأولوية لصناعة العقول التي أساسها التربية والتعليم والبحث والتطوير والابداع والابتكار.
- توفير شبكات المعلوماتية والإحصائيات المتكاملة عن حاجة السوق من البحوث الجديدة
- مساهمة مراكز البحوث العلمية ومؤسسات التعليم العالي في تقديم المشورة والرأي في مختلف المسائل الاقتصادية والمالية والتنظيمية.
- التوسع في التعاون مع الجامعة والتعليم العالي ومراكز البحث العلمي والتدريب مع توفير الدعم اللازم والرعاية الحكومية.

- إنشاء شبكات معلوماتية متكاملة لتبادل المعلومات ونتائج البحوث العلمية بين الغرف التجارية والصناعية والجهات الوسيطة.
- اعتماد استراتيجية توظيف التقانة والمعلومات على طريق الانخراط المتكافئ في اقتصاد المعرفة لتحقيق التنافسية ويتطلب ذلك وضع السياسات والخطط والتشريعات اللازمة كقوانين منع الاحتكار والعمل على خلق الروابط القوية بين الأجهزة العلمية والوحدات الإنتاجية عبر مؤسسات وسيطة والعمل عل استجلاب التقاتة والتعاون والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص على الصعيد المحلي والعربي.

المراجع

1. عبد الرحمن الهاشمي , جامعة عمان العربية للدراسات العليا – د. فائزة محمد العزاوي ، جامعة بغداد، المنهج والاقتصاد المعرفي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2007 ، ص163.
2. لرزو ، حسن مظفر ، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الانترنت ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، 2006 ، ص329.
3. د. سعيد الصديقي –الجامعات العربية وجودة البحث العلمي (قراءة في المعايير الدولية) –مجلة المستقبل العربي – العدد/ 350/ -السنة الثلاثون – مركز دراسات الوحدة العربية – نيسان 2008/4 ص93 0
4. منتدى الفكر العربي، التكنولوجيا المتقدمة، فرصة العرب للدخول في مضمارها، ندوة عمان 11-12 كانون الثاني، 1996.على شبكة الانترنت
5. حسام الحمدان – رسالة ماجستير,المنهجية المثلى لتوظيف اقتصاد المعرقة في تحقيق النهضة التنموية في سورية ,دمشق ,2009 ,ص40- 42.
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا , ((إقامة شبكات البحث والتطوير والابتكار في البلدان العربية)) , الأمم المتحدة ,نيويورك ,2005 , ص 12.
7. حبيب محمود – حيدرعباس – حسام حمدان، نماذج مؤسساتية نحو تحقيق التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة ، بحث قدم للمؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية الخاصة-الأردن خلال الفترة 27-29 /2009/04 ، ص9-10.
8. منتدى الفكر العربي، التكنولوجيا المتقدمة، فرصة العرب للدخول في مضمارها، ندوة عمان 11-12 كانون الثاني، 1996.http//www.ac4mit.org.
9. حبيب محمود – حيدر عباس – حسام حمدان,مرجع سبق ذكره ,ص5.
10. سفين أوف هانسون –مجتمع المعرفة – المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية – العدد 171- مارس- 2002 ص71

11. Arsham، H. (2002)، Impact of the Internet on Learning and Teaching (online)،Available:http//www.usdla.org/html/journal/MAR02-Issue/article01.html.
12. Barton، C. and Bear، M. (1999) Information and Communications Technologies: Are they the key to viable Business Development Services for Micro & Small Enterprises، Microenterprise Best Practices، Bethesda، MD.
13. Duchastel، P. and Turcotte، S. (2001). Online Learning and Teaching in an Information – Rich Context. Computer Research Institue of Montreal، Canada.
14. Fisher،S. & Nygren، T. (2000). Experiments in the Cost-Effective Uses of Technology in teaching lessons from the Mellon Program So Far.(Online)،Available: http//www.121.org/iclt/2000/papers/129a.pdf.
15. Fister، Sarah،1997 ، Virtual Learning Superior to Traditional Instruction، Technology For Learning Newsletter، Vol. 18، No. 4، pp. 16 – 30.
16. Fox، R. (1999). What issues do we need to resolve to become competent user of online Learning environmet? (Online)، Available :**www.http://Cleo.Murdoch.edu.Au/asu/pubs/Tif/tlf99/dj/fox.Html**.
17. Granger، D & Benke، M. (1998). Supporting Learners at a Distance from Inquiry Through Completion، WI. Atwood.
18. Haugland، J. (2000). Using Computer Technology & Course Web Pages to Improve Student performance in Accounting Courses. (Online).Available: **http://www.Mtsu.Edu/~itconf/proceed98/jhaugland.Html**.

دراسة المناخ الاستثماري في الدول النامية

د. آيت عكاش سمير

جامعة الجزائر

د فراح رشيد

جامعة البويرة

الملخص:

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية لأي بلد على أوضاعه المختلفة التي تؤثر في جذب و تنشيط الاستثمارات. ولا تتوقف على الأوضاع الحالية فقط و إنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها . و بها تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فتكون نتيجة أو محصلة تفاعل العناصر الجاذبة و الطاردة للاستثمار. لذلك فإن قرار المستثمر الأجنبي و فرص نجاحه مرتبطة بمدى توفر مناخ استثماري ملائم .

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، البيئة الاستثمارية، الاستثمار الاجنبي المباشر، الدول النامية.

Résumé:

Le climat d'investissement d'un pays dépend principalement sur les différentes conditions qui affectent à attirer des investissements .Et ne Dépend pas de la situation actuelle seulement, mais s'étend aux attentes futures concernant. Donc la décision de l'investisseur étranger et les chances de succès sont liés à la disponibilité d'un climat favorable aux investissements .

Mots clés: climat de l'investissement, l'environnement d'investissement, l'investissement direct étranger, les pays en développement.

Summary:

The investment climate of a country depends mainly on the various

obeikan.com

conditions that affect to attract investment. Depends And do not the situation only, but extends to future expectations concerning. Therefore the decision of the foreign investor and the chances of success are related to the availability of a favorable investment climate.
Keywords: investment climate, investment environment, foreign direct investment, developing countries.

المقدمة:

تمثل دراسة المناخ الإستثماري في الدول النامية من القضايا المرتبطة بالإستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول ،باعتباره المحدد الأساسي لتوجيهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة .فمن خلال معرفة مناخ الإستثمار نستنتج عوامل الجذب و الطرد التي من شأنها تشجيع قدوم المستثمر الأجنبي أم لا .لهذا يجب العمل من أجل تحسين مناخ الإستثمار و جعله يستجيب لمتطلبات المستثمر الأجنبي حتى يساهم في بعث النمو والتنمية الإقتصادية في هذه الدول مستفيدين من تجارب بعض الدول في تحسين مناخها الإستثماري.

أولا :الاستثمار الأجنبي المباشر وحصة الدول النامية :

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد ورد لأول مرة مصطلح الاستثمار المباشر في 1930 حيث كان مفهوم الاستثمارات الدولية هو الشائع قبل هذا التاريخ، في حين استمر الخلط بين ما يعرف بالاستثمار المباشر والمحفظي حتى عام 1968 عندما تم التمييز بن المفهومين[1] . فيتمثل الاستثمار المحفظي في «شراء أصول بهدف كسب معدل العائد الذي يعتبر جذابا لمستوى معين من المخاطر، مع عدم وجود حق مكتسب في الرقابة على الهيئة التي تصدر هذه الأصول"[2] . اما المحفظة فهي تعبير يطلق على مجموع ما يملكه المستثمر من أصول بشرط أن يكون الهدف من هذا الامتلاك هو تنمية القيمة السوقية لها ومنه تحقيق أكبر عائد، لذلك فإن أي محفظة استثمارية يجب أن تجمع ما بين أصلين على الأقل أهمها: السندات الحكومية، السندات التي تصدرها الشركات، أسهم الشركات بنسب لا تخول للمستثمرين حق الرقابة على من أصدرها.

اما الاستثمار المباشر على خلاف الاستثمار غير المباشر « ينطوي على اكتساب حق في الرقابة على المؤسسات، وتتضمن الحالة النمطية للاستثمار المباشر مؤسسة وطنية تمتلك أسهم عادية في شركة

1 - ثريا علي حسين الورفلي « محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الدروس المستفادة « ، أوراق عمل مقدمة للمؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية الليبية العظمى، 29 أفريل 2006 ، ص3.

2 - جون هدسون ومارك هدندر « العلاقات الاقتصادية الدولية « ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص339.

أجنبية تكفي إعطاء المؤسسة الوطنية حق التحكم في هذه المؤسسة. وبهذا تصبح المؤسسة الوطنية الشركة الأم والمؤسسة الأجنبية الشركة التابعة، فإن رغبت المؤسسة الوطنية السيطرة التامة على المؤسسة الأجنبية فيجب عليها أن تصبح مالكة لكل أسهم الشركة التابعة»[1].

فضلا عن هذا فإن هناك تعاريف دولية اخرى له من خلال المنظمات الاقتصادية التالية:

- جاء في التعريف الرسمي لصندوق النقد الدولي « FMI» حسب المختصر Manuel لميزان مدفوعات الصندوق وفق الطبعة الخامسة لسنة 1993 على " أنه يجري قصد الحصول على فائدة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطاتها داخل حدود اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، هدف هذا الاخير هو القيام بسلطة فعلية على تسيير المؤسسة"[2].
- واستنادا إلى تعريف المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية « OCDE» فإن « الاستثمار الأجنبي المباشر هو لغرض تأسيس علاقات اقتصادية دائمة أو طويلة مع مؤسسة، مثل الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة تأثير فعال على إدارتها سواء في بلد معين من قبل غير المقيمين أو في الخارج من قبل المقيمين بواسطة:
- خلق او توسيع مؤسسة أو فرع أو اكتساب الملكية الكاملة لمؤسسة موجودة.
- المشاركة في مؤسسة جديدة أو في مؤسسة قائمة.
- قروض لمدة 5 سنوت أو أكثر[3].
- كما تعرفه المنظمة العالمية للتجارة « OMC" على أنه " استثمار يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته"[4].
- أما الأمم المتحدة فتعرفه من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « CNUCED " على « أنه ذلك الاستثمار الذي يضفي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها « [5]

ومنه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية ، وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة[6](*) أو الفرع [7](**).

1- نفس المرجع السابق.

2 -Pierre Jacquemot - La firme multinationale in introduction économique ", éd économica, paris, 1990 ,p11.

3 - مصطفى صالح القريشي» المالية الدولية» ، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008 ، ص154.

4 - محمد مسعود خليفة الثعيلب و خالد أحمد كاجيجي « الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد» ، أوراق عمل مقدمة في مؤتمر التمويل الخارجي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006، ص4.

5 - حسين عبد المطلب الأسرج « استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر» ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 213 أغسطس 2005، ص9.

4- (*) الشركة التابعة: هي شركة تمتلك أكثر من نصف رأسمالها شركة أخرى تسمى الشركة الأم، ويتمتع بشخصية معنوية مستقلة ولكنها مع ذلك تخضع للشركة الأم، حيث يشغل ممثلوها في مجلس إدارة شركة التابعة أغلبية مقاعد المجلس.

7(**) الفرع: هو مؤسسة تجارية أنشأها مشروع أو شركة وتتمتع ببعض الاستقلالية بالنسبة للشركة التي أنشأته دون أن ينفصل

والجدير بالذكر فإنه من خلال التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر نجد انها تتفق حول مفهومين أساسيين هما: « الملكية والمراقبة»[1] ، إذ تمثل الملكية: نسبة الأسهم التي يستحوذ عليها غير المقيمين. أما المراقبة: فهي نسبة الملكية الضرورية حتى يعتبر هذا الاستثمار استثمارا مباشرا، حيث تمثل هذه النسبة عتبة الملكية الدنيا 10% المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي نادى بتبنيها صندوق النقد الدولي كحد أدنى، فيكون الاستثمار مباشرا إذ امتلك المستثمر الأجنبي في المؤسسة المستثمرة أكبر من عتبة الملكية والتي تتراوح ما بين 10 و 100%.

تطور نصيب الدول النامية من الاستثمار الاجنبي المباشر

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى الدول النامية تغيرات سواء من ناحية الحجم أو من ناحية التوزيع، خاصة في العقد الاخير كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق للفترة (2000-2010)

المناطق / الاقتصاديات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمليارات الدولارات الامريكية										
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العالم	1410	832	618	558	711	913	1462	1971	1744	1185	1243
الاقتصاديات المتقدمة	1134	599	441	358	396	543	978	1307	965	603	602
الاقتصاديات النامية	267	221	164	175	275	334	429	573	658	510	573
إفريقيا	10	20	13	18	17	31	46	63	73	60	55
أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	110	89	54	46	100	104	98	170	207	141	159
آسيا و اوقيانيا	148	112	96	110	157	200	285	340	378	309	359
جنوب شرق أوروبا و كومنولث الدول المستقلة	10	11	13	24	40	40	55	91	121	72	68
الاقتصاديات المتقدمة(%)	80.4	72.0	71.4	64.3	55.7	59.7	66.9	66.3	55.3	50.9	48.4
الاقتصاديات النامية (%)	18.9	26.6	26.5	31.4	38.7	36.5	29.3	29.0	37.8	43.0	46.1
الاقتصاديات الانتقالية(%)	0.6	1.4	2.1	4.3	5.6	4.3	3.8	4.7	6.9	6.1	5.5

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى معطيات:

- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية "تقرير الاستثمار العالمي 2006: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية والانتقالية وآثاره على التنمية"، استعراض عام، الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف ، 2006 ، ص 2.
- - UNCTAD " World investment report 2011", united nation, New York and Geneva ,2011 pp187-190

عنها من الناحية القانونية.

1- les éditions d'organisation , Paris ,1987 ,p10. ,«Le monde des multinationales» , - Bernard Bonin

ثانيا : الملامح الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية :

شهدت العقود الأخيرة تغيرات جذرية في أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر و في كيفية توزيعه بين الدول و القطاعات التي إستهدفها و إن معرفة هذه التغيرات قد تساعد على توجهات الإستثمار الأجنبي المباشر في الماضي و الحاضر، و فيما يلي نذكر أهم الملامح:

- التزايد المستمر للتدفقات الإستثمارية المباشرة من وإلى الدول النامية و إتساع نطاق هذا التدفق جغرافيا و قطاعيا .
- تغير أنماط الإستثمار الأجنبي المباشر، ففي الوقت الذي تركزت فيه الإستثمارات قبل الحرب العالمية الثانية في الموارد الطبيعية و البنية التحتية أصبح الإستثمار في الصناعة التحويلية السمة الرئيسية للإستثمار الأجنبي المباشر في فترة ما بعد الحرب .أما اليوم فإن الخدمات هي المجال الأهم بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر.
- تغير تدابير و إجراءات الملكية المشتركة (اجنبية/المحلية) فقد كانت صيغة المشاريع المشتركة هي السائدة في الدول النامية لفترة طويلة من الزمن.
- و في حقيقة الأمر, فإن الدخول في مشاريع مشتركة كان هو الأسلوب الوحيد في كثير من الدول للسماح للإستثمار الأجنبي بالدخول إليها . وقد إتخذ هذا التوجه منحى معاكسا عندما أخذت الكثير من الدول في تحرير قوانينها و أنظمتها الإستثمارية نتيجة للمنافسة الحادة لاستقطاب الإستثمارات الأجنبية مما أدى بها للسماح للأجانب بالتملك الكامل في معظم القطاعات .
- تنامي عمليات الإندماج والتملك التي أصبحت أكثر أهمية من صيغ المشروعات الجديدة .
- تأثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالعلاقات التاريخية و الجغرافية ،و من الملاحظ أن الدول التي تحتفظ بعلاقات تاريخية فيما بينها شهدت ترسيخ العلاقات الإستثمارية أيضا مثل علاقة فرنسا بدول شمال و غرب إفريقيا .
- هيمنة عدد من الدول على الإستثمار في مجموعة من القطاعات الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر على سبيل المثال هيمنة الشركات الأمريكية على قطاعات النفط و الصناعات الكيمياوية والإلكترونية و صناعة السيارات ، و هيمنة الشركات البريطانية على قطاعات الصناعات الغذائية و الدوائية

و الخدمات. و في الوقت الذي تكتسب فيه الشركات الإيطالية أهمية خاصة في الإستثمارات الأجنبية المتجهة لقطاعات الألبسة و السياحة .من جانب أخر تعتبر اليابان مصدرا مهما للإستثمارات الأجنبية في قطاعي الإلكترونيات و صناعة السيارات . فيما تعتبر كوريا الجنوبية مصدرا جيدا للإستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات البناء و التشييد و الإلكترونيات . ولكن هذه الدول ليست مصادر الإستثمار الوحيدة في هذه القطاعات كما أن تلك القطاعات ليست هي الوحيدة المستهدفة من قبل تلك الدول.

- تغير نمط تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بتأثير تنامي عولمة أنشطة الشركات متعددة الجنسيات إذ قامت هذه الأخيرة سعيا منها لزيادة كفاءة عملياتها حول العالم بتجزئة مراحل الإنتاج إلى متطلبات عمليات صغيرة ومن المعلوم أن الشركات تحصل على مدخلات الإنتاج من مختلف المصادر في شتى أنحاء العالم و تقوم بتجميع منتجاتها في موقع أخر, و من ثم تقوم بتصديرها إلى مختلف مناطق العالم .

و مما لا شك فيه أن الإستثمار الأجنبي المباشر سيظل يتطور و بصورة أسرع و بتنافس أشد و أكثر حدة عما كان عليه في الماضي. و ذلك أن المناخ الإستثماري في الدول النامية آخذ في التغيير بتحديث قوانينها الإستثمارية وتفعيل تشريعاتها المالية و التسارع إلى إبرام اتفاقيات دولية لتعزيز جاذبيتها كمواقع مضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا : المناخ الإستثماري في الدول النامية :

نعني بمناخ الإستثمار»مجمل الأوضاع والظروف السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و القانونية التي تؤثر على حركة رأس المال»(1)، ويعرف أيضا « بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية , وتشمل هذه الأوضاع الظروف السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الأمنية كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمات الإدارية «(2).

فيتضح مما سبق أ ن مناخ الإستثمار يعتمد على الأوضاع المختلفة ،الحالية و المستقبلية المتوقع بها . و التي تأثر على قرار المستثمر الأجنبي المرتبط بنتيجة أو محصلة تفاعل العناصر الجاذبة و الطاردة للإستثمار.

عوامل طرد الإستثمار الأجنبي المباشر:

عوامل الطرد من الناحية الإقتصادية تتمثل في السياسات الإقتصادية الكلية و مدى تحقيقها للإستقرار الإقتصادي, الإطار القانوني و التنظيمي الحاكم للإستثمار, البنية الأساسية المادية و المعلوماتية , مستوى الإستثمار البشري و أنشطة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي .و لا تقف عوامل الطرد عند حدود العوامل الإقتصادية و لكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية و الاجتماعية السائدة و ما توفره من إستقرار أمام المستثمرين و على العموم فإن أهم هذه المحددات نجد ما يلي : [(2)]

- عدم الإستقرار الإقتصادي الكلي : يؤدي عدم إستقرار الإقتصاد الكلي إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة حيث يعتمد جذب المزيد من الإستثمارات على مدى إستقرار متغيرات الإقتصاد الكلي و من بينها سعر الفائدة ,سعر الصرف,ووضوح و إستقرار السياسات النقدية و المالية و تراجع مستوى البطالة و التضخم.

1 المنظمة العربية للتنمية الإدارية «التمويل الخارجي المباشر» ،القاهرة ،الشارقة ،2006 ،ص5.

-2 اميرة حسب الله محمد «محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة تركيا كوريا الجنوبية ، مصر»، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2004 /2005، ص24.

2 - مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار» تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار» ، مجلس الوزراء ،جمهورية مصر العربية اكتوبر 2004، ص ص6,5.

- تقييد حرية انتقالات رؤوس الأموال : حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد إنتقال رؤوس الأموال و أرباح الشركات للخارج إلى إحجام المستثمرين و خاصة الأجانب عن الإستثمار في تلك الدول.
- إنخفاض كفاءة البنية الأساسية :حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الإستثمار (مثل أسعار الخدمات و التوزيع) و من ثم على العائد المتوقع من الإستثمار .
- عدم و ضوح الهيكل الضريبي : مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له , بالإضافة إلى إرتفاع أسعار ضريبة الشركات .
- إنخفاض كفاءة العمالة : حيث يمثل إنخفاض كفاءة القوى العاملة حتى لو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الإستثمار و هو ما يفسر أسباب عدم قدرة الدول الأكثر فقرا – و هي تلك الدول التي تفتقر إلى مستويات التعليم والتدريب الملائمة -على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ,وذلك على الرغم من إنخفاض مستويات الأجور بتلك الدول.
- عدم الإنفتاح الإقتصادي : بما يؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات الإنتاج و السلع الإستثمارية المستخدمة في الإستثمار و كذلك إنخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الإستثمارية الجديدة, والتي لا تنشأ نتيجة إنخفاض الطاقة الإنتاجية . و إنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات تلك الدول .
- تعددية التشريعات المنظمة للإستثمار بما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية و الوضوح أما المستثمرين بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية و تلك التي تنظم المنافسة و تمنع
- الإحتكار .
- تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر بالإضافة إلى وجود الفساد الذي يزيد من تكاليف الإستثمار.
- عدم توافر المعلومات عن فرص و حوافز الإستثمار في العديد من الدول.
- عدم توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الإستثمار مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها
- وضع قيود على الإستثمار الأجنبي و ذلك بقصر بعض الإستثمارات على المواطنين فقط أي فتح بعض المجالات للمستثمرين المحليين و بالتالي تحديد قوائم القطاعات المحظورة على الأجانب للإستثمار فيها. ويوجد هناك أنواع أخرى من القيود على المستثمر الأجنبي كـ:[1]

تحديد الحصة الأدنى المسموح للمستثمر الأجنبي إمتلاكها في المشروع.

1 -[1]هيل عجمي جميل» الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص في الدول النامية :الحجم الاتجاه و المستقبل»، دراسات استراتيجية تصدر عن مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،الطبعة الاولى ، رقم 32، 1999 ، ص41.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار «تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية و ما يقابلها في بعض دول العالم» ، 2002 ، ص17.

تحديد نسبة معينة من الإنتاج لغرض التصدير.

إستخدام الموارد المادية الوطنية .

تحديد نسب الإستيراد المسموح بها .

تحديد حجم القروض المحلية التي يسمح للمستثمر الأجنبي الحصول عليها من السوق الوطنية .

كما لا تمنح تراخيص الإستثمار إلا للمستثمرين الذين يطبقون تدابير مناسبة للحد من الآثار السلبية السيئة لمشاريعهم على البيئة أي المحافظة على البيئة و يشترط ملائمة المشروع الإستثماري و مراعاته و تماشيه مع ظروف حماية البيئة و عدم الإضرار بها [1] .

هذا بالاضافة الى تعقد الإجراءات الإدارية التي تتبعها الشركات الأجنبية من أجل الحصول على ترخيص الإستثمار أو في أجال الرد على طلباتها ،وتحرص بعض الدول على ضرورة الإعتماد المسبق للإستثماروالحصول على شهادة به من الأجهزة المختصة في بعض الأحيان قبل تنفيذه .

وكما هو معلوم فإن كفاءة الإطار المؤسسي للإستثمار الأجنبي المباشر تقل كلما ازداد عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات و لتسوية المنازعات الى جانب مشكلة التمويل و التسهيلات الائتمانية التي تعاني منها معظم الدول النامية.

عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل هذه العوامل في الظروف التي توفرها الدول النامية من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها و التي لا يمكن في حال عدم توفرها إنتظار قدوم المستثمرين . وفي هذا الصدد نذكر ما يلي [2]:

- توفر الاستقرار السياسي و الإقتصادي : فتوفر إستقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الإستغناء عنه و يتوقف عليه الإستثمار ,فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للإستثمار كبيرة فلا يمكن الإستثمار في ظل غياب الإستقرار السياسي ,و يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الإستقرار السياسي . حتى و إن كان من الصعب الفصل بينهما .و يتمثل الاستقرار الإقتصادي في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي و توفير الفرص الملائمة لنجاح الإستثمار.
- حجم السوق و مدى نموه : إن ما يدفع الشركات للإستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور و نمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة و توسعا في أسواقها و التي توفر فرصا جديدة للإستثمار .أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبير كشرط أساسي لكن يجب أن يكون حجم السوق ديناميكيا وهو ما ينطبق على دول جنوب شرق أسيا .
- توفر الموارد البشرية المؤهلة : تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية و بالتالي فان توفر عرض عمل منخفض التكلفة و بتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا

2- ناجي بن حسين ّتقييم مناخ الاستثمار الاجنبى في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ،السنة الثالثةً ،العدد24 ، سبتمبر 2005.

جذابا للإستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في المناطق الحرة كهونغ كونغ. فحاليا البحث عن تدنيه التكاليف عن طريق عنصر العمل لا يحتل إلا مكانة ثانوية في تحديد توجهات الإستثمار .

- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة :إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين, حيث أن توفر هذه الشبكة المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج و التملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا كما أن خوصصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب .
- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال (الهاتف .الإنترنيت...) و المواصلات (برية .بحرية ....) : ان طبيعة الشركات الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم و الجيد بين كل فروعها.
- منح الحوافز: إن تقديم الحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح شرطا أساسيا أو بديهيا، أكثر منها عاملا مشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر إليها ومنها ما يلي: (1)

* **حوافز ضريبية:** موجهة من أجل تخفيض العبئ الضريبي العام للمستثمر الأجنبي وتدخل ضمنها الإعفاءات الدائمة من الضريبة أو تقديم معدلات تمييزية في الضرائب، والإعفاءات في مجال حقوق الاستيراد على المواد الأولية والمدخلات الوسيطية وسلع التجهيز، أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية. كما يمكن أن تكون في شكل قرض ضريبي أي عند استحقاق موعد دفع الضريبة من طرف المستثمر الأجنبي ونظرا لعجزه عن الدفع، فإن مصلحة الضرائب تقوم بمنحه آجال في انتظار توفر السيولة.

إذ يمكن كذلك أن تكون في شكل إجازات ضريبية أو بما يسمى بالإعفاء المؤقت بحيث يتم إعفاء أرباح المشروعات الأجنبية من الضرائب لعدد من السنوات خاصة في بداية حياة المشروع، وبالتالي فإن المستثمر الأجنبي يتمتع لعدد من السنوات بإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب، وتختلف المدة من دولة لأخرى وهي تتراوح ما بين 2 إلى 5 سنوات في ماليزيا، نيجيريا، ساحل العاج وسيراليون وتتراوح ما بين 5 إلى 15 سنة في مصر والكونغو وهناك من يحدد سقفا للأرباح التي يسرى عليها الإعفاء الضريبي خلال فترة الإعفاء منها السنغال، العراق، السودان، الهند ... إلخ وبحدود متفاوتة.

وأيضا هناك من يحدد سقف للرأس المال المستثمر حتى يكون هناك إعفاء ضريبي مثل ما هو في سلوفاكيا التي حددته بـ أكثر من 75% حتى تستفيد الشركة الأجنبية من إعفاء كلي لمدة 5 سنوات بمعنى أن الشركة الأجنبية لا تتحصل على هذا الامتياز إلا إذا كانت لها حصة في رأسمال الشركة المنشأة تتجاوز 75%.

1-فرحي كريمة" «اهمية الاستثمارالاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس» , رسالة ماجيستير ,جامعة الجزائر 2001 ,ص ص135,134

* **حوافز مالية** : بمعنى التوفير المباشر لرأس المال بالنسبة للمستثمر الأجنبي من طرف حكومة الدولة المضيفة مثلا في شكل منح الاستثمار او قروض بمعدلات مفضلة, مساعدات أو إعانات مالية, ضمانات القرض ، كما تترك للمستثمر حرية تحويل نصيبه من الإرباح الصافية المحققة إن أراد أو متى أراد إعادة استثمارها بزيادة رأس المال المشروع او بإنشاء مشروع جديد.

* **حوافز غير مباشرة** : موجهة لزيادة مرودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق العديد من الوسائل غير المباشرة مثلا: يمكن للحكومة أن توفر الأرض و بعض الهياكل القاعدية و بأسعار معقولة اقل من تلك في السوق ، كما يمكن تقديم مباني صناعية بأسعار منخفضة و غيرها من الحوافز التي تقدمها هذه الدول .

رابعا : سياسات تحسين المناخ الاستثماري:

في ضوء ما تم عرضه من ملامح أساسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ، بالإضافة إلى المحددات التي تؤثر على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر هذا ما يجعل الدول النامية تسعى اليوم إلى تحقيق أقوى أداء لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال صياغة السياسات التي تساعد على جذب المزيد من هذا النوع من الاستثمار المتمثلة في سياسات تحسين المناخ الاستثماري بها و هي كدروس مستفادة من بعض التجارب الدولية (نامية كانت أو متقدمة) الناجعة في استقطاب هذه الاستثمارات المباشرة .

و من هذه السياسات المقترحة نجد:[1]

السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية و المالية : أشارت تجارب بعض الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبي و كذلك ترشيد استخدام الإعفاءات و الحوافز الضريبية ، وكذلك ضرورة ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل و التحديث التكنولوجي وتنمية الإطارات البشرية و الصادرات و فيما يلي عرض لأبرز الحوافز الضريبية و المالية :

- وضوح النظام الضريبي : يعد وضوح النظام الضريبي و كذلك ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية و ربطها بالأولويات الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية للدولة من العوامل الحيوية لجذب المزيد من الاستثمارات.
- منح البحث و التطوير: إنشاء صندوق لرعاية و تمويل مشروعات البحث والتطوير بحيث تكون مهمته تقديم منح لتطوير المنتجات القائمة و الجديدة، و تقوم الشركات برد المنح من خلال الرسوم التي تفرض على مبيعات المنتجات الجديدة .
- منح التوظيف : و تعني تقديم منح نقدية للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة و التوسع في الاستثمارات القائمة .

1 - مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار , مرجع سبق ذكره, ص ص14,9

- علاوات الاستثمار : تقدم هذه المنح بصفة خاصة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، ولكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تكون هذه المشروعات في مرحلة توسع في الطاقات الإنتاجية و أن تمتلك كذلك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة .
- منح التأسيس : تقدم هذه المنح لمساعدة الأفراد على تأسيس المشروعات الصغيرة بحيث لا تتجاوز نسبة معينة من إجمالي أجور العمال المقترح عملهم بالمشروع .
- منح التنمية : تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة, و يشترط أيضا أن تكون الشركة الحاصلة على الدعم قادرة على تحقيق الأرباح في المستقبل ، و يتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع و نوع المنطقة التي يمارس فيها نشاطه .
- منح النقل : تحصل المشروعات الصغيرة على منح النقل لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة .
- توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة : دعم المستثمرين و تشجيعهم في بداية النشاط عن طريق منحهم الأراضي مجانا في بعض المناطق المستهدف الاستثمار فيها من اجل ترقيتها تبعا لخريطة التنمية الاقتصادية.

سياسات تحسين النظم الإدارية و الأطر المؤسسية:

ومن بين الإجراءات التي تعتمدها الدول لتحسين الأطر الإدارية و المؤسسية ما يلي:

- تقديم خدمة الشباك الواحد للمستثمرين من اجل تسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية، وهو ما يساهم في توفير الوقت و انخفاض تكلفة الاستثمار.
- التقييم الدوري لجودة و كفاءة الإطار المؤسسي و الإداري الخاص بالاستثمار ومن ثم الآليات المناسبة لتطوير هذا الإطار .
- إنشاء مراكز حماية حقوق المستثمرين لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار, و تهدف هذه المراكز إلى تذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية مثلما قامت به وكالة ترويج الاستثمار و التجارة في كوريا عام 1999 بإنشاء" مكتب مفوضي الاستثمار ".
- و عندما يتم إبلاغ المكتب عن احد الشكاوي فانه يقوم بالاتصال فورا بالهيئة ذات الصلة
- و لقد تم منح المكتب كامل السلطات لكي يطلب المعاونة من الجهات الحكومية المختصة و التي بدورها يجب أن تعالج المشكلة دون أي تأخير و تقدم خطة عاجلة لحلها في مدى زمني لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم مكتب مفوضي الاستثمار بهذه الشكوى للجهة المعنية .
- إنشاء مؤسسات لضمان الاستثمارات, تقوم بمتابعة الأنشطة الاستثمارية مما يخلق نوعا من الأمان لدى المستثمرين.

- إنشاء نظام موحد للموافقة على مقترحات الاستثمار, مما يساهم في سهولة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس المشروعات .
- تقديم المشورة و المساعدة للمستثمرين من خلال إنشاء مؤسسات بحثية داعمة للاستثمار تقوم بإصدار نشرات دورية للاستثمارات المقترحة و دراسات جدوى مبدئية للمشروعات المستهدف قيامها في إطار خطط التنمية الاقتصادية, إلى جانب مجالات الاستثمار ذات المعدلات الربحية المرتفعة.
- الربط بين الشركات ومراكز البحث و التطوير بهدف تطوير القدرات التكنولوجية لهذه الشركات.

3- السياسات المتعلقة بالاقتصاد الخارجي : ومن بين السياسات الخارجية المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار ما يلي :

- تبني سياسات التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة و خلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها, و بالتالي ارتفاع معدلات الربحية .
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة ، و توقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية ، حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية و عولمة الإنتاج ، و الأسواق و حرية حركة رؤوس الأموال العالمية .
- تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب ، و تعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين و مزايا الاستثمار في الاقتصاد الوطني.
- التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار و تقديم الخدمات الاستثمارية .

4- سياسات تحسين الأطر التشريعية :

و يتضمن تحسين الأطر التشريعية :

- تفعيل قوانين منع الاحتكار و دعم المنافسة .
- سن قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحتملين
- إلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين ، وذلك بهدف وضوح الإطار التشريعي أمام المستثمرين, الأمر الذي يؤدي إلى تيسير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار
- و بالتالي دعم الاتجاهات الاستثمارية.
- وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري, الأمر الذي يخفض من قيم التكاليف التي يتحملها المستثمرين عند إقامة الاستثمار.

5- سياسات أخرى :

بالإضافة إلى مجموعة السياسات السابقة هناك سياسات أخرى تساهم في تحسين مناخ الاستثمار,من بينها :

- عقد برامج تدريبية للعمالة: وذلك بهدف الارتقاء بمستوى كفاءة العمالة، خاصة في المجالات التي تشهد تطورا تكنولوجيا سريعا، الأمر الذي يساهم في تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات، خاصة في ظل تزامن ارتفاع مهارات العمالة و انخفاض تكلفة التشغيل
- ترويج الاستثمار: يرتكز ترويج الاستثمار على أهم النقاط التالية:
- تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات محل الاستثمار و تقديم الخدمات الاستشارية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و كذلك جهاز الخدمات الاستشارية للاستثمار الاجنبى التابعة لمؤسسة التمويل الدولية و البنك الدولي بالإضافة إلى إنشاء مكاتب ترويج الاستثمارات, وذلك من خلال مكاتب التمثيل التجاري في مختلف دول العالم [1].
- إنشاء الموقع الالكتروني الذي يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المشروعات و كذلك الجهات التي يجب التعامل معها ,على أن يتم تحديثه دوريا .وإنشاء سجل الكتروني يحوي بيانات جميع الشركات العاملة في الدولة ، و تلتزم الشركات الراغبة في إقامة أعمال لها أو تعديل نشاطها بالتسجيل فيه ليسهل عمليات الاتصال بين المستثمرين داخل الدولة [2].
- تقديم المزيد من الضمانات: يكون من خلال: 3

الاستمرار في توقيع اتفاقيات ثنائية و متعددة مع الدول الأخرى بخصوص حماية وضمان الاستثمارات.

زيادة سقف التامين مع المؤسسة العربية لضمان و حماية الاستثمار.

عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين الدول المستهدف تدفق الاستثمارات منها وإتاحة الحرية أمام المستثمرين الأجانب اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة فشل تسوية المنازعات كما يمكن العمل على الانضمام لعضوية المركز الدولي لتسوية المنازعات (ICSID) ، وذلك بهدف منح المستثمرين مزيد من الثقة [4].

1- ثريا علي حسين الورفلي، مرجع سبق ذكره,ص25.

2- مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار « تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار», مرجع سبق ذكره , ص12

3 - ثريا علي حسين الورفلي، مرجع سبق ذكره, ص27

4 - مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار «تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار» , مرجع سبق ذكره, ص13

الخاتمة :

على ضوء سياسات تحسين المناخ الاستثماري للدول النامية نستخرج التوصيات التالية :

- مراجعة أنظمة الحوافز , خاصة تلك المتعلقة بالإعفاءات الضريبية التي تمثل نسبا معينة و ثابتة تسري على كل المشاريع الاستثمارية دون أدنى تمييز سواء من حيث الإنتاج أو التصديرأو القطاع ، وبالتالي عدم التركيز على الحوافز التي تمنحها أي دولة من الدول .
- الاهتمام بدور مؤسسات الترويج في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر و أن يكون العاملون فيها على قدر عالي من الكفاءة لتوضيح فرص الاستثمار.
- ضرورة دراسة الآثار الممكنة للاستثمار الاجنبي المباشر حتى تسعى إلى تنمية القطاعات المحورية لجذب الاستثمار و هل يستجيب هذا القطاع و الأولويات التنموية داخل البلد .
- يعتبر دعم الاستقرار السياسي مطلب مهما و حيويا لترسيخ مناخ آمن للاستثمارات. فالمؤشرات السياسية تلعب دورا مهما في رسم المناخ الاقتصادي بشكل عام و الاستثماري بشكل خاص .
- ضرورة وضع قوائم توضح ترتيب الأولويات للمجالات الاستثمارية التي يحتاج اليها الاقتصاد و هو ما يتضمن تحديد الأهمية النسبية للمشروعات المختلفة و تركيز الجهود الجاذبة للاستثمار الأجنبي.
- ضرورة وضوح الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار أمام المستثمرين ، مما يساهم في خلق نوع من الأمن لدى المستثمرين المرتقبين ، وضمان العدالة في المنازعات المتعلقة بالاستثمار .

قائمة المراجع

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار «تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية و ما يقابلها في بعض دول العالم»، 2002.
2. المنظمة العربية للتنمية الإدارية «التمويل الخارجي المباشر»، القاهرة ،الشارقة،2006
3. اميرة حسب الله محمد «محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية:دراسة مقارنة،تركيا،كوريا الجنوبية ،مصر» الدار الجامعية، الاسكندرية،2005/2004
4. ثريا علي حسين الورفلي « محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الدروس المستفادة»، أوراق عمل مقدمة للمؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية الليبية العظمى، 29 أفريل 2006.
5. جون هدسون ومارك هدندر « العلاقات الاقتصادية الدولية « ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
6. حسين عبد المطلب الأسرج « استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر» ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 213، أغسطس 2005.
7. فرحي كريمة «اهمية الاستثمارالاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائرو تونس» ، رسالة ماجيستير ،جامعة الجزائر، 2001.

8. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية « تقرير الاستثمار العالمي 2006: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية والانتقالية وآثاره على التنمية «، استعراض عام ، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف 2006.
9. محمد مسعود خليفة الثعيلب و خالد أحمد كاجيجي « الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد» ، أوراق عمل مقدمة في مؤتمر التمويل الخارجي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2006.
10. مصطفى صالح القريشي» المالية الدولية» ، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2008.
11. مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار «تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار»، مجلس الوزراء جمهورية مصر العربية، أكتوبر 2004.
12. ناجي بن حسين ًتقييم مناخ الاستثمار الاجنبى في الجزائر»، مجلة العلوم الانسانية ،السنة الثالثةً العدد24 ، سبتمبر 2005.
13. هيل عجمي جميل «الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص في الـدول النامية : الحـجم, الاتجاه و المستقبل» دراسات استراتيجية تصدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة الاولى رقم 32، 1999.
14. , les éditions d'organisation Bernard Bonin Le monde des multinationales1- Paris ,1987.
15. -Pierre Jacquemot La firme multinationale introduction économique, éd économica, paris, 1990 .
16. - UNCTAD World investment report 2011, united nation, New York and Geneva ,2011.

openkan.com

obeikan.com

إدارة الأخطار الناتجة عن حوادث المركبات في الاردن

د. عيد احمد ابوبكر

د. عبد الرحيم فؤاد الفارس

جامعة الزيتونة الأردن

الملخص

تنشا عن حوادث المركبات أثارا سلبية اجتماعية واقتصادية ، وتعتبر إحدى المشكلات الاجتماعية الملحة فى الوقت الراهن ، كما تعتبر ظاهرة عالمية خطيرة تعانى منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، وتؤثر تلك الحوادث بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عوامل البيئة المختلفة سواء كانت طبيعية أو ممتلكات أو كائنات حية أو المجتمع بصفة عامة ، ولقد وصفت منظمة الصحة العالمة الحوادث المرورية بأنها وباء يغزو المجتمعات وأنها سبباً رئيسياً للوفاة فى معظم دول العالم ينافس أسباب الوفاة الأخرى مثل أمراض القلب والسرطان والسكتة الدماغية ، كما تم وصفها بأنها أشبه ما تكون بالزلازل المدمرة.

كما ذكرت المنظمة العربية للسلامة المرورية أن حوادث المركبات فى العالم العربى ينتج عنها وفاة أكثر من 36 ألف شخص وإصابة أكثر من 250 ألف شخص آخرين بأضرار مختلفة وتؤدي إلى خسائر اقتصادية تقدر قيمتها نحو 65 مليار دولار سنوياً.

تتمثل أهمية هذا البحث فى إمكانية التوصل إلى إستراتيجية لإدارة الأخطار التى تنشأ عن حوادث المركبات وذلك من خلال تحديد امثل لمسببات الحوادث ، وكذلك الظواهر الطبيعية والبيئية التى تؤدى إلى تحقق حوادث المركبات بصفة عامة.

ويهدف هذا البحث إلى تحديد المسببات والظواهر الاجتماعية والبيئية التى تؤدى إلى تحقق حوادث المركبات وإمكانية التوصل إلى إستراتيجية لإدارة الأخطار الناتجة عن حوادث المركبات.

المقدمة:

بالرغم من جهود المملكة الواضحة والمكثفة والمتواصلة في إعداد شبكة من الطرق الحديثة والتي تضاهي الكثير من مثيلاتها في دول العالم المتقدم، فقد شهدت السنوات الأولى من القرن الحالي إنشاء العديد من الطرق السريعة والدائرية، وإقامة الجسور والأنفاق، فضلاً عن تحسين وتطوير المداخل الرئيسية للمدن الكبرى، بالإضافة إلى عمليات التطوير المستمر للخدمات ووسائل السلامة المرورية

على شبكات هذه الطرق، إلا أن الحوادث المرورية بالمملكة تعتبر ذات معدل مرتفع نسبياً إذا ما قورنت بالمعدلات العالمية ، وحيث أن حوادث المرور هي مشكلة عالمية، وتعد من أكثر الأسباب لحدوث الوفيات والإعاقات على المستوى العالمي، والأردن دولة صغيرة نسبياً من حيث عدد السكان والمساحة، حيث يقدر عدد السكان بحوالي 5.5 مليون نسمة، وتقدر مساحته حوالي 96188 كم2، فقد تم ربط جميع المناطق الرئيسية بالمملكة بشبكة من الطرق المسفلتة الرئيسية وبعض الطرق الفرعية فضلاً عن الطرق القروية، وهناك تطوير مستمر لشبكة هذه الطرق من أجل الحد من الحوادث المرورية،(الكتاب الإحصائي السنوي، دائرة الإحصاءات العامة ، 2006)، والجدول التالى يوضح أطوال شبكات الطرق الخارجية حسب نوع الطريق فى المملكة الأردنية الهاشمية.

جدول رقم (1) يوضح أطوال شبكات الطرق الخارجية حسب نوع الطريق خلال الفترة من 2000 -2006

السنة	طرق قروية	طرق ثانوية	طرق رئيسية	المجموع
2000	2275	2059	2911	7245
2001	2288	2060	2911	7259
2002	2287	2060	2954	7301
2003	2319	2073	2972	7364
2004	2365	2078	3057	7500
2005	2389	2103	3109	7601
2006	2395	2112	3187	7694

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي ، دائرة الإحصاءات العامة ، الأردن ، 2006 ، ص 84.

وجدير بالذكر أن الأردن سباقة إلى الأخذ بما هو حديث ومبتكر، شأنها في ذلك شأن أي دولة أخرى تريد أن تلحق بركب الدول المتقدمة، كما أنه من المتوقع أن يزداد عدد المركبات زيادة ملحوظة من يوم لآخر في الفترة الأخيرة ، وهذا العدد الكبير من المركبات مع عدم الحد من استيرادها أو تملكها يجعل من المرور مشكلة واضحة في بعض أوقات النهار وخاصة تلك القريبة من مواعيد بدء وانتهاء العمل للمواطنين، هذا ومع الأخذ في الاعتبار أن كافة الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال لم تتمكن من تخفيض عدد الحوادث التي يذهب ضحيتها عدد كبير نسبياً من المواطنين كل سنة، والتي تؤدي إلى خسارة اقتصادية ليس فقط نتيجة الوفاة أو فقدان المصاب لقدرته على الكسب والعمل، ولكن أيضاً للظروف التي تحتم استيراد سيارات بديلة أو قطع غيار للمركبات التي تضررت نتيجة الحوادث وفي هذا ضياع لأموال كان يمكن أن تستخدم في التنمية الاقتصادية. ونتيجة لذلك ولعوامل أخرى ازداد عدد المركبات المسجلة والمرخصة في المملكة الأردنية الهاشمية بشكل كبير جداً ، والجدول التالي يوضح تطور عدد المركبات المرخصة ونسبة التغير خلال الفترة من 2000 – 2007 :

جدول رقم (2) تطور عدد المركبات المرخصة ونسبة التغير السنوي خلال الفترة من 2000-2007

السنة	عدد المركبات	نسبة التغير السنوي %	الرقم القياسي
2000	372517	15.86	100
2001	419591	12.64	112.64
2002	542812	29.37	145.71
2003	566610	4.38	152.1
2004	614614	8.47	165
2005	679731	10.59	182.47
2006	755477	11.14	202.8
2007	841933	11.44	226.01

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي ، دائرة الإحصاءات العامة ، الأردن ، 2006 ، ص 86.

من الجدول السابق يتضح أن:

هناك زيادة مستمرة في عدد المركبات المرخصة والمسجلة من عام لآخر خلال الفترة، حتى وصلت في عام 2007 إلى 226% بالنسبة لعدد المركبات عام 2000، أي بنسبة زيادة قدرها 126% عن عدد المركبات سنة الأساس (عام 2000).

زاد عدد المركبات المسجلة عام 2007 بنسبة 11.44% مقارنة بالعام السابق.

أن متوسط الزيادة السنوية في عدد المركبات قد بلغ 13% تقريباً.

منذ أن أصبح استعمال المركبات أمرا ضروريا في حياة كلا من الفرد والمجتمع ، ومع تزايد أعداد المركبات والكثافة السكانية ، زادت درجات الخطورة لجميع أفراد المجتمع، وكناتج لزيادة معدل تكرار حوادث المركبات زادت معدلات الإصابة و الوفاة نتيجة حادث مركبة، وقد تؤدي الإصابة نتيجة الحادث إلى العجز سواء كان كليا أو جزئيا مما يؤثر سلبيا على دخل المصاب في المستقبل ، كما تؤدى الوفاة نتيجة الحادث إلى انخفاض مستوى معيشة ورثة المتوفى بسب انقطاع الدخل بوفاة عائل الأسرة ، مما يعكس ضرورة الاهتمام بدراسة المؤشرات التي قد تعكسها هذه الإحصائيات لاستنباط الأسباب واقتراح الحلول الممكنة.

مشكلة البحث :

لقد أصبحت المشاكل الناتجة عن الحوادث المرورية في مختلف أنحاء العالم من المشاكل الأمنية المعاصرة التي تستدعي قلق مختلف الأجهزة الأمنية والدوائر الصحية والاقتصادية في جميع دول العالم (عبد الحميد العباسي :2004 ، ص 334) ، وتعاني الدول العربية من هذه المشكلة كغيرها من دول العالم، بل وتشير الإحصائيات إلى أن بعض الدول العربية تواجه معاناة أشد ضرراً وأسوأ نتائج مما تواجهه الدول المتقدمة على المستوى البشري والاقتصادي معاً، وقد تزايد حجم هذه المشاكل مع

زيادة عدد المركبات المستعملة في الطريق حتى أصبحت من المشاكل الرئيسية في الوقت الحاضر، وتظهر مشكلة البحث بشكل واضح في أن تحليل مؤشرات الحوادث المرورية في الأردن في عام 2007 وقع ما يزيد عن 111 ألف حادثاً وقد أدت هذه الحوادث إلى إصابة ما يقرب من 18 ألف شخص ووفاة ما يقرب من 992 آخرين، والجدول التالي يوضح عدد الوفيات وعدد المصابين بسبب الحوادث المرورية وعدد المخالفات المرورية عام 2007.

جدول رقم (3) بعض مؤشرات الحوادث المرورية بالأردن عام 2007 .

بيان	عدد الحوادث المرورية	عدد الجرحى	عدد الوفيات	عدد المخالفات المرورية
العدد	110630	17969	992	1362518

المصدر : مجلة رسالة التأمين ، الاتحاد الأردني للتأمين، س11، ع4 ، كانون الأول 2008 ، ص ص 22 : 23.

وبتحليل بيانات عام 2007 كما وردت في الجدول السابق يتضح أن هذا عام شهد وقوع 110630 حادثاً مرورياً، أي بمعدل شهري مقداره 9219.2 حادثاً مرورياً ، وبمعدل يومي مقداره 307.3 حادثاً مرورياً، أي أن هناك حادث كل 5 دقائق تقريباً، كما بلغ عدد الجرحى والمصابين جراء هذه الحوادث 17969 جريح ومصاب، أي بمعدل شهري قدره 1497.4 جريح ومصاب ، وبمعدل يومي قدره 50 جريح ومصاب، أي أن هناك جريح ومصاب كل نصف ساعة، كما بلغ عدد الوفيات جراء هذه الحوادث 992 حالة وفاة أي بمعدل شهري قدره 82.7 حالة وفاة وبمعدل يومي 2.7 حالة وفاة ، أي أن هناك حالة وفاة كل 9 ساعات تقريبا. وقد بلغ عدد المخالفات المرورية المسجلة العام حوالي 1362518 مخالفة مرورية، أي أن هناك 113543.2 مخالفة مرورية كل شهر وبمعدل يومي 3784.8 مخالفة مرورية، أي أن هناك 157.7 مخالفة مرورية كل ساعة، كما تشير مؤشرات الحوادث المرورية عام 2007 إلى:- (مجلة رسالة التأمين: 2008 ، ص 23)

- 80.2% من الوفيات ، 79.6% من الإصابات من الذكور.
- 11.9% من وفيات السائقين كانت في الفئة العمرية 21-23.
- 35.4% من الوفيات كانت من نصيب الركاب.
- 14.1% من وفيات المشاة كانت في الفئة العمرية (3-5).
- 15.1% من إصابات المشاة البسيطة والبليغة كانت من الفئة العمرية(3-5).
- 9% من الوفيات كانت للاعمار21-23 سنة

- 9.9% من الإصابات البليغة كانت في الفئة العمرية(24-26).

من الإحصائيات السابقة يتضح أن معظم المتوفين والمصابين من الشباب في مقتبل العمر وفي سن الإنتاج، وكما يشير المؤشر الزمني للحوادث المرورية عام 2007 إلى أن:- (المعهد المروري الأردني ، موقع المعهد المروري على الإنترنت www.jti.jo).

- كل 5 دقائق تقريبا يقع حادث مروري.
- كل 32 ساعة تقريبا يقتل طفل (اقل من 18 سنة) بسبب حادث مروري.
- كل 29 دقيقة يسقط شخص جريح أو مصاب في حادث مروري.
- كل 9 ساعات تقريبا يقتل شخص في حادث مروري.

ونستنتج من الإحصائيات السابقة ضرورة تضافر الجهود بين الأجهزة المعنية للتوصل إلى إستراتيجية لإدارة الأخطار الناتجة عن حوادث المركبات وذلك لمعرفة الأسباب ومحاولة وضع الحلول الممكنة.

أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث إلى الزيادة المضطردة في أعداد المركبات سنوياً وارتفاع نسبة عدد المركبات إلى عدد السكان بالمملكة. بالإضافة إلى أن البحث يتعرض لدراسة مشكلة تهم الدوائر الاقتصادية والصحية والاجتماعية والأمنية وشركات التأمين ، وإن إمكانية التنبؤ بمؤشرات الحوادث المرورية يسهل عملية التخطيط السليم للحد من هذه الحوادث وبالتالي تقليل التكلفة الاقتصادية المصاحبة لحوادث المرور بالمملكة ، كما يمكن الاسترشاد به في اتخاذ القرار المناسب عند تسعير التأمين الإلزامي للسيارات ، مما يعود بالنفع على فرع تأمين المركبات بصفة خاصة وسوق التأمين بصفة عامة.

هدف البحث: يهدف هذا البحث الى:

- التحليل الكمي لمؤشرات الحوادث المرورية لمساعدة متخذي القرارات لمعرفة الأسباب ووضع الحلول الممكنة لها في المستقبل ، حيث أن كل من عدد الحوادث ومعدل الخطورة وحدة الحوادث بالمملكة مرتفع جداً بالمقارنة بالمعدلات العالمية وببعض الدول العربية.
- إبراز الآثار السلبية لحوادث المركبات على الأفراد و شركات التأمين والاقتصاد القومى.
- تصنيف المسببات التى تؤدى الى تحقق حوادث المركبات.

منهج البحث:

يعتمد البحث على تحليل الإحصاءات المنشورة عن المعهد المروري الأردني والكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة للفترة من 2000م إلى 2007م والخاصة بتطور عدد المركبات المسجلة والمرخص لها بالسير على طرق المملكة ، وكذلك عدد الحوادث والوفيات والإصابات

الناتجة عنها ، وكذلك المؤشرات المختلفة التي تقيس حجم المأساة الناتجة عن حوادث المرور بالأردن وذلك بغرض إمكانية التنبؤ وتقدير عدد الحوادث وعدد الوفيات وعدد الإصابات في الأعوام المقبلة .

خطة البحث: في سبيل تحقيق الهدف المنشود من هذا البحث ، سوف يتضمن البحث ما يلي :

- أولاً : تحليل مسببات حوادث المركبات.
- ثانياً: التحليل الكمى لمؤشرات الحوادث المرورية فى الأردن.
- ثالثاً: دراسة تحليلية لتأمين المركبات في الأردن.
- رابعاً: النتائج والتوصيات.

أولاً : تحليل مسببات حوادث المركبات:

أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الحوادث المرورية من الأسباب الهامة للوفيات والإصابات خاصة بين الشباب في أغلب دول العالم، مما يؤدي إلى زيادة العبء الاقتصادي والاجتماعي على هذه الدول، وبالتالي فانه يمكن اعتبار حوادث السيارات بأنها مشكلة عامة – محلياً وعالمياً – حيث ترتبط ارتباطا مباشراً بمجرى حياة الأفراد من حيث سلامتهم واقتصادهم. وتقوم مسببات الخطر بالدور الأساسي في تحقيق الحوادث ويؤدي تفاعلها وتداخلها إلى زيادة معدل تكرار الظاهرة(على العشرى: 1995 ، ص 59).

ويمكن تقسيم أخطار السيارات- بصفة عامة – إلى ثلاثة أنواع:

- أخطار تتعرض لها السيارة.
- أخطار يتعرض لها مالك السيارة وقائدها وركابها.
- أخطار يتعرض لها الطرف الثالث (أشخاص وممتلكات).

بصفة عامة يمكن تقسيم المسببات التي يؤدي تحقق احد عناصرها أو أكثر في حدوث حادث سيارة، إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

أ) مسببات خطر رئيسية أو عامة.

ب) مسببات خطر فرعية أو اجتماعية.

ه) مسببات خطر طبيعية.

أ) مسببات الخطر الرئيسية أو العامة:

وهي مجموعة المسببات التي نجدها مجتمعة أو منفردة سببا في تحقيق الحادث. وقد اتفقت معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، على أن العناصر التي تتألف منها مشكلة حوادث الطرق يمكن حصرها في عناصر ثلاثة هى:

الطريق ، والآلية المتحركة(السيارة) ، والعامل البشري.

وقد لوحظ أن هذا القسم من الدراسات قد حصر العامل البشري في السائق وحده. إلا انه يجب توسيع مفهوم العامل البشري ليشمل مستغل الطريق من مشاة وسائقين. ، وبالتالي فإن تحقق حوادث السيارات يكون نتيجة عوامل (مسببات) مختلفة، بعضها يرجع إلى الطريق وما به من عيوب أو عوائق، وبعضها يتعلق بالسيارة وما يطرأ عليها من خلل وبعضها يتعلق بأخطاء الإنسان أو سوء تقديره، سواء أكان هذا الإنسان يقود سيارة أو يسير في الطريق، وقد يكون حادث المرور نتيجة اشتراك أكثر من عامل من العوامل السابقة.

الطريق:

عرفت اتفاقية فينا 1968 الطريق "بأنه السطح الكامل لمكان المرور، أو الشارع المفتوح لحركة السير العامة".

وفي تعريف أخر أكثر تفصيلاً بأنه هو "كل سبيل معد للمرور العام من مشاة وحيوانات ومركبات للنقل أو الجر، ويدخل في هذا التعريف الشوارع والساحات والجسور وما شابهها والتي للجمهور حق المرور عليها".

وبالرغم من كل ما لحق بالطريق من تطور وتطوير، فغنه لابد من توافر مقتضيات الأمن والسلامة للطريق في التصميم والتنفيذ ، حيث انه في كثير من الحالات قد يكون لسوء تصميم الطريق وإنشاؤه وتجهيزه بالمعدات الأثر السيئ على سلامة المرور، وتبين نتائج الدراسات التي أجريت في هذا المجال وجود علاقة ما بين عناصر معينة في التصميم وبين تحقق حوادث السيارات، وتتمثل العيوب الأساسية للطريق والتي قد تكون سبباً في تحقق الحوادث للسيارات فيما يلي:

- عدم تناسب الطريق وتجهيزاته مع كثافة المرور عليه.
- كثرة المنحنيات الخطرة والحادة.
- سوء حالة الطريق بصفة عامة من ناحية قدمه، وانتشار الحفر والمطبات فيه، أو الافتقار إلى الإشارات والعلامات الضوئية والرقابة المرورية.

عدم تجهيز الطريق بالإرشادات المرورية اللازمة للسائقين.

تجهيز الطريق بالعلامات والإشارات المرورية الخاطئة.

عدم توافر أماكن الانتظار للسيارات على الطريق.

عدم تناسب الأرصفة مع احتياجات المشاة.

الأخطاء الهندسية في تصميم الطريق.

السيارة:

تعتبر السيارة العنصر الأساس الثاني من عناصر حوادث السيارات وتشير الإحصائيات الدولية إلى تزايد أعداد السيارات في الدول النامية سنوياً، وقد يسرت هذه الزيادة في عمليات نقل الأفراد والسلع وانتعاش الحياة الاقتصادية بالدول، ولكنها في ذات الوقت سجلت زيادة في حوادث السيارات.

ومما لاشك فيه أن لهذه الحوادث أثارا سلبية اقتصادية واجتماعية تتمثل في فقد وإصابة أشخاص وتفريطاً في موارد مالية، مما يلقي بعبئه على المجتمع في تحمل عبء هذه الخسائر بالنتيجة.

وتتمثل ابرز مشكلات السيارة المتسببة في الحوادث بشكل عام فيما يلي:

- عدم توافر اعتبارات الأمن والسلامة في السيارة مثل حزام الأمان، وجود طفاية حريق، إشارات التحذير.
- عدم صلاحية السيارة عند الاستخدام مثل عطب الفرامل وعيوب الأضواء، عدم تناسب ضغط الهواء بالإطارات لاستخدام السيارات ... الخ.
- أخطاء وعيوب التصميم: وهي تلك الأخطاء التي تظهر بين الحين الأخر في تصميم السيارات.
- الغش التجاري وانخفاض مستوى جودة السيارة. ويمتد ذلك إلى الترويج واستخدام قطع الغيار المقلدة (غير الأصلية) والتي تستخدم في أعمال الإصلاح والصيانة.
- تلوث البيئة الناتج عن استخدام السيارات، مثل:

الضوضاء نتيجة زيادة كثافة السيارات.

الإساءة في استخدام آلات التنبيه والأضواء.

التلوث الناتج عن سوء الصيانة وعدم كفاية مواصفات الوقود.

العامل البشري:

أكدت معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، على أن مساهمة العامل البشري في حوادث السيارات يعتبر العنصر الأول في مسببات تحقق تلك الحوادث، كما أن العامل البشري يقع مسئولا أيضاً عن بعض الحوادث التي تصنف أسبابها ضمن العنصرين الأساسين الآخرين (الطريق والسيارة)، حيث يحيط بالعامل البشري – سواء كان سائقاً أو مستغلا للطريق – مجموعة من الظروف والعوامل التي قد تكون عاملا مؤثرا في تحقيق الحوادث، مثل:

عوامل جسمانية، تتمثل في:

- وجود الإعاقات الجسمانية المختلفة، مثل ضعف البصر، والعمى الليلي وما شابه ذلك.
- تأثير الإرهاق الشديد، والضعف الجسماني العام.

- ج- تأثير الأمراض والشيخوخة.
- د- تعاطي المخدرات والمسكرات.

عوامل نفسية، مثل:

- الاضطرابات النفسية.
- القلق والتوتر والضغوط العصبية.

عوامل سلوكية وشخصية، وتتمثل في:

سلوكيات ظاهرة مثل:

- السلوكيات الخاطئة المكتسبة عن طريق التوارث.

- السلوكيات الخاطئة المكتسبة من خلال البيئة.

ب- سلوكيات باطنه، مثل:

- التفكير الباطني والشرود.

- القدرات الإدراكية.

ب) مسببات الخطر الفرعية أو الاجتماعية:

وهي تلك المسببات أو العوامل التي لها علاقة بالمجتمع، وتساهم بدرجات متفاوتة في تحقق حوادث المركبات بهذا المجتمع، وتنشأ تلك العوامل نتيجة التغيرات الاجتماعية والبيئية التي تطرأ على هذا المجتمع بذاته، وتتمثل أهم تلك المسببات في الآونة الأخيرة فيما يلي:

سهولة امتلاك السيارة:

وقد أدى ذلك الى ظهور بعض العوامل، مثل:

- إغراق السوق المحلي بأنواع وموديلات متعددة من أحداث السيارات.
- ارتفاع دخل البعض بالمجتمع، مما أدى إلى تملك الفرد منهم لأكثر من سيارة.
- التسهيلات الائتمانية التي أدت في الآونة الأخيرة إلى سهولة امتلاك السيارة.
- الوجاهة الاجتماعية.

سهولة تعويض خسائر السيارات:

حيث أن ما تقدمه شركات التأمين من تعويض لخسائر حوادث السيارات، يعتبر نوعا من الخطر المعنوي الملازم للبعض، مما قد يؤدي إلى وضع نفسي لا يتسم بالحرص الواجب واللازم في التعامل مع السيارة.

obeikan.com

ضالة حجم الاستهجان الاجتماعي لسلوكه الخاطئ:

حيث يعتبر الاستهجان الذي يتعرض له المخطئ، ويشعر به ممن حوله، بمثابة واحدا من أهم معايير الضبط الاجتماعي في المجتمع. إلا انه في أغلب الأحيان لا نكاد نلحظ مثل هذا الاستهجان الاجتماعي للرعونة والتهور والميول الاستعراضية مثلاً في قيادة السيارات.

العلاقة بين رجل الشرطة والمواطن:

وتتمثل في بعض الاعتبارات الاجتماعية والبيئية التي تعوق أداء جهاز شرطة المرور بشكل عام مثل:

- عدم الالتزام بالتعليمات المرورية.
- حالات تعالي البعض على بعض أفراد جهاز الشرطة.
- إبداء البعض لمظاهر التطاول والتحدي في التعامل مع بعض أفراد الشرطة.

التفاوت في تطبيق بعض رجال الشرطة للقانون والتشريعات المرورية.

عدم الوعي المروري، وضالة جرعة الثقافة المرورية لاسيما بالنسبة للشباب.

ج) مسببات الخطر الطبيعية:

وتتمثل هذه العوامل (المسببات) فيما يلي:

عوامل طبيعية تؤثر على الطريق، مثل:

- وعورة الطريق.
- طبيعة الطرق كأن تكون الأراضي جبلية أو صخرية أو رملية.
- وجود منحدرات أو مرتفعات تعوق رؤية القادم من الاتجاه المعاكس.

العوامل الجوية، وتشمل مجموعة الظواهر التي يؤدي تواجدها إلى زيادة فرصة تحقق حوادث السيارات ومنها: الضباب ، الأمطار، العواصف ، الثلوج ، الصواعق ، السيول والفيضانات.

ثانياً: التحليل الكمي لمؤشرات الحوادث المرورية فى الأردن :

تعريف الحادث المرورى:

عرفت اللجنة الاقتصادية لأوربا التابعة لهيئة الأمم المتحدة الحادث المرورى بأنه هو الحادث الذى يتوافر فيه العناصر الآتية:

أن يحدث فى الطريق العام.

أن ينتج عنه وفاة أو إصابة شخص أو أكثر.

أن تشترك فيه إحدى المركبات المتحركة على الطريق العام.

عبدالمعطي :2005 ، ص : 8) فيعرف الحادث المرورى بأنه "الواقعة التى تتسبب فيها المركبة فى إحداث خسائر فى الأرواح أو الممتلكات أو كلاهما بدون قصد سابق أثناء قيادتها فى الطريق".

كما يعرف الحادث المرورى بأنة "الفعل الخاطئ الذى يصدر بدون قصد سابق أو تعمد وينجم عنه ضرر سواء كان وفاة أو إصابة أو خسائر للممتلكات (تلفيات) بسب استخدام المركبة أو حمولتها أثناء حركتها على الطريق العام".

ويعرف الحادث المرورى من وجهة النظر الاقتصادية بأنه " هو ذلك الحادث الغير متعمد الذى ينتج عن استخدام المركبة على الطريق العام وينتج عنه خسائر فى الأرواح والممتلكات تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاقتصاد الوطنى".(عيد ابوبكر : 2006) ، ويتمثل المفهوم الاقتصادى فى عنصر الضرر المباشر أو غير المباشر الذى يؤثر فى الاقتصاد الوطنى نظرا للخلل فى فاقد الإنتاج وفى الإعاقات والوفيات وعنصر الوقت الضائع بسبب الحوادث المرورية

ومن هذا التعريفات السابقة يتضح لنا أن انه لتعريف الحادث المرورى لابد من توافر العناصر الآتية:

عنصر الخطأ: وهو الفعل الصادر من الشخص بدون قصد ويتحقق هذا الفعل بسب الإهمال أو عدم الاحتياط أو الرعونة أو عدم مراعاة القوانين واللوائح والأنظمة.

عنصر المركبة: أن يكون هذا الفعل الخاطئ الذى ينجم عنه الصرر واقع بسبب استخدام المركبة ، وتعرف المركبة بأنها كل ما اعد للسير على الطريق العام وتعمل بالوقود.

عنصر الطريق: أن يكون هذا الفعل الخاطئ الذى نجم عنه الصرر قد واقع بسبب استخدام المركبة للطريق العام.

عنصر الخسارة أو الضرر: بمعنى حدوث خسائر فى الأرواح أو الممتلكات أو كلاهما وتتمثل الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الحادث المرورى فى تلك الخسائر البشرية نتيجة الإصابات والإعاقات أو تلك الناتجة عن الوفيات وكذلك الخسائر المادية الناتجة عن تلف السيارات والممتلكات العامة والخاصة.

تتمثل أهمية الحوادث المرورية والوفيات الناتجة عنها في أنها تؤثر تأثيرا كبيرا علي النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للفرد والأسرة المجتمع ، وتشير الإحصائيات الي زيادة مضطردة في الحوادث المرورية بالإضافة الي ضحاياها من المواطنين الذين معظمهم من الشباب في مقتبل العمر، وهي ظاهرة تستحق الدراسة من اجل الإسهام في الحد من الحوادث الجسيمة التي تشهدها الطرقات يوميا وما ينتج عنها من وفيات وإصابات.

لقد بات واضحا أن الخسائر التي تسببها حوادث المركبات تفوق غيرها من الخسائر الناجمة عن مختلف أنواع الجرائم ، وأصبح عدد الضحايا الناجم عن الحوادث المرورية في العالم من وفيات وجرحي ومعاقين يتجاوز عدد الذين يقتلون أو يتأثرون سنويا بمختلف أشكال الصراعات والمنازعات الأمنية علي المستوي الدولي.

2- تحليل الحوادث المرورية فى الأردن:

لقد تنوعت وتعددت الأخطار الناجمة عن استخدام المركبات كوسيلة للتنقل وذلك نتيجة للتطور الهائل في صناعة المركبات ، ولا يمكن القول بأن الحوادث المرورية في الماضي كانت منخفضة عنها في الوقت الحاضر أو العكس نظرا لاختلاف العوامل المؤثرة في درجة الخطورة من فترة زمنية لأخرى ، وهذه العوامل تؤدي الي التغير في معدل تكرار الحوادث من ناحية وشدة الخسائر من ناحية أخرى ومن هنا تظهر أهمية تأمين المركبات كأساس لتغطية الخسائر التي تلحق بالمركبة من ناحية أو التي تلحق بالغير في أشخاصهم أو ممتلكاتهم من ناحية اخري.

تتأثر درجة الخطورة التي تتعرض لها أو تسببها المركبة بالعديد من العوامل الهامة مثل الخصائص الشخصية لقائد المركبة والمتمثلة في السن والجنس والحالة الاجتماعية وخبرة السائق، وتتأثر كذلك بنوع المركبة ، وكذلك المنطقة الجغرافية التي تختلف فيها درجة الخطورة وليس من منطقة جغرافية لاخري بل في المنطقة الواحدة ، كما توجد مؤثرات اخري علي درجة الخطورة مثل الكثافة السكانية ، مدي جودة الطرق والكباري الزيادة في عدد المركبات.

ويعتبر العامل البشري من أهم العوامل المؤثرة في درجة خطورة حوادث المركبات، بل ويعتبر المؤثر الفعال والقوي علي حوادث المركبات، ولقد اثبت الدراسات أن الأخطاء البشرية تتسبب في نسبة تتراوح بين 80% -90% من كل حوادث الطرق ، والجدول التالي يوضح عدد الحوادث المرورية حسب نوع الحادث وعدد المتضررين منها خلال الفترة من 2000-2006.

جدول رقم (4) عدد الحوادث المرورية حسب نوع الحادث وعدد المتضررين منها خلال الفترة من 2000 – 2006

السنة / البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
1) نوع الحادث: تدهور	2631	2582	2206	2174	1971	2002	2154
صدام بإنسان	5840	5525	5417	5345	5079	4866	4826
صدام بسيارة	44325	44555	45290	54596	63216	76261	91075
المجموع	52796	52662	52913	62115	70266	83129	98055
2) عدد المتضررين: قتلى	686	783	758	832	818	790	899
جرحى	18842	18832	17381	18368	16727	17579	18019
المجموع	19528	19615	18139	19200	17545	18369	18918

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي ، دائرة الإحصاءات العامة ، الأردن ، 2006 ، ص 89.

من الجدول السابق يتضح لنا :

- أن عدد الحوادث في تزايد مستمر فقد ارتفع إلى 98055 حادثاً عام 2006 بنسبة زيادة قدرها 17.96% عن العام السابق وبنسبة زيادة قدرها 85.72% مقارنةً بعام 2000.
- نتج عن هذه الحوادث زيادة في عدد القتلى والمصابين، فقد ارتفع عدد القتلى إلى 899 شخصاً عام 2006 بزيادة قدرها 18% مقارنةً بالعام السابق وبنسبة زيادة قدرها 31% مقارنة بعام 2000 ، بينما زاد عدد المصابين والجرحى إلى 18019 شخصاً عام 2006 أي بنسبة زيادة قدرها 2.5% مقارنةً بالعام السابق وبنسبة انخفاض قدره 4.4% مقارنة بعام 2000 ، مما يدل على الجهود المبذولة في محاولة الحد من الحوادث المرورية بالمملكة.

أما عن عدد المتضررين من جراء هذه الحوادث ، فالجدول التالي يوضح عدد المتضررين من الحوادث المرورية حسب الفئة العمرية والجنس خلال عام 2006.

جدول رقم (5) عدد المتضررين من الحوادث المرورية حسب الفئة العمرية والجنس خلال عام 2006

الفئة العمرية	الوفيات		الجرحى	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
2 - 0	32	18	271	159
5-3	44	35	803	400
8-6	29	18	636	280
11-9	14	9	527	226
14-12	23	7	496	159
17-15	19	2	492	157
20-18	37	7	984	298
23-21	48	8	1459	344
26-24	59	11	1537	355
29-27	48	7	1167	281
32-30	42	15	1103	231
35-33	44	11	880	184
38-36	31	2	717	170
41-39	37	6	547	178
44-42	20	7	417	114
47-45	25	5	375	118

50-48	23	6	303	113
53-51	9	2	192	62
56-54	15	7	217	84
59-57	14	2	112	58
+60	74	27	606	58
المجموع	687	212	13841	4178

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي ، دائرة الإحصاءات العامة ، الأردن ، 2006 ، ص 93.

من الجدول السابق يتضح :-

- أن حوالى 20.5% من الوفيات في الفئة العمرية 15-24 ، وأن حوالى 25.2% من الوفيات في الفئة العمرية 25-39 وهذا يعني أن حوالى 45.7% من الوفيات للأشخاص وهم في سن الإنتاج.
- كذلك نجد أن حوالى 26.6% من الإصابات والجرحى تحدث في الفئة العمرية 15-24 ، وأن حوالى 31.5% من الإصابات والجرحى تحدث في الفئة العمرية 25-39 ، أي أن أكثر من 58% من الإصابات الناتجة عن الحوادث المرورية تحدث للأشخاص وهم في سن الإنتاج.
- أن أكثر من 76% من الوفيات الناتجة عن الحوادث المرورية تحدث للذكور ، وأن ما يقرب من 24% من الوفيات تحدث للإناث.
- أن أكثر من 76% من الإصابات الناتجة عن الحوادث المرورية تحدث للذكور ، وأن ما يقرب من 24% من الإصابات تحدث للإناث.
- أن أكثر من 25% من الوفيات وأكثر من 23% من الإصابات تحدث للأطفال من الفئة العمرية من صفر – 14 ، وأن أكثر من 20% من الوفيات وأكثر من 26% من الإصابات تحدث في الفئة العمرية 15-24 ، وهذا يرجع إلى خروج العديد من أصحاب هاتين الفئتين إلى المدارس أو الجامعات.
- من الإحصائيات السابقة يتضح أن معظم المتوفين والمصابين من الشباب في مقتبل العمر وفي سن الإنتاج.

جدول رقم (6) يوضح عدد حوادث الطرق حسب الشهر ونوع الحادث خلال عام 2006

الشهر	تدهور	صدم بسيارة	صدم بالمشاة	المجموع
يناير (كانون الثانى)	130	6776	318	7224
فبراير (شباط)	138	6145	345	6628
مارس (آذار)	146	6928	420	7494
ابريل (نيسان)	170	6763	358	7291
مايو (أيار)	171	7039	414	7628
يونيو(حزيران)	207	7131	436	7774
يوليو(تموز)	200	7939	476	8615
أغسطس(آب)	201	8247	460	8908

سبتمبر(أيلول)	215	8114	414	8743
اكتو بر (تشرين الأول)	238	9176	472	9886
نوفمبر (تشرين الثاني)	157	8045	388	8590
ديسمبر(كانون الأول)	181	8768	325	9274
المجموع	2154	91075	4826	98055

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي ، دائرة الإحصاءات العامة ، الأردن ، 2006 ، ص 90.

وتتمثل عناصر زيادة احتمالات تحقق الخطر في التأمين علي المركبات في العناصر التالية:

- تزايد عدد المركبات بصفة عامة وعدد المركبات الخصوصي والعمومي بصفة خاصة.
- الزيادة المضطردة لعدد الحوادث المرورية وفقا للمؤشرات الإحصائية الصادرة عن المعهد المروري الأردني.
- طول فترة استخدام بعض فئات المركبات علي الطريق وزيادة احتمال تعرضها للحادث.
- زيادة عدد الأشخاص المنقولين في فئات المركبات وما قد ينجم عن الحادث الواحد من وفيات وإصابات جسدية وما يقابلها من ارتفاع في حجم مسئوليات شركات التأمين للتعويض.

بالإضافة إلي ما سبق فان التأمين علي المركبات يتأثر بعوامل اقتصادية منها زيادة أجور المعالجات الطبية، الأدوية، المستشفيات، أجور تصليح المركبات، ارتفاع أسعار قطع الغيار.

لقد أصبحت المشاكل الناتجة عن الحوادث المرورية في مختلف أنحاء العالم من المشاكل الأمنية المعاصرة التي تستدعي قلق مختلف الأجهزة الأمنية والدوائر الصحية والاقتصادية في جميع دول العالم (عبد الحميد محمد العباسي : 2004 ، ص334) ، وتعاني الدول العربية من هذه المشكلة كغيرها من دول العالم ، بل وتشير الإحصائيات إلى أن بعض الدول العربية – ومنها الأردن – تواجه معاناة أشد ضرراً وأسوأ نتائج مما تواجهه الدول المتقدمة على المستوى البشري والاقتصادي معاً ، وقد تزايد حجم هذه المشاكل مع زيادة عدد المركبات المستعملة في الطريق حتى أصبحت من المشاكل الرئيسية في الوقت الحاضر ، ولقد عقدت الأمم المتحدة اجتماعات لمناقشة هذه المشكلة بالأسبوع الأخير من شهر إبريل عام 2004م.

وعن مؤشرات الحوادث المرورية على المستوى العالمي فقد ذكرت إحصائيات منظمة الصحة العالمية أن عدد القتلى من جراء حوادث المرور قد بلغ 1.4 مليون شخص بمعدل يفوق الثلاثة آلاف شخص يومياً ، يخص الدول النامية منها 85% ، ويصاب ما بين 20- 50 مليون شخص سنوياً ، وبلغت التكلفة الاقتصادية (تكاليف العلاج للمصابين) حوالي 518 مليار دولار ، كما أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن حوادث المرور يتوقع أن تقف سبباً رئيسياً للوفاة ينافس أسباب الوفاة الأخرى مثل أمراض القلب والسرطان بحلول عام 2020.(مجلة رسالة التأمين:آذار 2006 ، ص22).

وتقدر التكلفة الاقتصادية للحوادث المرورية ما بين 1% - 3% من إجمالي الدخل القومي لدول العالم ، وأن ما بين 10% - 15% من أسِرّة المستشفيات في العالم تشغلها إصابات ناتجة عن حوادث المرور. (عبدالحميد العباسي : 2004 ، ص335)

وعن مؤشرات الحوادث المرورية على المستوى العربي ، وجد أن هناك أكثر من نصف مليون حادث مروري سنوياً تسبب قتل أكثر من 30 ألف شخصاً وإصابة أكثر من 250 ألف آخرين وتؤدي إلى خسائر مادية تقدر بنحو 65 مليار دولار سنوياً ، وفي الدول النامية تبلغ تكلفة علاج المصابين 100 مليار دولار سنوياً وهو مبلغ يتجاوز بكثير ما ينفق على مشروعات التنمية.(مجلة رسالة التأمين : 2006 ، ص22)

إن مشكلة حوادث المرور ليست مشكلة محلية أو قارية ، إنما هي مشكلة عالمية ، ولا شك أن ظاهرة ضحايا حوادث المرور تشكل تحدياً خطيراً على كافة المستويات أضراراً بالإمكانيات البشرية سواء من ناحية الوفيات أو الإعاقات أو أضراراً بالإمكانات المادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .

ولقد وصفت منظمة الصحة العالمية الحوادث المرورية بأنها وباء يغزو المجتمعات، وأنها سبب رئيسي للوفاة في معظم دول العالم وأنها تنافس أسباب الوفاة الأخرى مثل أمراض القلب والسرطان.(مجلة رسالة التأمين : 2006 ، ص22)

وقد قدرت قيمة الخسائر الاقتصادية الناجمة عن حوادث المرور في أمريكا بأكثر من 150 مليار دولار سنوياً ، وفي دول الاتحاد الأوروبي بأكثر من 200 مليار دولار سنوياً ، وفي الدول الصناعية تقدر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن حوادث المرور بحوالي 0.5% من الناتج المحلي ، وتزيد هذه النسبة في الدول النامية من (5%-2%) ، يذهب الجزء الأعظم منها في توفير العملة الصعبة لشراء الأدوية ومعدات المستشفيات وقطع غيار السيارات التالفة.(راضي عبدالمعطي :2005 ، ص : 11)

وقد أشارت الدراسات(راضي عبدالمعطي :2005 ، ص ص : 10-11) إلى أن القيمة الاقتصادية للخسائر المصاحبة لحوادث المرور في الدول النامية – وخاصة إفريقيا – تقدر بحوالي 50% مثل القيمة الاقتصادية لهذه الخسائر في الدول الصناعية ، وتؤكد المؤشرات أن الدول الصناعية المتقدمة تمتلك حوالي 80% من إجمالي السيارات في العالم ويقع فيها 40% من قتلى حوادث السيارات، بينما تمتلك الدول النامية حوالي 20% من إجمالي السيارات في العالم ، ويقع فيها حوالي 60% من قتلى هذه الحوادث.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية هناك أكثر من 35 مليون حادث مروري يحدث سنوياً ، ينتج عنها وفاة أكثر من 40 ألف شخصاً ، وإن الخسائر الاقتصادية المصاحبة لهذه الحوادث تزيد عن 100 بليون دولار ، ويعتبر تأمين السيارات من أكبر فروع تأمينات الممتلكات والمسئولية من حيث حجم الأقساط ، فقد بلغ إجمالي الأقساط عام 2000 حوالي 120 بليون دولار ، يخص تأمين السيارات منها 18 بليون دولار أي ما نسبته حوالي 15%. (Scott E. Harrington, Gregory R. Niehaus ,: 2004, pp. 242:243)

وفي تقرير للاتحاد الدولي للطرق IRF وجد أن معدل الحوادث المرورية في مصر من أعلى المعدلات ، فقد ذكر التقرير أن هذا المعدل في مصر 44% وفي أمريكا 1.1% وفي المغرب 15% وفي اليمن حوالي 11%.(راضي عبدالمعطي :2005 ، ص : 12)

بينما في الوطن العربي يموت سنوياً حوالي 30 ألف شخص في حوادث المرور ، وتقدر نسبة 90% من الحوادث لأسباب يمكن معالجتها.(1426/3/www.aljazeera.net/nr/exeres 2)

ففي مصر نجد أن عدد الحوادث عام 2004م هي 29111 حادثاً بزيادة قدرها 5.7% عن عام 2003. بلغ عدد الإصابات الناتجة عن هذه الحوادث 129658 شخصاً بزيادة قدرها 6% عن عام 2003. أيضاً نتج عن هذه الحوادث وفاة ما يقرب من 7000 شخصاً بزيادة قدرها 11% عن عام 2003 ، وبدراسة أسباب الحوادث المرورية وجد ما يلي :- (جلسة مجلس الشعب المصري فبراير 2005 لمناقشة الحوادث المرورية وأسبابها.)

- 72% من حوادث المرور ترجع إلى سلوكيات السائقين.
- 22% من حوادث المرور ترجع إلى الحالة الفنية للمركبات.
- 4% من حوادث المرور ترجع إلى الأحوال الجوية.
- 2% من حوادث المرور ترجع إلى سوء حالة الطريق.

وتؤكد الإحصائيات أن حوالي 15% من إجمالي أسرة المستشفيات يستخدمها الأشخاص المصابين في حوادث المرور.

أما في المملكة الأردنية الهاشمية تشكل الحوادث المرورية استنزافاً خطيراً للطاقات والموارد البشرية والاقتصادية ، وقد سجلت الإحصائيات ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الحوادث المرورية ، فقد سجلت حوادث الطرق عام 2005 أكثر من 83 ألف حادثاً بنسبة زيادة قدرها 18% عن العام السابق ، بمعدل 230 حادث كل يوم ، وقد سجّلت نحو 1.6 مليون مخالفة مرورية عام 2005 ، وهناك انخفاض مستمر في معدل الخطورة فبعد أن كان 0.47 عام 1995 وصل إلى 0.22 عام 2005 ، بينما حدة الحوادث فإنها تتزايد من سنة لأخرى فبعد أن كانت 0.034 عام 1995 وصلت إلى 0.43 عام 2005.(مجلة رسالة التأمين : 2006 ، ص23)

وبدراسة أسباب الحوادث المرورية بالمملكة وجد ما يلي :

- 80% من الحوادث المرورية ترجع إلى العنصر البشري.
- 5.5% من الحوادث المرورية ترجع إلى خلل المركبات.
- 5% من الحوادث المرورية ترجع إلى عدم صلاحية الطرق.
- 9.5% من الحوادث المرورية ترجع إلى العوامل المناخية.

مما سبق يتضح أن الإحصائيات المنشورة عن الحوادث المرورية تدل دلالة واضحة على أن الحوادث المرورية في الأردن تعتبر من أهم المشاكل الوطنية التي تحتاج إلى علاج.

جدول رقم (7) تطور عدد أخطاء السائقين المشتركين بحوادث الطرق حسب نوع الخطأ خلال الفترة 2000 – 2006

نوع الخطأ	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
السير عكس السير	128	139	144	198	252	255	196
التجاوز الخاطئ	686	672	683	686	708	728	688
تجاوز السرعة المقررة	2475	2261	1967	1970	61771	1561	1079
اتخاذ مسرب خاطئ	9889	10219	12775	9991	10647	11076	13139
خطأ الانعطاف والدوران الخاطئ	2644	2498	1018	645	1067	783	980
القيادة بحالة السكر	115	117	25	19	18	3	-
التتابع القريب	9644	10213	12378	12901	13225	14591	13826
الوقوف الخاطئ	389	316	151	226	295	385	490
تجاوز الإشارة الضوئية	557	566	655	699	620	681	686
عدم إعطاء أولوية المرور للمركبات	5061	5176	4507	5554	7511	11542	14120
عدم إعطاء أولوية المرور للمشاة	1961	1903	4384	2951	2273	1512	784
خطأ الرجوع إلى الخلف	3215	3126	3917	4865	5981	7046	8629
عدم اخذ الحيطة والحذر	671	623	166	1048	4807	18330	26377
الانحراف المفاجئ	-	-	-	-	-	8231	11570
عدم السيطرة نتيجة فقدان الكوابح	-	-	-	-	-	256	294
عدم التقيد بالشواخص	3103	3043	4654	2880	4770	2527	2647
أخرى	17282	16234	9587	21816	20844	4121	2550
المجموع	57820	57106	57011	66449	74789	83628	98055

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي ، دائرة الإحصاءات العامة ، الأردن ، 2006 ، ص 92.

3- تحليل تطور مؤشرات الحوادث المرورية في الأردن :

يشير الجدول التالي إلى التطور الذي طرأ على أهم مؤشرات الحوادث المرورية بالأردن خلال الفترة من 1995 – 2005 ، ومنه يتضح التزايد المستمر في عدد المركبات وعدد الحوادث المرورية وعدد الوفيات وعدد الجرحى ، والتكلفة الاقتصادية بالمليون دينار ، بينما اتجه معدل الخطورة إلى الانخفاض ، حيث شهد عام 2005 حوالي 83129 حادثاً مرورياً نتج عنها إصابة 17579 شخصاً ووفاة 790 آخرين ، مما يعكس ضرورة الاهتمام بدراسة المؤشرات التي قد تعكسها هذه الإحصائيات وذلك بغرض استنباط الأسباب واقتراح الحلول الممكنة والمتاحة.

جدول رقم (8) بعض المؤشرات للحوادث المرورية ونتائجها خلال (1995-2007)

البيـان	السنة													
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الحوادث Accidents	28970	33784	39005	43343	50330	52796	52662	52913	62115	70266	83129	98055	110630
عدد الوفيات Fatalities	469	552	577	612	676	686	783	758	832	818	790	899	992
عدد الجرحى Injuries	13184	15375	16259	17177	19015	18842	18832	17381	18368	16727	17579	18019	17969
عدد المركبات المسجلة registered vehicles	321373	342337	362811	389196	418433	473339	509832	542812	571498	612330	679731	755477	841933
عدد السكان بالألف Inhabitants 10^3	4290.1	4444.0	4600.0	4755.8	4900.0	5039.0	5182.0	5329.0	5480.0	5350.0	5486.1	5584	4734
حادث / يوم accident/day	79.4	92.6	106.9	118.8	137.9	144.6	144.3	145	170	192.5	227.8	268.6	303.1
وفاة / يوم Fatality/day	1.3	1.51	1.6	1.7	1.9	1.9	2.1	2.1	2.3	2.2	2.2	2.5	2.7
جريح/يوم Injury/day	36.1	42.4	44.6	47.1	52.1	51.6	51.6	47.2	50.3	45.8	48.2	49.4	49.2
عدد الحوادث/10000 مركبة accident/10.000 vehicle	901.4	986.9	1075.1	1113.7	1202.8	1115.4	1032.9	974.8	1086.9	1147.5	1223	1297.9	1314
عدد الوفيات/10000 مركبة Fatality/10.000 vehicle	14.7	16.1	15.9	15.7	16.2	14.5	15.4	14	14.6	13.4	11.6	11.9	11.8
عدد الجرحى/10000 مركبة Injury/10.000 vehicle	410.2	449.1	448.1	441.3	454.5	398.1	369.4	320.2	321.4	273.2	258.6	238.5	213.4

عدد الوفيات/100000 نسمة Fatality/100.000 population	10.9	12.4	12.5	12.9	13.8	13.6	15.1	14.2	15.2	15.3	14.4	16.1	17.3
عدد الجرحى/100000 نسمة Injury/100.000 population	307.3	345.9	353.5	361.2	388.1	373.9	363.4	326.2	335.2	312.6	320.4	322.7	313.4
معدل الخطورة Severity rate	0.47	0.47	0.43	0.41	0.39	0.37	0.37	0.34	0.31	0.25	0.22	19.	17.
التكلفة المادية (مليون دينار) Financial Costs ((Million JD	93	100	117	128	142	150	160	170	190	202	220	250	281

المصدر : المعهد المروري الأردني ، مديرية الأمن العام ، المملكة الأردنية الهاشمية .

من الجدول السابق يتضح أن :

1-ارتفع عدد الحوادث المرورية المسجلة عام 2007 إلى 110630 حادثاً بزيادة قدرها 12.8% عن العام السابق وبنسبة زيادة قدرها 282% مقارنة بعام 1995.

2- ارتفاع عدد الوفيات المسجلة خلال عام 2007 إلى 790 شخصاً بانخفاض قدره 10.3% عن العام السابق وبنسبة زيادة قدرها 111.4% مقارنة بعام 1995.

3- انخفض عدد الجرحى والمصابين المسجلين خلال عام 2007 إلى 17969 شخصاً بانخفاض قدرها3. % عن العام السابق وبنسبة زيادة قدرها 36.% مقارنة بعام 1995.

4- ارتفع عدد المركبات المسجلة خلال عام 2007 إلى 841933 مركبة بزيادة قدرها 11% عن العام السابق وبنسبة زيادة قدرها 162.5% مقارنة بعام 1995.

5- ارتفعت التكلفة الاقتصادية خلال عام 2007 إلى أن وصلت إلى 281 مليون دينار بزيادة قدرها 8.9% عن العام السابق وبنسبة زيادة قدرها 202% مقارنة بعام 1995.

6- اتجاه معدل الخطورة إلى الانخفاض ، فبعد أن كان 0.47 في عام 1995 أصبح 0.17 في عام 2007 بانخفاض قدره 63% عن عام 1995 وبانخفاض قدره 11% عن العام السابق.

7- هناك تزايد مستمر لمعدل الحوادث اليومية ، فبعد أن كانت 79.4 حادث/يوم عام 1995 أصبح 303.1 حادث/يوم في عام 2007 بزيادة قدرها 281.7% عن عام 1995 وبزيادة قدرها 12.8% عن العام السابق.

8- هناك تزايد مستمر لمعدل الوفيات اليومية حيث وصلت عام 2007 معدل 2.7 وفاة/يوم بنسبة زيادة مقدارها 108% مقارنة بعام 1995 وكان هناك زيادة طفيفة عن العام السابق.

9- هناك تزايد مستمر لمعدل الجرحى اليومي ، حيث بلغ 49.2 جريح/يوم في عام 2007 بنسبة زيادة قدرها 36.5% مقارنة بعام 1995 ، وكان هناك زيادة طفيفة عن العام السابق.

10- هناك تذبذب في عدد الوفيات / 10000 مركبة ، وإن كان هناك اتجاه للانخفاض حيث وصلت 11.8% عام 2007 بنسبة انخفاض قدرها 20% مقارنة بعام 1995 وبنسبة انخفاض طفيفة مقارنة بالعام السابق.

11- هناك تذبذب في عدد الحوادث / 10000 مركبة ، وإن كان الاتجاه العام يشير إلى التزايد ، حيث بلغت عام 2007 حوالي 1314 حادثة/10000 مركبة بزيادة قدرها 1% عن العام السابق وبزيادة قدرها 46% مقارنة بعام 1995.

12- هناك انخفاض في عدد الجرحى / 10000 مركبة ، حيث بلغ عام 2007 حوالى 213.4 بانخفاض قدره 10.5% عن العام السابق وبنسبة انخفاض قدرها 48% مقارنة بعام 1995

وهناك بعض الأساليب المتعارف عليها محلياً وعالمياً لقياس حجم مشكلة الحوادث المرورية فمنها :

1- حادث / يوم	Accident / day
2- وفاة / يوم	Fatality / day
3- جريح / يوم	Injury / day
4- عدد الحوادث / 10000 مركبة	Accidents / 10000 vehicle
5- عدد الوفيات / 10000 مركبة	Fatality / 10000 vehicle
6- عدد الجرحى / 10000 مركبة	Injury / 10000 vehicle
7- عدد الوفيات / 100000 نسمة	Fatality / 100000 population
8- عدد الجرحى / 100000 نسمة	Injury / 100000 population

وهناك بعض المقاييس الأخرى التي تقيس حجم المأساة الناتجة عن الحوادث المرورية منها :

- معدل الخطورة Severity rate
- عدد القتلى لكل مصاب Fatality / injury

وهو يحدد مدى شدة أو قسوة الحوادث المرورية ويعبر عنه بنسبة مئوية عبارة عن عدد القتلى لكل مصاب.

- عدد قتلى حوادث المرور لكل 10000 مركبة/كم.
- التكلفة المادية Financial cost

obeikan.com

وبطبيعة الحال كلما زادت قيمة أي من هذه الاساليب فإن ذلك يدل على زيادة حدة قوة الحوادث المرورية ومرارة نتائجها وخطورة مردودها على كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

أهم المؤشرات التي توضح حجم المأساة الناتجة عن حوادث المرور في الأردن :

1- معدل الخطورة : وهو نسبة كل من عدد الوفيات والإصابات البليغة إلى إجمالي الحوادث. وهو من المؤشرات التي تقيس حجم المأساة الناتجة عن حوادث المرور ، والذي تستخدمه شركات التأمين عند تقدير قسط التأمين.

عدد الوفيات والإصابات البليغة

معدل الخطورة = ----------

إجمالي عدد الحوادث

وبحساب هذا المؤشر وجد أنه اتجه إلى الانخفاض فبعد أن كان 0.47 عام 1995 ظل ينخفض إلى أن وصل إلى 0.17 عام 2007 ، وهذا يعني أن هناك جهود من الجهات المعنية بمحاولة السيطرة على حوادث المرور ، وهو معدل مرتفع جداً بالأردن مقارنةً بالمعدلات العالمية وبالمعدلات الموجودة بالدول العربية.

2- حدة الحوادث : وهو يمثل نسبة الوفيات إلى كل من الوفيات والإصابات البليغة وهو من المؤشرات الهامة التي تقيس حجم المأساة الناتجة عن حوادث المرور.

عدد الوفيات

حدة الحوادث = ----------

عدد الوفيات + عدد الإصابات البليغة

وبحساب هذا المؤشر وجد أنه ظل مستقراً خلال الخمس سنوات الأولى من الدراسة (1995-2000) حيث كان يمثل 0.034 في المتوسط ، ثم بعد ذلك بدأ هذا المؤشر يتزايد سنوياً حتى وصل إلى 0.047 عام 2004 ثم انخفض عام 2005 ووصل إلى 0.043.

نسبة الوفيات إلى المصابين : ويعتبر من أهم المؤشرات التي توضح حجم المأساة الناتجة عن الحوادث المرورية ، وهو عبارة عن نسبة عدد الوفيات إلى عدد المصابين.

عدد الوفيات

نسبة الوفيات إلى المصابين = ----------

عدد المصابين

وهذا المؤشر يوضح عدد المتوفين من بين عدد المصابين في الحوادث المروري.

إن التنبؤ بالحوادث المرورية يعتبر واحداً من أهم الموضوعات الخطيرة بالنسبة لمتخذي قرار التخطيط في الدولة ولشركات التأمين (فرع المركبات)، والوظيفة الأساسية لقسم المرور هو تحقيق

الأمن لمستخدمي الطرق، وتخفيض احتمالات الحوادث المرورية من خلال التطوير والتحسين الهندسي للطرق وتطوير قوانين المرور. ولذلك فإن النماذج المستخدمة في التنبؤ بالحوادث المرورية يكون لها علاقة بتكرار الحوادث المرورية على الطرق وبعوامل المرور التي سوف يكون لها أفضل استخدام في تحديد نوع وأهمية التحسينات والتطورات التي يجب عملها. وهذه النماذج تساعد متخذي القرار في قسم التخطيط بأي دولة لتقييم البدائل المختلفة (السيناريوهات) عن طريق قياس مستوى الأمان الذي يمكن الوصول إليه مع الأخذ في الاعتبار تكلفة هذه التحسينات.(Said M. Easaet.al.,: pp.473-474.)

إن الحوادث المرورية هي أحداث مركبة (Complex Events) تتضمن تداخلات بين العديد من العوامل المرتبطة بالتقييم الهندسي للطرق (مثل تخطيط الطرق – التقاطعات) ، عوامل خاصة بالسيارة (مثل الموديل – سرعة السيارة – مستوى الازدحام) ، عوامل خاصة بالسائق (مثل السن ، النوع ، الحالة الاجتماعية ، الحالة التعليمية ، الخبرة) ، عوامل بيئية (مثل الطقس ، عوامل الإضاءة).

إن شركات التأمين (التي تمارس تأمين المركبات) تأخذ في الاعتبار نظم خاصة لتصنيف الخطر عند تقديراتها للخطر (قياس الخطر) وتسعير وثائق التأمين ، ونظم التصنيف هذه تشمل العديد من العوامل مثل خصائص السائق (السن ، النوع ، الحالة الاجتماعية ، الخبرة السابقة في القيادة) وخصائص المنطقة الجغرافية (موقع المنزل ، موقع العمل ، عدد مرات تكرار الرحلة ، الطرق) ، ولذلك فإن النماذج المناسبة للتنبؤ بالحوادث المرورية سوف تساعد شركات التأمين في تقدير الخطر ، لذلك فإن البحث يقدم إرشاد أو توجيه لاختيار النموذج الملائم من بين العديد من النماذج المستخدمة في التنبؤ بمؤشرات الحوادث المرورية.

ثالثاً: دراسة تحليلية لتأمين المركبات في الأردن:

يقوم قطاع التأمين بدور هام في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حدٍّ سواء، حيث يعمل على حماية كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى ويتحمل عبء الخطر عنها، وتأتي أهمية قطاع التأمين من خلال عدة نقاط أهمها:-(مأمون نديم عكروش :2005، ص1.)

1- تقليل حالة عدم التأكد والخسائر المالية للأفراد والمنشآت من خلال تحويل ونقل الخطر منهم إلى شركات التأمين.

2- ن أقساط التأمين المجمّعة تشكل رؤوس أموال يتم استثمارها في قطاعات اقتصادية أخرى ، مما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

3- إن التأمين بمعظم أنواعه يشكل أدوات استثمار وادخار وتقليل الخسائر المالية للأفراد والمنشآت نظراً لتقليل درجات الخطورة عن طريق دفع التعويضات اللازمة لهم مما يخفف الأعباء المالية عنهم.

ولهدف اجتماعي فرضت معظم دول العالم – من بينها الأردن – التأمين الإلزامي على المسئولية المدنية من حوادث المركبات إجبارياً ، مما يساعد على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لجميع أفراد المجتمع ، وتقوم شركات التأمين بدفع التعويض المادي إلى مستحقيه طبقاً لنصوص القانون الإلزامي

بدلاً من مالك المركبة أو سائقها المتسبب والمسئول عن الحادث إلى المضرور شخصياً إن كان مصاباً أو إلى ورثته إن حدثت الوفاة ، وتشير الإحصائيات إلى نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الأردني لا تتجاوز 2.5%في عام 2004،(البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ، 2004. الموقع الإلكتروني : www.cbj.gov.jo) بينما يساهم هذا القطاع في الناتج القومي الإجمالي لاقتصاديات الدول المتقدمة بنسبة تتراوح بين 9% - 11%.

(Swiss Re., The Annual Report, 2004)

يعمل في قطاع التأمين الأردني 26 شركة تأمين حتى نهاية عام 2005 ، حيث أن هناك 18 شركة تمارس تأمينات الحياة والتأمينات العامة معاً ، و 7 شركات تمارس التأمينات العامة فقط ، شركة واحدة تمارس تأمينات الحياة فقط. وقد بلغت مجموع أقساط التأمين بكافة فروعه حوالي 219268.6 ألف دينار أردني في عام 2005 ، بينما بلغت التعويضات المدفوعة حوالي 142829.4 ألف دينار لنفس العام ، ويحتل تأمين السيارات النصيب الأكبر من إجمالي الأقساط (أقساط التأمين في الأردن) حيث بلغت أقساط تأمين السيارات حوالي 100961.9 ألف دينار من إجمالي أقساط التأمين في عام 2005 ، أي ما يشكل نسبة 46% من إجمالي أقساط التأمين ، بينما بلغت التعويضات المدفوعة عن تأمين السيارات حوالي 87250.6 ألف دينار من إجمالي التعويضات لنفس العام، أي ما نسبته 61.1% من إجمالي التعويضات.(الاتحاد الأردني للتأمين ، التقرير السنوي عن أعمال التأمين في الأردن ، 2005.)

وهناك العديد من الندوات والمؤتمرات التي تنعقد بين الحين والأخر بالأردن بين المسئولين والمختصين لبحث هذه المشكلة ومحاولة اقتراح تسعيرة عادلة للتأمين الالزامى على المركبات حيث أن معظم شركات التأمين تواجه خسائر في هذا الفرع ، فقد واجهت 24 شركة من مجموع 25 شركة خسائر في التأمين الإلزامي ضد الغير/ مراكز التراخيص ، بينما واجهت 18 شركة من مجموع 25 شركة خسائر في التأمين ضد الغير/ من الشامل ، بينما لم تواجه أي شركة خسائر في التأمين الالزامى ضد الغير/ مراكز الحدود ، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (9) تطور الربح (الخسارة) لتأمين المركبات (الإلزامي والتكميلي) خلال الفترة من 2003-2007

بيان	2003	2004	2005	2006	2007
أولا: التأمين الإلزامي ضد الغير :					
- ضد الغير (مراكز التراخيص)	(5761)	(5004.1)	(4670.7)	(13475.8)	(14596.5)
- ضد الغير من الشامل	(752.9)	(1510.8)	(1844.9)	(2770.2)	(4525.5)
- ضد الغير (مراكز الحدود)	7345.3	8663.3	8645.3	7467.1	6835

مجموع التأمين الإلزامي ضد الغير	831.4	2148.4	2129.7	(8778.9)	(12287)
ثانيا: التأمين التكميلي	408	2969.5	4125.5	5864.2	5448.5
الإجمالي	1239.4	5117.9	6255.2	(2478.1)	(6838.5)

المصدر : الاتحاد الأردني للتأمين ، التقرير السنوي عن أعمال التأمين في الأردن ، أعوام مختلفة.

وعادة يتحمل فرع التأمين الالزامى على المركبات في شركات التأمين خسائر مادية فادحة في نتائج أعمالة وتزيد من سنة لأخرى وذلك لعدم ملائمة قيمة الأقساط المحصلة مع قيمة التعويضات المدفوعة ، وبدراسة معدل الخسارة في فروع التأمين المختلفة وجد أن تأمين المركبات الإلزامي يحتل المرتبة الأولي بين فروع التأمين المختلفة.

إن تحديد أسعار التأمين- العادلة والكافية- ومدى ارتباطها بمعدلات الخسارة وبمعدلات العمولات والمصروفات وبمعدلات الفائدة يعتبر من أهم مشاكل التأمين بصفة عامة والتأمين الالزامى على المركبات بصفة خاصة ، حيث أنة من المعروف أن التأمين الالزامى على المركبات تحدد أسعاره بمعرفة هيئات مختصة وذلك في بداية الأخذ بالنظام وتطبيقه وتلتزم بة شركات التأمين ، ولا يعاد النظر في هذه الأسعار قبل أن تظهر الإحصائيات التي تثبت تعرض شركات التأمين للخسائر المالية نتيجة تحديد أسعار غير عادلة وبعيدة عن الواقع ، وان تعديل هذه الأسعار بالزيادة في وقت لاحق بعد أن تثبت الإحصائيات عدم عدالتها قد لا يكون مستحبا من قبل الهيئات المختصة بذلك وأيضا من قبل الجمهور.

فقد ذكر التقرير السنوي عن أعمال التأمين في الأردن انه في عام 2004 بلغت إجمالي التعويضات المدفوعة حوالي 123.6 مليون دينار ، يحتل تأمين المركبات النصيب الأكبر من هذه التعويضات حيث بلغت التعويضات المدفوعة حوالي 70.1 مليون دينار أي ما نسبته 56.7% من إجمالي التعويضات بينما في عام 2005 بلغت إجمالي التعويضات المدفوعة حوالي 142.8 مليون دينار، تحتل تعويضات تأمين المركبات حوالي 87.3 مليون دينار، أي ما نسبته 61.1% من إجمالي التعويضات ، ونلاحظ أن أكثر من 50% من إجمالي التعويضات تخص تأمين المركبات ، مما يدل على ارتفاع نسبة التعويضات المدفوعة للعملاء. والجدولين التاليين يوضحان الأهمية النسبية لفروع التأمين المختلفة ونسبتها من اجمالى الأقساط والتعويضات خلال الفترة من 2000 إلى 2007.

جدول رقم (10) تطور الأقساط المحصلة الأهمية النسبية لفروع التأمين المختلفة بسوق التأمين الأردني خلال الفترة من 2000- 2007

بيان	2000		2001		2002		2003		2004		2005		2006		2007	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
التأمين البحري والطيران	7917.7	7.6	9099.9	7.5	10475.7	7.1	12241.6	7.1	17494.9	9.1	21175.5	9.7	22480.5	8.7	23659.7	8
تأمين الحريق	10680.6	10.3	10550.2	8.9	13601.4	9.3	22668.7	13.2	24977.6	12.4	29206	13.3	35157.9	13.6	42201.8	14.5
التأمين على السيارات	44478.4	42.7	49242.2	40.9	64555.1	44	77134.6	45	88028.5	46	100961.9	46	121046.8	46.8	129991.5	44.6
تأمين الحوادث العامة	8064.2	7.7	10324.5	8.6	13736.5	9.3	8250.6	4.8	8247.1	4.4	8594	4	11234.1	4	13944.6	4.8
تأمين الائتمان	296	0.3	169.8	.1	154.9	.1	440.5	0.3	395.7	0.2	577.6	0.3	766.2	.3	784.2	.3
إجمالي التأمينات العامة	71436.8	68.4	794136.8	66	102523.6	69.8	120736.1	70.4	138243.9	72.1	160514.9	73.3	190685.5	73.7	210581.9	72.2
التأمين على الحياة	16383.8	15.7	17399.8	14.4	18526.4	12.6	19634.9	11.4	21523.9	11.4	22905.6	10.4	25153.7	9.7	29180	10
التأمين الصحي	16458.2	15.8	23623.3	19.6	25824.6	17.7	31157.8	18.2	31656.2	16.5	35848.1	26.7	42897.5	16.6	51887.1	17.8
إجمالي التأمين على الحياة والصحي	32842	31.5	41023.1	34	44351	30.2	50792.7	29.6	53180.1	27.9	58753.7	26.7	68051.2	26.3	81067.1	27.8
سوق التأمين ككل	104178.9	100	120436.7	100	146874.6	100	171528.7	100	191424	100	219268.6	100	258736.8	100	291648.9	100

المصدر : الاتحاد الأردني للتأمين ، التقرير السنوي عن أعمال التأمين في الأردن ، أعوام مختلفة.

جدول رقم (11) تطور التعويضات المدفوعة والأهمية النسبية لفروع التأمين المختلفة بسوق التأمين الأردني خلال الفترة من 2000-2007

بيان	2000		2001		2002		2003		2004		2005		2006		2007	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
التأمين البحري والطيران	2917.4	4.3	2312.3	2.9	2417,2	2.8	2445.7	2.3	2720.9	2.2	3535.1	2.5	3560.5	2.4	5512.8	2.7
تأمين الحريق	4092.7	6	8019.7	10	4146,3	4.8	9215.7	8.5	8084.9	6.3	11587.4	8.1	21218.4	12.2	25228.3	12.2
التأمين على السيارات	35112.5	51.8	36838.1	46.2	42237.8	49	58224.9	53.9	70144.2	56.8	87250.6	61.1	103300	59.2	122812	59.2
تأمين الحوادث العامة	3598.1	5.3	2699.1	3.4	3789.6	4.4	1292.4	1.1	2826.2	2.5	2117.6	1.5	1729.2	.1	1638.8	.8
تأمين الائتمان	273.5	.4	683.7	.1	870.1	.1	365.6	0.3	258.8	0.2	198	0.1	91.9	-	247.1	.1
إجمالي التأمينات العامة	45994.3	67.9	50552.8	63.3	53460.9	62	71544.3	66.1	84034.9	68	104688.6	73.3	29899.8	74.5	155439.1	75
التأمين على الحياة	7848.7	11.6	9710.4	12.2	10019.2	11.6	10144	9.4	11445.8	9.3	10275.6	7.2	10946.4	6.3	13994.7	6.7

التأمين الصحي	13906.9	20.5	19548	24.5	22707.3	26.3	26420.9	24.5	28095.5	22.7	27865.3	19.5	33592.6	19.3	38126.9	18.3
إجمالي التأمين على الحياة والصحي	21755.6	32.1	29258.4	36.7	32726.5	38	36564.9	33.9	39541.3	32	38140.9	26.7	44539	25.5	52121.6	25
سوق التأمين ككل	67749.9	100	79811.2	100	86187.5	100	108109.2	100	123576.1	100	142829.4	100	174438.8	100	207560.8	100

المصدر : الاتحاد الأردني للتأمين ، التقرير السنوي عن أعمال التأمين في الأردن ، أعوام مختلفة.

من الجدولين السابقين يتضح أن :-

1- إن أقساط التأمين لفروع التأمين المختلفة وكذلك لإجمالي السوق في تزايد مستمر من سنة لأخرى.

2- تمثل أقساط التأمينات العامة ما يزيد عن 70% من عمليات التأمين في السوق الأردني ، بينما تمثل أقساط تأمينات الحياة والصحي أقل من 30% من عمليات التأمين في السوق الأردني.

3- تمثل تعويضات التأمينات العامة ما يقرب من 70% من إجمالي التعويضات في السوق الأردني (تتزايد من سنة لأخرى) بينما تعويضات تأمينات الحياة الصحي تمثل ما يقرب من 30% من إجمالي التعويضات في السوق الأردني (تتناقص من سنة لأخرى).

4- يحتل تأمين السيارات المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية ، فأقساطه تمثل حوالي 46% من إجمالي أقساط التأمين بسوق التأمين وتمثل أكثر من 62% من إجمالي أقساط التأمينات العامة ، كذلك تعويضاته تمثل أكثر من 61% من إجمالي التعويضات بسوق التأمين الأردني ، وتمثل أكثر من 83% من إجمالي تعويضات التأمينات العامة.

أما فيما يتعلق بإعادة التأمين على المركبات فيوضحها الجدولين التاليين:

جدول (12) الأقساط المحتفظ بها والمعاد تأمينها بالنسبة لتأمين السيارات خلال الفترة من 2000-2007

السنة	حصة الشركات		الإقساط المعادة محليا		حصة معيدى التأمين		الاجمالى
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	
2000	38711.4	87	3099.2	7	2667.7	6	44478.4
2001	43937.6	89	3800.3	8	1504.3	3	49242.2
2002	61325.7	95	2696.1	4	533.3	1	64555.1
2003	74315	96	2686.6	3	133.1	1	77134.6
2004	80008.5	91	3798.3	4	4221.6	5	88028.5
2005	90943.8	90	5688	6	4330.1	4	100961.9
2006	103489.5	86	13182.7	11	4374.6	3	121046.8
2007	115891.1	89	9687.5	8	4413	3	129991.5

المصدر : الاتحاد الأردني للتأمين ، التقرير السنوي عن أعمال التأمين في الأردن ، أعوام مختلفة.

جدول(13) حصة شركات التأمين المباشر وشركات إعادة التأمين من التعويضات بالنسبة لتأمين السيارات خلال الفترة من 2000-2007

السنة	المستردات		حصة الشركات المحلية		حصة معيدى التأمين		حصة الشركات (الاحتفاظ)		الاجمالى
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	
2000	-	-	-	-	4967.9	14	30144.6	86	35112.5
2001	-	-	-	-	5844.7	16	30993.4	84	36838.1
2002	-	-	328.7	1	5427.7	13	36481.4	86	42237.8
2003	6154.9	11	1932.9	3	4534.2	8	45603	78	58224.9
2004	8121.3	11	1995.5	3	4990	7	55037.4	79	70144.2
2005	10861.1	12	3980.7	5	6464.5	7	65935.4	76	87241.7
2006	14687.1	14	5163.8	5	4744.8	5	78704.2	76	103300
2007	17079.8	14	4348.8	4	5370	4	96013.5	78	122812

المصدر : الاتحاد الأردني للتأمين ، التقرير السنوي عن أعمال التأمين في الأردن ، أعوام مختلفة.

من الجدولين السابقين يتضح أن :

1- أقساط التأمين الإلزامي على المركبات في تزايد مستمر من سنة لأخرى ، وهي تمثل الغالبية العظمى من إجمالي أقساط التأمين على المركبات (الإلزامي والتكميلي) فهي تمثل 71% ، 70% ، 67% ، خلال السنوات 2003 ، 2004 ، 2005 على التوالي.

2- تعويضات التأمين الإلزامي على المركبات في تزايد مستمر من سنة لأخرى ، وهي تمثل الغالبية العظمى من إجمالي تعويضات التأمين على المركبات ، فهي تمثل 65% ، 67% ، 67% ، خلال السنوات 2003 ، 2004 ، 2005 على التوالي.

3- إن معدل الزيادة السنوية في تعويضات التأمين الإلزامي على المركبات يفوق معدل الزيادة السنوية في الأقساط.

4- إن التأمين الإلزامي على المركبات قد حقق أرباح نحو 2.1 مليون دينار كان مصدرها التأمين الإلزامي لمراكز الحدود (المركبات القادمة إلى المملكة) ، فقد بلغت 8.7 مليون دينار ، في حين تحققت خسائر لأعمال التأمين الإلزامي من مراكز التراخيص والتأمين الإلزامي من الشامل بمبلغ (5) مليون دينار ، (1.5) مليون دينار على التوالي.

طريقة النقاط

من المتوقع أن تساهم هذه الطريقة في الحد من الحوادث المرورية عند تطبيق ربط أقساط التأمين الإلزامي بالسجل المروري للسائق أو المؤمن له ، حيث أن هذه الطريقة تعطي الحق لشركة التأمين أن تتقاضى قسط إضافي من المؤمن له أو سائق المركبة في حالة ارتكاب مخالفات مرورية وفقاً لسجله المروري.

إن ربط أقساط التأمين الإلزامي بالمخالفات المرورية والحوادث يؤدي إلى تحقيق العدالة وعدم دفع القسط بالتساوي ما بين من ارتكب مخالفات ومن لم يرتكب ، وبالتالي فإنه يؤدي إلى تحفيز المواطنين لأخذ المزيد من الحيطة والحذر أثناء قيادة المركبة ، أيضاً حصول من لم يرتكب مخالفات أو حوادث على خصم وتزيد نسبة الخصم تلقائياً إذا لم تسجل أي مخالفات أو حوادث خلال السنوات الثلاثة.

إن هذا النظام (ربط أقساط التأمين الإلزامي بالمخالفات المرورية والحوادث) معمول به في معظم الدول الأجنبية ومنها بريطانيا ، حيث يصل قسط التأمين الإلزامي للمركبة الواحدة إلى مبلغ أكثر من قيمة المركبة نفسها ، والهدف من ذلك هو المساهمة في الحد من الحوادث المرورية وتقليل عددها ، ووقف الهدر في أرواح المواطنين والحد من استنزاف اقتصاد والموارد البشرية للوطن وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب على المخالفين والملتزمين بقوانين وقواعد المرور.

رابعاً: النتائج والتوصيات :-

النتائج:

بالرغم من جهود المملكة المميزة والمتواصلة في إنشاء وصيانة شبكة من الطرق الحديثة، إلا أن

معدل الحوادث المرورية بالمملكة مرتفع نسبياً إذا ما قورن بمعظم دول العالم، ولأن عناصر الحوادث المرورية تتوزع بين العنصر البشري في المقدمة ، ثم يليه المركبة التي يقودها الإنسان ، ثم الطريق الذي تسير عليه هذه المركبة وأخيراً العوامل الجوية. وفيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1- إن الحوادث المرورية تمثل مشكلة عالمية تعاني منها الدول النامية والدول المتقدمة على حدٍّ سواء ، وإن كانت معاناة الدول النامية تمثل أضعاف الدول المتقدمة في الوقت الذي تمتلك فيه الدول النامية 20% فقط من المركبات على مستوى العالم.

2- يعد التحليل الكمي لمؤشرات الحوادث المرورية مؤشرا جيدا يمكن الاعتماد علية في قياس درجة الخطورة بالنسبة للتأمين الإلزامي علي المركبات.

3- أن الحوادث المرورية في الأردن في تزايد مستمر من سنة لآخري مع ثبات أسعار التأمين الإلزامي مما يعرض شركات التأمين لمزيد من الخسائر.

4- يغطي التأمين الإلزامي علي المركبات بالأردن الأضرار المادية التي تلحق بممتلكات الغير وكذلك تعويض الوفيات والأضرار الجسمانية التي تصيب الغير، كما يغطي فئات غير مغطاة في معظم قوانين الدول العربية وهم ركاب السيارة الخصوصي وعائلة السائق في المركبة العمومي.

5- تحدد أسعار التأمين الإلزامي علي المركبات بمعرفة الهيئات المختصة بطريقة تقديرية لاتقوم علي أسس علمية دون الأخذ في الاعتبار معدلات الخسائر ومدي الارتباط بين أسعار التأمين والحوادث المرورية.

6- يعتبر معدل الخسائر في التأمين الإلزامي علي المركبات مرتفع جدا مقارنتا بفروع التأمين الاخري.

التوصيات:

بعد التعامل مع الإحصائيات المرورية المنشورة بالمملكة ومقارنتها ، فإن الباحثان يقدمان عدة توصيات رئيسية يمكن أخذها بعين الاعتبار للتقليل من الحوادث المرورية بصفة عامة والإصابات البليغة والوفيات وحجم الخسائر الناتجة عنها بصفة خاصة مما يؤثر علي تسعير التأمين الإلزامي وهي :

1- إن التحليل الكمي لمؤشرات الحوادث المرورية يعتبر واحداً من أهم القضايا الخطيرة بالنسبة لمتخذ قرار التخطيط في الدولة ولشركات التأمين (التي تمارس تأمينات المركبات) وأيضاً لقسم المرور الذي يسعى إلى تحقيق الأمان لمستخدمي الطرق وتخفيض احتمالات الحوادث المرورية. ولذا فإن إمكانية التنبؤ بالحوادث المرورية يكون له علاقة بتكرار الحوادث على الطرق وبعوامل المرور التي سوف يكون لها أفضل استخدام ممكن في تحديد نوع وأهمية التحسينات التي يجب عملها.

2- إن إمكانية التنبؤ بالحوادث المرورية يساعد شركات التأمين على إمكانية وضع نظم خاصة لتصنيف الخطر وعمل التقديرات المناسبة للخطر وبالتالي إمكانية التسعير السليم للوثائق.

3- ضرورة ربط قسط التأمين بالسجل المروري لمالك السيارة أو سائقها، وضرورة زيادة القسط كلما زادة المخالفات المرورية.

4- بضرورة قياس درجة الخطورة في تأمين المركبات ، ثم تحديد الأقساط في التأمين الإلزامي علي المركبات وفقا لدرجة الخطورة وليس قسط ثابت كما هو مطبق حاليا.

5- إن الحوادث المرورية هي أحداث مركّبة Complex events تتضمن تداخلات بين العديد من العوامل منها التصميم الهندسي للطرق ، عوامل خاصة بالسائق ، عوامل خاصة بالمركبة ، عوامل خاصة بالبيئة والأحوال الجوية. مما يجعل هناك صعوبة في تحديد سبب حدوث الحوادث المرورية.

6- على جميع الأجهزة المعنية بالحوادث المرورية الاعتراف بالواقع الفعلي لحجم الحوادث المرورية وحجم الخسائر البشرية والمادية التي تتكبدها الشعوب ووضع الحلول الفعلية التي تقلل من حجم هذه الحوادث وما تخلفه من آثار.

7- ضرورة وضع إطار علمي للتعامل مع واقع الحوادث المرورية من خلال التحليل العلمي للحوادث المرورية والعمل بنظم المعلومات الحديثة في تسجيل بيانات ومعلومات الحوادث المرورية والاستفادة من تحليل هذه المعلومات كوسيلة مهمة للتقييم والدراسة وتحديد الخسائر المترتبة على الحوادث المرورية وتحديد سبل المعالجة.

8- وضع آلية فعالة للتعاون بين الأجهزة المختلفة والمعنية بالمشكلة سواء أجهزة المرور والإعلام ودور المدرسة والبلدية والمعاهد والجامعات والأوقاف والصحة فضلاً عن الجهات غير الرسمية حتى تؤدي الدور المأمول في تحقيق السلامة المرورية.

9- تفعيل دور الإعلام الأمني لتنمية المسئولية الاجتماعية لكل أفراد ومؤسسات المجتمع بدءاً من المساجد والأسرة والمدارس والجامعات ووسائل الإعلام.

10- ضع قواعد حازمة وضوابط صارمة لاستخراج رخص القيادة من خلال اجتياز اختبارات فعلية واشتراط خضوع الشخص لتوقيع الكشف الطبي الدوري لتحديد مدى سلامة حواسه المختلفة ومدى قدرته على القيادة.

11- العمل على نشر الوعي المروري والتأميني لدي جميع قائدي السيارات.

12- في ضوء الزيادة الكبيرة في عدد وشدة الحوادث المرورية يوصي الباحثان بما يلي:

- محاولة المراقبة المكثفة لسلوك السائقين وضبط المخالفين لأنظمة وقواعد المرور.
- العمل على تقويم مدارس تعليم قيادة السيارات بصفة دائمة.
- تطوير وتنظيم مراكز الإسعافات الأولية (الفورية) على طرق المملكة جميعاً. ومحاولة تنظيم دورة إسعافات أولية لكل سائق عند تجديد رخصة قيادته.
- محاولة تعميم إنشاء الفواصل الخرسانية على الطرق السريعة وذلك لمحاولة الفصل بين المركبات في الاتجاهين بدلاً من استخدام الحواجز النباتية أو المعدنية لأنها لا تؤدي غرض الحماية عند حدوث الحوادث الجسيمة.
- قيام وسائل الإعلام بتقديم البرامج الإعلامية والنشرات الدورية عن التوعية المرورية، وبث حملات توعية للحد من حوادث المرور والإصابات البليغة والوفيات والخسائر في الأرواح الناتجة عنها وبخاصة استخدام وسائل السلامة المرورية ومبادئ استخدام الإسعافات الأولية.
- أن تشمل المناهج الدراسية في المدارس والجامعات على مفهوم السلامة المرورية ومبادئها

وممارستها.

- زيادة الاهتمام بالرعاية الطبية ودورها الفعال واقتراح وضع سيارات الاسعاف والمستشفيات المتنقلة على الطرق السريعة والحيوية. حيث أن وجود نظام خدمة طبية مجهزة ومنظمة يمكن أن ينقذ حياة عدد كبير من الذين يموتون من حوادث المرور.
- تطبيق نظام النقاط على السائق أو من يحملون رخص قيادة وذلك بتسجيل الأخطاء والمخالفات وأخذها بعين الاعتبار عند التجديد.
- سحب رخصة القيادة الخاصة بالسائق في حالة تجاوز عدداً معيناً من النقاط أو في حالة تكرار حدوث حوادث.
- ضرورة الاهتمام بالأبحاث العلمية في مجال الحد من حوادث المرور وعلى الدولة أن تخصص ميزانية خاصة لدراسة حوادث المرور والعمل على الحد من حدوثها وتقليل الخسائر الناتجة عنها.
- ضرورة التعاون بين الأجهزة والهيئات المختلفة المعنية بالمشكلة وبين الشركات المتخصصة (شركات السيارات وشركات التأمين) لعمل الدراسات اللازمة للحد من الحوادث .
- تخصيص فترة زمنية إذاعية خاصة يمكن من خلالها إذاعة التعليمات المرورية لمستخدمي الطرق والتي تيسر لهم سلوك الطرق الآمنة ومعرفة أية تطورات جديدة.
- عدم استخدام التليفون المحمول لأنه يؤدي إلى فقدان التركيز أثناء القيادة.

المراجـع :

اولا ـ المراجع العربية:

1. د. ابراهيم أحمد عبد النبي حمودة ، "دراسة تحليلية لمشكلة ارتفاع معدل الخسارة في فرع تأمين السيارات الاجباري في مصر" مجلة البحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، م33 ،ع22 ، 1996.
2. د.احمد عبدالفتاح ، "تأمين السيارات الاجباري في مصر : الهدف الاجتماعي وخسائر شركات التأمين" ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، الملحق الثاني ،س10 ، ع1 ، 1990.
3. د.جمال عبدالباقي واصف ، "أسلوب كمي للتنبؤ بمدي خطورة السيارة وقائد السيارة كاساس للتسعير في تأمين السيارات" ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، م27 ،ع4 ، 2003.
4. د. راضي عبدالمعطي علي ، "تكاليف حوادث المرور والعوائد الاقتصادية من إجراءات السلامة المرورية" ، مؤتمر السلامة المرورية بالمملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، 22-2005/5/24.
5. د. صفوت حميدة ، "استخدام السلاسل الزمنية Box & Jenkins في تحليل معدلات خسائر محفظة التأمينات العامة لشركات التأمين المصرية" ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، م27 ، ع4 ، 2003.

6. د. عبدالحميد محمد العباسي ، "المقارنة بين استخدام الشبكات العصبية وساريما للتنبؤ بأعداد الوفيات الشهرية الناتجة عن حوادث المرور بالكويت" ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، جامعة الكويت ، م11 ، ع3 ، سبتمبر 2004.
7. د.على السيد محمد العشرى "إمكانية التوصل إلى استراتيجيه متكاملة لإدارة الأخطار البيئية الناجمة عن حوادث السيارات"، مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية) ،ع21، يوليو 1995.
8. عيد احمد ابوبكر ، « التحليل الكمي لمؤشرات الحوادث المرورية فى الأردن : دراسة في إدارة أخطار السيارات» ، المؤتمر العلمي الدولى السنوي السابع ، " إدارة الأخطار و اقتصاد المعرفة" ، الذي عقد بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردنية ، 16-18 ابريل 2007.

9. عيد احمد ابوبكر، "تسعير التأمين الالزامى على المركبات وفقا لدرجة الخطورة في ضوء التحليل الكمي لمؤشرات الحوادث المرورية : دراسة تطبيقية على سوق التأمين الاردنى " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ع2 ، 2006.
10. د.مأمون نديم عكروش ، مطيع صالح الشبلي ، فايز محمد الخوالدة ، "أثر عناصر المزيج التسويقي الخدمي علي رضي العملاء لخدمات التأمين الشامل للسيارات :دراسة ميدانية من وجهة نظر العملاء في الأردن" ، مجلة الدراسات المالية و التجارية ،كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، ع2,3 ، 2005.
11. د. محمد توفيق البلقيني ، د. رأفت احمد علي ابراهيم ، "استخدام نظرية المصداقية في تسعير التأمين من المسئولية المدنية الاجبارى عن حوادث السيارات في مصر" ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، م23 ،ع1 ، 1999.
12. مجلة رسالة التأمين ، الاتحاد الأردني للتأمين ، س9 ، ع3 ، أيلول 2006.
13. مجلة رسالة التأمين ، الاتحاد الأردني للتأمين ، س9 ، ع1 ، آذار 2006.
14. الكتاب الإحصائي السنوي ، دائرة الإحصاءات العامة ، المملكة الأردنية الهاشمية ، سنوات مختلفة.
15. المعهد المروري الأردني ، مديرية الأمن العام ، المملكة الأردنية الهاشمية ، الموقع على الإنترنت www.jti.jo .
16. جلسة مجلس الشعب المصري في فبراير 2005 لمناقشة الحوادث المرورية وأسبابها.
17. الاتحاد الأردني للتأمين ، التقرير السنوي عن أعمال التأمين في الأردن ، 2005.
18. البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ، 2004. الموقع الالكتروني www.cbj.gov.jo .

ثانيا ـ المراجع الأجنبية:

19. Robert S. Pindyck & Daniel L. Rubinfeld, "Econometric Models and Economic Forecasts", 4th ed., McGraw-Hill, New York, 1994.

20. http://Arabic.peopledaily.com.cn 102003/12/.
21. www.aljazeera.net/nr/exeres 21426/3/.
22. http://www.elaph.com/elaph-web/politics 32005-.
23. http://www.prevention.org.tn.htm.statist 81425-2-.
24. http://www.uae.gov.ae/mop/reserch/res .
25. Said M. Easa, Mohamad K. Hassan, Mohammad M. Hamed, "Traffic Collision Analysis Models: Review and Empirical Evaluation", Arab Journal of Administrative Science, University of Kuwait, Vol. 12, No. 3, 2005.
26. Swiss Re, "The Annual Report", 2004.
27. Scott E. Harrington & Gregory R. Niehous, "Risk Management and Insurance",2nd.ed., McGraw-Hill, New York, 2004.
28. Harrington,S. &Doerpinghaus.H.," The Economics and Politics of - Automobile Insurance Rate Classification" ,The Journal of Risk and Insurance , vol. 60,1993.
29. Sant D.,"Estimating Expected Losses in Auto Insurance", The Journal of Risk and Insurance , vol. 47,1980.

Obeikan.com

obeikan.com

مواقع التواصل الاجتماعي كإعلام سياحي جديد وتأثيرها على السياحة الداخلية (موقع فيسبوك نموذجا)

د. براق عيسى

جامعة البليدة 2 الجزائر

أ. سيد وائل براق

جامعة الجزائر

الملخص:

جميع الوسائل الإعلامية المستخدمة في الإعلام السياحي تحتاج إلى تطوير في ظل تزايد تأثير الإعلام الجديد وأدواته المعروفة ومنها مواقع التواصل الاجتماعي (مثل Twitter وfacebook وYouTube) والمدونات، وامتداد هذا التأثير على السياحة الداخلية، فمواقع التواصل الاجتماعي أصبح لها دورا هاما في التأثير على آراء وثقافات الناس، من خلال تزويدهم بشكل آني وسريع بالمعلومات والأخبار والأنشطة الثقافية والسياحية المختلفة، لذا يجب استغلال هذه المواقع لدعم وتنمية السياحة الداخلية.

كلمات مفتاحية: السياحة، الإعلام السياحي، السياحة الداخلية، الإعلام الجديد، مواقع التواصل الاجتماعي، الفيسبوك.

Abstract:

All media tools used in the tourism media needed to be developed in depending of the increasing influence of the new media and its tools, including social networking sites (such as Twitter, facebook and YouTube) beside the blogs, and the extension of this effect on domestic tourism, the social networking sites have is playing very important roles in the impact on opinions and cultures of people, by providing them with instant and fast news, and various cultural and tourist activities. So we must use these sites to support the development of domestic tourism.

Keywords: Tourism, Tourist Media, domestic tourism, new media, social networking sites, Facebook.

المقـدمة :

تعتبر السياحة مورد قومي كبير لأي دولة عصرية، ليس فقط اقتصاديا بل ثقافيا واجتماعيا أيضا، فالدول المتقدمة تضع نصب أعينها السائح الداخلي قبل الخارجي أثناء وضعها للخطط السياحية الاستراتيجية لما له من أهمية اقتصادية كبيرة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر السائح الداخلي حافظ لثروات الدولة من الهجرة إلى الخارج وهذا له تأثير كبير على الحفاظ على الثروات الاقتصادية القومية.

والقليل من الدول النامية التي قطعت شوطاً لا بأس به في الرقي بمستوى السياحة الداخلية من خلال الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال، والجزائر إحدى تلك الدول التي بدأت تحقق أرقاماً ايجابية ومشجعة في مجال السياحة الداخلية وذلك في خلال السنوات الحالية، والسبب يعود إلى اهتمام الدولة بهذا النوع من السياحة وتشجيع الاستثمار فيه من جهة، ومن جهة أخرى تحسن الوضع الأمني الداخلي واضطراب الأمن في الدول العربية المجاورة.

ومن خلال النظر إلى الواقع يمكن القول أن السياحة الداخلية تحتاج إلى دعم إعلامي قوي حتى توجه الإمكانيات البشرية والمالية إلى داخل الوطن وتحفز المواطنين على السفر الداخلي والتعرف أكثر على ثروات الجزائر السياحية والتي تعتبر غنية ومتنوعة، إن هذا الإعلام السياحي لا يقتصر فقط على الوسائل التقليدية المعروفة كالإذاعة والتلفزة أو الإعلان في الصحف، بل يتخطى ذلك ليشمل الوسائل التكنولوجية الجديدة مثل الانترنت والهواتف المحمولة.

لقد أصبحت شبكة الانترنت توفر مكانا ملائما للالتقاء والتعارف والاطلاع على مختلف المعلومات والأنشطة، وبشكل سهل وسريع، وأصبحت معه مواقع التواصل الاجتماعي التي تجذب الملايين من المستخدمين وسائل إعلام جديدة سهلة الاستخدام، وذات تأثير واسع في أوساط مستخدي الانترنت، يمكن استخدامها في الترويج للسياحة الداخلية لما تملكه من أدوات تسمح بذلك وتساعد في استهداف جمهور معين حسب تقسيم مخصص كالسن أو البلد أو الجنس أو الوظيفة ...إلخ.

ويعتبر موقع فيسبوك من مواقع التواصل الاجتماعي الذي حقق نجاحا كبيرا، حيث فاق عدد مستخدميه المليار شخص مما يجعله على رأس قائمة هذه المواقع الاجتماعية، والجزائر كغيرها من البلدان لها نصيب من استخدام هذا الموقع حيث يقارب عدد المستخدمين الجزائريين أربعة ملايين مستخدم غالبيتهم من الشباب الذين يمكن استهدافهم لتنشيط السياحة الداخلية، وكذلك يمكن تشجيع بعضهم على الترويج للسياحة الجزائرية وإعطاءها البعد الوطني لما لذلك من تأثير في نفسية الجزائريين من حب الوطن والحفاظ عليه.

مشكلة البحث :

التعرف على مدى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي كإعلام سياحي جديد في السياحة الداخلية؟

أهمية البحث:

يتناول هذا البحث مواقع التواصل الاجتماعي كعنصر من عناصر الإعلام السياحي ومدى تأثيره وفاعليته في الترويج للسياحة الداخلية.

هذا البحث موجه للباحثين في مجال الإعلام السياحي، وهو دراسة بحثية معنية بتطوير الإعلام السياحي والصناعة السياحية، تفيد الباحثين أو الدارسين في قطاعي الإعلام والسياحة.

يهدف البحث للكشف عن:

1- أهمية الإعلام السياحي ودوره المؤثر في السياحة الداخلية.

2- أهمية مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها على السياحة الداخلية في الجزائر.

أولا: الإعلام السياحي وتأثيره على السياحة الداخلية.

1. مفهوم الإعلام السياحي:

هو «أحد أشكال الإعلام الحديث والموجه لقطاع السياحة باستخدام وسائل إعلام واتصال عصرية حديثة ويوفر المعلومات والبيانات عن كافة الأنشطة السياحية التي تقام في الدولة التي تشرف على تقديم ذلك الإعلام بقصد تنشيط السائحين وجرهم لتجربة السياحة وتكرار تجربتها».[1]

هو «إيضاح الحوادث الإيجابية المفيدة وعناصر الجذب السياحي وزوايا الإثارة الطبيعية والتنظيمية وبصمتها التاريخية والتراثية والحضارية للجمهور في الداخل والخارج، وإبراز النشاطات التي تمارس، والجوانب التطويرية والاستثمارات التي تحصل في الإطار السياحي وكل ما يتعلق بالطلب والعرض السياحي وعواملها ومفرداتها أمام الناس لتحفيزهم على الاتجاه نحو الحركة السياحية واستقطاب السائح إلى مراكز الإثارة والترفيه السياحيين»[2].

2. أهمية الإعلام السياحي:

الإعلام السياحي له أهمية اجتماعية وثقافية كبيرة إذ يساهم في إيصال المعلومات الصحيحة والدقيقة وبما لا يسمح بانتشار المعلومات المغلوطة التي قد تؤثر سلباً على صناعة السياحة. وتتعاظم أهمية الاتصال والإعلام السياحي لترسيخ القيم والمبادئ ودعم وحدة المجتمع والتطوير والقدرة على استيعاب الثقافة العالمية وامتلاك المهارات اللازمة للتفاعل معها بما يقلل من التأثيرات غير الايجابية لصناعة السياحة اجتماعياً وثقافياً.

1 سعيد محمد باقر الرمضان: «الإعلام السعودي وتأثيره على السياحة الداخلية»، مذكرة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2011، ص25.

[2] هدير عبد القادر: «واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها»، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص59.

3. دعم الإعلام السياحي للسياحة الداخلية:

تضطلع وسائل الإعلام بدور هام في دعم السياحة الداخلية وتسويقها وإبراز أنشطتها. حيث يمكن لوسائل الإعلام السياحي المتخصصة أو الوسائل العامة أن تحقق دورها في دعم السياحة الداخلية من خلال:

- التعريف بالمقومات الحضارية للمناطق السياحية (الثقافية والتاريخية).
- التعريف بالمقومات السياحية للمناطق السياحية (الطبيعة، الطقس، الخدمات)
- التعريف بالأنشطة والبرامج المقامة في المناطق السياحية.
- توفير خرائط للمناطق السياحية والخدمات المتوفرة بها.
- تقديم العروض التسويقية (الأسعار، التخفيضات، التكاليف المتوقعة)
- التعريف بمستوى الوعي السياحي لسكان المناطق السياحية.
- مناقشة المشكلات والسلبيات المتعلقة بالسياحة (المرافق، الأسعار، الوقت).

ثانيا: مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها في السياحة الداخلية:

1. من الإعلام التقليدي إلى مواقع التواصل الاجتماعي

كان الإعلام في الماضي مقتصرًا على البث التلفزيوني والإذاعي؛ مما يجعل الأخبار والمعلومات محدودة وفي نطاق ضيق بسبب الاعتماد الكامل على تواجد المراسل أو الصحفي في موقع الحدث، وقد تأخذ المعلومات والأخبار وقتًا طويلاً كي تصل إلى بلدان أخرى.

لكن في الوقت الحالي وبوجود شبكة الانترنت لم تعُد كتابة الأخبار حِكرًا على المراسلين أو القنوات الإخبارية، حيث أصبح بإمكان أيّ شخص عادي أن ينشر الأخبار والمعلومات ويمررها للآخرين مُرفقًا الصور أو مقاطع الفيديو المناسبة، ومع الطفرة التكنولوجية الحديثة أصبح بالإمكان نشر الأخبار والمعلومات في دقائق معدودة لكل الأشخاص في مختلف البلدان والأقطار، وصار بالإمكان أخذ وجهات النظر في نفس اللحظة، وذلك بوجود الوسائط المتعددة التي تسهل عملية انتقال المعلومات، وهذا ما يسمى بـ الإعلام الجديد New Media.

1.1. الإعلام الجديد:

أتاحت شبكة الانترنت الفرصة لأي شخص ليكتب وينشر صوره وآراءه وأخباره التي جمعها من مصادره الخاصة، وفتحت باب الصحافة أمام أشكال مستحدثة من تبادل المعلومة والخبر، ويطلَق على هذه الظاهرة الجديدة مصطلح (صحافة المواطن) أو (التدوين) وكلها مصطلحات مرادفة لمصطلح (الإعلام الجديد)، فالمقصود بالإعلام الجديد هو دمج أدوات الإعلام القديمة مع الرقمية

وشبكة المعلومات العالمية مما يسهل عملية نشر المعلومات والأخبار بسرعة فائقة ويوفر عملية تفاعلية بين المرسِل والمستقبِل؛ حيث يستطيع المرسل التواصل مع المستقبِل ومعرفة وجهات النظر حول أي موضوع يتم نشره.

1.2. الإعلام السياحي وشبكة الإنترنت:

برز التفكير باستخدام الإنترنت في الترويج السياحي لأول مرة عام 1999 من خلال الدراسة التي عرضتها منظمة السياحة العالمية في اجتماع الجمعية العامة في (سانيتاغو) بتشيلي، والتي ركزت على إمكانية استخدام الإنترنت في ترويج منتجات السياحة، واستخدام طريقة تعاونية ما بين القطاعين العام والخاص لإبراز المنتج السياحي. ونتيجة للتطور المتنامي للمشتركين في شبكة الإنترنت ولمستخدميها الفعليين، فقد لجأت الكثير من خطوط النقل الجوي والفنادق والبنوك والمتاحف العالمية إلى الإعلان عن خدماتها من خلال إنشاء صفحات إعلانية خاصة للإمساك بزمام المبادرة والحصول على موطئ قدم تنافسي في هذه الأسواق السياحية المنتشرة عبر العالم.[1]

وتكمن أهمية استخدام الإنترنت في الترويج السياحي من خلال قدرته الواسعة في الوصول إلى الأسواق السياحية المختلفة بصورة تختصر الكثير من الجهد والوقت والمال وبأساليب ترويجية بالغة التأثير والفاعلية تزيد من المنافسة لاجتذاب أكبر عدد من السائحين. ونتيجة لذلك فقد كان من الطبيعي أن تزدهر السوق الإعلانية السياحية على مواقع الشبكة خصوصاً وأن التقنيات المتوفرة تسمح أيضاً بقياس فاعلية وأثر هذه الحملات في استقطاب المجاميع السياحية.

ومن هنا أصبح بإمكان المستهلك السياحي الحصول على جميع البيانات والمعلومات التي يحتاجها عن المنتج السياحي من خلال شبكة الانترنت، ويشمل ذلك معلومات عن الطيران والفنادق والبرامج السياحية وأماكن تأجير السيارات.. إلخ. وأسهم ذلك في تحقيق رغبات السائح وإرضاء احتياجاته الأساسية، وذلك من خلال إمكانية قيام السائح بإجراء العديد من المقارنات بين المواقع السياحية المختلفة واختيار الأنسب منها دون أن يحتاج إلى الانتقال من مكان إلى أخر. وتتيح شبكة الانترنت ذلك من خلال أشكال متعددة تشمل المعلومات التفصيلية المكتوبة والمصورة التي يستطيع السائح من خلالها زيارة الأثر أو تصفح المنتج بنفسه، أو حتى إمكانية قيام السائح بتصميم البرنامج السياحي الذي يرغب فيه دون التقيد ببرنامج مُعد سلفاً ووفقاً للتكلفة التي يستطيع دفعها.

1.3. مواقع التواصل الاجتماعي:

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي جزء من منظومة الإعلام الجديد New media أو الإعلام الرقمي Digital media وهو يعني مجموعة من الأساليب والأنشطة الرقمية الجديدة التي تمكننا من إنتاج ونشر واستهلاك المحتوى الإعلامي بمختلف أشكاله من خلال الأجهزة الإلكترونية (الوسائط) المتصلة أو الغير متصلة بالإنترنت.

كما تتيح وسائط الإعلام الجديد إمكانيات هائلة للتواصل والاتصال الاجتماعي كما هو الحال في خدمات الهاتف المحمول والشبكات الاجتماعية على الإنترنت مثل facebook وعلى الرغم من

[1] سعيد محمد باقر الرمضان: مرجع سابق، ص58.

أن الإنترنت ليست المثال الوحيد على وسائط الإعلام الجديد إلا أنها كانت ومازالت السبب الرئيسي لوصف هذا النمط من الإعلام بالجديد.

وتتميز أدوات ووسائط الإعلام الجديد بشكل عام بأنها رقمية، فلسنا بحاجة إلى أي من الوسائط التقليدية في أي مرحلة من مراحل إنتاج أو نشر أو استهلاك المحتوى الإلكتروني كما أن هذه الشخصية الرقمية قد جمعت معظم الأجهزة في جهاز واحد هو الكمبيوتر الشخصي والأجيال المتقدمة من الهواتف المحمولة، الميزة الثانية للإعلام الجديد أنه إعلام تفاعلي، يسهل التواصل بين الملايين من مستخدميه حول العالم كما يسهل تبادل ونشر المحتوى بين مستخدمي الإنترنت (إعلام تشاركي)، الإعلام الجديد أيضا هو إعلام الوسائط المتعددة Multimedia، فعملية إنتاج وتوزيع ومطالعة المواد المكتوبة والمسموعة والمرئية أصبح أسهل من أي وقت مضى بل وأصبح الشخصية المميزة للإعلام الجديد.

وأخيرا منح الإعلام الجديد لمستخدمي الإنترنت قدرات غير مسبوقة لإنتاج محتواهم الخاص وهو ما بات يعرف بالمحتوى الذي ينتجه الجماهير Users Generated Content ورغم وجود من يقلل من أهمية المحتوى الذي ينتجه المستخدمون، إلا أن هذا المحتوى قد بدأ في تغيير الصور النمطية عن من يمكنهم الكتابة والنشر والتأليف. كما أنه إعلام عابر للحدود والثقافات واللغات.

جدول رقم01: مقارنة بين إعلام مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام التقليدي.

إعلام مواقع التواصل الاجتماعي	الإعلام التقليدي
متجدد	غير متجدد
مشاركات فورية في الوقت الحقيقي	مشاركة محدودة
حر	مراقب
إمكانية أرشفة المواضيع	أرشفة نادرة أو معدومة
يمكن الجمع بين كل وسائل الإعلام (صوت، صورة، فيديو)	جمع بين الوسائل محدود
الإعلام الفردي (جهد شخصي)	الإعلام المؤسسي (جهد يتطلب مؤسسة)
غير محدود	محدود
تشجيع التشارك والتفاعل	غير تفاعلي

Source: Rob Stokes: **"eMarketing: The Essential Guide to Online Marketing",** Second Edition, Quirk eMarketing, 2009, p: 124. [Available online at: www.quirk.biz/emarketingtextbook].

إن فيسبوك وتويتر ويوتيوب هي مجرد نماذج لشبكات اجتماعية يستخدمها مئات الملايين حول العالم لتبادل ونشر الصور ومقاطع الفيديو أو لتبادل الأخبار والنصوص القصيرة كما هو الحال في (تويتر). كما توجد الآلاف من الشبكات الاجتماعية الأخرى المتخصصة في مجالات محدده من حيث المحتوى أو الجمهور المُستخدِم.

إن قوة التأثير التي يمتلكها مستخدمو الإنترنت ووسائل الإعلام الجديد أصبحت عالمية وتجاوزت بالفعل حدود الدولة التي يعيش فيها مُستخدِم الإنترنت وهذا ما جعل من مواقع التواصل الاجتماعي أدوات قوية ومؤثرة في الكثير من أوجه الأعلام والتي منها الإعلام السياحي، فلقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي بأدواتها العصرية تعطي مؤشر لمدى رضا الجمهور عن أي فعالية أو نشاط سياحي يقام، فعلا سبيل المثال لو نشر شخص مقطع لأحد المواقع السياحية في صفحته الشخصية على (فيسبوك) وقام عدد من أصدقائه بكتابة تعليقاتهم وانطباعاتهم عن المقطع المنشور فإن ذلك سوف يؤثر سلباً أو إيجاباً على المطلعين الآخرين الذين أصبحوا في عصر الإعلام الجديد يميلون إلى الأخذ بتجارب أصدقائهم ويبنون عليها.

2. دور موقع الفيسبوك في دعم السياحة الداخلية

2.1. موقع الفيسبوك:

يتيح موقع فيسبوك لكل الأشخاص المتعارفين فيما بينهم تشارك الصور ومقاطع الفيديو والتعليق على مختلف المشاركات وكذلك إرسال هذه المشاركات إلى أشخاص آخرين في مواقع أخرى أو إلى عناوين بريدهم الالكتروني، هذه السهولة والسرعة في التواصل جعلت الكثيرين ينضمون إلى هذا الموقع للحصول على مزيد من المعرفة والتواصل الفوري مع الأصدقاء وللتعرف على أصدقاء وأماكن جدد.

شكل رقم 01: ارتفاع عدد مستخدمي الفيسبوك في العالم.

المصدر: من الويب.

نلاحظ تواجد الكثير من العلامات التجارية العالمية والمنظمات الغير ربحية والأفراد والمؤسسات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى المدن والأماكن الطبيعية والأثرية والسياحية. وهذا يجعل من صفحات الفيسبوك وسيلة هامة للترويج للسياحة والأماكن السياحية والتعريف بهذه المناطق داخليا وخارجيا، كل هذا يمكن أن يتم بدون تكاليف ضخمة كتلك التي يتم إنفاقها في وسائل الإعلام التقليدية.

إن صفحة ترويجية في موقع الفيسبوك تحتاج فقط لجهد فردي يقوم من خلاله شخص بالتسجيل في الموقع وفتح صفحة باسمه أو باسم معين ثم جمع الصور ومقاطع الفيديو حول منطقة أو موقع ما وتنظيمها ثم عرضها للجمهور بشكل يتشارك فيه كل من يزور الصفحة مع غيره من الأصدقاء، وتفعيل المناقشات والردود على التساؤلات التي يتم طرحها على الصفحة لإثراء المعلومات وإيضاح النقاط المبهمة حول المنطقة السياحية أو الموقع السياحي وبالتالي تحفيز أكبر عدد من الأشخاص لزيارته على الواقع والقيام بجولة سياحية حقيقية.

يمكن كذلك الترويج والإعلان عن النشاطات والتظاهرات السياحية على صفحات الفيسبوك ونشرها بشكل متسارع ومتكاثر يمكن العديد من الأشخاص (بالملايين) لمعرفة مواعيد التظاهرات في وقت وجيز جدا، وعلى خلاف وسائل الإعلام التقليدية فإن هذه العملية تأخذ وقتا وتتطلب أموالا وجهدا كبيرا لإيصال هذه الإعلانات التي في أخر المطاف قد لا يتجاوز عدد المستهدفين المئات فقط أو أقل.

2.2. الفيسبوك والجزائر:

احتلت الجزائر المرتبة 43 عالميا، حيث بلغ عدد الجزائريين المسجلين في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك بحوالي 3,856,140 مستخدم أي بنسبة 11.15% من إجمالي عدد السكان[1]، وتمثل أيضا حوالي 82.05% من إجمالي مستخدي الانترنت الجزائريين، هذه المعطيات تؤكد على تزايد اهتمام الجزائريين بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وحرص الكثير على الاشتراك فيه حيث قدرت زيادة عدد المشتركين الجزائريين خلال الستة شهور الأخيرة بحوالي 404,840 مستخدم أي بزيادة قدرها 11.73% خلال 06 أشهر فقط.

وتعتبر شريحة الشباب النسبة الأكبر من بين مستخدمي موقع فيسبوك في الجزائر حيث يقدر استخدام الشباب البالغين من سن 18 إلى 24 سنة حوالي 1,619,579 مستخدم.

1 (http://www.socialbakers.com/blog/1690-april-2013-social-media-report-facebook-pages-in-algeria.

شكل رقم 02: توزع أعمار مستخدمي الفيسبوك في الجزائر

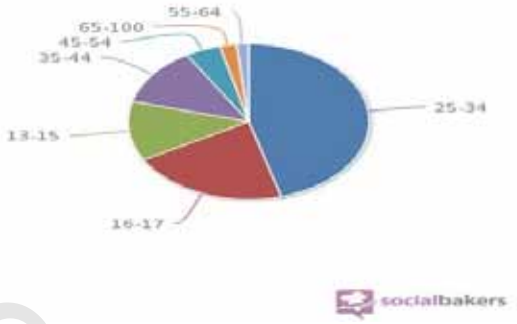

Source: http://www.socialbakers.com/facebook-statistics

2.3. تأثير الفيسبوك على السياحة الداخلية الجزائرية

نجد في موقع الفيسبوك الكثير من الصفحات التي تهتم بالسياحة الداخلية والخارجية والتي تساهم في إلقاء نظرة سريعة وكافية على مختلف المواقع السياحية الجزائرية حيث أشار موقع سوسيال باكرس (المتخصص في تقديم إحصائيات حول استخدام مواقع التواصل الاجتماعي) إلى ترتيب بعض الصفحات التي تهتم بالسياحة مثل صفحة الجزائر وصفحة Alger وصفحة فندق السوفيتال والتي حصلت كل منها على 4641، 2646، و1344 إعجاب على التوالي.

بالإضافة إلى صفحات أخرى مثل: صفحة السياحة الجزائرية، Algerie tourisme وغيرها، تتميز هذه الصفحات بالتنوع وغنى المحتوى فقد لاحظت صورا خلابة تعكس جمال الطبيعة الجزائرية لم أرها من قبل وأثرت فيا شخصيا. إن المؤسسات الرسمية الجزائرية المختصة بالسياحة يمكنها أن تأخذ دورا فعالا في استغلال هذه المعطيات الهامة حول مستخدمي الفيسبوك الجزائريين من جهة، والطبيعة الجزائرية المتنوعة الرائعة من جهة أخرى ودمجهما لوضع سياسة ترويجية تستهدف الجمهور الجزائري في الداخل وحثه على زيارة الأماكن المتنوعة المنتشرة في الجزائرية من ساحل يبلغ طوله 1200كلم إلى الجبال والغابات والمحميات في السهوب والمرتفعات مرورا نحو الصحراء الشاسعة.

إن استهداف المستخدمين الجزائريين فقط في موقع الفيسبوك أمر سهل جدا لأن الموقع يتيح أدوات وتطبيقات تمكن صاحبها من استهداف القسم الذي يريده بدقة، فيمكن تحديد العمر والبلد والجنس والهواية والمهنة...إلخ، بل يمكن عرض صفحات معينة لأشخاص معينين فقط.

التوصيات :

1- الإعلام السياحي الذي تقدمه وسائل الإعلام التقليدية يحتاج إلى تطوير في كثير من أوجهه.

2- الإعلام الجديد يعتبر في الوقت الراهن أحد أهم الأساليب للتواصل مع الجمهور وإقناعهم

وترسيخ أهداف السياحة لديهم، فمن المنطقي أن يتم الاهتمام به بل وإعطائه الأولوية في الخطط والدراسات الجديدة، واعتبار وسائل الإعلام الجديد نوافذ مفتوحة دائماً مع الجمهور لتقديم الجديد والأخذ بآرائهم وحل بعض من مشاكلهم.

3- نشر الثقافة السياحية المرتكزة على المنهج العلمي والدراسات الدقيقة لأوضاع السياحة الداخلية واحتياجاتها الفعلية، وجعلها جزءاً لا يتجزأ من الثقافة العامة سواء للعاملين في السياحة أو المواطنين العاديين.

4- جعل السكان المحليين في المناطق السياحية جزءاً لا يتجزأ من برامج الإعلام السياحي لأن الدراسات الميدانية أثبتت تأثيرهم الكبير على انطباع السائحين وبالتالي على نجاح البرامج السياحة بشكل عام، لذلك يجب الاهتمام بالسكان المحليين القاطنين في المناطق السياحة، وإدخالهم في دورات وورش تثقيفية، وتشجيعهم على إنشاء مدونات أو صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لجذب السياح إلى مناطقهم.

5- جميع الوسائل الإعلامية المستخدمة في الإعلام السياحي في الجزائر تحتاج إلى تطوير في المحتوى والتصميم، وأن يقدم رسالة حقيقية عن السياحة الداخلية وأن يكون جاذباً.

6- وضع ميزانيات مدروسة وخطط لاستهداف السياح الداخليين من خلال استخدام وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الجديد، والتحكم في ميزانيات الصرف لأنه هناك الكثير من الصرف في وسائل إعلامية قد لا تكون ذات اهتمام لغالبية الجمهور، والاهتمام بالتنويع وموازنة ما يتم نشر بالاحتياج الفعلي المبني على دراسات.

obeikan.com

المراجع:

1. إبراهيم إمام، «**الإعلام والاتصال بالجماهير**»، الطبعة الثانية، 1975.
2. محمود كامل: «**السياحة الحديثة علماً وتطبيقاً**»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.
3. محمد مفرح القحطاني وزملائه: «**السياحة الأسس والمناهج**»، أبها، 1417.
4. صلاح الدين عبد الوهاب: «**نظرية السياحة الدولية**»، دار الهناء للطباعة والنشر، مصر، 1992.
5. سعيد محمد باقر الرمضان: «**الإعلام السعودي وتأثيره على السياحة الداخلية**»، مذكرة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2011.
6. هدير عبد القادر: «**واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**»، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

7. JimmyMaymann**andothers(2010):***"Welcometothemediayoucracygoodbyetomedia feudalism*", goviral, [Available online at: www.goviral.com].
8. Rob Stokes**: "eMarketing: The Essential Guide to Online Marketing",** Second Edition, Quirk eMarketing, 2009, p: 124. [Available online at: www.quirk.biz/emarketingtextbook].

المواقع على الانترنت:

9. http://www.socialbakers.com/facebook-statistics
10. http://www.facebook.com

obeikan.com

obeikan.com

دراسة التجربة الإدارية في اليابان وماليزيا وكيف نستفيد منها في الجزائر

د.شويح محمد

جامعة البليدة 2 الجزائر

ملخص:

سنتطرق في هذه الدراسة لتحليل بعض تجارب الدول المتقدمة الناجحة في إدارة الأعمال، حيث وقع اختيارنا على كل من (اليابان و ماليزيا)، التين تشكلنا بحق ظاهرة اقتصادية متفردة وجديرة بالدراسة والتحليل، بهدف الاستفادة منهما، خاصة لبلد مثل الجزائر الذي يعيش حالة تطوير وتحديث على جميع المستويات، محاولين تحديد القيم الأخلاقية الواجب توافرها في أداء الوظائف الإدارية لكي تؤدى بكفاءة وفعالية، وذالك من خلال مقارنة التجربة الإدارية اليابانية والماليزية بالجزائر والدروس المستفادة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة ، التجربة اليابانية والماليزية، الإدارة الجزائرية، القيم الأخلاقية، الكفاءة والفعالية.

Abstract :

Nous allons aborder dans cette étude d›analyser quelques-unes des expériences réussies des pays développés en administration des affaires, on a choisi le japon et la Malaisie comme modèle. Vraiment considéré comme un phénomène économique unique et d'analyse, afin de profiter de leur expériences , Surtout pour un pays comme l'Algérie qui vit de l'évolution et de la modernisation à tous les niveaux, Essayer de déterminer les valeurs morales qui devraient être disponibles dans l'exercice de fonctions administratives à effectuer efficacement.

Les mots clés : administration des affaires, le japon et la Malaisie, les valeurs morales.

obeikan.com

المقدمة:

ونحن في القرن الواحد والعشرين بحاجة للتعلم من التجارب الناجحة نأخذ منها ما يصلح لبلادنا، ومما لاشك فيه أن القيم الأخلاقية تعتبر عاملا جوهريا وأساسيا في التقدم الاقتصادي في اليابان وماليزيا، فالقيم الأخلاقية في هاتين التجربتين تعد وتراعي في إدارات الأعمال في القطاع العام و الخاص . والأخلاق عبارة عن « المعايير التي تحكم سلوك الفرد والجماعة والواجبات للفرد».(1)

سنتطرق في هذه الدراسة لتحليل بعض تجارب الدول المتقدمة الناجحة في إدارة الأعمال و التي سبقتنا في التنظير لهذا الموضوع وسبقتنا كذلك في تطبيق هذه النظريات، حيث وقع اختيارنا على كل من : - اليابان - ماليزيا.

التين تشكلنا ظاهرة اقتصادية متفردة وجديرة بالدراسة والتحليل، بهدف الاستفادة منهما، خاصة لبلد مثل الجزائر يعيش حالة تطوير وتحديث على جميع المستويات، محاولين تحديد القيم الأخلاقية الواجب توافرها في أداء الوظائف الإدارية لكي تؤدى بكفاءة وفعالية، ولقد قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة محاور هي:

- المحور الأول: التجربة الإدارية اليابانية.
- المحور الثاني: التجربة الإدارية الماليزية.
- المحور الثالث: مقارنة التجربة الإدارية اليابانية والماليزية بالجزائر والدروس المستفادة.

المحور الأول : التجربة الإدارية اليابانية(الإدارة بالأخلاق)

استطاعت المنظمات اليابانية أن تحقق نجاحا كبيرا مما أدي إلى قلق الغرب من هذا التطور، يقول مالك بن نبي « لقد قطعت اليابان- القديمة المتخلفة- التي فتحت أبوابها عام 1868 للكومودور بيري في خطوة واحدة، المسافة التي كانت تفصلها عن القرن العشرين، ولكنها قطعتها على أصول فنية ومنهجية، فضبطت ساعتها، واستخدمت بعلمها الإنسان والتراب والوقت»[(2)]، ويرجع الدارسين الاقتصاديين نجاح التجربة اليابانية إلى عدة عناصر منها الإدارة اليابانية الفعالة والكفاءة في ميدان الأعمال وقيادة المجتمع الياباني من خلال عناصر ثلاثة وهي الإنسان الياباني المتفوق بحكم تعليمه وتأهيله، والإدارة الرشيدة، والثقافة الاجتماعية التي تقدس العمل.

1- لمحة تاريخية عن اليابان: خرجت اليابان من الحرب العالمية الثانية مهزومة مدمرة، فقدت لنسبة كبيرة من مواردها البشرية، ولولا إعلان الإمبراطور الاستسلام للقوات الأمريكية لكانت الأضرار أكبر بكثير،» من المعروف أن شعب اليابان تعرض لأسوأ هزيمة عسكرية في التاريخ الحديث، فلم يستسلم للبكاء على أطلال الخراب والدمار الذي خلفته الحرب...وإنما استطاع هذا الشعب بجهود

1 Rue , Leslie W. , and Lioyd L. Byers , Management Theory Application , Home Wood : Richard D., Irwin Inc.,1977, P.471.

2 مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، 2000، ص170.

أبنائه وحبهم لوطنهم أن يصنع في فترة زمنية محددة بدأت بعد عام 1945 أي بعد الحرب العالمية الثانية ما عجز الكثير من الأمم عن إنجازه في مئات السنين»[1].

ومع تضحيات الإمبراطور الذي تنازل عن صلاحياته من أجل إنقاذ اليابان، و العمال اليابانيين الذين لم يساوموا في وطنهم من أجل حفنة من النقود، وبهذه التضحيات جميعها بدأت النهضة اليابانية، وكان ميلاد الإنسان الياباني بموت الإله في شخص الإمبراطور فـ « لولم يعلن الإله الإمبراطور بنفسه أنه ليس إلها، لاحتاج إقناع اليابانيين بغير ذلك سنوات عديدة، قد يعاني فيها المجتمع صراعات فكرية وعقائدية، قد تدمر بنيته الروحية تماما»[2]، ولقد تبين للإنسان الياباني أن الأرض تستثمر بطريق سليمة إذا هو أبقى على الإمبراطور رمزا تاريخيا، لأن الأرض ملك الإمبراطور .

لقد ركز الشعب الياباني على المواد الضرورية التي تبقي الإنسان على قيد الحياة، وذلك بتغليب الأهم على المهم، والواجب على الحقوق، والعمل العسير على الأمل اليسير، « وبعد عقدين من الزمن (1950-1970) عاشت اليابان عصرها الذهبي، فارتفعت معدلات نمو الدخل الفردي بشكل أذهل الدول المتقدمة»[3].

ولقد تمكن اليابانيون من السيطرة على مجالات التكنولوجيا العالية، بفضل سياسة النقل التكنولوجي الموصولة بإستراتيجية الاعتماد على الذات، وذلك لأن « مجهودات اليابان لاكتساب التكنولوجيا من الخارج لم تكن على حساب مشاريع الأبحاث والإنماء في الداخل، بل العكس اهتمت مشاريع الأبحاث والإنماء باستخدام تكنولوجيا الغير بهدف تطويرها وتحسينها للاستفادة منها في حل المشاكل الإقتصادية»[4] ، وتعتبر اليابان القطاع التكنولوجي ضمن أمنها الإستراتيجي.

لقد وضعت الحكومة اليابانية أهداف إستراتيجية القرن الحادي والعشرين التكنولوجية في النقاط التالية:

- تعزيز الكفاية وتحسينها في المساحات التي تتميز بتنافس تكنولوجي متقدم.
- ضمان الاستقلالية والذاتية، وذلك من خلال العناية بحياة المواطنين ومنح الأولوية للبني الاجتماعية، ما يضمن تحقيق الاكتفاء في الموارد الرئيسية و والطاقة والغذاء وغيرها.
- تكثيف الحضور الياباني عالميا، ما يتطلب إيجاد الحلول لقضايا العالم الشائكة، وأيضا قيادة العالم في مجال الإفادة من التكنولوجيا القديمة والعمل على تطويرها وتحسينها»(5)

2- عوامل نجاح الإدارة اليابانية:

إن ممارسة الوظائف والنشطة الإدارية المختلفة في اليابان مرتبط بالتراث الحضاري الياباني، و فيما يلي أهم عوامل نجاح الإدارة اليابانية:

1 محمد عبد القادر حاتم،الإدارة في اليابان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص6.

2 ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، وركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، سنة2010، ص123

3 ناصر يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 126.

4 ناصر يوسف، مرجع سابق، ص138.

5 ناصر يوسف، مرجع سابق ص140.

2-1 دولة تعتبر الإنسان أساس النجاح:

تعتبر الدولة الإنسان الياباني هو أساس كل منظمة، ويكون ذلك بتربيته، وتعليمه، وتدريبه، وإقحامه في قوة العمل، ورعايته صحيا، فهو أصل الأشياء، وجوهر الأفكار، وقيمة الإبداع، واليابانيون يعتبرون أن سبب نجاح الإدارة ليس العقاب بل تطبيق مبدأ التوظيف مدى الحياة، أي أن العامل مند التحاقه بالمنظمة يواصل العمل فيها إلى غاية أن يبلغ سن التقاعد، ولا يفصل إلا في حالة ارتكاب مخالفة تستحق الطرد، و هذا ما يساعد على تحقيق الاستقرار النفسي والولاء للمنظمة، فالعامل عندما يلتحق بالمنظمة كأنه في أسرته الكبيرة، فيسود روح الفريق ويقوى الارتباط بمصالح المنظمة.

2-2 إدارة و قيادة رشيدة:

حيث أن القيادات الإدارية والاقتصادية في اليابان تتبوؤ المراتب العلمية والثقافية العليا، قيادة ربطت التعليم بالتنمية الاقتصادية، معتبرة التعليم البنية التحتية في النهضة الاقتصادية.

كما اتخذت من الإنسان وسيلة وهدف للنهضة الحضارية، في إطار المسؤولية الأخلاقية، إن أي منظمة أو عمل جماعي لابد له من إدارة تسيره، وتشرف عليه، وتتولى أموره، وبقدر ما تكون تلك الإدارة فعالة وكفأ، بقدر ما تزيد جودة وتحقيق الأهداف، كما يرجع نجاح اليابان في تحقيق النهضة الاقتصادية إلى ثقة الإنسان الياباني في رموزه و قياداته، التي ضحت من أجل أن يستثمر هذا الإنسان أرضه بيده « لو لم يكن للشعب ثقة في حكومته، فإنها لا يمكن أن تدوم»(1)، فالإدارة تعتبر المسئولة عن النجاح أو الفشل الذي تصادفه المنظمة، ذلك أنها تمثل القلب في حياتها ، فكما يعمل القلب في جسم الإنسان، و يكون هو باعث الحياة فيه فكذلك الإدارة بالنسبة لجسم المنظمة ، كما استفادة الإدارة اليابانية في نهضتها الاقتصادية من أساليب الإدارة العلمية المبنية على نظريات فريدريك تايلور، الأمر الذي أدي إلى تطبيق الأسلوب العلمي في تناول المشكلات الصناعية.

لقد أسهمت سياسة القيادة الحكيمة في تحقيق النجاح من خلال ضمان العمل لليابانيين، ولمدى الحياة، مما وفر الأجواء النفسية للإبداع والطموح الكبير، والتضحية من حقوق الوظيفة على العامل.

2-3 إنسان فاعل:

يغلب الواجب على الحق، يعمل بيده لإطعام نفسه ومجتمعه. إنسان يحب العمل ويقدسه، إنسان يحب أرضه، لقد قاد التفكير والتروي الإدارة اليابانية إلى التوسع الرأسي ، من خلال **الإنسان الياباني** (فكره وسلوكه وخبرته ومهارته) بدل التوسع الأفقي باستخدام السلاح ، لذلك ركز اليابانيون جهودهم على الإنسان بوصفه ثروتهم الوحيدة في غياب للموارد والثروات الطبيعية والإمكانات الاقتصادية، فالشعب الياباني العنيد والمثابر والمتمسك بأصالته، موقناً أن **سر النجاح يكمن في العقل المبدع**.

1 ناصر يوسف، مرجع سابق، ص130.

فالتكنولوجيا اليابانية تتميز بأنها من صنع الإنسان الياباني، الذي يتميز بتعليمه العالى وتدريبه المنضبط ومهارته الفائقة، فالمعرفة ضرورية لتحسين المهارات، ولهذا كانت انجازات اليابانيين ممتزجة بالمعرفة(= التاريخ، والتراث، والدين، البيئة)[1]

4-2 الاعتماد على الذات:

في تحقيق الإنجازات والاستمرار، وذلك من خلال توسيع الإطار المؤسسي لجهود البحث العلمي، و والاعتناء بالشيء المقلد ومراقبته ، من أجل ابتكار ما هو أفضل منه، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى المراقبة وتحسين الجودة، والالتزام بالأولويات في النظام الإنتاجي المتبع، فالأرض إلى جانب العمل، هي كل الموارد التي كان الإنسان الياباني قادرا على التحكم في نشاطها.

وتعد مؤسسة التعليم في اليابان من أكثر المؤسسات التعليمية تطورا في العالم، نظرا إلى تميزها بأخلاقيات العلم والعمل، وتميزت المؤسسة التعليمية اليابانية المعاصرة بإدخال المهارات على مناهجها الدراسية، أهمها:»

- مهارة جمع معلومات كافية واستخدامها بغرض تصنيف المعلومات وتبويبها، وهو ما يجعل للمعلومات فوائد علمية.
- مهارة تعلم البراعة في العلم، وبطرق منتظمة، وترتبط هذه المهارة بعادات العمل وسلوكياته، ويقصد بالبراعة الحرص والدقة في الإنجاز والاستمرارية في تأديته بطريقة منتظمة.
- مهارة تعلم أداء العمل بإخلاص، والهدف منها تركيز العقل والتفكير في العمل، والإحساس بالمسؤولية والالتزام، والدقة في الأداء، فتقسيم العمل مهم حتى لا يتوزع ولاء الفرد وإخلاصه على عملين أو أكثر.
- مهارة تعلم سرعة التصرف، وتتضح هذه المهارة، في قدرة الفرد على التنقل والإجادة من عمل إلى آخر، والتطبيق الدقيق والرشيق للمعلومات، وهو ما يؤدي إلى سرعة الاستيعاب والاستنتاج.
- مهارة انطلاق الومضة التي تهيئ البيئة النفسية والعملية للعمل، والهدف من هذه المهارة اكتساب الفرد القدرة على حسن التصرف ، والحدس والإلهام وأداء الأعمال، ما يؤدي إلى الانغماس في العمل، والتحمل والقدرة على اتخاذ قرار عمل الصعب من الأمور، والالتزام القلبي في رأداء الأعمال، وهذا كله يقضي إلى التعاون والأداء الجماعي»[2].

ومن أسباب نجاح التعليم الياباني وتفوقه، أنه لم يروج لنظم القيم الغربية.

التركيز على عملية الترجمة، ساعد على تفاعل الإنسان الياباني مع التقدم التكنولوجي السريع.

التمسك باللغة الوطنية في المؤسسات التعليمية والعلمية، وفي مراكز التدريب، وهو ما جعل اللغة اليابانية لا تقل أهمية عن اللغة الإنجليزية، « اللغة اليابانية اليوم لغة مشتركة متطورة تماما وذات

1ناصر ياسف، مرجع سبق ذكره، ص 169

2 ناصر يوسف، مرجع سبق ذكره، ص187.

إمكان وظيفي ملائم لكل متطلبات الاتصال الحديث، مثلها مثل الإنجليزية والألمانية...إن الفرص لتحقيق الإمكان الوظيفي للغة ما في سوق معينة لا تحدد بالعوامل الاقتصادية وحدها، فهناك عوامل أخرى تتدخل ذات طبيعة سياسية أو إجتماعية-نفسية»[1]

3- دور القيم والأخلاقيات في الإدارة اليابانية:

تميزت الإدارة اليابانية بمجموعة من القيم والأخلاقيات والأخلاق عبارة عن « المعايير التي تحكم سلوك الفرد والجماعة والواجبات للفرد».(2)، وكما يرى الأستاذ MEGANI أن هذه المؤسسات تختلف عن المؤسسات الأمريكية والأوروبية في النقاط التالية:»

- تسيير الموارد البشرية مؤسس على المستوى الثقافي للشعب الياباني والقاعدة الأخلاقية.
- المؤسسة ليست فقط آلة تولد المنفعة أو الربح بل هي نظام يهدف للعمل بطريقة جيدة وهي أيضا عبارة عن حلم ونشاط معا.
- ينتمي اليابانيون إلى الفريق و إلى المؤسسة التي يعملون بها، فلهم طريقة في الحياة مبنية على إنتماء كل شخص إلى حركة تولد السلطة والقوة والتقدم»(3)

و يمكن أن نجمل قيم وأخلاقيات الإدارية اليابانية في ما يلي:

3-1 القيم الروحية والثقافية والتربوية اليابانية :

إن سر نجاح واستمرار النظام الإداري الياباني هو ارتباطه بالتراث والعادات والثقافة والحضارة اليابانية، فالأخلاق الثقافية اليابانية تولى قيمة كبيرة للكد و تؤكد على حب العمل والانتماء للوطن والمثابرة والصبر وحب التفوق والولاء والطاعة واحترام الإنسان وتقديره والتكافل والثقة بالنفس مما انعكس على العمل حيث أصبح طابعه تعاوني جماعي مبني على المشاركة والاحترام وأصبح الفرد الياباني يقدم مصلحة المنظمة على مصلحته وكل همه تنفيذ الالتزامات المترتبة على العمل مهما كلف الثمن .

فالنجاح الذي حققته اليابان يرجع إلى الإنسان الياباني الفاعل الذي يختزن في أعماقه طموحات لا حدود لها، « إن نمط الإدارة اليابانية يرتبط بالعقلية والنفسية والثقافة اليابانية وهذه العناصر هي التي تكسبها في الواقع طابعا متميزت»(4)، فالعمل لدى الإنسان الياباني هو وظيفة مدى الحياة وهذا يخلق لدى العامل شعوراً عميقاً بالراحة والاستقرار والأمن الوظيفي ويقابل الولاء للعمل شعور بالاحترام من رب العمل ورعاية وحماية دائمتان.

1 اناصر يوسف، مرجع سبق ذكره، ص192.

2 Rue , Leslie W. , and Lioyd L. Byers , Management Theory Application , Home Wood : Richard D., Irwin Inc.,1977, P.471.

3 PHILIPE MIGANI,» les systemes de Management» ed d'organisation, 1993, p129.

4 محمد عبد القادر حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

2-3 القيم التنظيمية والمناخ التنظيمي في اليابان : فطبيعة التنظيمات اليابانية تتصف بالنموذج العضوي الذي يعطي المرونة الكافية كما إن العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين أصبحت مؤشرا مهما للالتزام بالعمل المشترك والشعور بالانتماء، وتحمل المسئولية وروح الفريق، مما يشيع روح الإيثار وعدم الأنانية والتقارب النفسي فيما بينهم وكل ذلك يسير في اتجاه صالح المنظمة.
3-3 القيم والممارسات الإدارية في اليابان : إن نجاح التجربة الإدارية اليابانية يكمن في النظام الإداري الذي يقوم على الصرامة في تطبيق القوانين وأنظمة العمل وتحفيز الإبداع والابتكار، وهي العوامل الأساسية في الانجازات العالمية والتكنولوجية والقفزات الحضارية.

و من أهم عوامل الانجاز والنجاح الطريقة التي تتخذ فيها القرارات المتعلقة بتطوير عمل المنظمة والأداء بشكل عام، فعملية صنع القرار عملية ديمقراطية تقوم على أساس الاتفاق الجماعي، وأول من يشارك فيها العامل في المنظمة، ويتدفق القرار من أسفل التنظيم إلى أعلاه، وبهذا يسعى اليابانيون لتحقيق التوافق والتكامل في دائرة القرار وهم في سبيل ذلك يمضون أشهراً أو سنوات لدراسة القرار، وعندما يتخذ ينفذ بشكل مباشر وسريع بفضل المشاركة الجماعية والقياس والرصد والتحليل.

كما أن للقيم السابقة الذكر أثر على الممارسات الإدارية اليابانية فأصبح اليابانيون أكثر حماسا واستعدادا للمشاركة في اتخاذ القرار، كما أن أي قرار يجب إن يتخذ بناء على أسلوب علمي مفصل للوقوف على البدائل المتاحة لأي موضوع ثم اختيار البديل الأمثل في جو من النقاش وتقبل الآراء والاقتراحات البناءة التي تلاقي الدعم والمكافأة من قبل المسئولين في الإدارة العليا، « إن مجرد المحاولة في إيجاد أفكار جديدة يحسب للعامل... وهكذا نرى أن العامل الياباني يعتبر عمله جزءا لا غنى عنه في الحياة، وليس مجرد وسيلة لكسب العيش»[1]

يضاف إلى ذلك استمرار البحث والتدريب والإبداع في إطار ثقافة متخصصة ومتجددة تكرس مجد المؤسسة ومقابل ذلك تقوم جميع مؤسسات الأعمال ومنظماتها بدفع مكافآت سخية للعاملين فيها لا تقل عن أجر ستة أشهر وهي لا تدفع على أساس المستوى الفردي لأداء الموظفين بل على أساس أداء المؤسسة بالكامل وانجازاتها.

إن منهجية الإدارية اليابانية رسخت أخلاقيات العمل مثل الثقة، والأمانة، والاستقامة، والعدالة، والمحبة، والإيفاء بالعهود، واحترام المواعيد، ومن هنا نجد العالم يرحب بالمنتجات اليابانية، فالحياة الاقتصادية اليابانية لا تنفصل عن القيم الأخلاقية، فالأخلاق هي فطرة الحياة التي فطر الله عليها الناس، « أو ليست الحياة الاقتصادية هي أحد الحقول التي يصطدم فيها الناس كل يوم، وهي أيضا محك الحضارات، ولن يتجاوز الإنسان خصومتها إلا إذا وعى ضرورة قيام منهج جديد»[2]

1 محمد عبد القادر حاتم، مرجع سبق ذكره، ص26.
2 ناصر يوسف، مرجع سابق، ص196.

المحور الثاني: التجربة الإدارية الماليزية

تعتبر ماليزيا بلد صغير بمساحته وكبير بإنجازاته، عانى طويلا من الاستعمار منذ القرن 16 إلى القرن 20 ومع هذا حافظ على هويته بكل اعتزاز، وها هي اليوم تنافس الدول الصناعية الكبرى، وسنحاول في هذا المبحث اكتشاف أسرار الإدارة الماليزية في تحقيق النهضة الاقتصادية.

1- لمحة تاريخية عن ماليزيا: لقد عانت ماليزيا طويلا من الاستعمار منذ القرن 16 إلى غاية القرن 20 بدءا بالاستعمار البرتغالي، ثم الهولندي، ثم البريطاني، ثم الياباني وأخيرا البريطاني، ورغم ما خلفه الاستعمار من مشاكل والمصاعب (انتشار الفقر والجهل...)، وبعد حصولها على الاستقلال سنة 1957 أعطت الدولة اهتمام كبير للتعليم لتحقيق النهضة الاقتصادية.

كما استحضرت ماليزيا المبادئ الإسلامية لتجربتها الاقتصادية والتنموية، منذ استقلالها وتولي تنكو عبد الرحمن رئاسة وزرائها عام 1957، وحرصه على إقامة أسس الدولة الماليزية على الالتزام بتعاليم الإسلام في القضاء على الجهل والفقر والمرض، وإن لم يعلن تبنيه للتعاليم الإسلامية صراحة.

ثم تبعه تون عبد الرازق عام 1970، الذي كان أكثر وضوحًا في تبنيه شعارات إسلامية تواكبت مع الصحوة الإسلامية التي عمت العالم الإسلامي في السبعينيات، ثم كانت المرحلة الثالثة الأكثر صراحة في تبني المنهج الإسلامي مع بداية الثمانينيات مع تولي مهاتير محمد رئاسة الوزراء. ومما يدل على التوجه الإسلامي لماليزيا في عهد مهاتير محمد(1981-2003) قوله «نحن في ماليزيا نعتبر أنفسنا مثل أسلافنا المسلمين في العصر الذهبي، لأننا نلتزم رؤية ومدخلًا أصيلًا ينسجم مع روح وجوهر الإسلام.

وكان لابد أن تبدأ أولًا بتحقيق النمو، وفيما قمنا بتطبيق مختلف الحزم المعيارية اللازمة لحفز نمو الناتج المحلي الإجمالي اتخذنا المعالجات التي تكفل المساواة، الأمر الذي لم يحظ باستحسان الغرب الذي يؤمن بأن البقاء والثراء هما فقط للأقوياء على حساب الفقراء».

سئل مهاتير محمد يوما: كيف نهضت ماليزيا اقتصاديا؟ فكان جوابه: "بعقيدتنا الإسلامية"، فكرنا أن القوي هو الله واعتمدنا على شعبنا في التعليم ولذالك لم نعتمد على الصندوق والبنك الدوليين، فلم نكن نحني رأسنا لأحد، بل كانت قوتنا واعتمادن على الله ثم على شعبنا الذي تعلم."[1]

وحتى مرحلة ما بعد محاضر محمد تبنت مشروع الإسلام الحضاري الذي دعا إليه رئيس الوزراء عبد الله بدوي.

2- ملامح النهضة الإقتصادية في ماليزيا:

سعت ماليزيا لتطبيق خطط التنمية التي استهدفت جوهر الإسلام من حيث الاهتمام بالإنسان، والارتقاء بإمكانياته ومساهمته في عملية التنمية، وهو ما انعكس في تبني سياسات تعليمية وصحية واجتماعية واقتصادية أدت إلى ارتفاع معدلات التنمية البشرية والاقتصادية في ماليزيا، وهنالك مجموعة من الملامح التي شكلت نجاح تجربة النهضة الاقتصادية في ماليزيا، وهي:

1/- التركيز على ردم فجوة التفاوت الطبقي بين العرقيات المختلفة في ماليزيا، التي لم تكن في

صالح الملاويين أصحاب البلاد الأصليين، حيث تم عبر مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية رفع نصيب هذه الفئة من الثروة والدخل من نحو 3.5% في الستينيات إلى نحو 30% في بداية الألفية الثالثة.

2/- واعتمدت ماليزيا سياسة التركيز على التصنيع للخروج من دائرة التخلف، فركزت في مطلع الستينات على التصنيع المحلي للسلع التي يتم استيرادها من الخارج (الأغذية، مواد البناء، البلاستيك، الكيميائيات، الطباعة...)، وفي مطلع السبعينيات شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج...، وقدت حوافز ضريبية ومغرية.

3/- كما تم التوجه إلى التوسع في برنامج للخصخصة يعتمد على تمليك المواطنين الشركات العامة، وذلك بعد أن نجحت الدولة في تكوين بنية أساسية واقتصادية ضخمة، يمكن الاعتماد عليها في تحقيق النهضة.

4/- تعتبر التجربة الماليزية من أبرز التجارب الناجحة على صعيد السياسات الاجتماعية ومكافحة الفقر حيث نجحت ماليزيا في خفض معدلات الفقر من 49.3% من السكان عام 1970 إلى نحو 5.5% في عام 2000. والجدول التالي يوضح ذالك **الجدول(1،7)**

مكافحة الفقر في ماليزيا	
السنة	نسبة الفقر %
1970	52.4
2000	5.5
2005	0.5

المصدر: عبد الله لعريبي،مرجع سابق

وحرصت السياسات الاجتماعية أيضًا على توفير السكن الملائم من خلال شراكة بين القطاع العام والخاص، حيث استطاعَا أن يوفرا ما يزيد على متطلبات الخطة العامة للدولة في هذا المجال، وانخفضت معدلات البطالة في ماليزيا لتصل إلى نحو 3.6% عام 2005، وهو معدل يعادل أو يفوق نسبتها في العديد من البلدان المتقدمة.

3- عوامل نجاح التجربة الإدارية الماليزية: لقد تمكنت ماليزيا، في سبعينيات القرن العشرين من الاستفادة من التجربة الإدارية في اليابان ليس من جانب نقل التكنولوجيا فقط ولكن من خلال استحضار قيم احترام العمل وإتقانه.

فبعد أن أجرى محاضير محمد دراسة ميدانية للتجربة اليابانية، كما استفادة ماليزيا من التجارب الفاشلة في العالم العربي والإسلامي، وذلك بعد أن أعادة النظر في مرجعية الرأسمالية، وأبدت الحذر من النظام الاشتراكي.

ويمكن تلخيص عوامل نجاح التجربة الإدارية الماليزية فما يلي:

1- الاتجاه شرقا في نهضتها الاقتصادية : والتشبع من قيم آسيا التي تعد العمل والتعليم عناصر هامة في النهوض الإقتصادي، هذا التوجه هو الذي ينسجم ويتواءم مع تركيبتها السكانية وتنوعها، وكانت زيارة رئس الوزراء محاضير محمد إلى اليابان دافعا أساسيا إلى تبني الاتجاه شرقا. والبحث عن شراكة اقتصادية تسهم بفعالية في تقليص التباين المادي بين المواطنين.

2- الاتجاه إسلاميا في عملية النهضة الإقتصادية: وذلك بممارسة الإدارة في إطار المبادئ والقيم الإسلامية، فالإسلام يشكل العنصر المركزي في الثقافة الملايو الإقتصادية،و ذلك لتحقيق مقاصد الحلال والخوف من الوقوع في دائرة الحرام.

ويتميز النموذج الماليزي في إدارة النهضة الإقتصادية بأنه عملي(ليس حبيس النظريات والرؤى الضيقة)، يقوم على فلسفة الأخذ والعطاء، ففي تقدير محاضير محمد « إن الإسلام لا يقدم أنموذجا محددا للتنمية، ولكنه يقدم مجموعة من القيم الفكرية التي تدفع نحو التنمية»

إن الإسلام الحضاري في سياقه الماليزي يعتبر الشمولية والاتزان في النهضة الاقتصادية مبدأ مهما من مبادئ الإسلام الحضاري الغني بالقيم الإقتصادية الأخلاقية، فالنهضة الإقتصادية في ماليزيا مشروطة باستيعاب أسس ومبادئ مفهوم الإسلام الحضاري العشرة: « التقوى والإيمان بالله، عدالة الحكومة وأمانتها، استقلالية الشعب، التمكن والإلمام بالعلوم والمعرفة، الشمولية والاتزان في النهضة الإقتصادية، الرفاه المعيشي، حماية حقوق المرأة والأقليات، رقي الثقافة وسمو الأخلاق، المحافظة على البيئة، ترسيخ القدرة الدفاعية للوطن».

3- وانتهاج إدارة تتميز ب:

- وجود قيادة رشيدة تحترم الإنسان الماليزي وتعتبره الأساس الأول لنجاح النهضة الإقتصادية.
- التعلم من أساليب الإدارة و أخلاقيات العمل اليابانية.
- تفعيل القيم الأخلاقية في العمل.
- الإيمان بأن الأعمال الحرة تساعد على زيادة دخل الحكومة.
- معاملة رجال الأعمال معاملة الأصدقاء، فنجح رجال الأعمال يعني زيادة دخل الحكومة واستفادة الموطن من الوظائف، وازدهار البلاد.
- الإلتزام بالعمل المنضبط وتحمل المسؤولية.
- الإخلاص للوطن.
- العمل بنموذج ماليزيا المتحدة المتمثل في مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص، بهدف الإسراع في النهوض الاقتصادي.
- إتباع خطط تنموية مدروسة، تستهدف تحقيق الوحدة الوطنية، وتوفير فرص العمل، والتركيز على التدريب والبحوث والتطوير.

- الربط بين التنمية الإقتصادية والعدالة في توزيع الثروة(التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة)، وتعزيز التنمية الموارد البشرية.
- التعليم والتدريب: من خلال تعزيز العلم والتكنولوجيا، وزيادة مهارات استعمال الإعلام الآلي في الإدارة والتنظيم والمشاريع، وبناء قدرات العاملين من خلال تحسين التعليم والتدريب، وبناء الثقة لدى العاملين بالتحفيز، وقد رفع محاضير محمد شعار « ماليزيا تقدر» لشحذ همة الماليزيين وزيادة إنتاجيتهم، وغرس التفكير الإيجابي، وإشراكهم في إدارة المنظمة.
- أخلاقيات الإنسان الماليزي: المتمثلة قي الهدوء و الصبر والتضحية، والتحدي في التعامل مع مشاريع النهضة الاقتصادية، والعمل المنضبط، والإخلاص للوطن، واحترام الإنسان وعدم الحجر على تطلعاته سمح بإطلاق طاقات الإنسان الماليزي، وحفزه على البناء والعطاء.

4- الدروس الإثناعشر للتجربة الماليزية:

لقد لخص صانع المعجزة الماليزية رئيس وزراء محاضير محمد (1981-2003) سر نجاح النهضة الإقتصادية الماليزية في 12درس هي:

1- الشعار: ساهموا في ازدهار جيرانكم، وهذا ليس من الإيثار، ولكنه من التصرف السليم. فعندما يكون جيرانكم في استقرار وازدهار فان التبادلات الاقتصادية تنفع الجميع.

2- الإستراتيجية: سياسة النظر إلى الشرق، وليس الرأسمالية ولا الشيوعية، ولكن البراغماتية. إرسال الوفود الرسمية إلى الخارج لجذب رؤوس الأموال من دون التدخل في السياسة الداخلية.

3- تعزيز القدرات المحلية: في الإدارة والتسويق.

4- تشجيع: الملكية المحلية والاستثمار المحلي في قطاعات جديدة.

5- مبدأ أساسي: استيراد المواد الخام وإضافة قيمة لها ثم إعادة تصديرها.

6- الثقافة: نهجنا قادنا للتأكيد من أن الثقافة كانت وسيلة لا غنى عنها في التنمية. وبالتالي كان القرار بالاستفادة من منظومة القيم لليابان وكوريا الجنوبية: حماسة في العمل وانضباط وإحساس قوي بالعار. حاولنا غرس هذه القيم الجديدة في نفوس الملايو مع إقحام النساء اللواتي يمثلن نصف عدد سكان. وأسسنا كيفية متوازنة لتسوية النزاعات مفضلين التحكيم بدل المواجهة، وهذا يخلق جوا استثماريا سليما وجذابا بالنسبة للمستثمرين.

7- استثمارات ضخمة في البنية التحتية: دور البنية التحتية أساسي في تطوير البلد، وقناعتي أن توفير البنية التحتية يخلق الطلب، وينعش بقية الاقتصاد، مما يخلق فرص العمل والطلب على الأسمنت، والصلب، بالإضافة إلى تلبية احتياجات التنقل لسكان الريف...

8- دور الحكومة: عندما تستثمر الدولة فإنها تسترجع ما قدمت من خلال الضرائب المستحقة لها، وهنا تتجلى مزايا بناء البنية التحتية، وحتى المدعومة منها. لأن هناك من ناحية خلق الثروة في

جميع مراحل عملية البناء وتسهيلات مقدمة للسكان ورجال الأعمال، ومن ناحية أخرى هناك عودة الاستثمارات في شكل ضرائب ورسوم.

9- الحد من الفساد: الفساد هو العقبة الرئيسية أمام التنمية. إن انعدام الفساد مستحيل، ولكن عندما يكون متجذر في ثقافة بلد ما، حينئذ لا يمكن أن نفعل شيئا لاحتوائه. هناك حل وسيط يتمثل في تقصير العمليات ومدد القرار، كيف؟ من خلال إدخال منهجي لأدلة الإجراءات لأي نوع من المهمة، فالنتيجة لن تتأخر: الاستثمارات في ارتفاع، تغيير جذري وبناء مصانع جديدة، وهذا لا يعني أن الفساد قد اختفى، لكنه لم يعرض تنمية البلد للخطر. ولتنفيذ هذه المفاهيم بنجاح، فمن الضروري وجود إدارة كفأة ومدربة في جميع المجالات التي يهتم بها الموظفون.

10- التخطيط: في غياب تنسيق الأنشطة وغياب الهدف، كل الجهود تذهب سدى، واعتماد التخطيط على مدى 5سنوات خلال المرحلة الأولى كما فعلت الدول الشيوعية، ثم الانتقال إلى التخطيط لفترة من 10 إلى 30 سنة. إن الخطط هي التي تحدد المسؤوليات، وتنفيذ المهام وقياس النتائج أمور منتظرة من كل دائرة ومن كل موظف، كما أن التقييمات في منتصف الطريق تسمح بإدخال التعديلات.

11- الحاجة إلى المعلومات: في جميع المجالات الاقتصادية، أو تجريب غرفة الحرب، وهذا يسمح بقياس قوانا وضعفنا في قطاع معين، وتحديدا على الصعيد الدولي الأموال المتاحة للاستثمار في هذا القطاع، وتوفير البنية التحتية واليد العاملة.

12- امتلاك أخلاقيات العمل: لقد نجحت ماليزيا بامتلاك أساليب العمل وأخلاقيات العمل للبلدان الأكثر تنافسية، إن سر نجاح ماليزيا هو العمل.

المحور الثالث: مقارنة التجربة الإدارية اليابانية وماليزية بالجزائر والدروس المستفادة

ما أحوجنا في الجزائر ونحن في القرن الواحد والعشرين أن ننظر بعمق وجدية للتجربة الإدارية اليابانية والماليزية، لنتعلم منها ونأخذ منها ما يصلح لبلادنا ويناسب ظروفنا وواقعنا، ولقد توخينا تتبع خصائص التجربة الإدارية اليابانية والماليزية ومقارنتها بالتجربة الإدارية الجزائرية، وذالك من خلال استعراض التجربة الإدارية في الجزائر

1- التجربة الجزائرية في الإدارة: لقد انتزعت الجزائر استقلالها من الاستدمار الفرنسي بعد احتلال دام 130سنة (1830-1962)، كان حصيلة جهاد الإنسان الجزائري، ولقد انشغل قيادة الثورة التحريرية بالأمور العسكرية و السياسية في فترة ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، ولم يهتموا بالأمور الإقتصادية والإدارية.

الجزائر والنهج الاشتراكي: اعتبرت قيادة الجزائر بعد الاستقلال إن النهج الاشتراكي (التوجه نحو الاتحاد السوفياتي) هو الذي يتماشى مع روح الثورة الجزائرية، أما الخيار الرأسمالي فهو منهج رجعي

إمبريالي، فعملت على تجسيد المشروع الوطني المتمثل في الثورة الديمقراطية الشعبية وعلى هذا الأساس برزت مهمة إنشاء المؤسسات العمومية كأداة فعالة في دفع عجلت التنمية وإطفاء النمط الإشتراكي كقاعدة أساسية لرسم سياسة الاقتصاد للبلاد.

كما اتبعت الجزائر الاتجاه القومي العربي بهدف تحقيق الوحدة العربية في الاتجاه الاشتراكي ببعده الشيوعي، واستبعاد كل توجه يدعوا للأسلمة والتعريب، والحجر على أفكارهم.

التسيير الذاتي 1962-1965: تميزت هذه الرحلة باقتصاد ذي تبعية شديدة للخارج، و بالاعتماد على الهدية من شعب الولايات المتحدة، ونظرا للفراغ الإداري الذي أحدثه هروب الإطارات الفرنسية بعد الاستقلال(50.000 إطار عال، 35.000 إطار متوسط، 100.000موظف)[1]، انتهجت الجزائر التسيير الذاتي مع بداية إعمار الجزائر المستقلة، "الأمر الذي أدى إلى تجسيد التنظيم الجماعي لتسيير المؤسسات، لتجنيد كل الطاقات المادية والبشرية للخروج من حالة الفراغ القانوني"[2]، وكان القطاع الزراعي في مقدمة الأولويات الإقتصادية الجزائرية، إذ أسند تسيير وإدارة المزارع لليد العاملة الجزائرية، " يمكن الوصول إلى استخلاص قوامه أن التجربة عرفت شعبية عارمة ودعما معنويا وسياسيا هائلا، ثم مالبثت الأمور تركن إلى البطء فالجمود فالتجاهل العام"[3].

التسيير الاشتراكي: بعد انقلاب العقيد هواري بومدين(1965-1978) على الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965)، ألغي التسيير الذاتي من القطاع الصناعي وبقي على حاله في القطاع الفلاحي إلى غاية 1987، وفي نوفمبر 1971 صدر ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي يرتكز على مبادئ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ونتهاج المركزية في التسيير و خضوع المؤسسات لوصاية واحدة، واتخذ النظام الجديد من عملية التصنيع شعارا اقتصاديا وإيديولوجيا، وتوسيع القطاع العام عن طريق التأميم، وقد اعتمدت هذه الفترة على المخططات الآتية:

المخطط الثلاثي الأول(1967-1969): كان الهدف الأساسي لهذا المخطط يتمثل في خلق الشروط الأساسية اللازمة للتصنيع في الجزائر، وإعداد برامج استثمارية موجهة خاصة للمناطق المحرومة في إطار محاربة الفروق الجهوية، وقد خصص لهذه الخطة 9.6 مليار دينار جزائري.

المخطط الرباعي الأول (1970-1973): خصص لهذا المخطط 30 مليار دينار جزائري، وتمثل هدفه الأساسي في تحقيق مستلزمات التنمية المستقلة، وذالك من خلال برنامج التصنيع، والمسائل الاجتماعية، و التخطيط عن طريق تشكيل الأمانة العامة للتخطيط.

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): استهدف هذا المخطط تكثيف المجال الصناعي وتكامل القطاع الاقتصادي، وتحسين تقنيات التخطيط، وقد تم تخصيص 100 مليار دينار جزائري لهذا المخطط.

1 أحمد هني، الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1993، ص22.

2 Yacoub Ahmed, Lagestion industrielle public, tom 1, OPU, Alger, 1987, p30.

3 عبد الحفيظ مقدم، المديرون - دراسات نفسية وإجتماعية في المؤسسات الإقتصادية- طبع ونشر مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، الجزائر، سنة 1997، ص225.

المخطط الخماسي الأول (1980-1984): تزامن هذا المخطط مع تولى الشاذلي بن جديد (1979-1992) رئاسة الجمهورية، وخصص لهذا المخطط 250 مليار دينار جزائري لإعادة النظر في الاقتصاد الوطني بعد فشل تحقيق التنمية بمشروع الصناعة المصنعة، وتحسين الأداء الإنتاجي، وركز هذا المخطط على القطاع الزراعي، الذي عد من أولويات النهوض الاقتصادي الجزائري، كما تميز بتعميم المخطط السنوي، وتشكيل المخطط الولائي، وتكوين وزارة التخطيط والتجهيز والتهيئة العمرانية.

المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): خصص له 550 مليار دينار جزائري للتنمية الفلاحة، وتحويل المزارع العمومية الاشتراكية إلى مستثمرات جماعية، وللمياه والسكن والنقل، وتسديد الديون الخارجية، وتكوين سنة 1987 المجلس الوطني للتخطيط.

الجزائر والتوجه غربا (نهج اقتصاد السوق 1990- وما يليها): تزامنت مرحلة التسعينيات مع انهيار الاتحاد السوفياتي، ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية واستعدادها لتغيير مسارها الإيديولوجي، والتفكير في طريقة تسييرية مخالفة للتسيير الاشتراكي، و الانتقال من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد حر بتطبيق مفاهيم وقوانين جديدة، وهذا بحكم الاصلاحات الإقتصادية التي قررتها الحكومة استجابة لطلب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي تجسد في رسالة النية التي أرسلتها الحكومة إلى صندوق النقد الدوالي في 21 أوت 1990، وقد خطت الجزائر خطواتها الأول في الاعتماد على اقتصاد السوق في بداية 1991.

أما خطة 1999-2004 فقد بلغ حجم الإنفاق فيها 7.5مليار دولار أمريكي، وذلك لمعالجة الوضع المتأزم في التسعينيات، " بعدم تراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2% ،و ارتفاع التضخم إلى 5.2 %، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، واستمرار تدهور ميزان المدفوعات مع انعدام إمكانية الالتحاق إلى الأسواق المالية العالمية، مع نخفاظ الكبير في احتياطات الجزائر في العملة الصعبة، حيث أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من حاجياتها من الإستراد»[1].

ويمكننا القول بأن اقتصاد السوق يرتكز أساسا على فعالية التسيير القائمة على حرية الإبداع والإنتاج والتجديد، والتحفيز، التي تؤدي إلى خلق الثروة ومواجهة المنافسة، وبالتالي المحافظة على المؤسسات الجزائرية وتطويرها.

وبالنسبة للمنظمات التي تستطيع إعادة النظر في تركيبها التخطيطي والتنظيمي فعليها اتخاذ التدابير الآتية:»

- إنجاز دراسة معمقة لحالات قوة وضعف المؤسسة، وملاحظة موقعها الإستراتيجي وعلاقتها بالمحيط الخارجي.
- تثبيت الأهداف في المديرية، وفي كل مصلحة وقسم.
- تأسيس آلية الترتيب عن طريق اللجان.

1 عبد الله بدعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية، ورقة قدمت في ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص361.

- استعمال نظام المراقبة من أجل التحفيز، والمكافئة حسب الأهداف المطلوبة والنتائج المتحصل عليها»[1].

ومن بين نتائج هذا التوجه تحرير الأسعار وتخفيض سعر صرف الدينار، بالإضافة إلى أن سياسة خوصصة المؤسسات وسياسة تطهيرها انجرت عنها انعكاسات اجتماعية خطيرة كتسريح العمال وتقليص التوظيف مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة وتدني مستوى المعيشة.

1- مميزات التجربة الإدارية الجزائرية: تميزت فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بالتسيير الإشتراكي، القائم على سياسة مركزية على الطريقة أوروبا الشرقية، والذي نتج عنه:

- تحقيق بعض الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال سياسة التصنيع في البداية.
- تحقيق إنجازات مهمة في مجال محو الأمية من خلال سياسة مجانية التعليم.
- إلى جانب هذه الانجازات ظهرت عيوب ونقائص نذكر منها:
- غياب القيادة الرشيدة ويتجل ذالك في الخلط بين الرأسمالية و الإمبريالية، وأدى إلى التوجه الإشتراكي، ونعدم رؤية متوازنة لعملية النهضة الاقتصادية، توازن بين القطاع الصناعي والزراعي، انتهاج الديكتاتورية و سياسة القمع للإنسان الجزائري.
- إهمال الإنسان الذي لم يجد أمله وتطلعاته في هذا التوجه الغريب عن ثقافته وقيمه الإسلامية، مما تسبب في كبح جماح المبادرة والإبداع، وتهميش أطر كفأة شريفة، وهجرة العقول الجزائرية، وإلغاء دور الإنسان في عملية النهضة الإقتصادية.
- معظم التغيرات التنظيمية التي وقعت في التجربة الإدارية الجزائرية كانت إيديولوجية سياسية، ولم تكن مبنية على أساس عقلاني علمي.
- ضعف التشخيص، وتدني مستوي التنفيذ، وغياب المتابعة والتقويم.
- ضعف الإستراتيجية التسييرية لمدير القطاع العام، القائم على التسيير الإشتراكي المركزي. عدم الاستفادة من ارتفاع المداخيل في عملية النهضة الاقتصادية، بل صرفت هذه المداخيل في البذخ والاختلاسات، وطغيان النمط الاستهلاكي، دون التفكير في استثمارها في مشاريع مفيدة للمستقبل.
- انتشار البيروقراطية والفساد الإداري في مخلف الإدارات الجزائرية.
- الاعتماد الكلي على عوائد النفط، تسبب في إجهاض محاولات النهوض بالزراعة، والسياحة في الجزائر.
- إهمال البحث العلمي، و ضعف عملية النقل التكنولوجي.
- الاهتمام المكثف بالتصنيع وإهمال الفلاحة، نتج عنه اشتراكية ضحت بالفلاح الذي هو العنصر المهم في العملية الاقتصادية.

1 ABDELHAK LAMIRI, Gérer l'entreprise Algérienne en Economie de Marche, ed PREST COMM, 1993, p72.

- احتكار المؤسسات الوطنية للسوق، جعلها تعمل من غير منافسة ولا شفافية.
- استحواذ التيار الفرنكوفوني على صناعة القرار في الجزائر وربطه بالمصالح الفرنسية، وإقصاء الجزائر من الدائرة الإسلامية، بخلاف ما نص عليه بيان أول نوفمبر1954، واعتبر الإسلام عائق أمام مد الجسور مع البلدان غير إسلامية مثل الهند، الصين، يوغسلافيا...، لقد ضيقت القومية العربية في الاتجاه الذي يؤدي إلى تهيش دور القيم الإسلامية في النهضة الاقتصادية الجزائرية.
- الحكم الفردي الديكتاتوري، الأمر الذي جعل المعارضة عاجزة عن النقد والتصحيح.

انتهت التجربة الإدارية في الجزائر إلى تغييب الدولة الاجتماعية، وإلى سوء التعليم، وتفشي الفقر، وغياب الحريات وهجرة الكفاءات.

1- مقارنة التجربة الإدارية اليابانية والماليزية بالجزائرية والدروس المستفادة: سنحول الوقوف على أهم أسباب نحاج التجربة الإدارية اليابانية والماليزية الدروس المستفادة منهما للإدارة الجزائرية، وهي :

- القيادة الإدارية الرشيدة في كل من اليابان وماليزيا منحت الأولوية للإنسان على حساب الديكتاتورية، واستثمرت طاقاته في عملية النهضة الاقتصادية، حيث جعلت من الديمقراطية عنصر هام في عملية النهوض الاقتصادي.
- ترسيخ مبدأ الولاء و الانتماء بين جميع العاملين في المنظمة، الذي ينتج عنه تقوية الروابط بين العاملين في المنظمة وإدارتها، ويقضى على الكثير من السلبيات التي تعوق فعالية الأداء.
- تتميز التجربة الإدارية في اليابانية و ماليزيا بالفاعلية وتغليب القضايا الإقتصادية على الإيديولوجية، ينما في الجزائر تميزت بالإستكانية والقابلية للاستعمار إداريا (التبعية للإدارة الفرنسية بعيوبها).
- انفتاح الإدارة اليابانية والماليزية على الدول المتقدمة، والاقتباس من الثقافات والعلوم والحضارات الأخرى، وإقامة شراكة ذكية، بينما نجد ارتياب الإدارة الجزائرية من الأجانب والتركيز على شراكة المستعمر.
- اهتمت ماليزيا إلى جانب النفط، بالتصنيع والزراعة والسياحة وحيازة التكنولوجية، أما الجزائر فاعتمدت على النفط.
- سيادة روح الفريق والعمل الجماعي في المنظمة، واعتماد مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات.
- معالجة المسائل الداخلية من المنطلقات الثقافية والحضارية للمجتمع، بدون الاصطدام بالدول الكبر، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي،يقول محاضير محمد « إن التنمية الناجحة تحتاج إلى استقرار سياسي، ونظرة ثاقبة إلى المستقبل البعيد، وثبات على المبدأ»(1)، فوسيلة الاستعمار لعرقلة مسيرة التنمية هي ضرب الاستقرار السياسي.
- استطاعت القيادة الماليزية الحكيمة تعزيز دور القيم الإسلامية في عملية النهضة الإقتصادية، والمحافظة على قيمها الإسلامية في ظل تيار العولمة الجارف للمبادئ و الأخلاقيات، بينما عجزت

1 ناصر يوسف، مرجع سابق ص299.

قيادة الجزائر على ذلك وتمحور نموذجها على ثقافة المستعمر، وعملة على إبعاد كل ماله علاقة بالقيم الإسلامية في عملية بناء الاقتصاد الوطني.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة والنتائج التي أسفرت عنها تجارب الدول المتقدمة (اليابان، ماليزيا) السابقة توضح لنا:

أولا: أهمية القيم الأخلاقية في تحقيق فعالية وكفاءة الأداء الإداري .

ثانيا: إن عوامل تحقيق إدارة أعمال فعالة وكفأ للمنظمات في التجربة الإدارية اليابانية والماليزية تتمثل في:

- الإنسان هو العنصر الأول في النهضة الإدارية الإقتصادية في كل من اليابان و ماليزيا، إنسان يؤمن بالعلم بأنه سبيل التطور والتقدم واستعداده الدائم للتعلم الذاتي والتعمق في الاختصاص العلمي واحترامه للقيم الأخلاقية والتقاليد وقواعد العمل.
- اهتم اليابانيون والماليزيون بمناهج التعليم، وذالك بتحديد مبادئ ومواصفات الفرد الذي يراد إخراجه فقاموا بمراجعة المناهج والمقررات فنقوها من القيم الفردية المستوردة من الغرب التي تعيق العمل الجماعي وأضافوا لها برامج السلوك والأخلاق بصيغة متناغمة متكاملة ومدروسة في جميع السنوات، أخرجت شباب يدرك أهمية الواجب، والولاء، والإنتماء، والإحترام، والتفاني في العمل.
- تقديس العمل واحترامه، وتنمية الروح الجماعية التي يحملها الفرد في المنظمة وانسجامه مع الجماعة واعتقاده أن احترام الجماعة له يتم من خلال عمله المنتج المفيد الذي يحتل المرتبة الأولى في سلم القيم.

مميزات هاتين التجربتين: هذه المميزات تحدد لنا طرق وأساليب الوصول إلى إدارة أعمال أكثر فاعلية للمنظمات، وهي:

فكما يقال: إن جميع العائلات السعيدة متشابهة. فالخبرة المستقاة من هاتين التجربتين، تؤكد أن والشروط الأساسية لضمان إدارة أعمال كفأ وفعالة في أي منظمة تكمن في ما يلي:

- اعتبار الأفراد هم العنصر الأساسي الذي يسير المنظمات، حيث أعطت اليابان وماليزيا أولوية عالية لمسألة إدارة الموارد البشرية، بحيث جعلت الأفراد المحور الرئيسي لعملية النهوض والتطوير.
- ضرورة وجود إعداد متواصلة من القيادات الإدارية كشرط أساسي لنجاح المنظمات والصمود أمام المنافسة.
- الإهتمام بالكفاءة، وفاعلية الأداء من خلال اللامركزية القائمة على تفويض السلطات.
- زيادة المشاركة في صنع القرار في كل قطاعات، ووحدات المنظمة.

- تعزيز القيم الأخلاقية في تسيير المنظمات.
- بينت هاتين التجربتين بأن المنظمات القوية يتصف قادتها بالإبداع والتعليم والتكيف.
- المنظمات التي سوف تنجح هي تلك التي تعمل على تطوير العاملين فيها وتنميهم.
- التحفيز والمكافآت، والتوزيع العادل للامتيازات على العاملين في المنظمة.
- اعتماد وظيفة المراجعة والمراقبة في المنظمة لاكتشاف النقائص ومعالجتها.
- كما أثبتت هاتين التجربتين بأن العبقرية القيادية تكمن في كشف مواهب العاملين ودفعهم إلى بدل قصارى جهودهم في تحقيق أهداف المنظمة.

ولاشك أن كل هذا يوضح لنا مدى أهمية الأخذ بهذه القيم الأخلاقية والمقومات والشروط القيادية، ووجوب الحرص على أن تتوفر في المسيرين الإداريين بمختلف المنظمات، وذلك حتى تتوفر فيهم القدرة على تحقيق الأهداف المحددة لهم بكفاءة وفعالية.

التوصيات:

- أهمية دراسة التجارب الإدارية الناجحة، والاستفادة منها، وإدخالها في البرامج الدراسية.
- العناية بالإنسان الذي هو أهم عنصر في تحقيق إدارة أعمال كفأ وفعالة، و ربط مستقبل المنظمة و بمستقبله، والجمع بين مصلحة الفرد والمنظمة والمجتمع على سواء، والتمسك بالقيم الأخلاقية.
- الإبداع والتجديد في مجال الإدارة .
- القيم والمبادئ النابعة من المعتقدات الدينية والحضارية يمكن تنميتها واستثمارها في تحقيق إدارة أعمال كفأة وفعالة، تساهم ف النهضة الاقتصادية المنشودة.

قائمة المراجع:

1. أحمد عبد الفتاح عبد الحليم ، محمد محمد قاسم ، تجارب عالمية مختارة في الإصلاح الإداري ، دراسة حالة خمس دول آسيوية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 1998 .
2. أحمد هني، الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1993.
3. عبد الحفيظ مقدم، المديرون - دراسات نفسية وإجتماعية في المؤسسات الإقتصادية- طبع ونشر مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، الجزائر، سنة 1997.
4. عبد الله بدعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية، ورقة قدمت في ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
5. عبد الله لعريبي، ماليزيا سر النهضة الحديثة، كليك للنشر، الجزائر، سنة 2011.
6. مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، 2000.
7. محمد السيد سليم، عظماء آسيا في القرن العشرين، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة،مصر، سنة 2000.
8. محمد عبد القادر حاتم،الإدارة في اليابان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990.
9. ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، وركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، سنة2010.
10. نوال عبد المنعم بيومي، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والإقتصاد الإسلامي، مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة الأول، سنة 2011 –بتصرف-
11. ABDELHAK LAMIRI, Gérer l'entreprise Algérienne en Economie de Marche, ed PREST COMM, 1993.
12. Yacoub Ahmed, Lagestion industrielle public, tom 1, OPU, Alger, 1987.
13. Mahathir Mohamed, Les 12 Leçons de Maharithir, Revue Les Afriques, N° 111, 2010
14. PHILIPE MIGANI,» les systemes de Management» ed d'organisation, 1993.
15. -Rue , Leslie W. , and Lioyd L. Byers , Management Theory Application , Home Wood : Richard D., Irwin Inc.,1977.
16. عبد الله لعريبي، ماليزيا سر النهضة الحديثة، كليك للنشر، الجزائر، سنة 2011، ص9
17. نوال عبد المنعم بيومي، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والإقتصاد الإسلامي، مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة الأول، سنة 2011 –بتصرف-
18. محمد السيد سليم، عظماء آسيا في القرن العشرين، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة،مصر، سنة 2000ص120.
19. ناصر يوسف، مرجع سابق ص 266.
20. Mahathir Mohamed, Les 12 Leçons de Maharithir, Revue Les Afriques, N° 111, 2010

obeikan.com

تشخيص حقيبة الأعمال باستعمال نموذج «جماعة بوسطن الاستشارية»

دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للبناءات المعدنية «CR Métal»

أ.مزوغ عادل

جامعة البليدة 2 -الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص حقيبة أعمال إحدى المؤسسات العمومية التابعة لقطاع الصناعات الحديدية ويتعلق الأمر بالمؤسسة الوطنية للبناءات المعدنية «CR Métal» ، وذلك باستعمال أحد نماذج التشخيص الإستراتيجي وهو نموذج جماعة بوسطن الاستشارية «BCG» ، هذا النموذج يعتمد على معيارين أساسين هما معدل نمو القطاع السوقي الذي تشتغل فيه المؤسسة وهو مؤشر عن جاذبية السوق ، وحصة السوق النسبية للمؤسسة مقارنة بأكبر منافس لها ، والذي يعتبر مؤشر عن تنافسيتها ، ويقدم النموذج (04) خلايا للنشاط يمكن أن تتموضع فيها وحدات الأعمال الإستراتيجية الخاصة بالمؤسسة وهي خلية علامة الإستفهام ، وخلية الوحدات الساطعة أو النجوم ، وخلية البقرة الحلوب ، وأخيرا خلية الأوزان الميتة ، وبتطبيق هذا النموذج على المؤسسة الوطنية للبناءات المعدنية «CR Métal» محل الدراسة والتي تقوم بإنتاج عدة ميادين أنشطة إستراتيجية أهمها ميدان الهياكل المعدنية وميدان الصهاريج المعدنية ، قمنا بإستخلاص الآتي:

- ميدان الهياكل المعدنية و الذي يعد أهم ميدان نشاط استراتيجي للمؤسسة يقع داخل خانة «الأوزان الميتة» ، أي أنه ميدان ذو مركز تنافسي ضعيف و يقع في سوق ذو معدل نمو منخفض إلا أنه يحقق بعض التدفقات النقدية الموجبة.
- ميدان الصهاريج المعدنية و هو بمثابة ثاني أهم ميدان نشاط استراتيجي للمؤسسة ، يقع هو الآخر داخل خانة الأوزان الميتة ، وهو الآخر ميدان ذو مركز تنافسي ضعيف ، بالإضافة إلى ذلك فإنه يقع في سوق ذو معدل نمو منخفض .

الكلمات المفتاحية : التشخيص الإستراتيجي ، حقيبة الأعمال ، معدل نمو السوق ، حصة السوق النسبية ، علامة الإستفهام ، النجوم ، البقرة الحلوب ، الأوزان الميتة .

Résumé

L'objectif de cette étude est le diagnostic du portefeuille d'activité de l'une des sociétés publiques du secteur de l'industrie métallique. Il s'agit de la société nationale de construction métallique « CRMétal », et cela en utilisant un modèle du diagnostic stratégique c'est le modèle de « Boston

Consulting Group BCG ». Ce modèle se base sur deux critères principaux . Ce sont : - le taux du développement du secteur de marché dans lequel la société travaille, considèré comme un indice d'attractivité du marché , et le deuxième critère est la part du marché relative de la société , par rapport à son premier concurent, considérée comme un indice de compétitivité de la société . Ce modèle nous donne (٠٤) cellules d'activité ou les DAS de la société pourraient se positionner, c'est la cellule Dilemmes, la cellule vedettes, la cellule vache à lait, et la cellule des poids mort.

Après l'application de ce modèle sur « CRMétal » qui produit plusieurs DAS principalement le DAS des charpentes métalliques et le DAS des chaudronneries, on constate que :

- Le domaine des charpentes métalliques qui se considère comme le plus important domaine d'activité stratégique pour la société se trouve dans la cellule des poids mort, c'est-à-dire que c'est un domaine à faible position concurrentielle, et il se situe dans un marché dont le taux de dévellopement est faible, et malgré cela il assure des cash-flow positifs.
- le domaine des chaudronneries considéré comme étant le deuxiéme plus important DAS , se situe lui-même dans la cellule des poids morts, il est également un domaine à faible position concurentielle, En plus de cela il se trouve dans un marché a faible taux de développement.

Les mots clés : Le diagnostic stratégique, le portefeuille d'activité, le taux du développement du marché, les dilemmes, les vedettes, les vaches à lait, les poids morts.

تمهيد :

إن البيئة التي تعمل فيها المؤسسات الإقتصادية حاليا هي بيئة معقدة كثيرة التقلب و سريعة التغير، لذلك لم يعد الربح و تعظيم المبيعات هو الهدف الأساسي للمؤسسة ، بل أصبح هم كل مؤسسة هو كيفية البقاء و الإستمرار في السوق مع المحافظة على حصتها السوقية في مواجهة المنافسين ، في ظل هذا الوضع الحرج أصبح الإهتمام بالمفهوم التسويقي للتسويق أي التسويق الميداني غير كافيا ، بل إتجه إهتمام معظم المؤسسات إلى المفهوم الإستراتيجي للتسويق و التركيز على دراسة إستراتيجيات المنافسين و محاولة فهمها و التكيف معها للتغلب عليهم و استئثار المؤسسة بأكبر حصة سوقية ممكنة ، وعلى هذا الأساس أصبح تشخيص حقيبة أعمال المؤسسة أحد أولوياتها ، من هذا المنطلق

سنقوم في هذه الدراسة بتشخيص حقيبة أعمال إحدى المؤسسات العمومية ويتعلق الأمر بالمؤسسة الوطنية للبناءات المعدنية «CR Métal» ، وذلك بإستعمال أحد أهم نماذج التشخيص الإستراتيجي وهو نموذج جماعة بوسطن الإستشارية «BCG» .

أولا : الجانب النظري للدراسة .

تشخيص حقيبة الأعمال :

بعد أن تقوم المؤسسة بصياغة رسالتها وتحديد أهدافها وغاياتها الإستراتيجية ، يجب عليها أن تقوم بالتجزئة الإستراتيجية لنشاطاتها أي «حصد و جرد جميع أنشطة المؤسسة و منتجاتها ، ومن ثم تجميعها في أقسام متجانسة على أساس المنافسة أو نوع التكنولوجيا المستعملة ، وتسمى هذه الأقسام بوحدات الأعمال الإستراتيجية (Andrea Micbeaux, P111) ومجموع هذه الوحدات يسمى بـ «حقيبة أعمال المؤسسة» ، وقد ظهر مصطلح «وحدات الأعمال الإستراتيجية « في الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك في الستينات من القرن الماضي ، و أول من استعمله هم مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG) ، و كان يسمى باللغة الإنجليزية (SBU: Strategic business unity) أما باللغة الفرنسية فقد سمي بـ: (DAS: Domaine d'activité stratégique)، و مصطلحنا هذا جاء كترجمة حرفية من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية ، و قد تعددت التعاريف حول هذا المصطلح ، فعلى سبيل المثال :

تعريف «T. Atanur et Calori» : « وحدات الأعمال الإستراتيجية هي مجموعة الأنشطة التي تمارسها المؤسسة و التي تمتلك فيها عوامل النجاح متشابهة ، و التي تتقاسم نفس الموارد و المؤهلات» (T. Atamur, R.Calori, P 23)

تعريف «Dubois et Jolibert»: « وحدة العمل الإستراتيجية هي مجموعة الثنائيات (منتجات / أسواق) الموجهة لخدمة نفس الشريحة من المستهلكين، و التي تستخدم نفس التكنولوجيا، والتي تواجه نفس المنافسة»(A. Jolibert, et P.L Dubois, P 174.)

ويجب في هذا الإطار التفرقة بين التجزئة الإستراتيجية سالفة الذكر وبين التجزئة السوقية والتي نقصد بها « تجزئة منتجات المؤسسة إلى مجموعات متشابهة على أساس السلوك الشرائي لمستهلكيها ، حتى تتمكن المؤسسة من تصميم المزيج التسويقي الخاص بكل مجموعة» (L. Lidon , P 162.)

والهدف الرئيسي من تشخيص حقيبة الأعمال هو تحليل وتقييم الثلاثية (أعمال – منتجات - أنشطة) التي تتكون منها المؤسسة ، هذه الأخيرة تسعى دائما إلى ضخ موارد أكثر في حقيبة أعمالها وتخفيض الموارد المخصصة للأنشطة الضعيفة (Med sighir djitli, P47) ، وذلك بناءا على عنصرين أساسيين هما جاذبية السوق الذي تشتغل فيه المؤسسة ، والقوة التنافسية لحقيبة أعمالها ، وعموما يستخدم أسلوب تشخيص حقيبة الأعمال لعدة أسباب أهمها : (ثابت عبد الرحمان إدريس ، ص305)

- تشجيع إدارة المؤسسة على تقييم أنشطتها كل على حدى و وضع الأهداف و تخصيص الموارد لكل منها.
- يعتبر وسيلة اتصال فعالة من خلال تحليله البياني للوضع التنافسي للمؤسسة، حيث يمكن بسهولة التعرف على موقفها الحالي أو المخطط له في المستقبل.
- يدرس قضية التدفق النقدي المتاح للاستخدام في حالات التوسع و النمو.
- إلا أن هذا الأسلوب لا يخلو من بعض السلبيات من بينها :
- صعوبة تعريف الثنائية (المنتج / قطاعات السوق) .
- يقترح هذا الأسلوب استراتيجيات فعالة ، و لكن قد تفتقر إلى الجانب العملي في بعض المواقف.
- يقدم هذا الأسلوب صورة خادعة أحيانا ناتجة عن نظرة مثالية عن المؤسسة نتيجة أحكام شخصية مسبقة .

1- نموذج جماعة بوسطن الاستشارية «BCG» :

يعتبر نموذج «BCG» أول نموذج إستخدم كأداة لتشخيص حقيبة أعمال المؤسسة ، قدم هذا النموذج من طرف جماعة بوسطن الإستشارية (Boston consulting group) وهي مؤسسة إستشارية إدارية قامت بإنشاء أسلوب بسيط للتشخيص الإستراتيجي يمكن لأي مؤسسة إستعماله ، وقد طبق هذا النموذج لأول مرة على مؤسسة «Mead paper corp» الأمريكية (Med Sighir Djilti, P50) ، ويعتمد هذا النموذج على مبدأ أساسي هو أثر التعلم والخبرة ، كما يستخدم بعدين أساسين هما معدل نمو السوق والحصة السوقية النسبية ، ويسمى هذا النموذج إصطلاحا بنموذج «النمو/حصة السوق» (T.Atamur, P36) .

1-2 أثر التعلم والخبرة :

المبدأ الأساسي لمفهوم أثر التعلم والخبرة أنه كلما تضاعفت الكمية المنتجة المتراكمة في مؤسسة ما ، كلما إنخفضت التكاليف الوحدوية لمنتجاتها ، حيث أثبتت الدراسات أن تكلفة الوحدة من المنتج كانت تنخفض بحوالي 20% في كل مرة كان يتم فيها مضاعفة الكمية المنتجة (L.Lindon, P39) وهذا بسبب الخبرة التراكمية لليد العاملة والتي تنجح بمرور الوقت في التحكم في تقنيات العملية الإنتاجية ، مما يسمح لها بتخفيض زمن وتكلفة إنتاج كل وحدة إضافية منتجة بنحو10% إلى 25% ، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الإنتاج المتراكم والتكلفة الوحدوية للمنتج :

الشكل رقم01 : منحنى أثر التعلم والخبرة

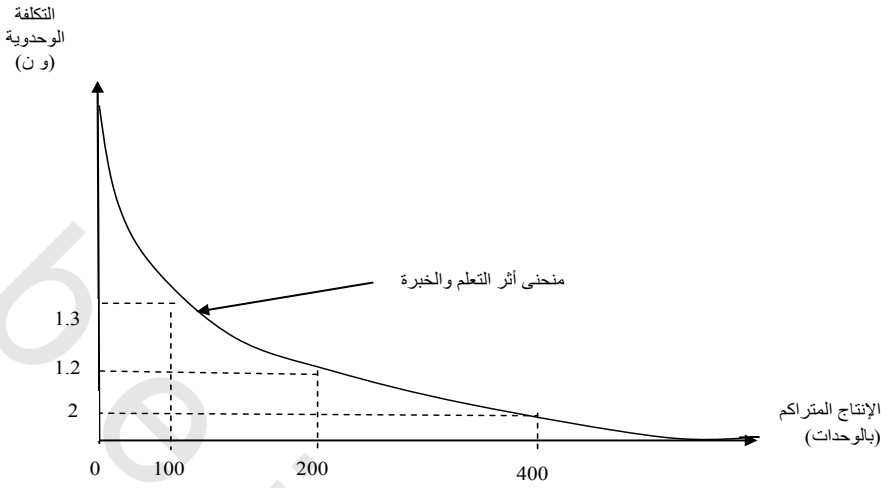

.**Source**: Jean claud tarondeau, P77

2-2 الأبعاد الأساسية لنموذج «BCG» :

يقوم نموذج «BCG" على بعدين أساسيين هما معدل النمو السنوي للسوق الذي يباع فيه المنتج ويكون في المحور العمودي وهو يمتد من 10% إلى 20% ويعبر عن جاذبية السوق (A.Lameri, P65) ويحسب بالمعادلة الآتية :

معدل نمو السوق = [المبيعات الوطنية للسنة (ن1+) – المبيعات الوطنية للسنة ن] / المبيعات الوطنية للسنة ن

أما البعد الثاني فيتعلق بحصة السوق النسبية (PMR) وهو حصة السوق المطلقة للمؤسسة نسبة إلى حصة السوق المطلقة لأكبر منافس أي زعيم السوق ، وهو يقع في المحور الأفقي و يعبر عن تنافسية المؤسسة ، ويحسب بالمعادلة الآتية :

الحصة السوقية النسبية = الحصة السوقية المطلقة للمؤسسة/ الحصة السوقية المطلقة لأكبر منافس

وهنا تظهر حالتين افتراضيتين :

- إذا كانت المؤسسة هي زعيمة السوق أي تملك أكبر حصة سوقية مطلقة ، في هذه الحالة نأخذ المنافس الذي يأتي مباشرة في المرتبة الثانية بعدها ، وهنا تكون حصة السوق النسبية أكبر من واحد (PMR > 1)

- أما إذا لم تكن المؤسسة هي زعيمة السوق ، أي يوجد منافس أو أكثر يفوقها من حيث الحصة السوقية المطلقة ، هنا تكون حصة السوق النسبية أقل من واحد (PMR < 1)

وتقاطع هذين البعدين يسمح بتشكيل مصفوفة من أربعة (04) خانات ، كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم 02 : الإطار العام لنموذج جماعة بوسطن الاستشارية BCG

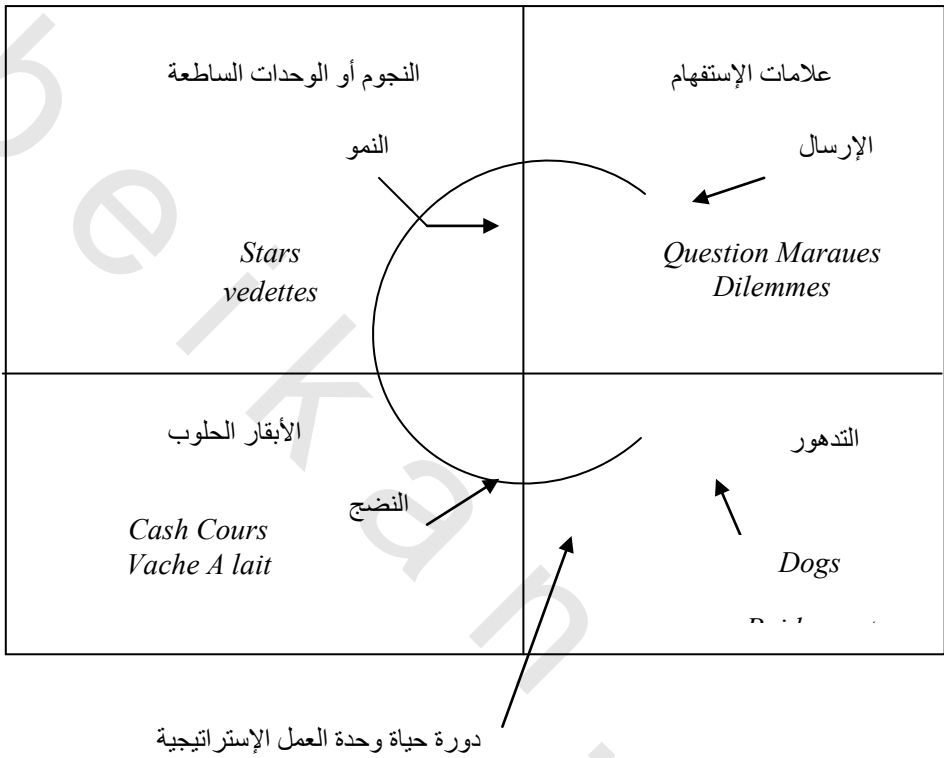

Source : K Hamdi, Comment diagnostiquer et redresser une entreprise , Edition Collection entreprise, Alger, Algérie, 1995, P104.

من خلال هذا الشكل يمكن تصنيف نشاطات المؤسسة إلى (04) أصناف هي : (Ahmed Hamadouche, P56)

أ- نشاطات علامة الإستفهام (Les Dilemmes) :

تشير هذه الحالة إلى حصة سوقية نسبية منخفضة مع معدل نمو مرتفع للسوق ، مما يعني ضعف تنافسية المؤسسة مقارنة بباقي المنافسين ، ومع ذلك هناك أمل للنجاح لأن النشاط يتميز بالإنتعاش و النمو ، في هذه الحالة المؤسسة تحتاج إلى قدر كبير من السيولة لإستغلال معدل النمو المرتفع للسوق لكي تصبح نجوم في المستقبل .

ب- نشاطات النجوم (Les vedettes):

هذه الحالة تشير إلى حصة سوقية نسبية مرتفعة ومعدل نمو سوقي مرتفع أيضا ، مما يعني أن المؤسسة رائدة في مجال نشاطها ، إلا أن هناك خطر دخول منافسين جدد ، لذلك يجب على المؤسسة تطبيق إحدى إستراتيجيات النمو للحفاظ على مركزها التنافسي وذلك بالإنفاق على نشاطات الإعلان والبحث والتطوير .

ج- نشاطات الأبقار الحلوب (Les vaches à lait):

تشير هذه الحالة إلى حصة سوقية نسبية مرتفعة ولكن تقع في سوق ذو معدل نمو ضعيف ، هذه الوضعية مريحة جدا للمؤسسة لأن إحتمال دخول منافسين جدد ضئيل لعدم جاذبية السوق ، لذلك يجب على المؤسسة الإستفادة القصوى من هذا الوضع عن طريق إستثمار السيولة المرتفعة التي تدرها هذه النشاطات في مجالات إستثمارية جديدة .

د- نشاطات الأوزان الميتة (Les poids mort):

في هذه الحالة تكون الحصة السوقية النسبية منخفضة وكذلك الأمر بالنسبة لمعدل نمو السوق ، هذه الوضعية كارثية بالنسبة لنشاطات المؤسسة ولا فائدة من الاستمرار فيها ، وأحسن حل هو التخلي عنها لأن مردوديتها ضعيفة ، وذلك عن طريق تصفيتها أو بيعها لأحد المنافسين .

ثانيا : الجانب التطبيقي للدراسة .

1- عرض و تقديم المؤسسة :

تأسست المؤسسة الوطنية للبناءات المعدنية «CR Métal» وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 49/83 لسنة 1983 و المنشور في الجريدة الرسمية يوم 25 جانفي 1983 بعد إعادة هيكلة مؤسسة (SN METAL)، حيث أصبحت تختص في إنجاز و تركيب البناءات المعدنية ، و كانت إحدى وحدات مؤسسة «ENCC» ، و في 01 جويلية 2001 أخذت شبه استقلال مالي و إداري حيث أصبحت شركة ذات أسهم (SPA) برأس مال اجتماعي قدره 100.000.000,00 دج مقسم إلى 20.000 سهم ، القيمة الإسمية للسهم الواحد هي 5.000 دج، وتجدر الإشارة إلى أنه في الجمعية العامة غير العادية المؤرخة في 25-12-2007 تم رفع رأس المال الإجتماعي للمؤسسة ليصبح 680.100.000,00 دج ، هذه المؤسسة يقع مقرها بـ: 130 شارع كريتلي مختار. مدينة البليدة، و موقعها على شبكة الانترنيت هو www.CRmetal-spa.com ، و يعمل بها حاليا 428 عامل بلغت كتلة أجورهم لسنة 2012 ما يقارب 106.447.000دج (عن مديرية المستخدمين) .

و نظرا لقدرتها الإنتاجية الهائلة (4183 طن لسنة 2012) و خبرتها الطويلة (60 سنة من العمل المتواصل) و إنجازاتها المتعددة (مطحنة المتيجة ، عدة قاعات و مخازن لفائدة سوناطراك ، عدة مدارس ابتدائية مبنية بالحديد ، عدة بنايات لفائدة وزارة الدفاع الوطني) استطاعت المؤسسة

الوطنية للبناءات المعدنية «CR Métal» في 09 أفريل 2002 من الحصول على شهادة الجودة العالمية ISO 9001 من منظمة الشهادات الأجنبية SGS كون المؤسسة تعد إنتاجية و خدمية في آن واحد ، كما تمكنت في جويلية 2007 من الحصول على شهادة 18001 OHSAS-1999 من نفس المنظمة .

2- عرض حقيبة أعمال المؤسسة :

تنتج المؤسسة عدة وحدات أعمال إستراتيجية (DAS)، حيث تتكون كل وحدة من عدة تشكيلات إنتاجية (Gammes de produits)، كما أن كل تشكيلة إنتاجية تتكون من عدة خطوط (Lignes de produits)، و يمكن تحديد حقيبة أعمال المؤسسة في الآتي :

أولا: الهياكل المعدنية (Les Charpentes Métalliques).

هي هياكل معدنية ضخمة تستعمل خصوصا في بناء المصانع و المستودعات الكبيرة ، و هي تتكون من خطين إنتاجيين هما : الهياكل المعدنية الخفيفة و الهياكل المعدنية الثقيلة.

و قد بلغ رقم أعمال هذه الوحدة الإستراتيجية لسنة 2012 (447.184.000 دج) ، أي بنسبة 56.20 % من رقم الأعمال الإجمالي لسنة 2012 بطاقة إنتاجية تقدر بـ: 2894 طن.

ثانيا: الصهاريج المعدنية (Les chaudronneries).

هي صهاريج ضخمة تستعمل لتخزين المواد الصلبة ، و السائلة ، و الغازية ، و هي تتكون من ثلاث تشكيلات إنتاجية و ذلك كما يلي:

أ. الصهاريج المعدنية للمواد السائلة .

ب. الصهاريج المعدنية للمواد الصلبة .

ج. الصهاريج تحت الضغط .

و قد بلغ رقم أعمال هذه الوحدة الإستراتيجية لسنة 2012 (181.858.000 دج) أي ما يمثل 22.80 % من رقم الأعمال الكلي لنفس السنة و ذلك بطاقة إنتاجية تقدر بـ: 661 طن.

ثالثا: التجهيزات الصناعية المختلفة (Les équipements industriels divers) .

يطلق عليها اختصارا رمز (E.I.D) و هي تشمل جميع التجهيزات الميكانيكية المستعملة في عملية الإنتاج أو الصيانة أو النقل كالعربات الصناعية الصغيرة ، وقد بلغ رقم أعمالها لسنة 2012 (68.214.000 دج) أي ما يقدر بـ: 8.50 % من مجموع رقم الأعمال لنفس السنة ، بطاقة إنتاجية تقدر بـ: 453 طن.

رابعا: التركيب الخارجي و خدمة الصيانة الصناعية (Montage extérieur + prestation).

تقدم المؤسسة خدمات للغير تتمثل في خدمة التركيب الخارجي ، و خدمة الصيانة الصناعية ، و قد بلغ مجموع رقم أعمال الخدمات لسنة 2012 (98.656.000 دج) أي ما يمثل 12.50 % من رقم الأعمال الإجمالي لنفس السنة.

و الجدول الموالي يلخص نسبة مشاركة كل وحدة أعمال إستراتيجية في رقم الأعمال الإجمالي لسنة 2012 ، و كذا طاقتها الإنتاجية لنفس السنة :

الجدول رقم 01 : نسبة مشاركة كل وحدة أعمال في رقم الأعمال الإجمالي و الطاقة الإنتاجية لسنة 2012.

وحدة العمل الإستراتيجية	رقم الأعمال (دج)	النسبة المئوية (%)	الطاقة الإنتاجية (طن)	النسبة المئوية (%)
الهياكل المعدنية	447.184.000	% 56.20	2894	% 72.20
الصهاريج المعدنية	181.858.000	% 22.80	661	16.50%
التجهيزات الصناعية المختلفة	68.214.000	% 08.50	453	11.30%
التركيب الخارجي وخدمة الصيانة	98.656.000	% 12.50	/	/

المصدر: المديرية التجارية للمؤسسة .

1- تشخيص الموارد المالية للمؤسسة :

أولا: نسبة تطور رقم أعمال المؤسسة :

و يظهر ذلك في الجدول الموالي

الجدول رقم 02 : تطور رقم أعمال المؤسسة خلال الست سنوات الماضية (2007-2012)

السنة (ن)	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رقم الأعمال (1000دج)	628.232	675.527	536.875	637.300	614.416	796.100
نسبة تطور رقم الأعمال مقارنة بالسنة (ن1-)	/	7.52%	20.52% -	18.70%	3.59% -	29.57%

المصدر: المديرية التجارية.

ثانيا: نسبة تطور نتيجة دورة المؤسسة : الجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم 03 : تطور نتيجة الدورة للمؤسسة خلال الست سنوات الماضية (2007-2012)

السنة (ن)	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نتيجة الدورة (**1000دج**)	23.860	28.645	17.594	73.782	49.279	51.756
نسبة تطور نتيجة الدورة مقارنة بالسنة (ن-1)	/	% 20	- 38.57%	319.35%	- 33.21%	05.02%

المصدر: مديرية المالية و المحاسبة.

2- تشخيص الموارد البشرية للمؤسسة :

تتمتع المؤسسة الوطنية للبناءات المعدنية (CR METAL) بقدرات بشرية كبيرة ، و هي موزعة على مختلف أقسام المؤسسة كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 04 : توزيع العمال في المؤسسة لسنة 2012

الرتبة / الوظيفة	الإطارات	التقنيون	أعوان التنفيذ	المجموع	النسبة المئوية (%)
الإنتاج	08	18	248	274	64%
التوزيع	23	27	26	76	17.75%
الإدارة	30	20	28	78	18.22%
المجموع	61	65	302	**428**	100%
النسبة المئوية(%)	14.25%	15.18%	70.65%	100%	

المصدر: مديرية المستخدمين.

يمكن كذلك توزيع العمال في المؤسسة لسنة 2012 حسب فئات السن كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: توزيع عمال المؤسسة لسنة 2012 حسب فئات السن.

الرتبة / فئات السن	الإطارات	أعوان التحكم	أعوان التنفيذ	المجموع	النسبة المئوية (%)
أقل من 20 سنة	00	00	09	09	% 2.10
من 20 إلى 25 سنة	01	03	29	33	% 7.71
من 25 إلى 30 سنة	20	09	47	76	% 17.75
من 30 إلى 35 سنة	07	08	55	70	% 16.35

من 35 إلى 40 سنة	05	05	40	50	11.68%
من 40 إلى 45 سنة	17	08	39	64	14.95%
من 45 إلى 50 سنة	06	21	49	76	17.75%
من 50 إلى 55 سنة	02	06	24	32	07.47%
أكثر من 55 سنة	03	05	10	18	04.20%
المجموع	61	65	302	**428**	

المصدر: مديرية المستخدمين.

و من جهة ثالثة يمكن إبراز تطور عدد العمال المؤسسة خلال السبع سنوات الماضية كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم 07 : تطور عدد عمال المؤسسة من سنة 2006 إلى سنة 2012

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد العمال	358	352	354	347	314	354	428

المصدر: مديرية المستخدمين.

1- تشخيص البيئة التنافسية للمؤسسة :

أ- تشخيص زبائن المؤسسة :

تتعامل المؤسسة الوطنية للبناءات المعدنية (CR METAL) مع عدة زبائن ينتمون إلى كل من القطاع العمومي و القطاع الخاص، و يمكن تحديد أهم زبائن المؤسسة وفقا لمساهماتهم في تحقيق رقم الأعمال الكلي لسنة 2012 في الجدول الموالي:

الجدول رقم 08 : زبائن المؤسسة و تعاملاتهم المالية لسنة 2012

الزبون (Client)	التعاملات (دج)	النسبة (%)
SAINT GOBAIN	98.466.355	12.36%
METALENG	89.098.634	11.19%
SAMSUNG	84.393.865	10.60%
ENTP	73.505.987	9.23%
NAFTAL	62.443.611	7.84%
PRIVE	41.310.745	5.18%
STAEM	30.728.997	3.85%
GHRAISSA	30.268.899	3.80%
SIDEM	25.327.746	3.18%

HADREB	17.473.601	2.19%
AIFG	17.111.364	2.14%
زبائن آخرين (تقل تعاملاتهم المالية عن 15.000.000 دج)	225.970.196	28.38%
المجموع TOTAL	796.100.000	% 100

المصدر: المديرية التجارية.

ب- تشخيص موردو المؤسسة :

باعتبار المؤسسة الوطنية للبناءات المعدنية (CR METAL) مؤسسة إنتاجية و تجارية ، فهي تحتاج إلى مواد أولية عديدة لتنشيط عملية الإنتاج ، لذلك تعتمد في اقتناء هذه المواد الأولية على العديد من الموردين ، مثلما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 09 : موردو المؤسسة و تعاملاتهم المالية لسنة 2012

الزبون (Client)	التعاملات (دج)	النسبة (%)
SARL ALDIOIL	62.853.929	14%
SARL BILBAO	56.030.871	12.5%
NATRA INTER	40.802.825	9.10%
ISPAT ANNABA	39.649.620	8.90%
ETS FOUROD ANNABA	35.440.341	7.90%
SARL POINT ET METAUX	23.047.658	5.20%
SARL LUX METAL	22.462.228	% 05
ALPROSID EL HARRACH	18.099.203	% 04
ETS TOUALI	16.984.101	% 3.80
DOUANES ALGERIENNES	11.054.344	2.50%
ALIECO GROUPE ENCC	8.765.209	1.96%
موردون آخرون (تقل تعاملاتهم المالية عن 8.000.000 دج)	112.078.142	25.14%
المجموع TOTAL	445.816.000	% 100

المصدر: مديرية التموين.

ج- تشخيص منافسو المؤسسة :

تتعرض المؤسسة الوطنية للبناءات المعدنية (CR METAL) و التي تختص في صناعة الهياكل المعدنية و الصهاريج المعدنية إلى منافسة شديدة من العديد من المؤسسات ، خصوصا من المؤسسة العمومية للبناءات المصنعة الحديدية و النحاسية «BATCIC SPA» والتي تنتمي إلى مجمع (BATIMETAL) و التي تعتبر زعيمة السوق أي هي الرائدة في هذا القطاع السوقي .

2- التشخيص الإستراتيجي لحقيبة الأعمال بإستعمال نموذج BCG :

من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة بإستعمال نموذج BCG ، قمنا باقتصار الدراسة على أهم ميدانين نشاط إستراتيجيين في المؤسسة و هما ميدان الهياكل المعدنية و ميدان الصهاريج المعدنية ، و اللذان يساهمان بأكبر نسبة في تحقيق رقم الأعمال الكلي للمؤسسة لسنة 2012 (88,7 % مجتمعين) .

أ-حساب معدل نمو السوق لكلا الميدانيين محل الدراسة :

كما رأينا في الدراسة النظرية فإن أول خطوة من خطوات تطبيق نموذج «BCG» تتمثل في حساب معدل نمو السوق ، لذلك سنقوم فيما يلي بتحديد النسبة الكلية لتطور سوق الهياكل المعدنية و كذا سوق الصهاريج المعدنية للست (06) سنوات الماضية ، عبر اتباع الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : تحديد المبيعات الوطنية للميدانين محل الدراسة .

أول خطوة سنقوم بها هي هيكلة جدول يضم تطور المبيعات الوطنية لكل من سوق الهياكل المعدنية و سوق الصهاريج المعدنية للستة (06) سنوات الماضية ، و قد قمنا بحساب هذه المبيعات فيزيائيا (بالطن) للابتعاد عن تأثيرات التضخم :

الجدول رقم 10 : تطور المبيعات الوطنية لكل من سوق الهياكل المعدنية و سوق الصهاريج المعدنية (بالطن)

السنة / السوق	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سوق الهياكل المعدنية	19148	20211	21274	22337	23400	24464
سوق الصهاريج المعدنية	27235	29172	31110	33040	34985	36922

الخطوة الثانية : حساب نسبة تطور المبيعات لكلا السوقين.

يتم حساب نسبة تطور السوق باتباع الطريقة الآتية:

نسبة التطور الجزئية = [مبيعات السنة (ن+1)- مبيعات السنة (ن)]/ مبيعات السنة (ن).

نسبة تطور السوق = مجموع نسب التطور الجزئية / عدد السنوات.

و يمكن تطبيق ذلك في الجدول الموالي :

الجدول رقم 11 : نسبة تطور المبيعات لكلا السوقين.

السنوات السوق	2007/2008	2008/2009	2009/2010	2010/2011	2011/2012	المجموع
سوق الهياكل المعدنية	5.55%	5.25%	4.99%	4.75%	4.54%	25%
سوق الصهاريج المعدنية	7.11%	6.64%	6.20%	5.88%	5.53%	31.36%

النتائج:

معدل نسبة تطور سوق الهياكل المعدنية = 25 / 5 = 05%

معدل نسبة تطور سوق الصهاريج المعدنية = 31.36 / 5 = 06,3%

ب- حساب حصة السوق النسبية للمؤسسة الوطنية للبناءات المعدنية (CR Métal) من كلا الميدانين :

سنتطرق فيما يلي إلى حساب حصة السوق النسبية للمؤسسة من الميدانين محل الدراسة لسنة 2012 مقارنة بحصة أكبر منافس لها و هي مؤسسة «BATICIC SPA» .

الخطوة الأولى : تحديد مبيعات المؤسسة و مبيعات أكبر منافس لكلا الميدانين.

الجدول رقم 12 : مبيعات «CR Métal» و مبيعات «BATICIC SPA» بالطن لسنة 2012

المؤسسات الميادين الإستراتيجية	مؤسسة «CR Métal»	مؤسسة «BATICIC SPA»	المبيعات الكلية (الوطنية)
ميدان الهياكل المعدنية	2894	5478	24464
ميدان الصهاريج المعدنية	661	2417	36922

الخطوة الثانية : حساب الحصة السوقية لمؤسسة «CR Métal» و مؤسسة «BATICIC SPA» من كلا الميدانين.

يتم حساب حصة «CR Métal» و حصة أكبر منافس لها «BATICIC SPA» من السوق باتباع الطريقة الآتية :

حصة السوقية المطلقة = مبيعات المؤسسة لسنة 2012 / المبيعات الوطنية لنفس السنة .

و ينتج عن ذلك الجدول الآتي:

الجدول رقم 13 : الحصة السوقية المطلقة لـ «CR Métal» و «BATICIC SPA» لسنة 2012

المؤسسات الميادين الإستراتيجية	مؤسسة «CR Métal»	مؤسسة «BATICIC SPA»
ميدان الهياكل المعدنية	11,82%	22,39%
ميدان الصهاريج المعدنية	01,79%	06,54%

الخطوة الثالثة : حساب حصة السوق النسبية لمؤسسة «CR Métal» لكلا الميدانين.

يتم حساب حصة السوق النسبية للمؤسسة باتباع الطريقة الآتية:

حصة السوق النسبية للمؤسسة = الحصة السوقية المطلقة للمؤسسة / الحصة السوقية المطلقة لأكبر منافس و ينتج عن ذلك الجدول الموالي:

الجدول رقم 14 : حصة السوق النسبية لمؤسسة «CR Métal» من كلا الميدانين.

السوق	حصة السوق النسبية لمؤسسة «CR Métal»
سوق الهياكل المعدنية	0,52
سوق الصهاريج المعدنية	0,28

ج- هيكلة مصفوفة «BCG» لمؤسسة «CR Métal» :

يمكن وضع نتيجة حساب معدل نمو السوق بالنسبة لوحدات الاعمال الإستراتيجية محل الدراسة ، و كذا الحصة السوقية النسبية للمؤسسة في جدول مفصل كما يلي:

الجدول رقم 15: أبعاد مصفوفة «BCG» لمؤسسة «CR Métal»

أبعاد مصفوفة (BCG) الميادين الاستراتيجية	نسبة تطور السوق	حصة السوق النسبية للمؤسسة
ميدان الهياكل المعدنية	%05	0,52
ميدان الصهاريج المعدنية	%06,3	0,27

يمكن هيكلة مصفوفة «BCG» لمؤسسة «CR Métal» بالاعتماد على النتائج السابقة ، بحيث أن مساحة الدائرة الممثلة لكل وحدة عمل استراتيجية تتناسب مع رقم أعمال هذه الوحدة ، و نحن

نعلم أن نسبة مشاركة رقم أعمال ميدان الهياكل المعدنية يمثل 56.20 % من حجم رقم الأعمال الكلي لسنة 2012 ، بينما يشارك ميدان الصهاريج المعدنية بـــ 22.80 % من حجم رقم الأعمال الكلي لنفس السنة .

لذلك فإن مساحة الدائرة الممثلة لميدان الهياكل المعدنية تمثل 56.20 / 22.80 = 2.46 مساحة الدائرة الممثلة لميدان الصهاريج المعدنية أي حوالي الضعفين و النصف.

و عليه تصبح مصفوفة «BCG» لمؤسسة «CR Métal» لسنة 2012 كالآتي :

الشكل رقم 03 : مصفوفة BCG لمؤسسة «CR Métal» لسنة 2012

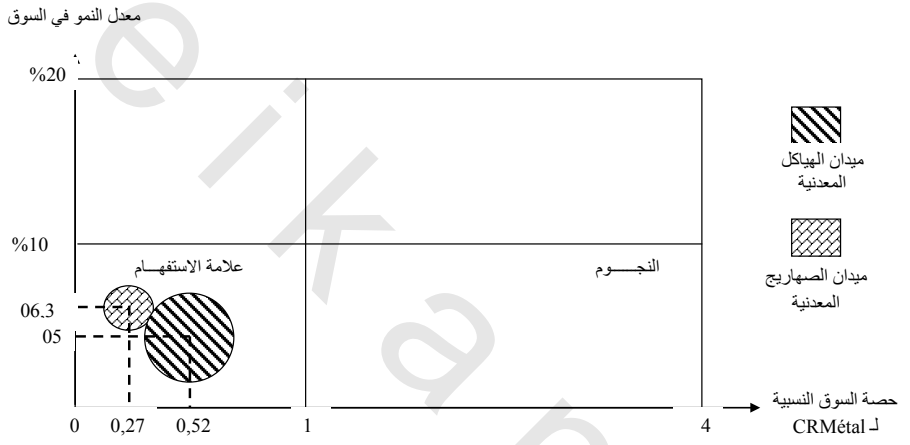

الـخاتمة

بعد تشخيص حقيبة أعمال المؤسسة بإستخدام نموذج «BCG» و إستخلاص النتائج نلاحظ أن :

ميدان الهياكل المعدنية و الذي يعد أهم ميدان نشاط استراتيجي لمؤسسة «CR Métal» و الذي يشارك بنسبة 56.20% من حجم رقم الأعمال الكلي للمؤسسة لسنة 2012 يقع داخل خانة «الأوزان الميتة» «Les poids mort» ، أي أنه ميدان ذو مركز تنافسي ضعيف (0.27 من حصة أكبر منافس) و يقع في سوق ذو معدل نمو منخفض (06,3 %) إلا أنه يحقق بعض التدفقات النقدية الموجبة.

- ميدان الصهاريج المعدنية و هو بمثابة ثاني أهم ميدان نشاط استراتيجي للمؤسسة بنسبة مشاركة 22.80 % من حجم رقم الأعمال الكلي لسنة 2012 ، يقع هو الآخر داخل خانة الأوزان الميتة ، وهو الآخر ميدان ذو مركز تنافسي ضعيف (0,52 من حصة أكبر منافس) ، بالإضافة إلى ذلك فإنه يقع في سوق ذو معدل نمو منخفض (05 %).

و على هذا الأساس نقترح على المؤسسة تطبيق إستراتيجية الحصاد و التي تعتبر إحدى استراتيجيات الانكماش و الغاية منها هو تحقيق تدفقات نقدية في الأمد القصير مع إهمال ذلك في الأمد الطويل ، هذه الإستراتيجية تتناسب مع منتجات الاوزان الميتة ، و تهدف إلى الخروج من السوق بعد حصاد ما يمكن حصاده ، أما نجاحها فيرتبط بإطالة فترة القشط التدريجي للسوق أطول فترة ممكنة .

obeikan.com

قائمة المراجع

1 - Andrea Micbeaux**, Marketing et bases de données**, Edition Chihab, Paris , France, 1997.

2- T. Atamer, R.Calori, **Diagnostic et décisions stratégiques**, Edition Dunod, Paris, France, 1998.

3- A. Jolibert, et P.L Dubois**, Le marketing : Fondement et pratique**, Edi Economica, Paris , France, 1992.

4- L. Lidon , **Mercator : Théorie et pratique du marketing** , 6em edition, edi Dalloz, Paris, France, 2000, P 162.

5- Med sighir djitli , **Marketing stratégique**, Edition Ibn Sina, Alger, Algérie, 2001.

6- ثابت عبد الرحمان إدريس ، **الإدارة الإستراتيجية : مفاهيم ونماذج تطبيقية** ، الدار الجامعية ، الطبعة الأولى، الإسكندرية ، مصر، 2002.

7- Jean claud tarondeau, **Stratégie industriel** , Edition Vuibert- gestion, Paris, France, 1993.

8 - A.Lameri, **Gérer l'entreprise algérienne en économie de marcher**, Edition rostom, Alger, Algérie, 1993.

9- K. Hamdi, **Comment diagnostiquer et redresser une entreprise** , Edition Collection entreprise, Alger, Algérie, 1995

10 - Ahmed Hamadouche, **Méthode et outils d'analyse stratégique**, les édition chihab- Eyrolles, Alger, Algérie, 1997.

Openkan.com

أثـر الكفاءة على تنافسية الجهاز البنكي الجزائري
دراسـة قيـاسيــة (2005-2008)

أ.د شريــط عابـد

أ. بلجيلالي فتيــحة

جامعة تيارت

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس كفاءة البنوك الجزائرية و تقييم أثرها على تنافسية الجهاز البنكي ككل، و ذلك في الفترة ما بين 2005 2008-، من خلال الاعتماد على عينة من البنوك باستخدام ما يعرف بنماذج CAMEL.

و قد توصلت الدراسة إلى أن مستويات الكفاءة للبنوك الجزائرية متدنية بسبب تدني جودة الأصول، و ارتفاع نسبة السيولة، كما بينت هذه الدراسة الأثر الكبير و الايجابي للكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي،مما يستوجب على البنوك رفع مخصصات التسهيلات الائتمانية، و إعادة النظر في سياسات الإقراض المتبعة، إضافة إلى محاولة التقليص من نسب السيولة المرتفعة، لزيادة كفاءة البنوك و تنافسيتها.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة المصرفية، التنافسية، نماذج CAMEL.

Résumé :

Le but de cette étude est de mesurer l›efficience des banques algériennes et d'évaluer leur impact sur la compétitivité du système bancaire dans son ensemble, entre 2005 -2008, en s'appuyant sur un échantillon de banques en utilisant ce qui est connu par les modèles de CAMEL.

L'étude a révélé que les niveaux d›efficience des banques algériennes sont faibles à cause de : la mauvaise qualité des actifs, le ratio élevé de liquidité, elle montre aussi l'impact positif de l›efficience sur la concurrence du système bancaire, qui exige les banques à augmenter l›allocation des facilités de crédit, et à reconsidérer les politiques de prêt suivie, et essayer de minimiser les ratios de liquidité élevés, et d'augmenter l›efficience et la compétitivité des banques.

Mots-clés: l'efficience bancaire, la compétitivité, les modèles de CAMEL.

مقدمة

يلعب الجهاز البنك الجزائري دوراً فعالا في التنمية الاقتصادية الوطنية، من خلال تشجيع عمليات الاستثمار، فهو يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي، و عليه يتوجب على مختلف البنوك التجارية الجزائرية أن تتمتع بمستويات عالية من الكفاءة، هذه الأخيرة التي تعكس ربحية البنك و قدرته على المنافسة، فالبنك الذي يجيد إدارة و استغلال مصادر أمواله بشكل فعال سيزيد حتما من معدلات ربحيته.

إلا أن الجهاز البنكي الجزائري لا يزال بعيداً عن مستوى التنافسية المطلوبة، نظراً لتدني مستويات الكفاءة لدى أغلب البنوك التجارية، نتيجة ارتفاع معدلات السيولة، و انخفاض جودة أصول البنوك.

من هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحديد مستويات كفاءة الجهاز البنكي الجزائري و أثرها على تنافسيته، بالاعتماد على نماذج التحليل المالي *CAMEL* لتحليل الكفاءة.

أولا: مشكلة الدراسة: في إطار سعيها إلى تدعيم مراكزها المالية و تطوير قدراتها التنافسية، تسعى البنوك الجزائرية إلى تحقيق أعلى مستويات الكفاءة، من خلال الموازنة بين الربحية و السيولة و المخاطرة، و من هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الكفاءة على تنافسية الجهاز البنكي الجزائري؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

- ما مدى تأثر القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية بحجم القروض و الودائع ؟
- ما هي مستويات كفاية رأس المال لدى البنوك التجارية الجزائرية ؟
- ما هي مستويات السيولة في البنوك الجزائرية؟

ثانيا: أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

- قياس كفاءة الجهاز البنكي الجزائري بالاعتماد على نماذج *CAMEL*؛
- تبيان مدى تأثير الكفاءة المصرفية على تنافسية الجهاز المصرفي ككل؛
- التعرف على مستويات الكفاءة للبنوك الجزائرية.

ثالثا: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام نماذج *CAMEL*؛
- التعرف على أثر الكفاءة المصرفية على تنافسية الجهاز البنكي الجزائري؛
- معرفة مصادر مواطن الخلل في البنوك الجزائرية ذات الأثر السلبي على كفاءة البنوك و بالتالي

تنافسيتها؛

رابعا: فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال و القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأصول و القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع و حجم القروض و القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

خامسا: مجتمع و عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من عينة من البنوك التجارية الجزائرية، و قد تم جمع عدد من البيانات المالية الخاصة بها لقياس مستويات كفاءتها.

سادسا: منهج الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كون أنه الأنسب لتحليل المشكلة قيد الدراسة، إضافة إلى الدراسة الميدانية من خلال جمع المعلومات المالية الخاصة بالبنوك التجارية الجزائرية.

سابعا: أداة الدراسة:

تم الاعتماد على نماذج $CAMEL$ لتحديد مستويات الكفاءة للبنوك التجارية الجزائرية، و تبيان أثرها على القدرة التنافسية لهذه البنوك.

ثامنا: حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تحددت الدراسة زمنيا بالفترة الممتدة من 2005 إلى 2008.

الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى عدد من البنوك التجارية الجزائرية.

المحور الأول: الإطار النظري

أولا: الكفاءة

1- تعريف الكفاءة:

إن مفهوم الكفاءة يتعلق أساسا بكيفية تخصيص الموارد المتاحة و المحدودة لتلبية حاجات و رغبات المجتمع، لذلك فهي تعرف على أنها «اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية».[1]

و باعتبار القطاع البنكي أهم قطاع في اقتصاد أي دولة فإن الكفاءة المصرفية هي الأخرى تمثل جانباً هاما من الاقتصاد، فهي تعبر عن قدرة البنك عن توظيف مصادر أمواله في استخداماته المثلى، لتعظيم أرباحه و بالتالي تعظيم ثروة الملاك، لذا تسعى البنوك إلى الموازنة بين السيولة، الربحية و المخاطرة، فيحاول البنك تحقيق أقصى الأرباح من خلال استثمار أموال مودعيه في مشاريع مختلفة، و عليه فإن الربح يتحقق بتجميع أكبر قدر من المدخرات، بالمقابل على البنك أن يواجه احتمال سحب المودعين لأموالهم في أي لحظة، لذا عليه أن يحتفظ بدرجة من السيولة لمواجهة هذه المشكلة، كما يواجه أيضاً عنصراً آخر و هو المخاطرة عند استثمار الأموال، فكلما زادت درجة المخاطرة زادت أرباح البنك.

و عليه فإن التوفيق بين العناصر الثلاثة السالفة الذكر يمثل جوهر كفاءة البنك، و التي تمكنه من مواجهة التحديات المختلفة و التي من بينها المنافسة، فلكي يكون البنك منافسا جيدا يجب أن يكون كفء.

2- عناصر الكفاءة المصرفية:

- الالتزام بمعدل مناسب لكفاية رأس المال؛
- الالتزام بمعايير الإقراض التي تحددها السلطات النقدية؛
- استخدام الأموال المتاحة في مجالات جديدة لتحقيق أكبر الأرباح بأقل التكاليف؛
- تخفيض تكاليف الخدمات المالية المقدمة، و الاحتفاظ بالجودة مرتفعة.

ثانيا: المنافسة

إذا كان تحقيق الأرباح ضمن الأهداف الرئيسية للبنوك فإن العمل بشكل كفء يمثل سياسة حتمية ينبغي على البنوك انتهاجها لمواجهة المنافسة في البيئة المصرفية و التي بات شعارها البقاء للأفضل.

1- تعريف التنافسية:

وردت تعاريف متعددة لمفهوم التنافسية و هي تختلف من اقتصادي لآخر، حسب مجالات الحديث عنها من قطاعات و دول مختلفة، فتعرف التنافسية على أنها «ميزة أو عنصر تفوق المؤسسة يتم تحقيقه في حالة إستراتيجية معينة للتنافس».[2]

و تعرف التنافسية أيضا على أنها «الحالة التي تكون فيها المؤسسة في وضعية أفضل مقارنة بالمنافسين، و هذا بسبب امتلاكها لكفاءات معينة، ينجر عنها امتلاك هذه الأخيرة –المؤسسة- لعوامل نجاح تخص قطاع النشاط» [3]، كما تعرف على أنها الجهود والإجراءات و الابتكارات و الضغوط و كافة الفعاليات الإدارية و التسويقية و الإنتاجية والابتكارية و التطويرية، التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر في الأسواق التي تهتم بها، و تؤدي التنافسية أيضا معنى الصراع

و التضارب و الرغبة في المخالفة و التميز عن الآخرين». [4]

2- أساليب تحقيق الميزة التنافسية:

يمكن تحقيق الميزة التنافسية بإحدى الوسائل التالية:[5]

- - الكفاية المتفوقة و ذلك من خلال السيطرة على التكاليف؛
- - الجودة المتفوقة و ذلك من خلال تقديم منتجات تحقق القبول لدى الزبائن؛
- - الإبداع المتفوق و ذلك من خلال تقديم منتجات جديدة؛
- - الاستجابة المتفوقة لدى الزبائن و ذلك من خلال معرفة دقيقة لاحتياجات الزبائن.

المحور الثاني: الإطار العملي

أولا: نماذج *CAMEL*:

1- تعريف نماذج *CAMEL*:

استخدمت نماذج *CAMEL* من قبل البنك الفدرالي الأمريكي، و قد كانت الولايات المتحدة الأمريكية معايير الإنذار المبكر *EWS*، نظراً للانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ 1929، و قد أثبتت نتائج التحليل التي أجراها البنك قدرة هذه الطريقة في الكشف عن أوجه الخلل بالبنوك، إضافة إلى تحديد ملاءتها المصرفية و درجة المخاطرة التي تتعرض لها البنوك، و ذلك مقارنة بالتحليل الإحصائي التقليدي.[5]

تتمثل طريقة *CAMEL* في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف، و معرفة درجة تصنيفه.[6] طبق هذا النموذج منذ سنة 1980، و يستند إلى نتائج الفحص الميدانية، كما أنه يقوم على معايير رقابية تغطي 5 محاور رئيسية في البنك و هي: [7] كفاية رأس المال *CapitalAdequacy*،جودةالأصول*AssetsQuality*،كفاءةالإدارة*ManagementQuality*،إدارة الربحية *Earning Management*، درجة السيولة *Liquidity Position*.

2- مميزات نماذج *CAMEL*: تتلخص أهم مميزات نموذج *CAMEL* في النقاط التالية:[8]

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية و عدم تشتيت الجهود في بنود غير ضرورية؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يزيد من مصداقيتها؛

- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد، يحلل النتائج أفقيا لكل بنك على حدا و لكل مجموعة متشابهة من المصارف، و رأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي.

3- مؤشرات نموذج *CAMEL*: تتمثل مؤشرات نموذج *CAMEL* في العناصر التالية:

3-1- كفاية رأس المال *Capital Adequacy*: تعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف، حيث يمكن تعريف درجة الملاءة بأنها احتمال إعسار البنك، حيث أنه كلما انخفض الإعسار ارتفعت درجة الملاءة. [9] لذلك يمثل رأس المال المصدر الرئيسي لحماية الودائع و البنوك ذات رؤوس الأموال الكافية و الكبيرة، و الذي يمكنها من تغطية المخاطر التي تتعرض لها.

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول الخطرة المرجحة}} \quad \frac{\text{رأس المال}}{\text{الخطرة المرجحة}}$$

و قد أقرت معايير لجنة بازل أن لا تقل هذه النسبة عن 12%، فانخفاضها يمثل ضعف المركز المالي للبنك، مما يصعب عليه تغطية التزاماته من مصادره الذاتية.

3-2- جودة الأصول *Assets Quality*: أي معرفة الأصول غير القابلة للاسترداد، و تلك التي قيمتها الحقيقية أقل من قيمتها الدفترية، خاصة بالتمويل أو القروض، و يتم تقييم الأصول ميدانيا بواسطة أشخاص أكفاء و ذوي خبرة في هذا المجال، و تصنف الأصول على أساس أنها إما جيدة أو مشكوك فيها، أو خسائر. [10]

و يمكن قياس جودة الأصول وفق نسبتين هما:

$$\text{مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}} \quad \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$$

$$\text{مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة} = \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{صافي دخل الفائدة}} \quad \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{صافي دخل الفائدة}}$$

حيث أنه كلما ارتفعت هاتين النسبتين، دل ذلك على أن السياسة الائتمانية المتبعة من قبل البنك جيدة تمكنه من مواجهة المخاطر و تقلل من نسبة حدوثها.

3-3- كفاءة الإدارة *Management Quality*: يتم تقييم الجانب الإداري من خلال المؤشرات التالية:

إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات = إجمالي مصاريف التشغيل / إجمالي الإيرادات

إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول = إجمالي مصاريف التشغيل / إجمالي الأصول

و يجب أن تكون النسبتين السابقتين منخفضتين، و ذلك لتقييم كفاءة البنك، أي عليه ضبط نفقاته إلى أقصى الحدود.

3-4-إدارة الربحية *EarningManagement*: و ذلك بالتحقق من العوائد المحققة على الأصول و مقارنتها بمتوسط هذا العائد، لمعرفة العوائد و الأرباح التي حققها هذا البنك.

و يمكن قياس ربحية البنوك وفق ثلاث مؤشرات:

معدل العائد على الأصول ROA = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

و تهدف هذه النسبة إلى تبيان مدى كفاءة البنك في توظيف أصوله لتحقيق الأرباح، و كلما كانت النسبة مرتفعة كان ذلك مؤشراً و مدلولاً واضحا لكفاءة البنك في تشغيل أصوله بشكل يحقق أعلى مستوى من الربحية.

معدل العائد على حقوق الملكية ROE = النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية

تهدف هذه النسبة إلى تبيان كفاءة البنك في استخدام مصادر التمويل الداخلية المتمثلة في حقوق المساهمين في تحقيق الربح، حيث أنها تقيس العائد المحقق من استثمار الملاك، و كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك أفضل ما يعني توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.

هامش الفائدة الصافي NIM = دخل الفائدة الصافي / الأصول المولدة للمكاسب (القروض)

و من المستحب أن تكون هذه النسبة مرتفعة.

3-5-درجة السيولة *Liquidity Position*: تعتبر السيولة مؤشراً لمقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، و عليه أن يحتفظ بدرجة من السيولة لمقابلة التزاماته و مواجهة المخاطر المحتملة.

و يمكن قياس سيولة البنك وفق ثلاث مؤشرات:

نسبة القروض إلى إجمالي الأصول = القروض / إجمالي الأصول ،

نسبة القروض إلى إجمالي الودائع = القروض / إجمالي الودائع

و يفضل أن تتراوح هاتين النسبتين بين 65% و 75% ، فكلما كانت مرتفعة دلَّ ذلك على توظيف جزء كبير من الأموال في الإقراض.

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول = الأصول السائلة / إجمالي الأصول

و يفضل أن تتراوح هذه النسبة بين 35% و 25%.

ثانيا: تحليل الكفاءة وفق نموذج *CAMEL*:

مر النظام البنكي الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، فمن مرحلة مركزية القرارات و التي كانت فيها الخزينة العمومية المسؤولة عن تمويل الشركات العمومية، إلى أزمة 1986، و التي عرفت فيها أسعار البترول انخفاضا كبيراً، مما دفع بالمسؤولين إلى إصدار قانون المالية و الذي أعطى للبنوك حرية التمويل، لتكون صياغة قانون النقد و القرض النقطة الفاصلة في تاريخ النظام البنكي الجزائري، و الذي جعل البنك المركزي في قمة الهرم، كما أنه فتح المجال لبعض البنوك الأجنبية و الخاصة. و عليه اتضحت جراء ذلك معالم المنافسة في القطاع البنكي الجزائري، خاصة بين البنوك العمومية و الأجنبية و الخاصة. لذا سنحاول في هذا المحور تحليل البيانات المالية لبنوك عينة الدراسة في الفترة 2005-2008.

1- مجتمع البحث و المتغيرات الداخلة في الدراسة:

سيتم تجميع مختلف البيانات حول عينة الدراسة و تحليلها وفق مؤشرات النموذج.

2- المعالجة الإحصائية للبيانات:

2-1- بنك BNA:

الجدول رقم 01: مؤشرات نموذج CAMEL للبنك الوطني الجزائري

	C	A		M		E			L		
	كفاية رأس المال	مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض	مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة	إجمالي مصاريف التشغيل إلى الإيرادات	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول	*ROA*	*ROE*	*NIM*	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
2005	28,9	1,89	19,34	13,84	0,49	0,48-	6,97-	11,31-	47,77	6,87	81,6
2006	27,4	1,50	19,13	13,76	0,43	0,61	0,84	15,72	49,28	71,09	91,18
2007	26,5	1,22	16,92	15,52	0,45	0,73	1,35	20,86	48,87	75,73	94,27
2008	24,5	1,04	13,47	14,52	0,47	0,94	12,29	23,94	50,87	81,62	94,83

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية للبنك

أظهرت نتائج التحليل وفق نموذج *CAMEL* تراجعا ملحوظا لكفاءة البنك الوطني الجزائري، فقد بلغت نسبة كفاءة رأس المال مستواها الأعلى في سنة 2005، لتعرف تناقصا في السنوات الموالية، إلا أنها تبقى موافقة للنسبة المعيارية التي حددتها معايير لجنة بازل. و بالنظر إلى نتائج نسبة جودة الأصول، فإن نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض وصلت إلى مستواها الأعلى سنة 2005، لتتناقص تدريجيا حتى بلغت 1,04 %سنة 2008، و هذا دليل على وجود مخاطرة كبيرة في عملية منح القروض، كون أن البنك يتبع سياسة ائتمانية تتضمن مخاطرة عالية تزيد حتما من إمكانية وجود الديون المتعثرة، مما يدل على الانخفاض الملحوظ في كفاءة البنك. أما عن كفاءة الإدارة، فقد بلغت نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات مستوياتها العليا في سنة 2007 بنسبة قدرت بـ 15,52%، ما يعني أن البنك يعاني من نقص في الإيرادات مقارنة بالنفقات التشغيلية ما يفسَر بزيادة غير مبررة للنفقات التشغيلية، أما عن نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأصول فقد بلغت أعلى مستوى سنة 2005 بنسبة قدرت بـ 0,49% و أدنى مستوى سنة 2006، و هي قيم معتبرة تدل على قدرة البنك على إدارة أصوله بشكل جيد، تعتبر مؤشرات الربحية من أهم مؤشرات قياس الكفاءة باستخدام نماذج *CAMEL*، فمن خلال *ROA* تظهر هذه النسبة سالبة في سنة 2005، لتتضاعف في السنوات الموالية و تبلغ أعلى مستوياتها سنة 2008 بنسبة 0,94 % و هي نسبة جد منخفضة، و التي تدل على عدم قدرة البنك على تحقيق صافي ربح من الأموال المتاحة بسبب زيادة إجمالي الأصول. أما عن *ROE* فقد أظهرت تراجعا كبيرا سنة 2005 بنسبة قدرت بـ -6,97 % نتيجة ارتفاع حقوق الملكية و انخفاض صافي الأرباح، و أعلى مستوى كان سنة 2008 بنسبة 12,29 %. أما بخصوص مؤشرات السيولة فقد عرفت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول ارتفاعاً محسوساً خلال سنوات الدراسة، ابتداءً من سنة 2005 حيث كانت تقدر بـ 47,77 % إلى أن وصلت إلى 50,87 % سنة 2008، إلا أنها تبقى بعيدة نوعاً ما عن المستوى المطلوب (من 65% إلى 75%)، مما يُفسَر بوجود أموال معطلة عن

الاستثمار، الأمر الذي يقلل من كفاءة البنك. أما عن نسبة القروض إلى الودائع فقد كانت شبه مهمشة في سنة 2005 (6,87 %)، إلا أنها عرفت مستويات جيدة في سنوات 2006 و 2007 (71,09 % و 75,73 % على التوالي)، لترتفع سنة 2008 مما يعني انخفاض قيمة الودائع مقارنة بالقروض الممنوحة. و آخر نسبة كانت الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول التي تعتبر بعيدة عن المستوى المطلوب، مما يعني أن البنك يبقى عاجزاً عن توظيف أمواله ضمن أصول مولدة للمكاسب.

2-2- بنك BEA:

الجدول رقم 02: مؤشرات نموذج CAMEL لبنك الجزائر الخارجي

	C	A		M		E			L		
	كفاية رأس المال	مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض	مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول	ROA	ROE	NIM	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
2005	25,13	1,43	23,61	9,29	1,18	0,12	0,77	5,11	11,31	20,17	97,34
2006	27,29	2,19	31,17	12,65	0,39	0,42	0,98	6,92	15,95	18,79	98,65
2007	22,83	2,47	34,63	14,63	0,22	0,78	1,01	7,12	18,35	21,55	98,27
2008	8,20	1,64	31,26	14,6	0,22	1,14	1,50	5,24	21,41	25,87	98,53

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية للبنك

بلغت نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة أعلى مستوياتها 27,29 % و ذلك سنة 2006، و أدنى مستوياتها 8,20 % و ذلك ما يجعل البنك ملتزما بأحكام مقررات لجنة بازل، عدا في السنة الأخيرة. أما عن جودة الأصول فإن البنك لا يقتطع مخصصاً لخسائر القروض خاصة في سنوات 2005 و 2008، أما عن نسبة مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة فقد بلغت في أعلى مستوياتها 34,63 % سنة 2007.

بالانتقال إلى كفاءة الإدارة، فقد وصلت نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات في أعلى مستوياتها إلى 14,63 % سنة 2007، و في أدنى مستوياتها إلى 9,29 % سنة 2005، ما يعني أن البنك لا يملك القدرة على ضبط نفقاته، أما عن نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول فقد وصلت في أعلى مستوى لها إلى 1,18 % سنة 2005. أما عن مؤشرات الربحية، فقد أظهرت النتائج ارتفاعاً في مؤشر ROA خلال سنوات الدراسة فسجلت1,14 % كأعلى مستوى لها سنة 2008، و 0,12% سنة 2005، إلا أنها تبقى ضعيفة تعكس عدم كفاءة البنك، أما عن مؤشر ROE فقد سجل أدنى مستوياته 0,77 % سنة 2005 ما يعني ضعف البنك و عدم قدرته على توزيع أرباحه، أما عن هامش الفائدة الصافي فوصل في أعلى مستوياته إلى 7,12 % و في أدنى مستوياته إلى 5,11 % سنة 2005. و بالحديث عن مؤشرات السيولة فقد عرفت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول ارتفاعاً، فوصلت في أعلى مستوياتها إلى21,41 % سنة 2008، أما عن نسبة القروض إلى الودائع فوصلت إلى 25,87 % سنة 2008، و نسبة الأصول السائلة ارتفعت هي الأخرى ما يدل على ارتفاع السيولة في البنك و عدم توظيفها مما يعني ضعف كفاءة البنك.

2-3- بنك CPA:

الجدول رقم 03: مؤشرات نموذج *CAMEL* لبنك القرض الشعبي الجزائري

	C	A		M		E			L		
	كفاية رأس المال	مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض	مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول	ROA	ROE	NIM	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
2005	19,61	1,99	4,90	32,65	1,11	0,63	0,81	49,49	31,51	44,61	91,7
2006	23	3,04	10,25	28,95	1,01	1,62	2,11	19,33	28,23	41,66	93,38
2007	27,8	3,45	95,61	33,17	1	0,67	0,99	62,92	29,53	43,55	93,17
2008	27,2	3,29	13,51	27,17	0,89	1,4	0,60	19,10	30	47,15	94,81

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية للبنك

بلغت نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري أعلى مستوياتها 27,8 % في سنة 2007، و أدنى مستوياتها 19,61 %في سنة 2005 و هي نسبة جيدة، و ذلك دليل على التزام البنك بمعايير لجنة بازل المحددة لنسبة كفاية رأس المال.

و بالحديث عن جودة الأصول، فقد كانت نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض منخفضة (1,99 %) في سنة 2005، لترتفع في السنوات الموالية و تبلغ سنة 2007 أعلى مستوياتها بنسبة قدرت بـ 3,45 %، مما يعني أن البنك يحاول التقليل من المخاطر المحتملة بتخصيص مبالغ معتبرة لمواجهة مخاطر القروض. بالانتقال إلى كفاءة الإدارة فإن نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات بلغت أعلى مستوى سنة 2007 بنسبة 33,17 %، ما يعني أن البنك غير قادر على ضبط نفقاته، فهو يعاني من تضخم في إجمالي النفقات التشغيلية نتيجة ارتفاع نفقات الموظفين مقارنة مع حجم الإيرادات، مما يؤثر سلباً على كفاءة البنك، أما نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول فقد بلغت أعلى مستوى 1,11 % سنة 2005، و أدنى مستوى 0,89 %. ظهرت نتائج الربحية انخفاضاً في نسبة العائد على الأصول ROA، فقد كان أعلى مستوى 1,62 % سنة 2006، و أدنى مستوى 0,63 % سنة 2005، ما يعني انخفاض كفاءة البنك بسبب انخفاض الأرباح مقارنة بالأصول، أما عن العائد على حقوق الملكية فقد أظهر تراجعاً هو الآخر، فكان أعلى مستوى له 2,11 % سنة 2006، و أدنى مستوى 0,60 % سنة 2008، مما يُفسَر بضعف البنك في توزيع أرباحه. أما عن مؤشرات السيولة فقد بلغت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول أعلى مستوى 31,51 % سنة 2005، و أدنى مستوى 28,23 % سنة 2006، لترتفع في السنتين المواليتين إلا أن هذه النسبة تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب ما يعني أن نسبة كبيرة من أموال البنك غير مستثمرة، و نسبة القروض إلى إجمالي الودائع فقد عرفت انخفاضا 41,66 % سنة 2006 و أعلى مستوياتها 47,15 % كان سنة 2008 إلا أنها هي الأخرى تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب، أما عن الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول فقد عرفت ارتفاعا كبيرا خلال سنوات الدراسة و الذي يجعلها بعيدة كل البعد عن المستوى المطلوب، و ذلك دليل على عدم قدرة البنك على توظيف أمواله المتاحة في شكل أصول تولد له مكاسب.

4-2- بنك ABC:

الجدول رقم 04: مؤشرات نموذج CAMEL لبنك المؤسسة العربية المصرفية

	C	A		M		E			L		
	كفاية رأس المال	مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض	مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات	ROA	ROE	NIM	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
2005	30,86	4,45	35,50	4,09	95,85	1,86	3,06	12,54	20,46	37,59	99,35
2006	27,50	4,94	33,75	1,38	24,17	2,11-	2,11-	14,68	24,67	46,54	99,99
2007	37,44	2,89	30,66	1,32	25,12	3,12	3,43	9,43	35,13	58,36	99,48
2008	32,14	2,54	21,65	1,53	26,26	1,9	2,64	11,72	34,03	65,68	98,09

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية للبنك

بلغت نسبة كفاية رأس المال بالنسبة لبنك المؤسسة العربية المصرفية أعلى مستوياتها 37,44 % و ذلك في سنة 2007، و أدنى مستوياتها 27,50 % سنة 2006 ما يجعلها موافقة للنسبة المعيارية التي حددتها مقررات لجنة بازل. بالانتقال إلى جودة الأصول فقد بلغت نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض أعلى مستوى 4,94 % سنة 2006، و أدنى مستوى 2,54 % سنة 2008، أما عن مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة، فقد عرفت انخفاضاً محسوساً خلال سنوات الدراسة، لذلك يتوجب على البنك تدعيم التسهيلات الائتمانية لزيادة كفاءة البنك و التقليل من مخاطر الديون المشكوك في تحصيلها. أما عن كفاءة الإدارة، حققت النسبة الأولى (إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات) أعلى مستوياتها سنة 2005، بمعدل وصل إلى 95,85 % ، و أدنى مستوياتها كان سنة 2006 بمعدل 24,17 % ، ما يعني أن البنك يعاني من ارتفاع النفقات التشغيلية،

ما يؤثر سلبا على كفاءة البنك، و قد وصلت نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول إلى 1,32 % كأدنى مستوى في 2007، و إلى 4,09 % كأعلى مستوى سنة 2005. و قد أظهرت نتائج تحليل الربحية عند احتساب العائد على الأصول *ROA* أن أدنى مستوياته -2,11 % كان في سنة 2006، و أعلى مستوياته 3,12 % كان سنة 2007، ما يدل على تراجع ربحية البنك خاصة في سنة 2006، أما عن العائد على حقوق الملكية *ROE* فقد عرف تراجعاً كبيراً سنة 2006 بمعدل -2,11 %، أما أعلى مستوياته فقد كانت سنة 2007 بمعدل 3,43 %، و عليه فقدر عرفت مؤشرات الربحية تراجعاً كبيراً سنة 2006 أدت إلى تراجع أداء بنك المؤسسة العربية المصرفية. أما عن هامش الفائدة الصافي فقد وصل في أعلى مستوياته إلى 14,68 % في حين كان أدنى مستوى سنة 2007 بمعدل 9,43 %. بالانتقال إلى مؤشرات السيولة، عرفت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول ارتفاعاً ابتداءً من سنة 2005 فتصل إلى 35,13 % سنة 2007، لتنخفض بعدها في 2008. أما عن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة ابتداءً من سنة 2005 (37,59 %) إلى غاية 2008 (65,68 %)، أما عن الأصول السائلة عرفت تراجعا خلال سنوات الدراسة إلا أن ذلك غير مطابق للمستوى المحدد ما يدل على ارتفاع السيولة النقدية لدى البنك، و بالتالي يقلل من كفاءة البنك.

2-5- بنك AGB:

الجدول رقم 05: مؤشرات نموذج *CAMEL* لبنك الخليج الجزائر

	C	A		M		E			L		
	كفاية رأس المال	مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض	مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول	ROA	ROE	NIM	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
2005	27,90	2,31	51,9	47,45	2,67	1,45	3,66	4,42	48,17	11,39	93,49
2006	28,4	2,70	40,02	14,97	1,23	3,3	3,45	6,75	59,3	14,44	94,48
2007	22,9	3,5	52,87	12,38	1,03	3,60	6,76	6,62	60,15	15,68	95,66
2008	16,26	2,05	33,29	8,68	0,76	3,91	8,04	6,16	63,77	15,21	93,44

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية للبنك

بلغت نسبة كفاية رأس المال بالنسبة لبنك الخليج الجزائر أعلى مستوياتها سنة 2006 بمعدل 28,4 % إلا أنها عرفت تناقصاً بعدها وصل إلى غاية 16,26 % إلا أن ذلك لا يمنعها من أن تكون موافقة للنسبة المعيارية. بالنسبة لجودة الأصول، فإن نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض وصلت في أعلى مستوياتها إلى 3,5 % في سنة 20007 و في أدنى مستوياتها إلى 2,05 % في سنة 2008، أما نسبة المخصصات إلى صافي دخل الفائدة فقد وصلت سنة 2008 إلى أدنى مستوى بمعدل 33,29% و أعلى مستوى لها كان سنة 2007 بمعدل 52,87 % مما يعني أن البنك يتبع سياسة ائتمانية سليمة تمكنه من مواجهة مخاطر الديون المتعثرة. بالانتقال إلى كفاءة الإدارة فقد وصلت فيها نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات إلى أعلى مستوياتها في سنة 2005 بمعدل 47,45% و إلى أدنى مستوى سنة 2008 بمعدل 8,68% ، و هي نسبة مرتفعة تعني عدم كفاءة البنك، أما عن نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول فوصلت في أعلى مستوياتها إلى 2,67 % سنة 2005، و في أدنى مستوياتها إلى 0,76 % سنة 2008، و هي نسبة جد مرتفعة مما يدل على ضعف توجيه الإدارة لمصاريفها، مما يؤثر سلباً على كفاءة البنك. أما عن مؤشرات الربحية، فعند احتساب معدل العائد على الأصول ROA كانت أعلى مستوياته في سنة 2008 حيث بلغت 3,91 %، و أدنى مستوياته بـ 1,45 % سنة 2005، أما عن العائد على حقوق الملكية ROE فقد بلغ مستواه الأعلى 8,04% سنة 2008، في حين كانت أدنى مستوياته 3,45 % سنة 2006 فيما حققت نسبة هامش الفائدة الصافي مستويات عليا سنة 2006 (6,75%) و أدنى مستوى 4,42 % سنة 2005، و تعتبر نسب الربحية لهذا البنك جيدة مقارنة بالبنوك السابقة. و قد أظهرت نتائج تحليل السيولة أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول عرفت ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة من48,17 % إلى 63,77 % ، كما عرفت نسبة القروض إلى إجمالي الودائع هي الأخرى ارتفاعا من 11,39 % إلى 15,21 % إلا أنها تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب. أما عن نسبة الأصول السائلة فقد عرفت تذبذباً بين الارتفاع و الانخفاض، و لكنها لا تزال فوق المستوى المطلوب ما يعني ارتفاع السيولة النقدية لدى البنك، و عدم قدرته على توظيف أمواله بشكل أمثل، مما يؤثر سالباً على كفاءة البنك.

3- تحليل للبيانات:

بعد تجميع البيانات المالية الموحدة للبنوك عينة الدراسة و إجراء التحليل المالي، بلغت نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة في أعلى مستوى لها 27,48 % سنة 2007، و أدنى مستوى لها في سنة 2008 بمعدل 21,66 % مما يعطي دلالة واضحة على الانخفاض في مستويات رأس المال، إلا أنها تبقى موافقة للمعايير الدولية و المحددة بنسبة 12 % وفقاً للجنة بازل، أما عن جودة الأصول، فإن نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض وصلت في أعلى مستوياتها إلى 2,87% و ذلك عام 2006، و في أدنى مستوياتها إلى 2,11% ، أما نسبة مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة فوصلت في سنة 2007 إلى 42,12% و في أدنى مستوياتها إلى 22,63%، و على الرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أنه يتوجب على البنوك الجزائرية تدعيم مخصصات خسائر القروض لمواجهة مخاطر التعثر المصرفي. بالانتقال إلى ثالث مكون من نموذج التحليل $CAMEL$، فقد بلغت نسبة مصاريف

التشغيل إلى الإيرادات في أعلى مستوياتها إلى 39,81% سنة 2005، و أدنى مستوى لها 18,24% سنة 2008، كما بلغت نسبة مصارف التشغيل إلى إجمالي الأصول في أعلى مستوى لها 1,90% سنة 2005، و في أدنى مستوى إلى 0,77% سنة 2008، ما يعني أن البنوك عينة الدراسة قد خفضت نفقات الموظفين مقارنة بالأصول إلى أنه يتوجب عليها ضبطها، لأنها عرفت ارتفاعاً مقارنة بالإيرادات، أما عن مؤشرات الربحية فقد أظهر مؤشر العائد على الأصول ارتفاعاً، فكان أدنى مستوى له سنة 2005 بمعدل 0,73% و أعلى مستوى 1,85% سنة 2008، أما عن العائد على حقوق الملكية فعرف هو الآخر تحسناً ملحوظاً فبلغ في أعلى مستوياته 5,01% سنة 2008 بعد أن كان 0,26% سنة 2005، كما عرف هامش الفائدة الصافي ارتفاعاً سنة 2007 بمعدل 21,39%، ما يعني زيادة الهامش بين الفوائد الدائنة و المدينة، أما مؤشرات السيولة فقد عرفت فيها نسبة القروض إلى إجمالي الأصول ارتفاعاً، فوصلت إلى 40,01% في أعلى مستوياتها سنة 2008، و بلغت نسبة القروض إلى الودائع 47,7% في أعلى مستوياتها، إلا أنها تبقى عن المستوى المطلوب، في حين بلغت نسبة الأصول السائلة أدنى مستوى 96,15% سنة 2007، ما يجعلها تفوق بكثير المستوى المطلوب، ما يدل على ارتفاع السيولة النقدية لدى البنوك الجزائرية و بالتالي يؤثر سلباً على كفاءتها. و بشكل عام يمكن التعليق على نتائج عملية التحليل كما يلي:

- أظهرت نتائج التحليل أن البنوك الجزائرية تتمتع بنسبة كفاية رأس المال تتناسب و المعايير المحددة دولياً؛
- أثبت التحليل وجوب تدعيم مخصصات التسهيلات الائتمانية للبنوك الجزائرية و ذلك لرفع جودة أصولها؛
- أظهرت نتائج التحليل انخفاض نسب الربحية في البنوك الجزائرية بسبب ارتفاع حجم أصولها، و الزيادة الطفيفة في أرباحها؛
- ارتفاع نفقات التشغيل و الذي يؤثر سلباً على كفاءة البنوك الجزائرية؛
- ارتفاع معدلات السيولة نتيجة عدم توظيف الأموال المتاحة، إضافة إلى إتباع سياسة إقراض شبه صارمة، مما يُخفض من ربحية البنوك و بالتالي تخفيض كفاءتها.

خاتمة

و في ما يعرفه العالم حالياً من عولمة على جميع الأصعدة، تبقى حاجة الجزائر إلى قطاع مصرفي فعال قادر على مواجهة متطلبات العولمة، خاصة على مستوى الاستثمارات، لذلك يجب عل البنوك الجزائرية:

- إعادة النظر في السياسة الائتمانية المتبعة، و ذلك نتيجة الارتفاع الكبير في حجم السيولة، عن طريق فتح المجال أمام الاستثمارات للحصول على التمويل المناسب، كالائتمان الإيجاري الذي لا يزال غائباً عن الساحة المصرفية الجزائرية؛
- العمل على زيادة فروع البنوك المختلفة للتقليص من حجم السيولة المتراكمة؛

- العمل على ضبط النفقات التشغيلية و التي تشكل عبئاً على البنوك، و محاولة رفع ميزانية البحث و التطوير لرفع المقدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

قائمة المراجع

1. وليد عبد مولاه، كفاءة البنوك العربية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 104، يونيو 2011، ص 3.
2. نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 73.
3. STRATEGOR, Politique générale de l'entreprise, 3eme édition, Ed Dunod, 2001, p 529.
4. علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، 2001، ص 101.
5. الشيخ فواد نجيب، العلاقة بين نظم المعلومات و الميزة التنافسية في قطاع الأدوية الأردنية، دورية الإدارة العامة، المجلد 44، العدد 3، سنة 2004، ص 634-635.
6. شوقي بورقبة، طريقة CAMEL في تقييم أداء البنوك الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية،دون سنة نشر، ص 3.
7. شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص 2.
8. علي منصور محمد بن سفاع، تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني لسنوات 2003-2007، مجلة العلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة عدن، العدد 2، ديسمبر 2008، ص12.
9. عبد النبي إسماعيل الطرفي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مجلة جامعة أسيوط، مصر، 2008، ص 8.
10. Alan Greenspan, The role of capital in optimal banking supervision and regulation, Economic Review, N° 10, 1998, p25.
11. علي منصور محمد بن سفاع، مرجع سبق ذكره، ص13.

مواقع البنوك المدروسة:

- ***www.bna.dz***
- ***www.bea.dz***
- ***www.cpa-bank.dz***
- ***www.abc.com.dz***
- ***www.ag-bank.com***

obeikan.com

التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على التنمية الاقتصادية

أ.علي قابوسة

جامعة الوادي- الجزائر

أ.د. يوسف قريشي

جامعة ورقلة ، الجزائر

ملخص :

يؤدي التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما، و فعالا في اقتصاديات البلدان، فهو يساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى مساهمتها في القضاء على مشكل البطالة الذي يتفاقم يوما بعد يوم، مما أدى إلى الاهتمام به ومن الواضح انه يقوم أيضا بدور فعال في التطور و النمو الاقتصادي للدول .

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

Abstract:

Lead bank financing for small and medium enterprises play an important role, and effective in the economies of countries, it contributes to raising the gross domestic product, in addition to its contribution to the eradication of the problem of unemployment, which worsens by the day, which led to the interest in him and it is clear that he is also an active rolling the development and economic growth of nations..

Keywords: bank financing, small and medium-sized enterprises

تمهيد:

نهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور التمويل المصرفي على التنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مدى قدرتها على المساهمة في توفير فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار الاجتماعي، وهذا من خلال المؤسسات المصرفية التي تلعب دور مهم في التنمية الاقتصادية كما يبقى هدف تعدد الأساليب والمعايير التي تستخدمها البنوك في تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هدف واحد هو اختيار أحسن تلك المؤسسات و أفضلها بغية تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني والرقي به إلى أعلى مستوى، و رغم هذا الهدف النبيل يبقى تعدد هذه المعايير عائق أمام المؤسسات إذا لم يتم استخدامها بشكل جيد من طرف البنوك، حيث تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية مناسبة و فعالة لتطبيق إستراتيجية التوظيف و خلق مناصب الشغل مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل من خلال منح القروض المختلفة للمؤسسات الاستثمارية وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتحديد المشكلة الرئيسية والمتمثلة في :

ما مدي فعالية دور التمويل المصرفي في المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي ومستوي البطالة باعتبارهما احد المؤشرات التي تستخدم لقياس التنمية الاقتصادية.وقد قسمت هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: التمويل المصرفي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني:التحليل باستخدام النماذج القياسية.

المحور الثالث : بناء وتقدير النموذج القياسي

أولا : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور التمويل فيها:

لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. و لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها و من أهم المعايير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات و الإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة و لكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل و في انجلترا 200 عامل و 300 عامل في اليابان، وتونس 100 عاملا و الجزائر 49 عاملا الي 250 عاملا رغم هذا الاختلاف يمكن سرد بعض التعاريف نذكر منها:
بعض الدول تعرفها على أنها المؤسسات التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 مشتغلا.

أما في بلدان شرق أسيا و في دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها إتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد

عمالها أقل من 100 عامل

أما لجنة الأمم المتحدة التنمية الصناعية فتعرف المؤسسات المتوسطة وصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل بين اقل من 90 عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة اذا كانت تشغل اقل من 500 عامل

ويعرف البعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "تلك المؤسسات التي يدخلها حجمها دائرة المؤسسات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية [1].

1- أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.

يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق[2].

2- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإختصار :

للمؤسسات الصغيرة المتوسطة من الخصائص ما يؤهلها لتحقيق الأهداف ، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

صغر الحجم و قلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية، و ينمكن أن تكون دولية في ضل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي.

سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و قلة التخصص و ضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية[3].

ثانيا: التحليل باستخدام النماذج القياسية.

يعتبر الاقتصاد القياسي احد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بتطبيق النظرية الاقتصادية من خلال الأساليب الرياضية والإحصائية من أجل اختبار الفروض والتقدير والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية وقد ارتبط الاقتصاد القياسي ارتباطا وثيقا بتحليل الانحدار الذي يدرس قياس العلاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل أو أكثر.

وتعتبر النماذج القياسية أهم أدوات الاقتصاد القياسي المستخدمة لتوصيف الظواهر الاقتصادية المدروسة، والنموذج القياسي هو عبارة عن علاقة «معادلة» أو منظومة من العلاقات الرياضية التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وتسهل وصف طبيعة العلاقة بينها بصورة خالية من التعقيد وممثلة للواقع، ويمكن إبراز أهمية النموذج القياسي في النقاط التالية :

1- التقدير الكمي لتأثير العوامل والمتغيرات على الظاهرة الاقتصادية المدروسة من حيث حجم التأثير واتجاهه.

2- القرارات المتخذة استناداً إلى نتائج الدراسات القياسية تكون رشيدة لأنها تستند إلى نتائج وعلاقات دقيقة ومعنوية وتقديرات منطقية ومختبرة.

3- سهولة قراءة الظواهر حيث يعتبر النموذج اختصاراً واضحاً ورقمياً للعلاقة بين المتغيرات.

4- يعمل الاقتصاد القياسي على استبعاد أخطاء التقدير الشخصي للباحثين، وكذلك يقيس العلاقة الحقيقية، ومدى الارتباط الفعلي، وليس العلاقة الظاهرية بين المتغيرات.

5- يمكن من خلال النماذج القياسية التنبؤ بتغيرات الظاهرة المدروسة بتغير العوامل المؤثرة عليها وبتغير الزمن.

6- عند تقدير دوال الإنتاج على المستوى الجزئي، يمكن تقدير تأثير كل عامل من العوامل المؤثرة على الإنتاج وتحديد المقادير المثلى من كل عامل التي يجب إضافتها للحصول على أعلى إنتاجية وأقل تكلفة.

ويقوم الباحث عادة، عند بناء النموذج القياسي، بتقديم تعريف نظري لكافة المتغيرات الداخلة في المعادلة أو النموذج القياسي المحدد، وعند تسجيل النموذج في صورته الرياضية، تتم إضافة المتغير العشوائي الذي يمثل تأثير العوامل غير القابلة للقياس والتقدير[4].

سوف ينصب اهتمامنا في هذه الدراسة علي دراسة التأثير الكمي للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

فإن اغلب القروض الممنوحة لهذه المؤسسات، هي قروض تهدف في الأساس إلي تحفيز الاستثمار وتخفيض وطأة البطالة ، بالإضافة إلى أهميتها في تعزيز الطلب الفعال وزيادة الثروة ونمو الناتج المحلي الإجمالي . لهذا ستتحدد المتغيرات في هذا النموذج بناء على ذلك، حيث سندرس مستوى التأثير الكمي لحجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كل من معدلات البطالة كمتغير تابع وكذلك مستوى التأثير الكمي لهذه القروض على الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: بناء وتقدير النموذج القياسي

إن التمهيد السابق يساعدنا بشكل كبير على فهم بناء النموذج القياسي وذلك من خلال وضع علاقات منطقية اقتصاديا بين المتغيرات بحيث يمكننا معرفة اتجاه العلاقة ، وأشارت المقدرات من معرفة المتغير التابع من المتغير المستقل كما تساعدنا أيضا في اختيار بعض المتغيرات التي قد نحتاج إلى إدخالها في النموذج لمعالجة بعض المشكلات الإحصائية .

وبحكم أننا نهدف من هذه الدراسة في الأساس إلى معرفة الدور الذي تلعبه القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، فإننا نعتقد بناء على المعطيات الاقتصادية على أن هناك متغيرات اقتصادية ستتأثر بصورة كمية بها ، ومن هذه المتغيرات : معدل البطالة السنوي في الاقتصاد الجزائري ، الناتج المحلي الإجمالي . أي أن هذه المؤشرات هي دالة في القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[5].

$$GDP = f(L) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$UR = f(L) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

تشير العلاقة رقم (1) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) GROSS DOMESTIC PROD-UCT هو دالة في القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (LOANS)، ويعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة الكلية لمجموع السلع والخدمات المنتجة في بلد ما من البلدان خلال فترة زمنية تقدر عادة بسنة.

أما العلاقة رقم (2) فتشير إلى أن معدل البطالة Unemployment Rate (UR) هو دالة كذلك في القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (LOANS).

ولدواعي إحصائية بحتة سوف نضيف متغيرا آخر للمعادلة الأولى وهو اجمالى الائتمان الكلي للاقتصاد الجزائري ، نظرا لتقديرنا المسبق بمستوى المشكلات الإحصائية التي قد تنجم عن حذف بعض المتغيرات.

وبالتالي سيصبح الناتج المحلي دالة في كل من القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك حجم الائتمان الكلي للاقتصاد الجزائري.

وسيصبح شكل العلاقة (1) كما يلي :

$$GDP = F(L , CR)$$

حيث تعبر (CR) عن إجمالي الائتمان الكلي.

1- تقدير معلمات النموذج وتحليل نتائجه:

من خلال العلاقة رقم (1) في المناقشة السابقة يمكننا وضع معادلة تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والمعادلة التي نقترحها بالخصوص هي معادلة خطية على النحو التالي:

حيث: $$GDP_t = a_0 + a_1 L_t + a_2 CR_t + E_t$$

GDP_t : ترمز للناتج المحلي الإجمالي للجزائر في السنة (t)

L_t : ترمز للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنفس السنة (t)

CR_t : ترمز لإجمالي الائتمان الكلي للاقتصاد الجزائري في السنة ذاتها (t)

E_t : ترمز للمتغير العشوائي .

أما (a_0 ، a_1 ، a_2) فترمز لمعلمات النموذج التي يتم تقديرها في المعادلة وسيكون لقيمتها وإشارتها دلالة هامة في التحليل والتنبؤ الاقتصاديين . وذلك من خلال معرفة اتجاه العلاقة ومقدارها .

وقد قمنا بتطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS) نظرا لأنها تتميز بالخصائص التالية:

1- انعدام القيمة المتوقعة للمتغير العشوائي

2- التجانس

3- عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

4- عدم الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة والأخطاء العشوائية.

openkan.com

الجدول التالي يمثل القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الاجمالي والائتمان الكلي ومعدل البطالة خلال الفترة 1992-2007

الجدول رقم 1: القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الاجمالي والائتمان الكلي ومعدل البطالة خلال الفترة 1992-2007

السنوات	القروض بالمليون دينار جزائري (L)	الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالمليون دينار جزائري (GDP)	حجم الائتمان الكلي في الجزائر بالمليون دينار جزائري (CR)	معدل البطالة السنوي في الجزائر(%) (U)
1992	76004	1074695	412269	27
1993	77121	1189724	220207	27
1994	96749	1487404	305808	28
1995	102473	2004995	565616	31
1996	128753	2570030	776814	28
1997	108262	2780170	741203	29
1998	169193	2830491	905857	27
1999	214526	3238198	1150143	28
2000	284166	4123514	993053	26
2001	337219	4260811	1077699	25
2002	550208	4537691	1266042	24
2003	587780	5264187	1379473	23
2004	674731	6127454	1534389	17
2005	881615	7498628	1777446	15
2006	1055694	8423021	1904102	14
2007	1124201	9620063	2008833	12

المصادر:1- منشورات المصرف المركزي الجزائري 2007

2- الكتاب السنوي للإحصاء الصادر عن الأمم المتحدة

هذا بالإضافة إلى أن طريقة المربعات الصغرى سوف تقلل الفرق بين القيم الفعلية للمقدرات وقيمتها النظرية أو المقدرة.

المعادلة الأولى : $GDP_t = 397714 + 4.16\,L_t + 1.98\,CR_t$

$$(1.36) \qquad (5) \qquad (3.72)$$

$$R^2 = 97\% \qquad F = 343$$

$$DW = 1.71$$

إن الإشارات الموجبة في المعادلة السابقة تدل على توافقها مع ما جاء في النظرية الاقتصادية ، حيث يعطي ذلك دليلا على العلاقة الطردية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي من جهة والقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك إجمالي الائتمان الكلي للاقتصاد الجزائري من جهة ثانية . لذلك فإن المعادلة تعد مقبولة من الناحية الاقتصادية .

أما من الناحية الإحصائية فإننا نلاحظ مايلي:

أولا: من خلال اختبار (t) نجد أن المعلمتين (a_2 ، a_1) تعتبران معنويتان عند مستوى 5% أما المعلمة (a_0) فهي معنوية عند مستوى 1% . وقد تم معرفة ذلك من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة مع قيمة (t) الجدولية عند مستويي المعنوية المذكورين ، وعند درجة حرية : = N-K 13 = 16-3)) حيث اتضح أن قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمة (t) الجدولية، لذلك فإن قيم المعلمات لا تؤول إلى الصفر .

ثانيا: من خلال اختبار (F) نقوم بمقارنة قيمة (F) المحسوبة من المعادلة مع قيمة (F) الجدولية عند درجة حرية ، (N-k = 16-2=14) في البسط و((k-1 = 3-2 حيث اتضح أن (= Ftable 6.2) ، وهي اقل من قيمة (F) المحسوبة في المعادلة أي أننا نقبل معنوية النموذج ككل .

ثالثا: تعاني الكثير من النماذج القياسية من الارتباط الذاتي بين حدي الخطأ في مشاهدتين متتاليتين، وهذا ما يجعل النتائج متحيزة وغير مطابقة للواقع. لذلك قمنا بقياس مستوى الارتباط الذاتي للنموذج ، معتمدين على إحصائية (دربن واتسون : Dirbin watson) واتضح على أن النموذج لا يعاني مشكلة ارتباط ذاتي ، حيث إن قيمة (DW) المحسوبة من المعادلة تقع في منطقة القبول وبالتالي نقبل الفرض القائل بأن النموذج لا يعاني مشكلة ارتباط ذاتي .

رابعا: تشير قيمة (R^2) إلى أن نسبة (97%) من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي يكون مسئولا عنها التغير الحاصل في المتغيرين المستقلين ، أما نسبة (3%) الباقية فيكون مسئولا عنها متغيرات أخرى غير محددة في النموذج.

نستنتج من العلاقة السابقة مدى تأثر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بمستوى القروض الموجه للاستثمار سواء على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو على مستوى إجمالي القروض الكلية لمختلف القطاعات.

ويوضح معامل المتغير المستقل (L_t) الذي يعبر عن القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنه كلما تغير بنسبة (4.16%) فإن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يمثل المتغير التابع، يستجيب لهذا التغير بنسبة (1%).

أما معامل المتغير المستقل ($\mathbb{R}_t$) ، الذي يعبر عن إجمالي الائتمان الكلي للاقتصاد الجزائري،

فيوضح انه كلما تغير بنسبة تصل إلى (1.98%) ، فإن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يتغير تبعا له بنسبة (1%) .

لذلك يمكننا القول أن النتيجة الهامة التي توصلنا إليها من هذه المعادلة، تشير إلى أن القروض الموجة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كان لها دور في تنمية الناتج المحلي الإجمالي. وعند وضع سياسة اقتصادية تهدف إلى رفع النمو في هذا الناتج درجة واحدة فإنه فيلزمنا مضاعفة مستوى القروض الممنوحة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أربع مرات.

أما بالنسبة لإجمالي القروض أو الائتمان الكلي للاقتصاد الجزائري الممنوح لمختلف القطاعات فقد كان له التأثير الأكبر على الناتج المحلي الإجمالي، بحيث أننا عندما نرغب في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بدرجة واحدة فإنه يلزمنا زيادة إجمالي الائتمان بنسبة تقترب من الضعفين(1.98).

أما من خلال العلاقة رقم (2) الموضحة سابقا والتي تربط ما $U_t = b_0 + b_1 L_t + E_t$ بين مستوى البطالة في الاقتصاد الجزائري باعتباره متغيرا تابعا ، وإجمالي القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها متغيرا مستقلا ، فإننا نقترح لقياس تلك العلاقة النموذج الخطي المبسط التالي:

حيث:

U_t : يرمز لمعدل البطالة السنوي في الاقتصاد الجزائري خلال السنة (t)

L_t : ترمز لإجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنفس الفترة (t)

E_t : ترمز للمتغير العشوائي .

وبعد تطبيق طريقة المربعات الصغرى على البيانات في الجدول السابق توصلنا إلى المعادلة التالية:

المعادلة الثانية : $U_t = 30.2 - 0.16 L_t$

(T = (49) (-13

$R^2 == 92\%$ $F = 195$

DW = 1.6

المعادلة تتفق مع مضمون النظرية الاقتصادية حيث تدل الإشارة السالبة في المعادلة على العلاقة العكسية بين القروض الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها ستساهم في خلق وظائف

obeikan.com

شغل وتحفيز الاقتصاد وبين معدلات البطالة السنوية في الاقتصاد الجزائري.

أما من الناحية الإحصائية فإننا نلاحظ مايلي :

أولا : يشير اختبار (t) ألي أن المعلمتين (b_0 ، b_1) معنويتان عند مستوى 5% وذلك عند مقارنة (t) المحسوبة للمقدرتين مع قيمة ((t الجدولية عند درجة حرية : df = N-K =16-2=14)) وعند مستوى معنوية 5% ، حيث كانت قيمتها (1.7)وهي أقل من قيمتها المحسوبة لكل من المعلمتين (b_0 ، b_1). اى أن قيمتيهما لا تؤولان إلى الصفر.

ثانيا : توضح إحصائية (F) معنوية النموذج ككل ، حيث كانت قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية 5% ودرجتي حرية ((N-K = 16-2=14 في المقام و ((K-1=2-1=1 في البسط تساوي (6.1) وهي اقل من قيمة (F) المحسوبة من المعادلة ، لذلك يمكننا القول أن قيمة المعلمتين (b_0 ، b_1) لا تؤولان معا إلى الصفروان النموذج ككل معنويا.

ثالثا : بالنسبة لإختبار (دربن واتسون((Dirbin Watson) الذي يقيس مشكلة الارتباط الذاتي بين حدي الخطأ لمشاهدتين متتاليتين ، فيتضح أن النموذج لبايعاني هذه المشكلة ، حيث تقع قيمة DW)) المحسوبة داخل منطقة القبول ، وبالتالي نقبل الفرض القائل بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرض البديل .

رابعا: تدل قيمة (R^2) إلى أن (92 %) من التغير الحاصل في المتغير التابع كان مسئولا عنه التغير الحاصل في المتغير المستقل أما (8%) الباقية فتعود إلى متغيرات أخرى غير محددة في النموذج.

و من أهم النتائج التي نستخلصها من المعادلة السابقة هو الاستنتاج بأن معدلات البطالة السنوية في الجزائر تتأثر عكسيا بمستوى القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويشير معامل المتغير المستقل (L_t) الذي يرمز للقيمة الإجمالية لهذه القروض إلى انه عندما تتغير بنسبة (0.16%)، فإن معدلات البطالة السنوية في الجزائر تنخفض بنسبة 1 % .

وختاما فإننا نستنتج من النموذج القياسي في المعادلتين المقدرتين إلى أهمية القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في التنمية الاقتصادية، خاصة من خلال مؤشري الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة السنوي الذين يعتبران من أهم مقاييس التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما تعطي المعادلتين قيما كمية يمكن الاعتماد عليها في معرفة مستويات التغير لمختلف المتغيرات ، وهو ما يساعد على وضع السياسات الاقتصادية السليمة.

المراجع:

1. علي قابوسة ، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره عن الناتج المحلي الجزائري،رسالة ماجستير،أكاديمية الدراسات العليا ،ليبيا 2003 ص20
2. Dale .W .jorgenson .econometric studies of investment behavior . A survey journal of economic literature.9 (December 1971) 113841- .
3. عبد العزيز فهمي هيكل: موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
4. هيثم الزعبي: أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، عمان، 2000.
5. خطيب، منال. تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004، ص4.
6. منشورات المصرف المركزي الجزائري 2007
7. الكتاب السنوي للإحصاء الصادر عن الأمم المتحدة .

obeikan.com

obeikan.com

أسباب عصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر

أ. حكيم بوجطو

جامعة المدية- الجزائر

الملخص:

قامت الجزائر كغيرها من الدول بعصرنة نظام موازنتها العامة وذلك بالتعاون مع البنك الدولي. حيث اشتملت الدراسة على خمسة أجزاء رئيسية، ناقشنا من خلالها الإطار المفاهيمي لحوكمة القطاع العام والمكانة التي تبوأتها الجزائر على مختلف المؤشرات التي يعدها البنك الدولي خلال الفترة التي سبقت انطلاق مشروع عصرنة نظام الموازنة بالجزائر 1995-2003، كما تم تقييم أداء الموازنة العامة في الجزائر.

يعتبر تحسين صورة تسيير القطاع العام لدى مختلف المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية...)، إضافة إلى عدم كفاءة وفعالية استخدام الموارد العامة أهم الأسباب الرئيسية لعصرنة نظام الموازنة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: عصرنة نظام الموازنة، الحوكمة، الشفافية، المساءلة، الأداء، الفساد

Abstract :

Algeria like other nations has modernize its public budget system in collaboration with the World Bank. The study also describes the most important reasons for the modernization of the public budget system in Algeria. The study included five main parts, We discussed through the conceptual framework for public sector governance and the place Algeria ranks in various indicators prepared by the World Bank, during the period that preceded the begining of modernization project of the budget system in Algeria from 1995 till 2003, has also been evaluating the performance of the public budget in Algeria.

Improving the image of the public sector in various international organizations (IMF, World Bank, Transparency International ...), in addition to the lack of efficient and effective use of public resources, is the most important of the main reasons for the modernization of the budget system in algeria.

keywords: the modernization of the budget system, governance, Transparency, accountability, the performance, corruption.

المقدمة:

أجرت المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الكثير من الدراسات بغرض ترشيد إدارة القطاع العام، كما أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999 مبادئ للإدارة الرشيدة ثم قامت بتعديلها عام 2004 وعممتها على دول العالم.

قامت معظم الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال العشريتين الأخيرتين بإصلاح أنظمة إدارتها العامة التقليدية في ظل اتساع نطاق خدماتها العامة، وتعاظم أزمات سياساتها، وقد أخذت أنظمتها الموازنية الهامش الأكبر ضمن هذه الإصلاحات، بحثا عن تبني طرق جديدة في تسيير وإعداد الموازنة، توفر لها أداء أفضل وبأقل التكاليف.

انطلقت العديد من الدول في وضع تعديلات كبيرة على هيكل موازناتها، من خلال الانتقال إلى نهج تسيير الموازنة بمنطق النتائج، مع القيام بالتغييرات الأساسية المتعلقة بالجانب التكنولوجي، وذلك بإتباع توصيات إحدى الهيآت الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي...).

وتعتبر الجزائر كباقي الدول التي تبحث عن مواكبة أنظمة الموازنة العصرية في ظل التبعية إلى مختلف الهيآت الدولية، والبحث عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وعصرنة النظم الإدارية والمالية وغيرها. وقد اعتمدت الجزائر مؤخرا كغيرها عصرنة مختلف أنظمة الإدارة العامة، ومن أهمها عصرنة النظام الموازني بالانتقال من تسيير الموازنة على أساس الوسائل إلى الموازنة الموجهة بالنتائج بالتعاون مع البنك الدولي.

ولعل التساؤل الأكثر أهمية في ظل المعلومات السابقة يكمن في الإشكالية التالية:

ما هي أهم الأسباب التي أدت إلى عصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر؟

الفرضيات:

1 – تعتبر المراكز التي تحتلها الجزائر في مختلف المؤشرات التي تعدها المنظمات الدولية السبب الرئيسي لعصرنة نظامها الموازني.

2- تقوم الجزائر بعصرنة نظام الموازنة العامة لعدم كفاءة وفعالية استخدام مواردها العامة.

حدود الدراسة: تم تحديد إطار الدراسة حسب نوعية موضوع الدراسة المتعلق بالحدود المكانية في الجزائر، والحدود الزمانية في الفترة التي سبقت انطلاق الجزائر في عصرنة نظام الموازنة العامة من سنة 1995إلى سنة2003، حيث تعتبر سنة 2003 بداية الانطلاق في دراسة مختلف جوانب نظام الموازنة العامة في الجزائر من طرف الخبراء الاستشاريين لتصور أسس العصرنة.

أولا- حوكمة القطاع العام

بادرت معظم المنظمات الدولية إلى استخدام مضمون الحوكمة بشكل واسع في مجالات مكافحة الفساد والتنمية المستدامة، تطوير الإدارة لتحقيق الشفافية والمساءلة...، حتى أصبح يعتبر من المداخل المهمة في تقييم الأداء.

1-تعريف الحوكمة:

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة (good governer) الإغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق

نبيلة وسلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب[1].

تم تعريف الحوكمة من طرف البنك الدولي بأنها: «الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية»، أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فعرفها على أنها «ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته كما أنها التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تقرر كيفية ممارسة السلطة، وكيفية سماع صوت المواطنين، وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات اهتمام عام»[2].

تمثل الحوكمة الجيدة مجموعة من المعايير التي تتبناها القيادات السياسية والسلطات الإدارية الملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وتستخدم الحوكمة الجيدة من قبل العديد من المؤسسات الدولية، كوسيلة لقياس الأداء والحكم على ممارسة السلطة السياسية في إدارة شؤون المجتمع. وتعتبر قيم النزاهة، المشاركة الشعبية، الشفافية والمساءلة من أهم سمات الحوكمة الجيدة التي تسعى من خلالها إلى تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع. تضمن الحوكمة الجيدة وضع الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس توافق الآراء الواسعة في المجتمع، حيث تتطابق من وجهة نظر البنك الدولي مع فكرة تطوير الإدارة، كما تكون أساسية لخلق البيئة الداعمة للتنمية وإدامتها، حيث تتسم بالقوة والعدالة، مثلما هي مكملة أساسية للسياسات الاقتصادية المجدية. أما من وجهة نظر مشروع الأمم المتحدة الإنمائي فالحوكمة الجيدة حالة تعكس تقدم الإدارة وتطورها، من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين، وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين[3].

2- قياس الحوكمة الجيدة:

لا توجد للحوكمة الجيدة معايير مطلقة بل معايير نسبية، كما أن خصائصها عديدة ومتنوعة، تتوزع بين معايير سياسية، اقتصادية، اجتماعية وإدارية. تختلف باختلاف الجهات ومصالحها، فلو جمعنا المعايير التي يستخدمها كل من البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوجدنا أنها تتضمن ما يلي:

-الشفافية والمساءلة؛

-تعزيز سلطة القانون؛

- المشاركة والعدالة والمساواة أمام الخدمات التي توفرها الدولة؛

1 -بروش زين الدين، دهيمي جابر، مداخلة بعنوان:» دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري»، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، يوم (07/06 ماي 2012) ، ص (4).

2 - إسلام بدوي محمود الداعور، مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، (2008) ، ص 14.

3 -إسلام بدوي محمود الداعور، مرجع سبق ذكره ، ص ص (15-17).

- التحكم في الفساد؛

-كفاءة استخدام الموارد والرؤية الإستراتيجية.

3- المؤشر المركب للحوكمة:

تم إعداد المؤشر المركب للحوكمة من طرف باحثين من البنك الدولي عام 1996 بناءا على ستة جوانب للحوكمة هي التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي، وكفاءة الحكومة، ونوعية التدخل الحكومي، وحكم القانون، والتحكم في الفساد، ويعتمد تطوير المؤشرات الفرعية لكل جانب من جوانب الحوكمة على عدد من المتغيرات، تم استنتاجها من 37 قاعدة للمعلومات، كما تم إنشاؤها بواسطة 31 مؤسسة متخصصة. وباستغلال المعلومات المتاحة من قواعد المعلومات بعد تنميط مؤشرات الحوكمة يتم تنميطها في التوزيع الطبيعي، بحيث تأخذ متوسط مؤشر "0"، وبانحراف معياري "1"، وتتراوح قيمة المؤشر بين (2.5- إلى 2.5+) والنتائج المتحصل عليها المرتفعة تعني " مستوى أعلى للحوكمة "، والنتائج المنخفضة " مستوى منخفض للحوكمة"[1].

والجدول التالي يوضح مكانة الجزائر في المؤشر المركب للحوكمة في الفترة (1996-2003):

جدول رقم (1): المؤشر المركب للحوكمة في الجزائر للفترة 1996-2003

السنة	1996	1998	2000	2002	2003	التغير
المؤشر	0.35-	0.77-	0.69-	0.76-	0.65-	0.3-

source:www.govindicators.org

ثانيا- الشفافية والمساءلة

تعتبر الشفافية والمساءلة من أهم متطلبات تطبيق الأداء المؤسسي نظرا لأنها تحفز المسؤولين على الالتزام بالسلوك الأخلاقي في أداء مهامهم، وكذا المساعدة على اكتشاف الفساد.

1-الشفافية:

تعرف الشفافية حسب هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها "حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية، للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء.

أما شفافية المالية العامة (الموازنة العامة) فتم تعريفها من طرف صندوق النقد الدولي كما يلي[(2)]: " تشير الشفافية المالية إلى الوضوح، الموثوقية، الانتظام(la fréquence)، التوقيت (le

1- مفتاح صالح، معارفي فريدة، مداخلة بعنوان: الفساد الإداري والمالي: أسبابه، مظاهره، ومؤشرات قياسه، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، (7/6 ماي 2012)، ص(12).

2-F M I , Transparence, système de responsabilité et risques budgétaires, Préparé par le Départe-

(degré d'actualité) وملاءمة (la pertinence) المعلومات المقدمة حول المالية العامة وانفتاح عملية صنع قرارات الموازنة العامة للجمهور".

كما تعرف أيضا في إطار شفافية الموازنة العامة كما يلي: "تمثل اطلاع الجماهير على تصور الدولة فيما يتعلق بإدارتها للموارد المالية، وهو الأمر الذي من شأنه زيادة المشاركة وكفاءة الإنفاق العام وفقا لاحتياجات الأفراد الفعلية. أو تمثل توفير المعلومات المالية الدقيقة والموثوقة الآنية المتعلقة بالنشاطات والإجراءات والقرارات والسياسات المالية التي تتخذها الدولة في الوقت المناسب، وضمان الوصول إليها بشكل يسمح بسهولة الرقابة"[1].

2-المساءلة:

ترجع تسمية المساءلة Accountability إلى لفظ الحساب Account، ويعني أن الفرد مسؤول في عمله أمام الآخرين. ويتسع هذا المفهوم ليشمل العديد من العلاقات التي تختلف في قوتها ودرجة إلزامها، حيث في ظل هذه الصعوبات يصبح من الضروري مراعاة الدقة لوضع تعريف مناسب للمساءلة.

من بين التعاريف التي يتم استخدامها أنها[2]: "مساءلة طرف من أطراف العقد أو الاتفاق للطرف الأخر، وذلك بشان نتائج أو مخرجات ذلك العقد، والتي تم الاتفاق على شروطها من حيث النوع والتوقيت ومعايير الجودة".

وعند استخدام المساءلة كآلية لتقييم الأداء لا يكون التركيز فقط على مستوى الأداء الذي تم تحقيقه، بل يمتد ليشمل مدى فعالية نظام المساءلة الذي يتم إتباعه كجزء من عملية تقييم الأداء.

3-الشفافية والمساءلة في الجزائر:

يمكن معرفة مستوى الشفافية والمساءلة في الجزائر من خلال تحليل الشكل رقم(1) الذي يبين مؤشر الإفصاح والمساءلة المقدم من طرف البنك الدولي.

---

ment des finances publiques en collaboration avec le Département des statistiques Approuvé par Carlo Cottarelli ,)7 août 2012(, p)6(.

1 -غادة شهير السمراني، متطلبات إصلاح وتطوير الموازنة العامة، جامعة الملك سعود، بدون سنة نشر، [على الخط]، متوفر على:
http://faculty.ksu.edu.sa/27402/Documents.pdf، تاريخ الإطلاع: (2011/01/03)، ص ص (11-12).

2 -عبد العزيز جميل مخيمر، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1999، ص (120).

لمزيد حول أبعاد المساءلة واستخدامها كآلية لتقييم الأداء أنظر: عبد العزيز جميل مخيمر، نفس المرجع، ص ص (120-127).

الشكل رقم (1): الإفصاح والمساءلة في الجزائر

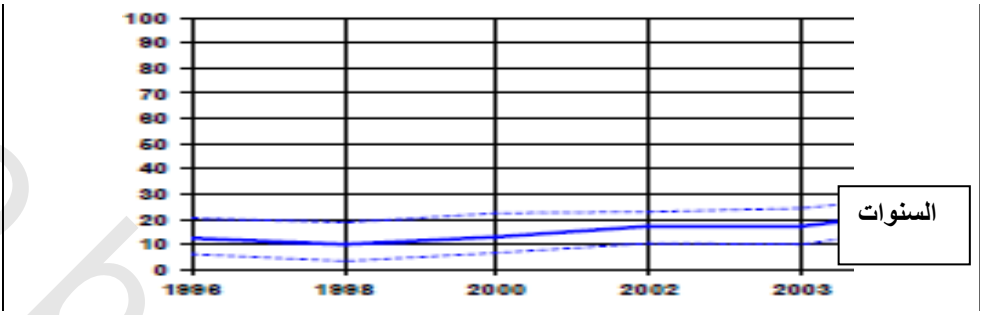

Source: world bank institute, WGI, country data report for Algeria.1996-2011,p(1).

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ النسبة الضعيفة التي تحصلت عليها الجزائر في مؤشر الإفصاح والمساءلة المحدد من طرف البنك الدولي خلال سنوات الدراسة، بالرغم من التحسن الطفيف بعد سنة 2000 وصولا حوالي 20 درجة سنة 2003. ولكن عموما يمكن القول أن المساءلة والشفافية في الجزائر ضعيفة جدا.

ثالثا-تعزيز سلطة القانون وإشكالية تطبيق القوانين المعلنة في الجزائر

بالنظر إلى الميثاق المنقح للممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة الذي أصدره صندوق النقد الدولي والقاضي بضرورة أن يخضع أي التزام أو إنفاق من الأموال العمومية لمجموعة شاملة من قوانين المالية (الميزانية) ولقواعد إدارية معلنة، كما يجب أن تتاح للجمهور معلومات كاملة عن الأنشطة الحكومية السابقة والحالية والمتوقعة في مجال المالية العامة وذلك من خلال وثائق الموازنة والحسابات الختامية وسائر التقارير المالية التي توضح أنشطة الحكومة في الموازنة العامة[1].

فبالنسبة لوثائق الموازنة المذكورة في المادة 68من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية في الجزائر لا تظهر دائما وخاصة الملحقات التفسيرية والتقدير المالي والاقتصادي، حيث يظهر عدم الاهتمام بموضوع الشفافية في تقديم المعلومات حول عمليات تسيير المال العام. كما لا تتوفر أية معلومات حول الحسابات الخاصة بالخزينة ماعدا مبالغ الإعتمادات المخصصة من طرف الموازنة العامة لفائدة حسابات التخصيص الخاص بالرغم من أنها إحدى بنود المادة 68من قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية " يرفق قانون المالية للسنة بما يلي[2]:

1 -صندوق النقد الدولي، ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، 2007.

2 -ج ج د ش، قانون رقم 17/84 مؤرخ في 07 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 جولية 1984، المادة 68.

1- تقرير تفسيري للتوازن الاقتصادي والمالي والنتائج المتحصل عليها وآفاق المستقبل.

2- ملحقات تفسيرية تبين خاصة ما يلي:...قائمة الحسابات الخاصة للخزينة تبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقررة لهذه الحسابات».

كما نجد أن دستور 1996 نص في مادته 160 أن « تقدم الحكومة لكل غرفة من البرلمان عرضا عن استعمال الإعتمادات المالية التي أقرتها لكل سنة مالية»، وأضافت في فقرتها الثانية «تختتم السنة المالية فيما يخص البرلمان، بالتصويت على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية المعنية من قبل كل غرفة من البرلمان»[1].

فإذا كانت الدورة تفتتح بقانون المالية الذي يحمل الأرقام التقديرية المنتظر تحقيقها فإنها تختتم بقانون ضبط الميزانية الذي يضبط نهائيا الميزانية العامة للدولة المنفذة، حيث يحدد المبالغ النهائية للإيرادات والنفقات. حيث حسب المادة 76 من قانون 17/84: «يجب أن يكون مشروع قانون ضبط الميزانية، المقدم ضمن الشروط المحددة لهذا الغرض بموجب الأحكام القانونية السارية على ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، مرفوقا بما يلي:

أ-تقرير تفسيري يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعتبرة.

ب-جدول تنفيذ الإعتمادات المصوت عليها ورخص تمويل الاستثمارات المخططة.

وأيضا حسب المادة (77)[2]: يقر قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة المشتمل على ما يلي:

أ-الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.

ب-النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة.

ج-نتائج تسيير عمليات الخزينة.

يشكل قانون ضبط الميزانية فرصة للسلطة التشريعية لمتابعة الكيفيات التي تتم بها تنفيذ الموازنة، وتقييم النتائج المترتبة لتصويته على قانون المالية وتحليل كيفية تطبيقه. إلا انه ومنذ سنة 1982 امتنعت الحكومة عن طرح مشروع قانون ضبط الميزانية على البرلمان حيث لا توجد أي رقابة ولا معيار لتقييم أداء الحكومة من طرف السلطة التشريعية على كيفية استخدام الأموال العامة. كما يتضح مستوى سلطة القانون في الجزائر من خلال اعتماد المؤشر الذي يقدمه البنك الدولي والموضح في الشكل رقم (2).

1 -ج ج د ش، دستور 1996 المؤرخ في 8 ديسمبر 1996 معدل بالقانون 02-03 الممضي في 10 ابريل 2002، الجريدة الرسمية، العدد 25 المؤرخة في 14 ابريل 2002، المادة 160.

2 -ج ج د ش، قانون رقم 17/84 مؤرخ في 07 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 جولية 1984، المادة 77.

الشكل رقم (2): سلطة القانون في الجزائر 1996-2003

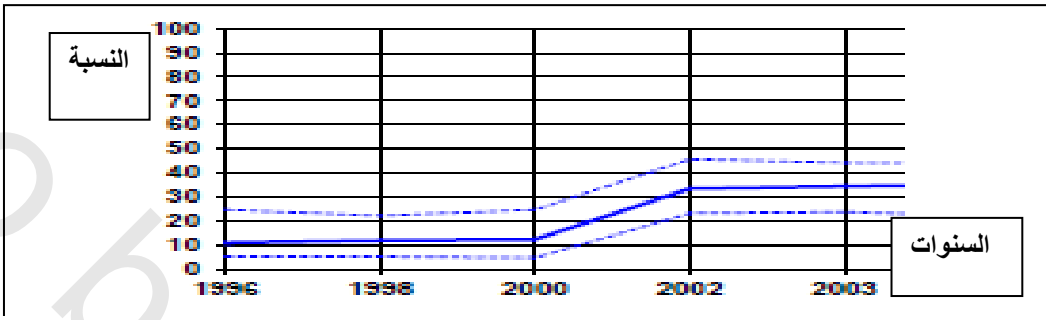

Source: world bank institute, WGI, op.cit, p6.

من الشكل رقم (2) يمكن تقسيم التحليل إلى مرحلتين، حيث نلاحظ في المرحلة الأولى (1996-2000) أن درجة تطبيق القوانين المعلنة في الجزائر ضعيفة جدا، إلا أنها بدأت تتحسن خلال المرحلة الثانية (2000-2003) وذلك بعد الاتفاق مع البنك الدولي في إطار شروط عصرنة النظام المالي في الجزائر ولكنها أقل من 40 درجة وهذا ما يعطي الإشارة إلى سوء سلطة القانون المحددة من طرف البنك الدولي.

رابعا-الفساد المالي والإداري في الجزائر:

يمكن تعريف الفساد بأنه ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية، مادية أو غير مادية، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة [1].

يمكن تحليل الفساد الإداري والمالي في الجزائر من خلال مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية منذ 1998، ولكن تصنيف الجزائر ظهر منذ سنة 2003 على هذا المؤشر، كما يظهر في الجدول رقم(2).

الجدول رقم (2): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2003-2005

السنوات	2003		2004		2005	
المؤشر	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط
	88	2.6	97	2.7	97	2.8

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، تقارير2004،2003، 2005.

1- ماضي بلقاسم، خدادمية أمال، مداخلة بعنوان: الفساد المالي والإداري في الجزائر الأسباب والآثار، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، (7/6 ماي 2012)، ص 4.

نلاحظ تحسن عدد النقاط المحصل عليها منذ سنة 2003 ولغاية 2005، التي تبين أن مرتبة الدولة متدهورة، حيث ترتيب الجزائر قد تدحرج من النقطة 2.6 إلى 2.8 من 10 نقاط وهذا يعني أن البلاد شهدت فسادا خطيرا.

كما يمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل رقم (3) الذي يبين مؤشر التحكم في الفساد في الجزائر خلال فترة الدراسة، الذي يعتمد بالإضافة إلى مؤشر الإفصاح والمساءلة للحكم على مستوى الحوكمة للدول.

الشكل رقم(3):مؤشر التحكم في الفساد في الجزائر 1996-2003

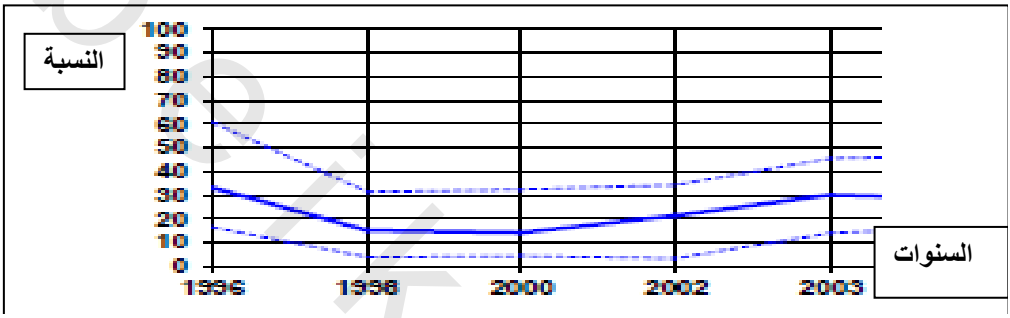

Source: world bank institute, WGI, op.cit, p7.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) ضعف درجة التحكم في الفساد في الجزائر، التي كانت خلال فترة 1998-2000 حوالي 13 درجة من 100 درجة، وبالرغم من تحسنها خلال الفترة اللاحقة إلا أنها لم تتجاوز 30 درجة، ومنه يمكن القول عموما أن الجزائر شهدت خلال فترة الدراسة فسادا كبيرا.

خامسا-أداء الموازنة العامة في الجزائر

يشكل الأداء أحد الاهتمامات الكبيرة لمختلف الحكومات والمؤسسات على حد سواء، حيث يمثل مقياس لنجاح أو فشل السياسات والبرامج المالية.

1-تطور النفقات العامة للدولة: تعتبر مقارنة موازنات الأعوام السابقة للجداول الإجمالية والجداول التفصيلية للموازنة العامة أحد أدوات الحكم على فعاليتها وكفاءة الحكومة في تنفيذها وتحقيق مختلف أهدافها.

1-1- تطور النفقات العامة الإجمالية للدولة

الجدول رقم (3): مؤشر تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2003)

الوحدة: مليون دج

السنوات	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة	الناتج الداخلي الخام (ن د خ)	النفقات العامة / ن د خ
1995	759617	-	2004994.7	37.89
1996	888300	16.94	2570028.9	34.56
1997	940900	5.92	2780168	33.84
1998	970700	3.17	2830491	34.29
1999	1034400	6.56	3238198	31.94
2000	1199900	16	4123514	29.10
2001	1471800	22.66	4257048	34.57
2002	1540900	4.69	4541873	33.93
2003	1730900	12.33	5266822	32.86

SOURCE: ONS Rétrospective Statistique(1970- 2002), Edition 2005, adapté.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) المنحى التصاعدي للإنفاق العام الإجمالي، حيث يمكن تصنيف فترة التحليل إلى مرحلتين:

-المرحلة الأولى وهي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل الصندوق النقد الدولي (1995-1999) الرامية إلى تقليص الإنفاق الحكومي ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة، وهذا يفسر المنحى المنخفض لتزايد النفقات العامة، حيث بلغ معدل نمو النفقات العامة إلى الـ (ـن دخ) 31.94% خلال السنة الأخيرة فقط، وهي نسبة منخفضة إذا ما قارناها بالسنوات السابقة.

-المرحلة الثانية مرحلة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-1999) بتخصيص اعتمادات ضخمة قدرت بـ7 مليار دولار، لذلك نلاحظ زيادة متسارعة للنفقات العامة الذي انتقلت من 1034.4مليار دج سنة 1999 إلى 1471.8مليار دج سنة 2001 بأكبر نسبة من الـ(ن دخ) 34.97%، ثم لتزداد إلى 1730.9 مليار دج سنة 2003 ولكن بمعدل 32.86% من الـ (ن دخ).

مما سبق، يوجد تزايد مستمر للإنفاق العام في الجزائر بنسب متقاربة، ولكن نسبتها إلى الـ (ن دخ) مستقرة.

1-2-تحليل تطور نفقات التجهيز ونفقات التسيير في الجزائر: تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث يظهر في الجدول رقم (4) تطورهما كل على حدى خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (4): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1995-2003)

الوحدة: مليون دج

السنوات	نفقات التسيير	معدل نمو نفقات التسيير %	نسبة نفقات التسيير من ن دخ	نفقات التجهيز	معدل نمو نفقات التجهيز %	نسبة نفقات التجهيز من ن دخ
1995	473694	-	23.63	285923	-	14.26
1996	590500	24.65	22.98	297800	04.15	11.59
1997	665200	12.65	23.93	275700	-07.43	9.92
1998	725000	08.99	25.61	245700	-10.89	8.68
1999	768600	06.01	23.74	265800	08.18	8.21
2000	881000	14.62	21.37	318900	19.97	7.73
2001	1037700	17.78	24.38	434100	36.12	10.20
2002	1038600	00.08	22.87	502300	15.71	11.06
2003	1163400	12.01	22.09	567500	12.98	10.77

Source: ONS Rétrospective Statistique(1970-2002), op.cit, adapté.

كما يوضح الشكل رقم (1) نسبة نفقات التجهيز إلى نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة.

الشكل رقم (1):تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز 1995-2003

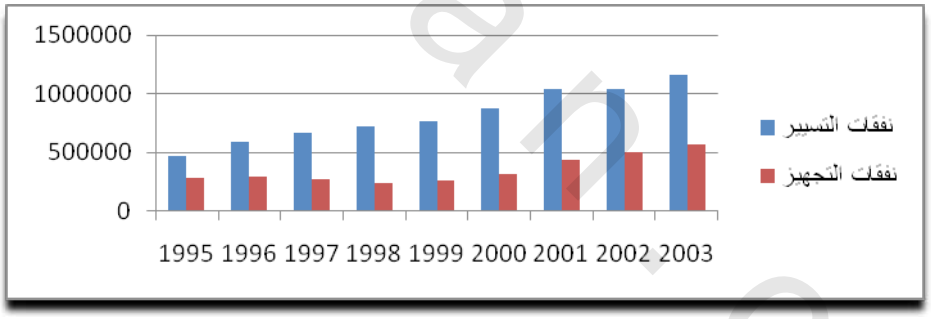

الوحدة : مليون د ج.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:.ONS Rétrospective Statistique(1970- 2002), op.cit-

من الشكل رقم (1) نلاحظ أن هناك اختلالا هيكليا بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث تفوق نفقات التسيير بهامش كبير نفقات التجهيز، ففي سنة 1995 كانت نفقات التسيير تمثل نسبة 62.36% من النفقات الإجمالية، أما نفقات التجهيز لا تزيد عن نسبة 37% من النفقات الإجمالية. كما نلاحظ استمرار زيادة هذه النسبة بالتقريب في السنوات اللاحقة مع انخفاض في ناحية التجهيز حتى سنة 1999، ففي سنة 2000 استمرت نفقات التسيير في الزيادة بنسبة 73.74% من النفقات الإجمالية

وعادت نفقات التجهيز إلى الزيادة ولكن بشكل ضعيف بنسبة 26.26% من النفقات الإجمالية. وبعد هذه السنة نلاحظ وجود توسع تدريجي لنفقات التجهيز وصولا سنة2003 بمقدار567500مليون د ج بنسبة 32.78%.

1-3-عجز الموازنة العامة 1995-2003

قامت الجزائر بعدة إصلاحات تهدف من خلالها إلى تقليص العجز في الموازنة الذي سجل قبل هذه الفترة عجزا مستمرا، حيث ارتبط تغيّر رصيد الموازنة العامة بتغيّر أسعار المحروقات، نظرا لكونه يتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية. والجدول الأتي يبين تطور الرصيد الميزاني خلال هذه الفترة .

جدول رقم (5): تطور عجز الموازنة العامة خلال الفترة (1995-2003):

الوحدة :مليار د ج

السنوات	رصيد الموازنة العامة	نسبة رصيد الموازنة / ن د خ
1995	-147.9	-7.38
1996	-64.3	-2.5
1997	-7.3	-0.26
1998	-186.4	-6.59
1999	-61.6	-1.9
2000	-61	-1.48
2001	-70.9	-1.67
2002	29.4	0.65
2003	-210.4	-3.99

source: ONS Rétrospective Statistique(1970- 2002), Edition 2005, adapté.

من خلال الجدول السابق رقم (5) نلاحظ أن الموازنة العامة للدولة عرفت سنة 1995 عجزا مقداره 147,9 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل 7,38 % من الناتج الداخلي الخام(ن د خ)، ويرجع ذلك إلى تفاقم في حجم النفقات العامة التي كانت وتيرة زيادتها أكبر من وتيرة الإيرادات. غير أن هذا العجز تقلص سنة 1996، وكذا سنة1997 ليصل إلى أقل من 7,3 مليار دينار جزائري، ما يمثل 0,26 % من(ن د خ)، وذلك نتيجة الإصلاحات الهيكلية المنفذة من طرف الحكومة الجزائرية تطبيقا لشروط صندوق النقد الدولي. ليرتفع العجز من جديد في سنة 1998 إذ بلغ 186 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة6,59 % من (ن دخ)، ذلك نتيجة انهيار أسعار المحروقات إلى أقل من 12,83 دولار أمريكي. إلا أن هذا العجز تقلص في سنة 1999 إلى حوالي 61,6 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 1,9% من (ن دخ)، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المحرقات في الأسواق العالمية، وحققت الجزائر في سنة2002 فائضا في الموازنة العامة بلغ حوالي 29,4 مليار دينار جزائري، ما يمثل% 0,65 من ن دخ، إلا أن العجز قد تفاقم سنة 2003 أكثر مما كان عليه من قبل، إذ وصل إلى 210.4 مليار دينار جزائري، بنسبة 3.99

%من (ن د خ)، ويرجع هذا الارتفاع في العجز إلى اعتماد سياسة إنفاقية توسعية من طرف الحكومة.

يتضح من السابق أنّ الاقتصاد الجزائري تميّز بعجز مزمن في الموازنة العامة خلال فترة الدراسة، الذي يعتبر أحد عوامل الاختلال الأساسية التي حلت بالتوازن المالي الداخلي، بالرغم من أن نسبة النفقات العامة الموجهة إلى التجهيز ضئيلة مقارنة بالتسيير، وذلك قبل الانطلاق في بداية عصرنة النظام الموازني في الجزائر.

-2كفاءة الحكومة في تحقيق أهداف الموازنة العامة للدولة: تعتمد الجزائر موازنة البنود التقليدية في تسيير ماليتها العامة، حيث تنفذ حسب الإطار القانوني دون ربطها بالنتائج والأهداف المنتظرة. ويمكن تحديد مدى كفاءة الحكومة في تنفيذ برامجها من خلال مؤشر كفاءة الحكومة الذي يعده البنك الدولي، كما يظهر في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5): كفاءة الحكومة خلال الفترة 1996-2003

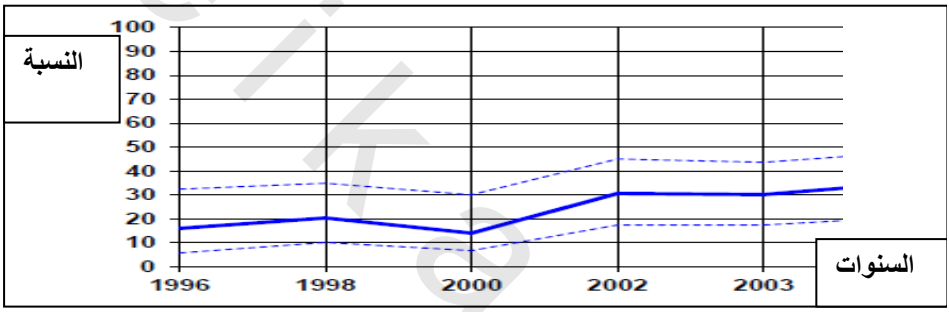

Source: world bank institute, WGI, op.cit, p4.

يظهر من الشكل رقم (5) أن كفاءة الحكومة في تنفيذ برامجها تحسنت خلال الفترة لتصل سنة 1998 حوالي 20 درجة من 100درجة وهي درجة ضعيفة، لتتجه نحو الانخفاض بعد ذلك، ثم تبدأ في التحسن بعد سنة 2000 لتصل في حدود سنة 2002 حوالي 30درجة، وتستمر في البقاء على نفس المستوى من الكفاءة.

يمكن القول عموما أن مستوى الكفاءة في تنفيذ البرامج العامة ضعيفة.

الخاتمة:

توصلنا من خلال الدراسة إلى وجود عدة أسباب أدت إلى تبني الجزائر عصرنة نظامها الموازني، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ضعف وانعدام شفافية إدارة المالية العامة، مما أدى إلى ضعف رقابة السلطة التشريعية على تنفيذ الموازنة العامة؛
- غياب مسؤولية مؤسسات الدولة على الخدمات المقدمة للمواطنين، وعدم وجود نظام فعال

للمساءلة؛

- انعدام سيادة القانون في تنفيذ مختلف البرامج العامة؛
- ضعف كفاءة الحكومة في تنفيذ الموازنة العامة لها؛
- توسع الفساد المالي والإداري الذي وصل إلى مستوى ينذر بالخطر.

يمكن القول في النهاية أن كل الصفات السابقة تعتبر خصائص للحكم السيئ، وأن عصرنة نظام الموازنة أحد العناصر الهامة للانتقال إلى الحكم الرشيد. حيث تشير النتائج السابقة إلى إثبات صحة الفرضية الأولى، بأن السبب الرئيسي لعصرنة نظام الموازنة هو اعتبارها أحد العناصر التي من خلالها يتم تحسين صورة تسيير القطاع العام لدى مختلف المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية...).

كما تم إثبات صحة الفرضية الثانية بأن عدم كفاءة وفعالية استخدام الموارد العامة سبب من أسباب العصرنة.

التوصيات: أهمها:

- لمعالجة هذه الأسباب لا تكفي عصرنة النظام الموازني في الجزائر لقيام الشفافية، المساءلة، التحكم في الفساد، حكم القانون، تحسين أداء الموازنة...وإنما لابد أن يكون هناك استثمار في رأس المال البشري الذي يعد السلوك أساسه. حيث قد تصطدم القوانين الجديدة بعدم الالتزام المستمر أو الإعاقة في تنفيذها على أرض الواقع؛
- إشراك جميع المستويات المؤثرة والمتأثرة بتصميم المشاريع وتنفيذها بغية استمراريتها وعدم تقليصها في المستقبل؛
- توسيع سياسة الباب المفتوح في التعامل مع المواطنين وزيادة الحوار، ووضع نظام اتصال فعال.

المراجع:

1. إسلام بدوي محمود الداعور، مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، 2008 .
2. بروش زين الدين، دهيمي جابر، مداخلة بعنوان: «دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري»، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، يوم 07/06 ماي 2012
3. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف-دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر1990-2009، مذكرة ماجستير في تخصص تسيير المالية العامة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة تلمسان، 2010.
4. ماضي بلقاسم، خدادمية أمال، مداخلة بعنوان: «الفساد المالي والإداري في الجزائر الأسباب والآثار»،الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 7/6 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة.
5. مفتاح صالح، معارفي فريدة، مداخلة بعنوان: «الفساد الإداري والمالي: أسبابه، مظاهره، ومؤشرات قياسه»، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 7/6 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة.
6. عبد العزيز جميل مخيمر، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1999.
7. غادة شهير السمراني، متطلبات إصلاح وتطوير الموازنة العامة، جامعة الملك سعود، بدون سنة نشر، [على الخط]، متوفر على: http://faculty.ksu.edu.sa/27402/Documents.pdf، تاريخ الإطلاع: 2011/01/03.
8. ج ج د ش، قانون رقم 17/84 مؤرخ في 07 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.
9. ج ج د ش، دستور 1996 المؤرخ في 8 ديسمبر 1996 معدل بالقانون 02-03 الممضي في 10 ابريل 2002 ، الجريدة الرسمية، العدد 25 المؤرخة في 14 ابريل 2002.
10. صندوق النقد الدولي، ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، 2007.
11. F M I , Transparence, système de responsabilité et risques budgétaires , Préparé par le Département des finances publiques en collaboration avec le Département des statistiques Approuvé par Carlo Cottarelli , 7 août 2012.
12. ONS, Rétrospective Statistique(1970- 2002), Edition 2005.
13. 13-world bank institute, WGI, country data report for Algeria.1996-2011.

obeikan.com

هل المؤهل الدراسي شرط للقيادة الناجحة

د.جاسم العمر

د.صلاح العبد الجادر

كلية الدراسات التجارية

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي
والتدريب الكويت

ملخص الدراسة

يناقش البحث شروط القيادة والإدارة وذلك من خلال الإجابة على عدة تساؤلات تحدد شروط القيادة وكذلك الإدارة الناجحة ومن ذلك : المؤهل العلمي الإداري ، مدى توفر نماذج قيادية لا تحمل تلك المؤهلات العلمية والإدارية ، الصفات والسمات الشخصية وأخيراً وجود قيادات إدارية فاشلة بالرغم من أنها تحمل مؤهلات علمية . وقد تم استخلاص نتائج البحث من خلال المقابلات وتحليل الاستبانات التي أعدت لذلك ، علماً بأن العينة كانت تشمل القياديين العاملين في دولة الكويت في القطاع الحكومي ممن صدر بهم مراسيم أميرية وتبوءوا مراكز قيادية في مختلف الجهات والمؤسسات في الدولة .

Abstract

The Study discusses the leadership and management terms to answer several questions which determine the conditions for leadership as well as the successful management including: Qualification Rules, the availability of models of leadership which do not carry those administrative and scientific qualifications qualities and personality traits and finally the presence of the leaders of administrative failure, although they holds academic qualifications. The results were extracted through interviews and analysis of questionnaires prepared for that, note that the sample included the leaders of employees in the State of Kuwait in the government sector who princely decrees were issued to appoint them in leadership positions in various bodies and institutions in the state .

مقدمة

تعددت الآراء وكثرت الأبحاث واختلف الباحثون في تحديد شروط القيادة والإدارة الناجحة ، فالبعض يرى أن القيادة هي موهبة وصفات موروثة وفاعلة في شخصية الفرد .

والفرد الذي يولد وليست له هذه الصفات لا يصبح مديراً ناجحاً ، أما مؤيدي الحداثة والنظريات فهم يرون أن القيادة إنما هي علماً مستمداً من نظريات إدارية وأساليب علمية حديثة ، ومن لم يزود بهذه النظريات ومن لم يأخذ نصيبه من دراسة الإدارة ونظرياتها فقد لا يكون له حظ قوي في

فهم الإدارة وقيادة الآخرين ، والبعض الآخر لم يأخذ أي من هذين الرأيين بل دمج بينهما حيث أكد أهمية العلوم والنظريات الإدارية في صقل شخصية القائد وتسديد مسيرته وترشيد قراراته ، ولكن هذا بحد ذاته لا يكفي لخلق قيادي ناجح بل إن صفات وسمات شخصية يتصف بها من يتصدى للعملية الإدارية لازمة لنجاحه كقائد ومدير فعال، ولذلك فهؤلاء جمعوا بين الرأيين وقالوا إن الإدارة هي علم بما تحتويه من نظريات وأساليب حديثة ومعاصرة صقلتها أيدي الكتاب والمؤلفين في هذا المجال وأيدتها تجارب القادة والإداريين الذين سبقونا في هذا ، وكذلك هي فن يكشف مهارات وسلوكيات القائد وسماته الشخصية وأسلوبه في التعامل مع قادته ومرؤوسيه والتي من خلالها قد يكتب له النجاح أو الفشل في مسيرته الإدارية .

في هذا البحث نحاول أن نحدد الاجابة عن الافتراضات و الأسئلة التالية:

- هل المؤهل العلمي الإداري أمر لازم وضروري لنجاح القيادي في منصبه الإداري؟
- هل لدينا نماذج قياديه لا تحمل مؤهلات علميه وإداريه ومع ذلك تعتبر قيادات ناجحة؟
- هل الصفات والسمات الشخصية (بدون المؤهل العلمي)تكفي لخلق قيادي ناجح؟
- هل يوجد لدينا قيادات إدارية فاشلة بالرغم من أنها تحمل مؤهلات علميه إدارية عليا؟

وهذا البحث دراسة وصفيه استقرائية سنحصل على نتائجها عن طريق عمل مقابلات وتحليل استبيانات وزعت على مجموعه من القياديين و مجموعة من العالين كمرؤوسين لهؤلاء القادة في دولة الكويت.

أسلوب البحث : دراسة وصفية استقرائية سنحاول أن نحصل على نتائج البحث من خلال مقابلات وتوزيع استبانات على مجموعة من القياديين ومجموعة من العاملين كمرؤوسين لهؤلاء القادة .

عينة البحث : ستقتصر الدراسة على مقابلات لمجموعة من القياديين العاملين في دولة الكويت في القطاع الحكومي ممن صدر بهم مراسيم أميرية وتبؤ مراكز قيادية في مختلف الجهات والمؤسسات في الدولة .

كما سيتم توزيع الاستبيانات على المرؤوسين تحت إمرة هؤلاء القياديين لمعرفة رأيهم في مدى نجاح أو فشل رؤسائهم في الإدارة .

أهمية القائد في العملية الإدارية :

العملية الإدارية هي امتداد لدور الدولة في تحمل أعباء الحكم وتقديم الخدمات الهامة والحيوية لأفرد الشعب والحفاظ على مقدرات ومقومات البلد وحسن إدارتها لضمان الريادة على المستوى الدولي.

ولأن الإدارة مبنية على الجهود الإدارية والتنسيق بينها[(1)] واستخدام الإمكانيات المتاحة لتحقيق أهدافها بأقصى قدر ممكن من الكفاءة .

1 - فرناس عبدالباسط البنا ، أصول القيادة الإدارية، 1985.

ولأن الإدارة تباشر نشاطها عن طريق جهاز إداري وبناء تنظيمي فهي تحتاج إلى قيادة .

والقيادة مفتاح الإدارة وفن ديناميكيتها[1]، والقائد هو المسئول عن ممارسة النشاط وتوجيه العاملين ومراقبتهم وتسديد خطاهم لتحقيق الأهداف المنشودة، ولذلك سنحاول أولاً تحديد مفهوم القيادة وطبيعتها وأهميتها.

مفاهيم وتعريفات مختلفة للقيادة:

يقول درويش وتكلا أن القيادة نشاط يتعلق بالتأثير في الناس ليتعاونوا في سبيل تحقيق ما يرونه مرغوباً وجذاباً.[2]

ويعرفها د. العمر والدويسان بأنها " المهمة التي يقوم بها فرد يجمع مجموعة من الصفات تؤهله للقيام بدور متميز بين المجموعة التي يكون فيها ، كما يكون قادراً على تغيير سلوك تلك المجموعة من الأفراد ويوجههم إلى تحقيق الأهداف المطلوبة منهم [3].

واهتم علماء الإدارة بالبحث في طبيعة القيادة الإدارية وحرص كثيراً منهم على إبراز صفة الفن في طبيعة القيادة فيقول (Leonard) " أن القيادة فن الإدارة نظراً لأن ممارسة كل فن تحتاج إلى موهبة وقدرة ، فأن القائد الإداري هو القادر على ممارسة كل فن تحتاج إلى موهبة وقدرة ، فإن القائد الإداري هو القادر على ممارسة هذا الفن عن طريق توجيه وتنسيق ورقابة جهود المرؤوسين لتحقيق الأهداف " .

وعرفها الأستاذ عيسى عبده بقوله " قدرة يتميز بها فريق من الناس " .

وخلاصة هذه الأبحاث والنتائج تشير إلى أن القيادة تتأثر بشخصية القائد ومدى ذكائه وفطنته وقدرته على اتخاذ القرار المناسب وقوة شخصيته ومدى تأثيرها في الغير كما أن القيادة علم له أصوله العلمية الثابتة والسليمة (خميس).[4]

وجاءت أهمية الاهتمام بالقائد لأن الباحثين اعتبروه هو نجاح أي مؤسسة والقادر على تحقيق أهدافها وبقائها في ظل بيئة تنافسية شرسة.

لذلك يراه البعض (بدران)[5] على " أنه بناء للمنظمة وليس قائداً لها فقط فهو الذي ينميها ويحقق آمالها التي يتطلع إليها أفراد المنظمة ".

إن كثيراً من نظريات القيادة تحدثت عن خصائص القائد وصفاته ومن أهم النظريات التي تحدثت عن ذلك هي النظريات التي تتعلق بالسمات وخاصة نظرية الرجل العظيم والتي تفترض أن القادة العظام يولدون ولا يصنعون وهنا تركيز على الجانب الوراثي ودوره في صناعة القادة .

1 نفس المرجع السابق.

2 عبدالكريم درويش - ليلى تكلا – أصول الإدارة التعليمية ، مكتبة لأنجلو المصرية 1971 .

3 جاسم العمر - فاطمة الدويسان – السلوك التنظيمي والمؤسسات الناجحة – دار العلم ، الكويت 2006

4 خميس السيد إسماعيل – السلوك الإداري ، دار الهنا 1981 .

5 علي بدران – المنظمة وقادتها الإدارية.

أما نظريات السمات في تفترض بعض السمات ليكون الفرد قائداً ناجحاً، وهذه الصفات قد تكون وراثية أو مكتسبة، ومن الصفات التي تم حصرها الثقة بالنفس، الجرأة، القوة، الذكاء والسيطرة.الخ.

وقد قدم (Stogdill) مجموعة من البحوث عن القيادة وخصائص القائد وحدد فيها الصفات الجسمانية (النحافة، الطول، الذكاء، الثقة بالنفس، المرونة، السيطرة والانفتاح الذاتي وغيرها من الصفات) .

اختلف علماء الإدارة بالبحث في طبيعة القيادة الإدارية وهل هي فن أو علم فقرر بعضهم أن القيادة فن الإدارة، والبعض الآخر اهتم بالموهبة والقدرة في القائد الإداري، فعرفها عيسى عبده[1] " بأنها قدرة يتميز بها فريق من الناس".

وعرف (سيمون) القائد الإداري "بأنه الشخص القادر على توحيد الناس في الوصول إلى الهدف" [2] .

"فالقيادة تتأثر بشخصية القائد ، ومدى ذكائه ، وفطنته وبعد نظره ، كما تتوقف على قدرته على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب بالإضافة إلى قوة شخصيته ، وتأثيرها في الغير ، كما تحقق بعض الصفات التي يتحلى بها القائد زيادة استجابة المرؤوسين له ، وهذه الصفات مثل ، اللين والرحمة ، الإحساس بمشاعر الآخرين والقدرة على مشاركتهم في مشاكلهم وحلها بالأسلوب المناسب[3] .

والكتاب الذين يرون بأهمية الصفات في القائد الإداري أوردوا الصفات التالية :[4]

الطاقة الجسدية والنفسية، الحساسية للأهداف، الحماس، الصداقة والود، النزاهة، الكفاءة الفنية، الحسم وعدم التردد.

وفي الفكر الإسلامي ذكر (الماوردي) مؤهلات الخليفة وحددها بسبعة شروط وهي العدالة ، العلم ، الحكمة ، الرأي السديد ، سلامة وصحة البدن، سلامة الحواس ، الشجاعة وأخيراً النسب أي أن يكون الإمام قرشياً (وهذه خاصة بالخلافة الإسلامية).

حددت معظم النصوص في الفكر الإسلامي أسس الكفاءة العامة والتي يجب أن تكون متوفرة فيمن يتصدى للقيادة وحددتها في ثلاث جوانب:

أولاً : الأمانة : حيث أمر الله سبحانه وتعالى بأداء الأمانة وجعلها من صفات عباده الصالحين إذ قال " والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون "[5].

كما أخبر رسولنا الكريم عن أهمية الأمانة، عن أبي هريرة أن أعرابياً سأل النبي صلى الله عليه وسلم: متى الساعة ؟ قال : " إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة " قال : كيف أضاعتها ؟ قال: " إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظروا الساعة "[6].

1 عيسى عبده الإدارة في مراحل الإنتاج والتوزيع، دار الكتاب العربي.

2 فرناس عبدالباسط ، أصول القيادة الإدارية ، دار الكتب المصرية 1985 .

3 نفس المرجع السابق .

4 نفس المرجع السابق

5 سورة المؤمنون آية رقم 8.

6 رواه البخاري .

ثانياً : القوة والقدرة : قال تعالى على لسان أنبيته الرجل الصالح الذي لجأ إلى موسى " يا أبت استأجره غن خير من استأجرت القوي الأمين "[1] .

والقوة مطلوبة لمن يتصدى للقيادة ونهى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يتولى القيادة من هو ضعيف ، كما روى أبوذر رضي الله عنه قال " قلت يا رسول الله ألا تستعملني ؟ قال : فضرب بيده على منكبي ثم قال " يا أبا ذر إنك رجل ضعيف وأنها أمانة وأنها يوم القيامة خزي وندامة ، الإ من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها "[2] .

والقوة يحتاجها القائد لاتخاذ القرارات ومواجهة المشاكل والتصدي لها، أما القوة فتعني المهارات والعلوم التي يحتاجها القائد والتي تمكنه من القيام بالمهام الموكلة إليه بأكبر كفاءة.

ثالثاً: العلم والخبرة: ولقد قال تعالى في كتابه على لسان نبيه يوسف عليه السلام " قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم "[3].

العلم والخبرة التي تعين القائد على أداء العمل وتحمل المسئولية.

تحليل نتائج الأستبانات

أولاً : الخاصة بالقياديين :-

من تحليل الإستبانات الموزعة على القياديين ومرؤوسيهم كانت النتائج كمايلي :-

- أن القياديين في العينة متوسط أعمارهم 49 سنة ، وهو سن ملائم للمنصب القيادي ويتلاءم مع الخبرة المطلوبة ، كما أظهرت العينة نفسها أن متوسط عدد سنوات الخبرة في نفس المؤسسة بحدود 23 سنة وهي أيضاً تكفي لتؤهل القيادي لتبوأ منصبه .
- تقريباً 60% من العينة أمضوا أقل من خمسة سنوات في المنصب و 17 % منهم أمضى أكثر من 10 سنوات.

وهذه ظاهرة جيدة تؤكد دورية المنصب وعدم إشغاله كثيراً من فئة معينة .

- من التحليل يتبين أن (90%)من القياديين في العينة مؤهلاتهم عالية تتراوح بين البكالوريوس والدكتوراه . بينما لا يزيد حملة الدبلوم عن (10%) .
- أظهرت العينة أن (73%)من القياديين يرأسون قطاعاً إدارياً بينما (13%) يرأسون قطاعاً فنياً و(13%) يرأسون قطاعاً مشتركاً ما بين إداري وفني .
- (76%) من القياديين في العينة يعتقدون بوجود علاقة بين المؤهل العلمي الذي يحملونه وطبيعة العمل في الوظيفة التي يشغلونها.

1 سورة القصص آية 26

2 رواه مسلم.

3 سورة يوسف آية 55

حددت العينة من القياديين حجم العلاقة بين المؤهل العلمي وطبيعة العمل ما بين(56-44 %).

- -(83%)تقريباً من عينة القياديين قالوا أنهم لم يجدوا منافسة شديدة من قبّل زملائهم في العمل عند تقلدهم لمنصبهم بينما (17%) منهم وجد المنافسة.
- -(58%) من عينة القياديين يصادفون معوقات في مجال عملهم.
- -(35%)من عينة القياديين تعاني من معوقات إدارية و(12%) معوقات فنية بينما المعوقات الإنسانية لا تتجاوز(6 %) أي أن (52%) تقريباً من المعوقات التي يواجهها القياديون في مجال عملهم هي خليط من المعوقات الإدارية والفنية والإنسانية.
- يرى (72%) من القياديين في العينة أن العلاقة بينهم وبين مرؤوسيهم هي علاقة تعاونية بينما يرى (25%) أنها تنافسية و(4%) فقط يرون أنها تصادمية .
- (70%) من عينة القياديين يرون أن العلاقة مع مرؤوسيهم علاقة مرضيه بينما يرى(27%) منهم أنها عادية .

ثانياً : الخاصة بالمرؤوسين :-

- غالبية المشمولين في الدراسة من الموظفين(56%) ذكروا أن رؤساءهم يحملون مؤهل عالي في الإدارة.
- أكثر من ثلثي المرؤوسين (68%) يعتقدون أن رؤساءهم يناسبون المنصب الذي يتقلدونه .
- (63 %) من المرؤوسين يعتقدون أن رؤساءهم يعرفون تماماً ما يفعلونه .
- ويرى (52%) من المرؤوسين أن مؤهلات رؤساءهم تتناسب مع الاختصاصات التي يحملونها .
- ويرى (80%) من المرؤوسين أن المنصب الذي يتقلده رؤساءهم يتناسب مع سنوات الخبرة التي قضوها في العمل .

من وجهه نظر المرؤوسين يرون أن القياديين الذي يحملون مؤهل عالي في الإدارة أكثر تناسباً للمنصب من القيادي الذي لا يحمل ذلك .

(كانت الموافقة التامة للمرؤوسين على القياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة تزيد عن سواهم ب (28%)) .

- (70%) من المرؤوسين يرون أن القياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة مناسبين لاختصاصاتهم من القياديين الذين لا يحملون ذلك .
- يرى المرؤوسين أن القياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة يعرفون ما يفعلونه بشكل أكثر من القياديين الذين لا يحملون ذلك .

(كانت الموافقة التامة للمرؤوسين على القياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة تزيد عن سواهم ب(40%))

- يرى المرؤوسين أن القياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة تتناسب عدد سنوات خبراتهم مع مناصبهم بشكل أكبر من القياديين الذين لا يحملون ذلك .

- (كانت الموافقة التامة للمرؤوسين على القياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة تزيد عن سواهم ب(40%) .

الخلاصة ونتـائج البــحث

من تحليل البيانات الواردة في البحث وتحليل إجابات كلاً من القياديين والمرؤوسين المشمولين بعينة البحث تم التوصل إلى أهم النتائج التالية :-

أولاً:- بتحليل ردود القياديين تم التوصل إلى ما يلي:

1-متوسط أعمار القياديين في المؤسسات الحكومية في دولة الكويت 49 سنة .

2-متوسط سنوات الخبرة للقياديين 23 سنة .

3-(60%) من القياديين في العينة أمضوا أقل من 5 سنوات في المنصب و(17%) أمضى أكثر من 10 سنوات مما يعني أن المنصب القيادي في الكويت لا يتم إشغاله مدة زمنية طويلة وإنما يتسم بالدورية .

4-شاغلي المناصب القيادية في دولة الكويت يحملون مؤهلات جامعية عالية (90%) منهم يحملون البكالوريوس والدكتوراه).

5-(76%) من القياديين يرأسون قطاعات طبيعة عملها تتواءم مع المؤهل العلمي الذي يحملونه , مما يؤكد تطبيق المبدأ الإداري (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب) .

6-العلاقات الإنسانية بين القياديين ومرؤوسيهم تتسم بالحسنة .

(6%) فقط يجد معوقات في علاقته مع مرؤوسيه).

(70%) من عينة القياديين يرون العلاقات مع مرؤوسيهم أنها مرضية) .

ثانياً :- بتحليل ردود المرؤوسين تم التوصل إلي النتائج التالية :-

1-(64%) من المشمولين بعينة الدراسة يعتقدون في رؤسائهم ما يلي :

أ- مؤهل عالي يتناسب مع المنصب واختصاصاته .

ب- يعتقدون أن رؤسائهم يعرفون تماماً ما يفعلونه.

ج- أنهم مناسبين تماماً للمنصب الذي يتقلدونه.

د- سنوات الخبرة لديهم تتناسب مع المنصب الذي يتقلدونه .

2- القيادي الذي يحمل مؤهل عالي في الإدارة أكثر تناسباً للمنصب من القيادي الذي لا يحمل ذلك. (71%) من عينه البحث يرون ذلك).

3- القيادي الذي يحمل مؤهل عالي في الإدارة يعرف ما يفعله تماماً بشكل أكثر من القياديين الذين لا يحملون ذلك. (76%) من عينة البحث يرون ذلك)

4- القيادي الذي يحمل مؤهل عالي في الإدارة تتناسب عدد سنوات خبرتهم مع مناصبهم بشكل أكبر من القيادي الذي لا يحمل مؤهل عالي في الإدارة. (91%) من عينه البحث يرون ذلك).

5- في موضوع مهارة اتخاذ القرار يرى :

أ- (65%) من المرؤوسين أن رئيسهم يشاورهم عند اتخاذ القرار .

ب –(64%) من المرؤوسين يرون أن رئيسهم يتوخى العدالة عند اتخاذ القرار .

ج-(57%) من المرؤوسين يرون أن قرارات رئيسهم تتوافق مع اللوائح والقوانين .

د –(58%) من المرؤوسين يرون أن رئيسهم صاحب قرار .

هـ –(58%) من المرؤوسين يرون أن رئيسهم سريع في اتخاذ القرار .

و-(52%) من المرؤوسين يرون أن رئيسهم يفوض بعض صلاحيته لمرؤوسيه .

ز-(50%) من المرؤوسين يرون أن رئيسهم قراراته سليمة .

ويلاحظ أن الموافقة على عاملي التفويض والقرارات السليمة جاءت بأغلبية بسيطة .

6- القياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة يشاورون مرؤوسيهم من وجهة نظر المرؤوسين بشكل أكبر من القياديين الذين لا يحملون ذلك . (تزيد النسبة عن 28 %)

7- القياديين الذين لا يحملون مؤهل عالي في الإدارة يلغون كثيراً من قراراتهم بشكل أكبر من القياديين الذين يحملون ذلك .(تزيد النسبة عن 16%).

8 - سلامة قرارات القياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة من وجهه نظر مرؤوسيهم أعلى من القياديين الذين لا يحملون ذلك .(تزيد النسبة عن 21%) .

9- توخي العدالة في إصدار القرارات من قبل القياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة من وجهه نظر مرؤوسيهم أعلى من القياديين الذين لا يحملون ذلك .(تزيد النسبة عن 23%) .

10- كثيراً من القرارات التي تخالف اللوائح والقوانين ترتكب من قبل القياديين الذين لا يحملون مؤهل عالي في الإدارة من وجهة نظر المرؤوسين أعلى من القياديين الذين يحملون ذلك . (تزيد النسبة عن 28%) .

11- تفويض القيادي كثيراً من صلاحياته لمرؤوسيه من قبل القياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة من وجهه نظر المرؤوسين أعلى من القياديين الذين لا يحملون ذلك . (تزيد النسبة عن 28 %) .

12- علم المرؤوسين بالقرارات قبل أن يصدرها القيادي من عدمه من قبل القياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة من وجهه نظر المرؤوسين أعلى من القياديين الذين لا يحملون ذلك . (تزيد النسبة عن 30% تقريباً) .

13- اعتقاد المرؤوسين بأن القيادي صاحب قرار من قبل القياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة أعلى من القياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة أعلى من القياديين الذين لا يحملون ذلك . (تزيد النسبة عن 21% تقريباً) .

14- بالنسبة لعلاقة الرؤساء بمرؤوسيهم وتقييم مهاراتهم الإدارية :-

أ-(76%) من المرؤوسين يرون أن رئيسهم يكن لهم الاحترام .

ب-(73%) من المرؤوسين يرون أن رئيسهم يلتزم بالمواعيد والأوقات التي يحددها .

ج-(72%) من المرؤوسين يرون أن رئيسهم يشاركهم بالمناسبات الاجتماعية (عزاء – فرح رحلات)

د –(65%) تقريباً من المرؤوسين يرون أن رئيسهم قريب منهم .

هـ-(65%) من المرؤوسين يرون أن رئيسهم قدوة ومثال يحتذ به .

و-(64%) من المرؤوسين يرون أن رئيسهم لديه الوضوح التام لأولويات الإدارة وأهدافها الرئيسية .

ز-(60%) من المرؤوسين يرون أن رئيسهم حريص على تنمية وتطوير المرؤوسين .

ح-(59%) من المرؤوسين يرون أن رئيسهم يهتم بالخطط الإستراتيجية و التطلعات المستقبلية .

ط-(57%) من المرؤوسين يرون أن رئيسهم يتبع سياسة الباب المفتوح معهم .

ى-(53%) من المرؤوسين يرون أن رئيسهم يدافع عن حقوقهم .

ك-(52%) من المرؤوسين يرون أن رئيسهم قائد إداري متميز .

* ويلاحظ في هذا العنصر أن جميع العوامل الخاصة بعلاقة القيادي بالمرؤوسين وتقييم مهاراته الإدارية من وجهه نظر المرؤوسين تختلف باختلاف حمل القيادي مؤهل عالي في الإدارة من عدمه .

15- شعور المرؤوسين بقربهم من قياديهم الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة أعلى من الذين لا يحملون ذلك المؤهل (تزيد بنسبة 28%) .

16- مشاركة القياديين بالمناسبات الاجتماعية للذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة أعلى من الذين لا يحملون ذلك من وجهه نظر المرؤوسين (تزيد النسبة عن 37%) .

17- إتباع القياديين لسياسة الباب المفتوح من وجهه نظر المرؤوسين أعلى للذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة من الذين لا يحملون ذلك المؤهل . (تزيد النسبة عن 28%) .

18- التزام القياديين بالمواعيد والأوقات التي يحددونها من وجهه نظر المرؤوسين للذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة أعلى من الذين لا يحملون ذلك المؤهل . (تزيد النسبة عن 42%) .

19- اعتبار المرؤوسين قياديهم بأنهم قدوة ومثال يحتذ به للذين يحملون مؤهل عالي بالإدارة أعلى من الذين لا يحملون ذلك المؤهل .(تزيد النسبة عن 26%)

20- دفاع القياديين عن حقوق مرؤوسيهم ولعب دور المحامي عنهم لدى الإدارة العليا للذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة أعلى من الذين لا يحملون ذلك المؤهل . (تزيد النسبة عن 37%) .

21- حرص القياديون من وجهه نظر مرؤوسيه على تطويرهم وتنميتهم للذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة أعلى من الذين لا يحملون ذلك المؤهل (تزيد النسبة عن 35%).

22- اهتمام القياديين بالخطط الإستراتيجية والتطلعات المستقبلية من وجهه نظر مرؤوسيهم للذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة أعلى من الذين لا يحملون ذلك المؤهل (تزيد النسبة عن 26%) .

23- اعتقاد المرؤوسين بإبداعيه قياديهم وابتكاراتهم في عملهم للقياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة أعلى من الذين لا يحملون ذلك المؤهل .(تزيد النسبة عن 32%)

24- اعتقاد المرؤوسين بتملك قياديهم للوضوح التام لأولويات الإدارة وأهدافها الرئيسية كان أكبر للقياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة مقارنة بالذين لا يحملون ذلك المؤهل . (تزيد النسبة عن 25%) .

25- إحساس المرؤوسين بأن قياديهم يكنون كامل الاحترام لهم كان أكثر بالنسبة للقياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة مقارنة بالقياديين الذين لا يحملون ذلك المؤهل .(تزيد النسبة عن 27%).

26 -اعتبار المرؤوسين لقياديهم بأنهم قادة إداريين متميزين كان أكثر للقياديين الذين يحملون مؤهل عالي في الإدارة من القياديين الذين لا يحملون ذلك المؤهل . (تزيد النسبة عن 35%).

التـــوصيات

بناءاً على النتائج التي تم استخلاصها من هذا البحث يتضح تماماً أن القياديين أصحاب المؤهلات العليا في الإدارة يتميزون عن غيرهم من القياديين الذين لا يحملون مثل ذلك المؤهل ، وقد جاء التميز في جوانب عديدة مثل : القدرة على اتخاذ القرار والمشاركة فيه ، والعلاقات الإنسانية التي تجمعهم وإتباع سياسة الباب المفتوح ، والالتزام بالمواعيد والأوقات ، وحماية مرؤوسيهم ولعب دور

المحامي بالنسبة لهم ، والحرص على تطويرهم وتنميتهم ، واهتمامهم بالخطط الإستراتيجية والإبداعية ،ووضوح الأولويات والأهداف الإدارية .

كل هذه النتائج تجعلنا نخرج بالتوصية الأتيه :-

الإدارة علم وفن ، يحتاج إلى التكامل من خلال هذين العنصرين ، فالقيادي الناجح لا تكفيه الموهبة ، ولا العلم والنظريات الإدارية ، فهو يحتاج إلى الاثنين معاً ، إلا أن فرصة القيادي ذو المؤهل العالي في الإدارة للتميز أكبر من فرصة ذلك الذي لا يحمل ذلك المؤهل ، لذا نوصي بإسناد المناصب القيادية لأصحاب حملة المؤهلات العليا في الإدارة ، وإن كان ذلك لا يعني إقصاء المؤهلين فنياً عن المناصب الإدارية ، إنما الحرص على تأهيلهم إدارياً قبل استلام مناصبهم الإدارية عن طريق البعثات والدورات والمؤتمرات العلمية حتى يستطيعون الجمع بين العلم الإداري ونظرياته وفن الإدارة التي تعتمد على المهارات الشخصية وأساليب التعامل .

obeikan.com

قائمة المراجع :

1. فرناس عبد الباسط البنا ، أصول القيادة الإدارية، 1985.
2. عبدالكريم درويش و ليلى تكلا – أصول الإدارة التعليمية ، مكتبة لأنجلو المصرية 1971 .
3. جاسم العمر و فاطمة الدويسان – السلوك التنظيمي والمؤسسات الناجحة – دار العلم ، الكويت 2006 .
4. خميس السيد إسماعيل – السلوك الإداري ، دار الهنا 1981 .
5. علي بدران – المنظمة وقادتها الإدارية.
6. عيسى عبده الإدارة في مراحل الإنتاج والتوزيع، دار الكتاب العربي.
7. فرناس عبد الباسط ، أصول القيادة الإدارية ، دار الكتب المصرية 1985 .
8. الاستبيان

obeikan.com

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية الأداء في المنظمة، مع لمحة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.

أ.بن رجدال جوهر

جامعة البليدة 2 الجزائر

الملخص

إن ضرورة الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات و الاتصال مكّنت من إعادة تصميم وتشكيل المنظمات و تحويل هياكلها التقليدية، و توسيع نطاق عملياتها، وتغيير الأساليب التي تتبعها في رفع التقارير و في القيام بوظيفة الرقابة. كما أحدثت هذه التكنولوجيات تغييرات جذرية على ممارساتها ، و على تدفق المعلومات ، و على أساليب تصميم المنتجات و تقديم الخدمات ، و أدت إلى بروز أساليب إدارية جديدة مرتبطة بها تعرف في أغلب الأحيان « بالإدارة الإلكترونية « التي تنمي و تطور المؤسسة .

الكلمات المفتاحية:تكنولوجيا،المعلومات،الاتصال،المنظمات

Abstract :

L'utilisation des technologies de l'information et de la communication a permis de remodeler et de repenser autrement les systèmes numériques par une restructuration des modèles classiques et un élargissement de leurs champs d'intervention, changeant en cela les anciennes méthodes de commercialisation et d'administration suivies de par le passé.

Les technologies de l'information et de la communication ont également eu une influence radicale sur les pratiques, notamment sur le niveau des débits et les modes de conception des produits et services prestées jusqu'à lors, en réduisant d'une façon draconienne les délais et les couts de réalisation.

L'émergence d'un nouveau mode de management administratif, engendré par la pensée numérique a aussi fait son introduction dans le monde des TIC, sous le vocable « d'administration électronique » et a laissé une empreinte certaine dans l'évolution et le développement des entreprises.

Les mots clés : Technologies, Information, Communication, E-Administration.

مقدمة

أخذ موضوع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مكانة خاصة في سلم اهتمامات الباحثين و المفكرين في السنوات الأخيرة،وذلك للدور البارز الذي تلعبه هذه الأخيرة في النهوض باقتصاديات الكثير من الدول بالإضافة الى تأثيرها المباشر على جميع نواحي الحياة، فهي تعتبر الوسيلة الأكثر أهمية في نقل

المجتمعات النامية و تحويلها الى مجتمعات متطورة، فهي الأداة التي من شأنها تسريع التنمية و اعادة هيكلتها عبر تأمين نفاذ أكثر تناسقا للمعلومات وتحتل التجارة الإلكترونية في وقتنا الحاضر المرتبة الأكثر تطورا في سلم التطور التاريخي لموضوعات تقنية المعلومات ، وهي بشكل عام تمثل جزءا هاما من الأعمال الإلكترونية ، حيث تعد التجارة الإلكترونية واحدة من المتغيرات الجديدة التي دخلت حياتنا بقوة و أصبحت تتداول في الاستخدام العادي لتعبرعن العديد من الأنشطة المرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ،وقد لاقت التجارة الإلكترونية رواجا هائلا وسريعا بين جميع فئات المجتمع و في مختلف المناطق مما نتج عن هذا التوسع الكبير للتجارة الالكترونية اثارا على جميع المجالات اقتصاديه ، ثقافيه، دينية، سياسية...).

و الاشكال المطروح هو معرفة كيف تساهم تكنولوجيا المعلومات في عملية تنمية الأداء في المنظمة وما هو واقعها في الجزائر وعليه سوف نقوم بتقسيم مقالنا هذا الى المحورين التاليين:

- المحور الأول: كيف تساهم تكنولوجيا المعلومات في عملية تنمية الأداء؟
- المحور الثاني: لمحة عن واقع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر

المحور الأول:كيف تساهم تكنولوجيا المعلومات في عملية تنمية الأداء في المنظمة؟

قبل الولوج في صلب هذا المحور وبيان دور تكنولوجيا المعلومات في عملية تنمية الاداء في المنظمة،نرى من الضروري النظر الى بعض المفاهيم الأساسية التي ترتبط وتتداخل مع موضوعنا هذا لذالك فان محورنا هذا سيتضمن النقاط التالية:

أولا: مفهوم تكنولوجيا المعلومات

يتجاهل معظم الباحثين في تحديدهم لمفهوم تكنولوجيا المعلومات Technologie de l'information ،فهذان المصطلحان يستعملان عندما يتعلق الأمر بالمعلومات سواء بعملية نقلها وتخزينها ومعالجتها واسترجاعها أو تناقلها. ويتم التركيز على تلك الأدوات في وضع تعريف لهذا المصطلح. أن مفهوم تكنولوجيا المعلومات يمكن النظر إليه من زاويتين،الأولى تخص المعلومات بإطارها العام الذي توصف فيه بأنها الناتج الفكري البشري الذي يشمل الأنواع المختلفة لمصادر المعلومات، أو الرسائل المتناقلة بين المرسل والمستقبل من خلال تقنيات الاتصالات المتنوعة، أوالأفكار والمفاهيم التي يتم بثها من خلال وسائل البث الموجه. أما الإطار الخاص للمعلومات فهو الذي توصف فيه، بأنها تلك البيانات التي خضعت لعمليات المعالجة والتقييم والترتيب والتنظيم والتصنيف، باستخدام الوسائل الآلية واليدوية.

أما الزاوية الثانية لهذا المفهوم،فهي ترتبط بالتقنيات التي استخدمت في عمليات المعالجة والتناقل والبث، وعليه يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات على أنها، التقنيات الالكترونية والرقمية

التي تستخدم في تخزين ومعالجة وتناقل وبث نتائج عمليات تحليل وتصنيف وتكشيف واستخلاص المعلومات وتوجيه الإفادة منها من قبل المستفيدين بأيسر السبل مع ضمان محصلات السرعة والدقة[1]..

إذا المعلومات التي أجريت عليها عمليات المعالجة الفنية من تحليل وتكشيف وتصنيف واستخلاص تشكل مدخلات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، في الوقت الذي كانت فيه مخرجات في مجال الحاسوب. وعليه يمكن القول أن مخرجات الحاسوب يمكن اعتبارها في مرحلة من مراحل استرجاعها، مدخلات في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

أما منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية فإنها تعرف تكنولوجيا المعلومات كما يلي(2):

تشمل تكنولوجيا المعلومات مجموعة من تكنولوجيات،التي تسمح بجمع وتخزين ونقل ومعالجة المعلومات في شكل صور وأصوات و بيانات،و هي تشمل الالكترونيك الدقيقة،علم البعديات الالكترونية و التكنولوجيات الملحقة.

ثانيا:البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

تعد البنية الأساسية في مفهومها العام كل الوسائل والمعدات والإنشاءات التي يمكن من خلالها تامين احتياجات الإنسان الأساسية، مثال على ذلك ،الطرق والجسور ومحطات الكهرباء وخطوط الاتصال وغيرها من الأمثلة التقليدية للبنى الأساسية في أي دولة. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات يشتمل مفهوم البنية الأساسية على خدمات الاتصالات الحديثة و الأقمار الصناعية و شبكات الانترنت و الحواسيب الشخصية و مراكز المعلومات و المكتبات ، فضلا عن الموارد والطاقات البشرية ذات الخبرة والكفاءة في مجالات الحواسيب والمعلومات والاتصالات، أضف إلى ذلك الدور المهم للمؤسسات التعليمية المتخصصة في إعداد مراكز التدريب والتأهيل التقني ومراكز البحث والتطوير العلمي.

ثالثا: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الاداء في المنظمة:

إن التطورات التكنولوجية الحديثة المتزايدة واشتداد المنافسة تجعل المنظمات اليوم في موقف حرج ازاء ضمان بقاءها واستمرارها في ممارسة نشاطها. و يصبح بلوغ مستوى عادي من الأداء غير كافي لوحده لمواجهة أعاصير التغيير والمنافسة الشرسة و تلبية متطلبات الزبائن. فلا يمكن لأية منظمة أن تركن إلى ذات الأساليب و الاستراتيجيات التقليدية السابقة لعصر "الثورة التكنولوجية حتى تضمن

1 .د.طلال ناظم الزهيري، استراتيجيةبناء القدرات المحلية في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، منشور في العدد الاول من المجلة العراقية للتكنولوجيا

2 Technologie d'information et nouveaux domaines de croissance,Ed.OCDE1989,p13

"Les technologies d'information englobes l'ensemble des technologies servant a recueillir,stocker ,traiter,transmettre des informations sous forme de voix ,de donnees,et d'images.Elle englobe la micro-electonique et l'optoelectronique ainsi que les technologies annexes"

بقاءها بل عليها أن تتميز في كل شيء ، بحيث صار البحث عن التميز في المنظمات الناجحة في العالم هو نظام متكامل يضم كل فعاليات الإدارة وتقنياتها بهدف رفع مستوى الأداء إلى درجات عالية تتفوق بها على المنافسين و ترقى إلى المستوى العالمي. والتميز لا يأتي صدفة و لا يتحقق بالتمني، بل من خلال جهود مختلف العاملين و في كل المستويات.

فالعلاقة بين تكنولوجيات المعلومات والاتصال وأداء المؤسسة تعتبر من المسائل المعقّدة التي يجب التعامل معها بحذر شديد حيث تعتبر هذه المشكلة من المسائل المحورية، وعليه في هذا المجال يجب دراسة ما يلي:

- الأداء الاقتصادي: لقد بينت بعض الدراسات الميدانية أن هنالك تأثيراً إيجابيًّا لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الناحية الاقتصادية من خلال إسهامها في زيادة إنتاجية العاملين، و التحكّم في التكاليف و وقت إنجاز المهام و ذلك بالاستناد إلى مقاربة الإنتاجية المتعددة العوامل (PMF :Productivité multi-Facteurs) من أو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (: PTF Productivité Totale des Facteurs) . كما بينت بعض الدراسات مثل تلك التي قامت بها مؤسسة tns sofres أن استخدام الإنترنت مكّن من زيادة المبيعات في الولايات المتحدة الأمريكية عند 66% من المؤسسات و في فرنسا بنسبة حوالي 49 % في حين مكنت هذه التكنولوجيا من تخفيض التكاليف التكنولوجية عند 16.3 % من المؤسسات الأمريكية و بـ 14.1 % من المؤسسات الفرنسية (tns-sofres.com).
- الأداء التنظيمي : إن الآثار المرتبة على تعميم الاتصالات الإلكترونية ، وتوسّع انتشار الإنترانت (Intranet) ، وتعدّد البرامج المعلوماتية المتعلقة بالإدارة)التسيير(المندمجة على التنسيق من جهة ،وتدفق المعلومات من جهة أخرى، مهمّة للغاية ؛ حيث بيّنت بعض الدراسات أن هنالك تحسناً كبيراً في المعلومات من خلال استخدامات الإنترانت(Intranet) ، والعمل التعاوني (Groupware) ، وتدفق العمل (Workflow) ، ممّا أسهم بقـدر كبير في تطويـر طرق تقـاسم المعلومات في العديـد من المؤسسات.
- الأداء الديناميكي (التفاعل مع التغيرات المحيطية):
- إن تنمية تكنولوجيات المعلومات والاتصال تمكّن من تحسين كفاءات المؤسسة، حيث يتعلق الأمر أساسا بتحسين القدرة على التجديد والتوقع والتعامل مع البيئة التي تشكل الديناميكية والاضطراب وعدم الاستقرار فيها أكبر تحدّي بالنسبة للمؤسسات اليوم.

إن التفاعل مع التغيرات في البيئة المحيطة بالمؤسسة تعتبر اليوم كفاءة يتم الحكم على المؤسسات من خلالها وتصبح مصدرا للميزة التنافسية و هذه التفاعلية يمكن تحديدها على الصعيدين التشغيلي و الاستراتيجي ؛ فعلى الصعيد الاستراتيجي فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصال تمكّن من تحسين القدرات التنبؤية (التوقعية) والاستباقية للمقرّرين)المديرين(، لأنها تسمح بتحسين عمل نظام اليقظة ، و تعميم الاستعلام و البحث عن المعلومات عبر شبكة الإنترنت (internet) من طرف الطاقم

المسيّر. أما على الصعيد العملياتي)التشغيلي(فإن هذه التكنولوجيات تمكّن من مضاعفة و تحسين مدرات الابتكار،من خلال تنمية وتسريع العمليات الداخلية والعمل وفق المنطق التعاوني (Work-flow, Groupware) فهذه التكنولوجيات تمكّن من القياس الآلي وفي الوقت الحقيقي للأداء مما يجعله أكثر دقة ووضوح ويضفي عليه شفافية أكبر .

رابعا:مؤشرات الأداء التكنولوجي في المؤسسة

للربط بين الأداء بمفهومه المتطور وعنصر التكنولوجيا في المؤسسة لابد أن نشير إلى أهم مؤشرات الأداء المستعملة في تحديد القدرة التكنولوجية وهي كما يلي[1]:

- معدل الابتكار التكنولوجي: وهي اختيار واحد أو أكثر من مقاييس الأداء التكنولوجي للمنتجات والعمليات الرئيسية ورصد تقدمها عبر الزمن؛
- إنتاجية البحوث والتطوير يمكن تحديد أي مقياس للإنتاجية كنسبة التغير في المخرجات إلى التغير في المدخلات، وعلى سبيل المثال التحسن في أداء المنتج والعملية مقسوما على الاستثمار الإضافي في البحوث والتطوير.
- الموارد المخصصة للبحث والتطوير:وهو مقياس لمستوى الإنفاق لمشاريع مختلفة ووحدات النشاط وفي ظل مستوى المؤسسة ككل.
- معدل تقييم منتج جديد وهو يقاس من خلال عدد المنتجات الجديدة المقدمة سنويا، عدد براءات الإختراع المتحصل عليها، أو نسبة المبيعات المشتقة من منتجات جديدة؛
- التنويع المعتمد على التكنولوجيا: طالما أن استراتيجية التكنولوجيا موجهة جزئيا نحو هدف التنويع فإنه من المهم قياس درجة النجاح في إنجاز هذا الهدف من خلال نسبة المبيعات الناتجة من المجهودات الخاصة بالتنويع.
- خامسا:أثار تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على المنظمة:

إن لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال اثار كبيرة على مختلف جوانب المنظمة نذكر منها مايلي[2] :

1- التأثير على إنتاجية المنظمة

أكدت مختلف الدراسات مؤخرا أن تكنولوجيا المعلومات و الاتصال تؤثر تأثيرا أساسيا في نمو المنظمات ، خاصة عندما يرافق إدخال هذه الأخيرة إدخال تغييرات تنظيمية وإدارية مرافقة ، فقد بينت أن معدل الانتاجية كان أعلى لدى المنظمات التي استثمرت في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

1 - نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الاعمال ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص 220.

2 القري عبد الرحمن ،" تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و أثرها على إدارة الموارد البشرية " ، رسالة ماجستير ، جامعة المسيلة ، بدون ذكر السنة،ص 103-101 .

2-التأثير على القوى العاملة

لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال تأثير اخر هو ادخال متطلبات جديدة حول القوى العاملة ، من هذه التغيرات زيادة أجور العاملين في مهن هذا القطاع زيادة كبيرة نسبيا ، حيث أن معدل الأجر السنوي في الصناعات المنتجة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال ،إضافة إلى أن إدخال تكنولوجيا المعلومات في القطاعات الأخرى عن طريق استعمال تجهيزات وبرمجيات أكثر تعقيدا و تطورا من التجهيزات المستعملة سابقا ، يجعل هذه القطاعات بحاجة إلى عمالة أعلى خبرة و تعلما ، كما يحتاج إلى تدريب مستمر لهذه القوى العاملة يتناسب مع تطور التجهيزات و البرمجيات .

3 - التأثير على تطوير المنتج

اكتشفت المنظمات أن هذه التكنولوجيا يمكن استخدامها لتطوير منتجات وسلع جديدة ، كما يمكن استخدامها لتطوير خطوط الانتاج و عمليات الإنتاج ، بالفعل فقد طورت الكثير من المنظمات منتجات جديدة تتضمن داخلها عناصر و تجهيزات معلوماتية أو برمجيات حاسوبية و قد ساعد ظهور الأنترنت من أجل زيادة مبيعاتها من خلال التحسين التدريجي المستمر للسلعة أو الخدمة من خلال استثمار الخبرات والبحوث المختلفة .

مما تقدم يتضح لنا الدور الكبير والمهم الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية انتاجية العاملين في المنظمة و تحسين اداءهم الاقتصادي والتنظيمي،وان ذالك مشروط بتوفير كافة المستلزمات الضرورية لوضع نظام متكامل يضمن أليه عمل واستخدام تكنولوجيا المعلومات و البرمجيات و التجهيزات الضرورية والخدمات المعلوماتية في المنظمة.

المحور الثاني:لمحة حول تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر.

في خضم التطور الهائل الذي يعرفه العالم في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال،وعلى غرار باقي الدول النامية سعت الجزائر الى تطبيق سياسة امتلاك وحيازة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات،في محاوله لاستخدامها ووضعها في خدمة التنمية،حيث تتوفر للجزائر كافة الامكانيات التي تسمح لها بالانسياق ضمن الامكانيات العالمية لبناء مجتمع المعلومات،شريطة أن يتم توجيهها توجيها صحيحا.

لغرض القاء لمحة عن واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر يفترض بنا استعراض و طرح النقاط التالية:

أولا:الجهود والإجراءات المتخذة في مجال التكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

ظل قطاع البريد والمواصلات الى غاية سنة2000 خاضعا لأحكام الأمر 75 ـ 89 المؤرخ في 30 ديسمبر(1)1975، حيث،كانت تمارس وزارة البريد والمواصلات في ظل نظام الاحتكار وظائف المتعامل

1 - Ordonnance n° 75-89 du 30 décembre 1975 portant code des postes et télécommunications, J.O, p. 338.

البريدي و متعامل المواصلات.بعد صدور القانون الخاص بالبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية واستقلالية سلطة الضبط وإنشاء بنك البريد في سنة2000 تم تحويل وزارة البريد والمواصلات الى وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال الى جانب انشاء شركتين منفصلتين هما اتصالات الجزائر و بريد الجزائر و اقامة سلطة ضبط البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية.[1]

تعتبر الجهود التي تبدلها الجزائر لترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة أهم معالم التنمية الاقتصادية البارزة خاصة وأن الجزائرتمتلك موارد هامة تشجع على تطوير هذه التكنولوجيات في السوق الجزائرية.حيث تبرز المجهودات التي تبذلها الدولة والتي تتمثل في مشاريع وتنظيمات تهدف إلى ترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة لما تملكه الدولة من كفاءات في هذا المجال. زياده على دورها كمحرك للتنمية الاقتصادية حيث أصبحت المؤسسة الجزائرية أكثر وعيا وأن تكنولوجيات الاعلام والاتصال (TIC)يعد وسيلة إنتاجية". ومن جهة أخرى تعتبر السوق الجزائرية لتكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة في أوج تطورها تزامنا مع نمو متوقع معتبر بالنسبة للسنوات المقبلة لأهمية السوق الجزائرية في المغرب العربي فيما يخص الإمكانيات.

أدى تقييم وضعية قطاع تكنولوجيات الاعلام و الاتصال وقياس التقدم الذي حققته الجزائر في تشيد مجتمع المعلومات،الى تصنيفها ضمن الدول ذات النتائج المتوسطة في هذا المجال،عكس ماتم تحقيقه في اطار السياسة القطاعية للبريد و المواصلات في مجال الهاتف النقال و الثابت،وهذا ما سنبينه في الجداول الموالية.أدت هذه المعطيات الى رسم استراتيجية- الجزائر الالكترونية لأفاق 2013،هدفها الرئيسي هو جعل المجتمع المعلوماتي و الاقتصادي الرقمي في الجزائر أداة تأثير فاعلة في النمو الاقتصادي،وبديلا عن الموارد النفطية على غرار ما هو مسجل في الدول المتقدمة.يتم ذالك من خلال تعزيز أداء الاقتصاد الوطني و الشركات والإدارات و تحسين قدرات التعليم و البحث و الابتكار بالإضافة الى تحسين الحياة اليومية للمواطن.

سجلت الجزائر تراجعا هذه السنة في الترتيب العالمي لخدمات تكنولوجيات الإعلام والاتصال إلى المرتبة 131 في الترتيب العالمي للسودسي الأول -2013، بعد أن كانت في المرتبة 118 السنة الماضية. وهذا حسب ما جاء في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يحمل عنوان "النمو والتشغيل في عالم جد موصول".**والمرتبة 178 من حيث سرعة الأنترنت** بين 182 دولة وراء بلدان تبدو في الواقع أكثرفقرا من الجزائر. وقد تمت متابعة السوق الجزائرية بين 18 أكتوبر 2010 إلى 18 أفريل 2013 ، أن سرعة الأنترنت في الجزائر لم تتجاوز1,23 ميغابايت في الثانية، في حين وصلت في هونغ كونغ التي تتزعم القائمة 44,10 ميغابايت في الثانية. وقد جاءت العديد من البلدان الإفريقية متقدمة في الترتيب مقارنة بالجزائر، كناميبيا التي تصل نسبة تدفق الأنترنت فيها إلى 6,12ميغابايت في الثانية ثم غانا بـ 5,73 ميغابايت في الثانية، ثم جزر الرأس الأخضر بـ 5,73 ميغابايت في الثانية كذلك، ثم إيثيوبيا بـ 5,42 ميغابايت في الثانية، ثم المغرب ,314 ميغابايت في الثانية ثم كوت ديفوار بـ 4,38ميغابايت في الثانية.

1 الجزائر الإلكترونية 2013، من الموقع، www.premier-ministre.gov.dz، بتاريخ 30/06/2013،19:18.

ولم تسبق الجزائر سوى البنين التي احتلت المرتبة الأخيرة بـ0,73 ميغابايت في الثانية.[1]

ثانيا: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستخدمى في الجزائر

لغرض قياس التقدم الحاصل في مجتمع المعلومات و تقييم وضعية قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال عموما،

يتم اعتماد جملة من المؤشرات التي تستخدم في عملية المقارنة لتحديد مكانة البلد على الساحة الدولية،وعليه فاننا ندرج في الجدول التالي قائمة تتضمن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال المعتمدة في الجزائر.

المصدر: وثائق من وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال المصدر: 30 ، www.mptic.dz-6- 2013

ويتضح من خلال هذه المؤشرات أن الجزائر ما زالت تعاني من بعض التأخر، إذ تندرج ضمن البلدان ذات النتائج المتوسطة.

ثالثا: شبكة الأنترنت في الجزائر

دخلت خدمة الانترنت أول مرة للجزائر عام 1993 عن طريق مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية (م ب م ع ت سيريست Cerist) وهو مركز للأبحاث تابع للدّولة الجزائرية، في عام 1998 صدر المرسوم الوزاري رقم 265 لعام 1998 الذي بموجبه أنهى احتكار خدمة الإنترنت من الدولة وسمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، بيد أن هذا المرسوم اشترط على الذين يريدون هذه الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائري الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات، وفي عام 1998 ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة وارتفعت أعداد الشركات التي تزود الزبائن إلى 18 شركة بحلول شهر مارس عام 2000. ورغم تحرير قطاع الاتصالات في الجزائر إلا أن الوضع الحالي بالنسبة لشبكة الانترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار(2).

1 http://www.aps.dz/

2 الجزائر الاكترونية2013، من الموقع، www.premier-ministre.gov.dz، بتاريخ 14/01/2010، 16:17 .

الجدول رقم02 :عدد مستخدمي الانترنت وعدد المقاهي في الجزائر

السنة	عدد مستخدمي الانترنت	عدد مقاهي الانترنت
2000	700.000	100مقهى
2004	1.9 مليون	4800مقهى
2006	3 مليون	5000 مقهى
2008	4 مليون	9300 مقهى

المصدر : من معلومات CERIST

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع في عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر حيث ارتفع من 700 ألف مستخدم

سنة 2000 إلى 1.9 مليون سنة2004 ، ليصل 03 مليون مستخدم سنة 2006 ، ليصل إلى 04 مليون سنة 2008 ،

خيث أصبح عدد مستخدمي الانترنت ذات التدفق العالي و عبر الهاتف المحمول في الجزائر11 مليون شخص حتى شهر ماي 2013[1] مقابل 10 ملايين سنة 2011.

وهذا الارتفاع راجع إلى تحرير قطاع الانترنت في الجزائر، وكذا خفض سعر الاشتراك من طرف أكبر الشركات التزويد بالانترنت التابعة للدولة الجزائرية وهي اتصالات الجزائر، لكن إذا قورن هذا الرقم الحالي لمشتركي الانترنت بدول الجوار نجده لا يزال ضعيفا.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع ملحوظ في عدد مقاهي الانترنت إلا أنه ببطء حيث كان عدد مقاهي الانترنت في الجزائر100 مقهى سنة 2000 لتصبح 5000 مقهى سنة 2007 ، ليرتفع الى 9300 مقهى في نهاية سنة 2008. وهذا الارتفاع ناجم عن زيادة الاهتمام باستخدام الانترنت في الجزائر واعتماد الكثير من المواطنين على مقاهي الانترنت في الاتصال بالشبكة ،إلا أنه تبقى هذه النتائج غير كافية بالمقارنة مع دول أخرى، حيث بلغ عدد مشتركي الانترنت 320.000 مشترك في نهاية سنة2008 (2)، بعدما كان 70.000 مشترك في سنة 2003 ، و10.000 مشترك سنة 2000 ، كما أنه لم يتجاوز معدل مستخدمي الانترنت في الجزائر حدود 10.84 بالمائة ، بالرغم المشروع الطموح الذي أطلقته وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال " مشروع أسرتك" والقاضي لأن تملك كل أسرة حاسوبا خاصا، إلا أن الأسر الجزائرية التي تملك حواسيب وخط توصيل بالأنترنت ذي التدفق السريع لم تتجاوز نسبة 2.5 بالمائة(3)، مما يعني أن الانترنت في الجزائر لم تنتشر على نطاق واسع وأنه ما يزال الى اليوم مجرد بريتسيج أو وظيفة تستخدم على نطاق ضيق مثل استخدامها في إرسال الرسائل

1 وكالة الأنباء الجزائرية الخميس 16ماي 2013 15 : 11http://www.aps.dz/11

2Documentation du CERIST

3 الجزائر الاكترونية2013، من الموقع، www.premier-ministre.gov.dz ، بتاريخ 2010/02/14. 12:15.

الالكترونية E-MAIL ،الألعاب، الدردشة، الترفيه، الأخبار وغالبا في البحث عن المعلومات عند الحاجة والضرورة.

رابعا:الاتصالات الهاتفية في الجزائر

سجلت تنمية الاتصالات في الجزائر ، خلال السنوات الأخيرة تطورا معتبرا لاسيما في كثافة استخدام الهاتف النقال ، وهذا بفضل تطبيق أحكام قانون 2000-03 المؤرخ في 5أوت 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وعليه أصبحت سوق الاتصالات الجزائرية سوق متعددة المتعاملين ، اذ بلغ عدد متعاملي الهاتف الثابت اثنين وهما اتصالات الجزائر والشركة الجزائرية للاتصالات .

فيما يخص اتصالات الجزائر فقد أنجزت استثمارات هامة خلال السنوات الأخيرة بلغت قيمتها 77.4مليار دج في الفترة الممتدة من سنة 2003-2007 بالنسبة للاتصالات في الجزائر فنجد الهاتف الثابت والهاتف النقال.

- شبكة الهاتف الثابت بنوعيه الثابت والخطى ، فقد بلغ عدد المشتركين في هذا الأخير أكثر من 3.68 مليون مشترك في سنة 2008 بعدما كانت1.7 مليون مشترك سنة1999.
- مشتركي الهاتف النقال فقد عرف هو الآخر تطورا معتبرا اذ ارتفع العدد الاجمالي للمشتركين من 32.729.824 مشترك عام 2009 ليصبح 37.527.703 مشترك عام 2012، بعد أن أصبح 32.780.165 عام 2010و35.615.926 عام 2011. ان هذا العدد الاجمالي موزع بين ثلاث متعاملين هم على التوالي:
  - شركة أوراسكوم تيليكوم بعدد 16.490.644 مشترك وبنسبة 46,81% لعام 2011.
  - شركة اتصالات الجزائر موبيليس بعدد10.279.791 مشترك ،و بنسبة 29,18%لنفس السنة.
  - الشركة الوطنية للاتصالات نجمة بعدد 8.458.457 مشترك وبنسبة 24,01%لنفس السنة

هذه الأرقام التي تكشف حجم ومكانة وأهمية سوق الاتصالات بالجزائر، لكنها تبقى خدمات تلبي فقط حاجيات المواطنين من الكلام ولم تدخل بعد خدمات الجيل الثالث والرابع من الهواتف التي أصبح لها كبير الأثر في تحديد محتويات وحجم تدفقه وكذا أثره على الاستثمارات في قطاع الإعلام وملحقاته، بدليل أن قطاع الاتصالات وسوق الهاتف المحمول في الجزائر لم يحقق خلال نهاية سنة 2011إلا نسبة 0.4 بالمائة من ناتج الدخل المحلي للجزائر الذي وصل في نفس السنة إلى 5.5 مليار دولار ومن ثم ما يزال أكبر تحدي يواجه هذه السوق هو انتقال الهاتف المحمول من مجرد وسيلة حديثة للكلام والاتصال إلى وسيلة تكنولوجية تستخدم في إنتاج الأفكار وتسويق المضمون الإعلامي،

النسبة	الارقام بالقيمة المطلقة		تعيين	التعريف بالمؤشر	الفئة
0.164	9300		مقاهي الإنترنت	مؤشر 1: تجهيزات عمومية لـــ 1000 نسمة (مقاهي الإنترنت، الاكشاك المتعددة الخدمات، مخادع عمومية للهاتف) "	مؤشرات الهياكل
2.17	51504		الاكشاك المتعددة الخدمات		
0.874	اتصالات الجزائر	4247	مخادع عمومية للهاتف		
	حورية	16500			
	20747		المجموع		
13.35	2990000 697603		الهاتف الثابت: -الخطي - WLL	مؤشر 2: " الكثافة الهاتفية بالنسبة لـــ 100 نسمة".	
	3687603		المجموع		
97.90	7703689 14108857 5218926		الهاتف الجوال: -موبيس -جيزي -نجمة		
	27031472		المجموع		
12.31	710967		نسبة العائلات التي لها حاسوب بالنسبة لـ . 100 عائلة	مؤشر 3: تجهيزات الإعلام الالي و الاتصال'	
93.1	31579616		نسبة السكان الذين لهم جهاز تلفاز بالنسبة لـ . 100 نسمة		
معلومة غير متوفرة	الطور الابتدائي		نسبة تجهيزات التربية	مؤشر 4: تجهيزات الإعلام الالي لقطاع التربية'	
0.58 حاسوب/100 تلميذ	الطور المتوسط:18384 حاسوب/3158117 تلميذ				
2.54 حاسوب/100 تلميذ	الطور الثانوي :24848 حاسوب/974736 تلميذ				
4.72 حاسوب/100 طالب	45000 حاسوب/952067 طالب		نسبة تجهيزات التعليم العالي		
4.80 حاسوب/100 متربص	20000حاسوب/416642 متربص		نسبة تجهيزات التكوين و التعليم المهنيين		
10.14	585455		نسبة النفاذ إلى الإنترنت ذي التدفق العالي بالنسبة لـــ 100 نسمة	مؤشر 5: النفاذ الى الانترنت المشتركين المقيمين'	مؤشرات النفاذ الى تكنولوجيات الاعلام والاتصال
1.83	105892		نسبة النفاذ إلى الإنترنت ذي التدفق المنخفض بالنسبة لـــ 100 نسمة		
13.94	16579		نسبة النفاذ إلى الإنترنت المشتركين المهنيين(مؤسسات)	مؤشر 6": النفاذ إلى الإنترنت المشتركين المهنيين(مؤسسات)"	
1.8 الاجر الوطني الادنى المضمون	السعر المتوسط لحاسوب في السوق/الاجر الوطني الادنى المضمون		اسعار النفاذ إلى تجهيزات الإعلام الالي في السوق المحلية	مؤشر 7: اسعار النفاذ إلى الإنترنت'	
3.33٪ الاجر الوطني الادنى المضمون	السعر المتوسط للوصلة في السوق/الاجر الوطني الادنى المضمون		اسعار النفاذ إلى الإنترنت في السوق المحلية بالعرض المحدود		
4.91٪ الاجر الوطني الادنى المضمون	السعر المتوسط للوصلة في السوق/الاجر الوطني الادنى المضمون		اسعار النفاذ إلى الإنترنت في السوق المحلية بالعرض غير المحدود		
3.18سا/شهرين	192 دقيقة/شهرين		نسبة استعمال الإنترنت ذي التدفق المنخفض من طرف الاشخاص	مؤشر 8: الاستعمال الشخصي للإنترنت ذي التدفق المنخفض'إنرنت'	مؤشرات استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال
58.2٪	عنوان إلكتروني		نسبة استعمال الإنترنت من طرف المؤسسات	مؤشر 9: الاستعمال المهني للإنترنت'	
29.4٪	موقع ويب				
15.2٪	اسم مجال				

حيث بلغت الكثافة الهاتفية في الجزائر معدل 81.41 بالمائة نهاية مارس 2008 ، وهي نسبة تبقى متقاربة مع معدلات الانتشار العالمي في عدة دول منها ماليزيا التي سجلت نسبة 87.86 بالمائة

والصين التي سجلت نسبة 83.89 بالمائة.

خامسا: المستلزمات الضرورية لتكنولوجيا المعلومات في الجزائر:

تشمل المستلزمات الضرورية لتكنولوجيا المعلومات على البرمجيات والتجهيزات،والخدمات المعلوماتية،لكن في الجزائر المهيمن على القطاع هو استيراد التجهيزات، ويضم هذا الفرع عدة فاعلين صغار يعد استمرارهم في النشاط غير مؤكد وذلك لضعف الصناعة الوطنية للمضامين وغياب سوق للخدمات.

استنادا لتقديرات المتعاملين في القطاع يقدر عدد الأجهزة المستوردة سنويا ب50000 كمبيوتر، 250.000 آلة نسخ[1]، هذا ما يبين مكانة الطلب على هذه التجهيزات، و هنا يجب علينا أن نشيرالى أسعار آلة الكمبيوتر الذي يصل معدل سعره الى 03 أضعاف الحد الادنى للأجر،وهذا يعني أن الوصول إلى استعمال التكنولوجيا الحديثة مكلف جدا ، هذا بالرغم من المشروع الطموح الذي أطلقته وزارة البريد والاتصال "مشروع أسرتك" والقاضي بأن تملك كل أسرة حاسوبا خاصا، إلا أن الأسر الجزائرية التي تملك حواسيب لم تتجاوز 12.31 بالمائة، كما نجد أن الأسر الجزائرية التي تملك جهاز حاسوب موصول بالانترنت ذات التدفق السريع تمثل 2.5 بالمائة(2)، مما يدل على فشل مشروع أسرتك وعدم تحقيق أهدافه المسطرة، وذلك راجع إلى سوء إدارة العملية وانعدام التحكم فيها كليا ، مما أدى إلى انعدام الاهتمام والتحمس لها لدى المواطن وعليه و لغرض النهوض بهذا المجال يجب العمل على تحقيق ما يلي:

- تشجيع المشاركة في التظاهرات الوطنية المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- القيام بحملات لترقية الصناعة المحلية في الخارج، خاصة في إفريقيا،
- تكثيف تنظيم التظاهرات المحلية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- إنشاء منطقة أو عدة مناطق من أجل تشجيع تصدير المنتجات وخدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- تشجيع المؤسسات المصدرة للخدمات أو البرمجيات على استثمار جزء من أرباحها في خلق مكاتب في الخارج،
- إطلاق عملية واسعة النطاق لجلب ناشري البرمجيات العشرة الأوائل في العالم من أجل مناولة خدماتهم بترحيل نشاطاتهم نحو المؤسسات المحلية.

سادسا:آثار تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر

1 بوريش نصر الدين،» تكنولوجيا المعلومات الاتصالات لدعامة الميزة التنافسية وكأداة لتأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديدة-مثال الجزائر»، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 03-أفريل 2008، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر،138.

2 الجزائر الالكترونية www.premier-ministre.gov.dz.2013

تتبع الأهمية البالغة التي تكتسبها تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في العصر الحالي من الفوائد الجمة و الآثار التي يمكن أن تحدثها في مجالات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، أين تلعب دورا رئيسيا في تحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة و فتحت آفاقا واسعة للشعوب لأن الآثار الناجمة عن انتشار تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر منها[1]:

- مكافحة الأمية و تأمين التعلم مدى الحياة لكل الأعمار.
- الاتصال السريع و المباشر يزيل كل الحواجز الحدودية و الجمركية.
- الاطلاع والحصول على المعارف والمعلومات والأخبار والأحداث وكل المستجدات دون صعوبات.
- التكوين المستمر على مستوى الأحداث.

مما سبق ذكره في النقاط المتعلقة بهذا المحور يمكن لنا القول بأن الجزائرو كغيرها من البلدان النامية تشكو من عدة نقائص و تواجه تحديات عديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و التي يمكن اجازها بالنقاط التالية:

- عدم انتشار ثقافة استعمال التجهيزات و مستلزمات تكنولوجيا المعلومات بين العوائل الجزائرية لذلك فان نسبة ضئيلة من العوائيل تمتلك الكمبيوتر الشخصي.
- الثمن الباهض للكمبيوتر بالمقارنة مع الدخل المتوسط للأشخاص.
- غياب مصالح عامة تقدم خدمات للحصول على معلومات متخصصة.
- أقل من 20 موزعي خدمات الانترنت عمليين ضمن 95 موزع معتمد.
- احتكار القطاع العام لتكنولوجيا المعلومات من قبل قطاع الاتصالات.
- العجز الثقافي في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في النشاطات المهنية و حتى المتعلقة بالحياة الخاصة.

لذلك كله فعلى الدولة و المجتمع بذل جهود حثيثة لمعالجة هذه النقائص و التحديات وصولا لوضع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال فيخدمة التنمية وتحسين مستوى الأداء في المنظمة.

الخلاصة:

إن تحسين الأداء و تطوير و تجديد المؤسسات لم يعد أمراً اختياريا،و لكنه أصبح شرطا جوهريا لإمكان البقاء

و الاستمرارية و عدم الاندثار، لذا كان الاهتمام في هذا العصر بقضية تطوير الأداء من منظور كلي شامل يستهدف في الأساس تكوين و تدعيم القدرة التكنولوجية و التي يمكن لها أن تلعب دور فعال و مهم في دعم تطوير أداء الأفراد و تحسين خدماتهم ،وذلك بإعطائها حركية للنظام الإنتاجي

1 الأمم المتحدة " نشرة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات للتنمية في غربي آسيا، العنوان الالكتروني: www.exwa.org .1211:14، 20010-2- .

،و فعالية للسياسة العامة و ليس فقط كما كان ينظر لها على أنها قاعدة صناعية للآلات و المعدات من جهة، و معارف و معلومات من جهة أخرى،أو بصيغة أخرى يتعين علينا اذا العمل و السعي لرفع قدرتنا التكنولوجية كبلدان نامية و ذلك بتفعيل مقومـات المقـدرة التكنولوجية عن طريق بث روح الابتكـار فيها.

إنّ جميع المنظمات تحتاج إلى استخدام معايير ملائمة للحكم على أداء العاملين فيها، وقد أثبتت التجارب أنّه لا يمكن تحديد معيار واحد للحكم على مستوى الأداء، كما أصبح من الصعب أن تجد فئة معينة من العمال ناجحين في أدائهم من جميع الأوجه والجوانب أو فاشلين في كل شيء، فلكل عامل حد معين من القدرة، والدافعية لتحمل المسؤولية عن تحقيق ذلك القدر من النّجاحات.

obeikan.com

المراجع:

1. د.طلال ناظم الزهيري، استراتيجيةبناء القدرات المحلية في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، منشور في العدد الاول من المجلة العراقية للتكنولوجيا
2. Technologie d'information et nouveaux domaines de croissance,Ed. OCDE1989,p13

"Les technologies d'information englobes l'ensemble des technologies servant a recueillir,stocker,traiter,transmettre des informations sous forme de voix ,de donnees,et d'images.Elle englobe la micro-electonique et l'optoelectronique ainsi que les technologies annexes."

3. نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الاعمال ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص 220.
4. القري عبدالرحمن،» تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرهاعلى إدارة الموارد البشرية «، رسالة ماجستير, جامعة المسيلة ، بدون ذكرالسنة،ص101-103 .
5. Ordonnance n°7589-du30décembre1975portant code des postes et télécommunications, J.O p.3383-
6. الجزائر الإلكترونية 2013، من الموقع، www.premier-ministre.gov.dz ، بتاريخ 2013،19:18/06/30.
7. وثائق من وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال 30 ، 2013-6-www.mptic.dz
8. الجزائر الاكترونية2013، من الموقع، www.premier-ministre.gov.dz ، بتاريخ 2010/01/14 16:17،

Documentation du CERIST

9. بوريش نصر الدين،» تكنولوجيا المعلومات الاتصالات لدعامة الميزة التنافسية وكأداة لتأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديدة-مثال الجزائر»، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 03-أفريل 2008، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر،138.
10. الجزائر الالكترونية 2013. www.premier-ministre.gov.dz
11. الأمم المتحدة"نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا"،العنوان الالكتروني:
12. www.exwa.org-2-20010 ،11:14
12. http://www.bayanealyaoume.press.ma/article&catid=98:201006- -
13. إحصائيات سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و لاسلكيةARPT26-11-2012

obeikan.com

الصيرفة الإلكترونية كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمصارف الجزائرية

د. عامر بشير

جامعة البليدة 2 الجزائر

الملخص :

نظرا للتطور الكبير في الخدمات المصرفية الالكترونية و تزايد حدة المنافسة و إدراك المصارف الجزائرية لأهمية هذه الخدمات لدورها البارز في تحقيق أهداف المصرف التنافسية ، فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الخدمات المصرفية الالكترونية في تحقيق الميزة التنافسية في قطاع المصارف الجزائرية .

فمع التغيرات الاقتصادية و المصرفية العالمية الحاصلة، أصبح لزاما على المصارف الجزائرية أن تسير جنبا إلى جنب مع التقدم المتسارع لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال من اجل تطوير ادائها و أعمالها و المحافظة على قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية مما يجعل المصرف يركز انفقاته أكثر على التكنولوجيا و المعلومات من اجل تحقيق أقصى العوائد و جذب اكبر عدد ممكن من الزبائن الجدد .

Résumé :
En raison du grand développement dans la monétique et la concurrence accrue , les banques algériennes reconnaissent l'importance de ces services pour leur rôle primordial dans la réalisation des objectifs de la compétitivité de la banque, le but de cette étude était de déterminer le rôle des services bancaires électroniques à obtenir un avantage concurrentiel dans le secteur bancaire algérien.

Avec les changements économiques et les développements bancaires mondiales, il est devenu impératif pour les banques algériennes d'aller parallèlement avec le progrès accéléré de la technologies d'information et de la communication afin d'améliorer ses performances et son activité ,et maintenir sa compétitivité sur les marchés mondiaux, de ce fait, les banques concentrent ses charges sur la technologie et l›information afin d›obtenir un rendement maximal et d›attirer le plus grand nombre possible de nouveaux clients.

تمهيد :

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات في هذا العصر إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي، و نظرا لأن هذا القطاع سريع التأثر و الاستجابة للتغيرات الخارجية فكان لا بد من إعادة النظر في الدور التقليدي للبنوك الذي يقوم على قبول الودائع ومنح الائتمان والتطلع إلى خدمات

مصرفية متطورة ومتنوعة وذلك بالاعتماد على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات من وسائل حديثة و متطورة أدت إلى تعويض الخدمات المصرفية التقليدية بخدمات مصرفية إلكترونية ، و من هنا يمكن طرح الاشكالية التالية :

ما مدى مساهمة الصيرفة الإلكترونية في خلق ميزة تنافسية للمصارف الجزائرية ؟

و التي نعالجها في المحاور التالية :

1 الصيرفة الالكترونية في الجزائر

2 الميزة التنافسية : مفهومها و مصادر بناءها

3 الصيرفة الالكترونية و ضرورة تحقيق الميزة التنافسية للمصارف الجزائرية

1. الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

لقد دخلت الجزائر منذ ما يزيد عن العشر سنوات في عملية إصلاح اقتصادي لتغيير جهاز يعتمد على التسيير المركزي واستبداله بقواعد جديدة للتسيير في إطار ما يعرف باقتصاد المعرفة ، هذه الإصلاحات أحدثت تحولا كبيرا في النظام المصرفي، حيث وضع برنامج لتطوير وتحديث وسائل الدفع والبدء في استعمال بطاقات السحب والدفع البنكية من طرف البنوك الجزائرية بالتعاون مع الشركة النقدية لتألية الصفقات بين البنوك (SATIM)(1) .

1.1 مفهوم الخدمات المصرفية الإلكترونية :

المعاملات المصرفية الإلكترونية هي موجة المستقبل وهي توفر مزايا هائلة للزبائن و للمصارف سواء من ناحية المعاملات أو تكلفتها أو من ناحية تقديم الخدمات بطريقة أكثر كفاءة ، فيمكن تعريف الخدمات المصرفية الإلكترونية على أنها تقديم الخدمات الخاصة بالمعاملات المصرفية عن طريق قنوات توصيل إلكترونية .

2.1 خصائص الخدمات المصرفية الإلكترونية:

تتمثل خصائص الخدمات المصرفية الإلكترونية فيما يلي :

- خدمات تتم عن بعد وبدون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة؛
- خدمات لا تعرف قيودا جغرافية؛
- خدمات تقوم على التعاقد بدون مستندات ورقية وهذا ما يطرح عددا من المسائل القانونية المتعلقة بأدلة الإثبات ؛
- يتم الدفع عن طريق النقود الإلكترونية، أو عن طريق الشيكات الإلكترونية وقد أوضحت إحدى الدراسات في الولايات المتحدة أن البنوك عند استخدمها للشيكات الورقية تتكلف إجراءات

1 Société d'Automatisation des Transactions Interbancaire

تشغيلها حوالي دولار واحد للشيك وتتزايد أعداد الشيكات بنسبة 3 % سنويا و أكدت الدراسة أن استخدام الشيكات الإلكترونية يمكن أن يخفض التكلفة إلى 0.25 دولار ؛(1)

- أوضحت الدراسات التي اهتمت بإحدى الشركات الأمريكية أن تكلفة إتمام العمليات التجارية الخاصة بالشراء بالطرق اليدوية تكلف الشركة 70 دولار وهذه التكلفة تنخفض إلى دولار واحد باستخدام نظام التبادل الإلكتروني للوثائق (2)؛

3.1 محيط النقدية في الجزائر :

تعتبر النقدية في يومنا هذا أنجع وسيلة لضمان تداول الأموال بين البنوك، إذ أنها تضمن لحامل البطاقة سحب النقود لدى أي موزع آلي للأوراق النقدية ، و كذلك تسديد المشتريات لأي تاجر أو مقدم الخدمات، و بالتالي فان إدخال البطاقة في معاملتنا التجارية قد يسمح بفتح حسابات و استعمالها بشكل مكثف سواء من قبل الخواص أو التجار أو شركات الخدمات أو غيرها .

أ- الشبكة النقدية بين البنوك: في سنة 1996 أعدت « Satim(3)» مشروعا لإيجاد حل للنقد بين البنوك، وأول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997 تمثلت في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين البنوك في الجزائر، هذه الشبكة لا تغطي إلاّ الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات البنكية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا، وبالتالي يمكن للبنوك الوطنية والأجنبية الخاصة أو العامة أن يقدموا إلى كل زبائنهم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي، كما تعمل على ضمان حسن سير عملية السحب وتكامل الموزعات الآلية مع عدد من البنوك، هذا بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقة في جميع بنوك المنخرطين وإجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين البنوك حيث تأمّن تبادل التدفقات المالية بين المنخرطين والمؤسسة المسؤولة عن المقاصة، كذلك تعمل هذه الشبكة على مراقبة البطاقات المزورة وكشف حاملي البطاقة إذا كانوا في القائمة السوداء.

أما عن نظام الدفع فقد بدأت satim بتشغيله في سنة 2006 سعيا منها الى تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية و وسائل الدفع الالكترونية بشكل خاص .

إن شبكة النقدية بين البنوك تضم حاليا على 1593 موزع ألي DAB وهي موزعة على كامل التراب الوطني، و 3070 جهاز طرفي الكتروني للدفع ، و بـ 783311 بطاقة متداولة بين البنوك مقسمة الى 123112 بطاقة سحب و 671594 بطاقة سحب و الدفع في نفس الوقت في سنة 2010 ، أما عن بطاقات السحب لبريد الجزائر فهي تفوق الان 5 ملايين بطاقة (4) ، و هو ما تظهره الجداول التالية :

1- عبد الفتاح بيومي حجازي ، مقدمة في التجارة الالكترونية العربية : النظام القانوني للتجارة الالكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، دار الفكر الجامعي، إسكندرية ، 2003 ، ص 199.

2- حسن شحادة الحسين، العمليات المصرفية الالكترونية، الجديد في الأعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية ، منشورات حلبي الحقوقية،بيروت سنة 2002، ص 200.

3 CIB Carte interbancaire البطاقات الكلاسيكية , GOLD البطاقات الذهبية

4 احصائيات لمؤسسة Satim ،بتاريخ 28/02/2012

الجدول رقم(1): عدد أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في الجزائر

	2002	2004	2008	2012
المجموع	280	286	656	1593

المرجع :احصائيات من مؤسسة Satim ،بتاريخ 2012/02/28

من الجدول أعلاه يلاحظ أن تطور أجهزة الصراف الآلي كان كبيرا الا انه في الوقت ذاته مازال العدد صغيرا مقارنة بالعدد الكبير من المنخرطين و عدد الفروع المصرفية المنتشرة ،وهذا إدراكا من البنوك أن الخدمات الإلكترونية أصبحت من الخدمات المستقطبة للزبائن والموردة للمداخيل من جهة ، ومن جهة أخرى زيادة وعي وثقافة وثقة الزبائن لهذه الخدمات.

أما عدد أجهزة الطرفيات الموزعة فهي مبينة في الجدول التالي :الجدول رقم (2) : عدد أجهزة الطرفيات التابعة للمصارف

	2008-2006	2009	2012-2010
المجموع	1984	2639	3070

المرجع : احصائيات من مؤسسة Satim ،بتاريخ 2012/02/28

ومن هذه المعطيات نقول أنه رغم مرور 6 سنوات من بداية المشروع الدفع الإلكتروني إلا أن عدد الطرفيات الموزع يبقى جد قليل ولم يعمم على التجار بل لا نجده الا في المساحات الكبرى.

ب. تطور النقدية بالجزائر : إن الشبكة النقدية بين البنوك في الجزائر بدأت تشتغل منذ أكثر من عشر سنوات و هذه الجداول تشرح هذا التطور : الجدول رقم (3) : تطور عدد البطاقات المتداولة بين البنوك

المؤسسات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2007	2008	2009	2010
المجموع	91681	110066	139223	173131	203030	212754	516203	339374	569558	783311

Source: Satim monitique et interbancarité, Présentation des indicateurs sur l'activité monétique interbancaire , 2009,p 34 et selon les statistique de la société du 282012/02/

بالنسبة لعدد البطاقات، وفيما يخص بطاقات السحب لبريد الجزائر فهو يكتسب الاغلبية منها ، بإعتباره أنه يكسب أغلبية المشتركين كما له ميزة الشبكة الإلكترونية الوطنية بحيث يمكن لك سحب مبلغ في أي مكتب لبريد الجزائر، أضف إلى ذلك عدد المكاتب و الوكالات التابعة له مقارنة بعدد فروع ووكالات البنوك الأخرى .

الجدول رقم (4) : عدد الصفقات المنجزة بين البنوك من خلال كل إستخدام بطاقات السحب و الدفع CIB و GOLD

	2008			2009			2010-2011		
	عملية السحب	عملية الدفع	المجموع	عملية السحب	عملية الدفع	المجموع	عملية السحب	عملية الدفع	المجموع
المجموع	1912400	2051	1914451	2613718	1450	2615168	3463314	2983660	6446974

Source : Satim monitique , op .cit,p 20 et selon les statistique de la société du 282012/02/

إنطلاقا من هذه النتائج المسجلة في سنوات 2008، 2009 و 2011/2010 نستخلص ما يلي:

تطور عملية السحب بمعدل زيادة 36% من 2008 إلى 2009 وبمعدل زيادة بـ 32 % من 2009 إلى 2010 / 2011 ناهيك عن عمليات السحب للبنوك الأخرى .

أما عن عمليات الدفع فبعد أن حققت انخفاض بنسبة 30% إلا أنها حققت ارتفاعا ملموسا في سنة 2011/2010 حيث بلغ هذا الإرتفاع بـ 2983660 صفقة، وهذا نتيجة استثمارات البنوك الخاصة في هذا المجال ، إلا أنه ورغم هذه التطورات

و المعدلات الطيبة و المشجعة إلا أننا مازلنا لم نصل إلى المعدلات الحسنة بل و مازالت معدلات ضعيفة مقارنة بالإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة.

أما الجدول الموالي فيلخص و بصورة شاملة وبصفة إجمالية لتطور وضعية النقدية في الجزائر حيث يحتوي على تطور عدد البطاقات وعدد الصفقات باستخدام البطاقات ، ومبلغ الصفقات وتطور عدد أجهزة الصراف الآلي في سنوات 2008، 2009 و 2010 و متوسط عدد الصفقات المنجزة من خلال بطاقة واحدة .

الجدول رقم (5): تطورات وضعية النقدية في الجزائر للفترة 2008-2010

العناصر	2008	2009	تغيرات 2008-2009	2010	تغيرات 2009-2010
عدد البطاقات المتداولة ا	339 974	569 558	53%, 67	783 311	37,53%
عدد بطاقات السحب المتداولة	794 45	996 39	-12,66%	112 123	207,81%
عدد البطاقات الكلاسيكية المتداولة	881 259	853 474	82,18%	569 557	17,42%
عدد البطاقات الذهبية المتداولة	699 33	54 709	62,35%	630 102	87,59%
عدد البطاقات الشخصية	737 177	387 386	117,40%	410 375	6.21%

عدد بطاقات السحب الشخصية	105 5	32 346	533,60%	83 116	156.96%
عدد البطاقات الكلاسيكية الشخصية	058 154	962 316	105,75%	338 279	-11.87%
عدد البطاقات الذهبية الشخصية	574 18	37 079	99,63%	921 47	29.24%
معدل البطاقات الشخصية الصادرة في الشهر	812 14	199 32	117,38%	198 34	6.21%
عدد الموزعات الآلية 1	544	572	5%	636	11.19%
معدل تشغيل الموزعات الآلية		84.69%		83.01%	-1.98%
عدد الطرفيات 1	948 1	639 2	35,47%	946 2	11.63%
عدد الصفقات المنجزة	451 1 914	168 615 2	36,60%	580 765 3	43,99%
عدد صفقات السحب باستخدام البطاقات البنكية	400 912 1	2 613 718	36,67%	3 763 775	% 44,00
معدل الصفقات في اليوم	245 5	165 7	36,67%	317 10	43.99%
عدد صفقات الدفع باستخدام البطاقات البنكية	2 051	450 1	-29,30%	805 1	24.48%
معدل البطاقات المستخدمة في الصفقات		25.50%		22.20%	-12.94%
المبلغ الإجمالي للصفقات	170 795.57 212 8	10 603 136 751	29,11%	989 16 651 574	57.40%
المبلغ الإجمالي لصفقات عملية السحب	8 203 331 800.00	100 10 642 251	29,73%	16 644 167 400	56.40%
المبلغ الإجمالي لصفقات عملية الدفع	995.57 388 88	349 39 114	-55,75%	589 7 407	-81.06%
متوسط مبلغ الصفقة الواحدة	290.00 4	48. 4 054	-5,5%	4 422.05	9.07%
متوسط عدد الصفقات المنجزة من خلال بطاقة واحدة	5,63	4,60		4,80	

المرجع : احصائيات من مؤسسة Satim ،بتاريخ 2012/02/28

ما يمكن استنتاجه هو تطور عدد البطاقات بـ 67.53% من سنة 2008 إلى سنة 2009 ثم بنسبة 37.53% من سنة 2009 إلى سنة 2010، أما بالنسبة للبطاقات الشخصية فكان تطور ملموس من سنة 2008 إلى سنة 2009 بنسبة 117.40% ثم بنسبة 6.21% من سنة 2010.

أما عن تطور عدد الموزعات الآلية فبلغت الزيادة بـ 5% من سنة 2008إلى سنة 2009 ثم بنسبة 11.19% من سنة 2009 إلى سنة 2010 ، ولكن نسبة أجهزة الطرفيات فكانت أكبر بنسبة 35.47% من سنة 2008 إلى سنة 2009 ثم بـ 11.63% من سنة 2009 إلى سنة 2010، وهذا من أجل تشجيع خدمة الدفع الإلكتروني ، ما يلاحظ كذلك أن معدل عدد الصفقات المنجزة في اليوم قد ارتفع هو كذلك حيث قدرة بـ 36.60% من 2008 إلى 2009 وبنسبة 43.44% من 2009 إلى 2010، أما من ناحية المبالغ المتداولة باستخدام البطاقات فكان معدل الزيادة 29.11بـ % من 2008 إلى 2009 و بـ 57.40% من 2009 الى 2010 .

4.1 عقبات الصيرفة الالكترونية في الجزائر :

في بلد متخلف كالجزائر، فإن إدخال أدوات دفع جديدة في نظام نقدي جديد يبدوا أمرا صعبا للغاية، وبالنسبة للبنوك بشكل خاص عندما تصطدم بحواجز ثقافية ،ذهنية، تقنية، تجارية و أمنية.

أ. العقبات الثقافية: تتمثل العقبات الثقافية فيمايلي :

- الميل إلى الدفع نقدا في الصفقات التجارية وتفضيله على باقي وسائل الدفع ؛
- الخوف من التقنيات الجديدة و عدم إلمام المستهلكين بها؛

ب. العقبات التقنية: تتمثل العقبات التقنية فيمايلي :

- ضعف المعلوماتية لدى البنوك؛
- قلة التجربة والتكوين المهني في مجال النقدية؛
- انعدام شبكة اتصال بين البنوك وشركة « Satim» وصعوبة جمع المعلومات من الوكالات و توجيهها إلى البنك الرئيسي؛
- ضعف الشبكة الوطنية للاتصالات وقلة الخطوط المتخصصة؛
- العطل المتكرر على مستوى DAB (الموزع الآلي) ؛

ج. العقبات التجارية :ضعف في السياسة التجارية للبنوك في مجال : الإتصال ، الإشهار ، الاستثمارات البطيئة ، تضخيم الفاتورات من طرف البنوك فيما يخص الخدمات المقدمة بواسطة بطاقة السحب بحكم العدد القليل لهذه البطاقات الموزعة .

د. العقبات الأمنية: تتمثل العقبات الأمنية فيمايلي :

- الفراغ القانوني في حالة قيام نزاع يخص البطاقة البنكية؛

- خطر السرقة والغش الذي يصطدم به زبائن البنوك ازاء بطاقاتهم؛

2 الميزة التنافسية : مفهومها و مصادر بناءها

يشغل مفهوم الميزة التنافسية حيزا و مكانة هامة في كل من مجالي الإدارة الإستراتيجية و اقتصاديات الأعمال، فهي تمثل العنصر الاستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المنظمة ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها،

و ترجع بدايات هذا المفهوم إلى الثمانينات حيث بدأت فكرة الميزة التنافسية في الانتشار و التوسع و خاصة بعد ظهور كتابات Porter بشأن إستراتيجية التنافس و الميزة التنافسية.

1.2 تعريف الميزة التنافسية: قبل أن نعطي تعاريف للميزة التنافسية نذكر بأنه ليس هناك تعريف ثابت و متفق عليه وهذا لاختلافها باختلاف البيئة المدروسة و القطاع ، فعرفت على أنها «القدرة التي تمكن المنظمة من التحمل و المواجهة الإيجابية للمنافسة، وتوسيع الحصة السوقية لها»(1)، كما عرفها «porter» على أنها «بمجرد توصل المنظمة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون دورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا». (2)

أما «kotler» فيرى الميزة التنافسية على أنها «مقدرة المنظمة على أداء التنافسية بالشكل الذي يصعب على منافسيها تقليده، و يمكن تحقيق الميزة التنافسية بواسطة تنفيذها لوظائف تعمل على خلق قيمة في مجالات تقليل الكلف مقارنة بمنافسيها أو العمل على أدائها بأساليب تقود إلى التمييز.(3)

من هذه التعاريف نستنتج أن تعريف مايكل بورتر أكثر دلالة و إقناعا لأنه يركز على جوهر الميزة التنافسية ألا و هو التجديد و الإبداع، كما نجد أن معنى الميزة التنافسية ينصرف إلى الكيفية التي تستطيع بها المنظمة أن تميز نفسها عن منافسيها وتحقق التفوق و التميز عليهم، و تحقيقها (الميزة التنافسية) هو محصلة العديد من العوامل المختلفة في أنماطها ودرجة تأثيرها و بعض هذه العوامل نجد انخفاض التكلفة و تحسين الجودة وطول الخبرة ، و عليه يمكن تعريف الميزة التنافسية على أنها «قدرة المنظمة على اكتساب عنصر التفوق مقارنة بمنافسيها، من خلال الإستغلال الأمثل للإمكانيات و الموارد الفنية والمادية والتنظيمية و المعلوماتية بالإضافة إلى المهارات والكفاءات التي تمكنها من تصميم وتطبيق استراتيجيتها التنافسية « .

2.2 أنواعها : يمكن تصنيف الميزة التنافسية إلى شكلين أساسين انطلاقا من أبعادها و هما ميزة التكلفة الأقل و ميزة التمايز.

1 Henri Mahé de Boislaudelle, dictionnaire de gestion, ed:économica, Paris, 1998, P71.

2 Mickael. Porter, l'avantage concurrentiel des nations, inter-editions, 1993, P48.

3 شيخ فؤاد نجيب و بدر، فادي محمد، العلاقة بين نظم المعلومات و الميزة التنافسية في قطاع الأدوية الأردنية، مجلة الإدارة العامة العدد 3، السعودية، سبتمبر، 2004، ص634.

أ. ميزة التكلفة الأقل: وتعني تقديم منتجات ذات جودة مماثلة أو أفضل منها لمنتجات المنافسين و لكن بسعر أقل، أي قدرة المنظمة على تصميم و تصنيع و تسويق المنتج بأقل تكلفة و بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق عوائد أكبر.

ب. ميزة التمايز: وهي تقديم منتجات تدرك من قبل الزبائن بأنها فريدة في خصائصها عما يقدمه المنافسون، أي تقديم منتجات و خدمات متميزة لها قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك.

3.2 خصائص الميزة التنافسية : من أجل إعطاء الميزة التنافسية المفهوم الأوضح فذلك يظهر من خلال خصائصها وهي :

- أن تكون حاسمة بمعنى إعطاء الأسبقية و التفوق على المنافس؛
- أن تكون دائمة بمعنى استمراريتها؛
- إمكانية الدفاع عنها، أي يصعب على المنافس تقليدها أو إلغائها؛
- أن يكون أثرها ملموسا و ملحوظا؛

4.2 مصادر بناء الميزة التنافسية : لقد حاول porter أن يبرهن على أن التكلفة المنخفضة و التميز يمكن اعتبارهما بمثابة إستراتيجيتين أساسيتين لخلق القيمة و تحقيق المزايا التنافسية في أي مجال صناعي معين، و لكن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا هو: كيف تستطيع المنظمة تخفيض التكاليف و تمييز منتجاتها بالنظر إلى منتجات المنافسين؟ نجد ذلك بتوفر العناصر التالية : الكفاءة المتفوقة، الجودة المتفوقة، الابتكار، الزمن (استخدام التكنولوجيا)، المعرفة، الاستجابة للزبائن، و هي عناصر تمثل مصادر بناء الميزة التنافسية التي يمكن لأي منظمة أن تتبناها سواء كانت صناعية أو خدمية، و فيما يلي شرح لهذه العناصر.

أ. الكفاءة المتفوقة: ما من منظمة إلا ولها نظام لتحويل المدخلات إلى مخرجات لذلك نجد أن أبسط قياس للكفاءة يتمثل في مقدار المدخلات المطلوبة لإنتاج مخرجات معينة، فكلما قلت المدخلات المطلوبة لإنتاج مخرجات معينة ارتفع معدل كفاءة المنظمة الأمر الذي يسمح بتحقيق مزايا تنافسية منخفضة التكلفة.

ب. الجودة المتفوقة: إن المنتجات ذات الجودة هي السلع أو الخدمات التي يمكن الاعتماد عليها و الثقة بها لانجاز الوظائف المصممة لأدائها، و يعتبر تأثير الجودة العالية للمنتجات في المزايا التنافسية تأثيرا مضاعفا من خلال الكفاءة العالية و التكاليف المنخفضة بفضل اختصار عامل الوقت الذي يؤدي إلى إنتاجية أعلى للعامل و تكاليف أقل للوحدة.

ج. الابتكار: و هو استغلال أفكار جديدة لتقديمها إلى السوق على شكل سلع و خدمات، و يمثل الابتكار أحد أهم الأسس أو المصادر لبناء الميزة التنافسية و على المدى الطويل و ذلك بفضل منحها شيئا منفردا أو مميزا يفتقر إليه المنافسون.

د. استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات: إن تحقيق التميز بين المنظمات بالرغم من أنها

تقدم المنتجات و الخدمات نفسها يعود بالدرجة الأولى إلى دور إستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحقيق الميزة التنافسية من خلال[1](1):

- تعزيز الكفاءة؛
- الجودة؛
- تعزيز القدرة على الابتكار؛
- تخفيض التكلفة و كسر حواجز الوقت ؛

هـ. المعرفة: هي حصيلة أو رصيد معلومات و خبرة و تجارب و دراسات فرد أو مجموعة أفراد أو مجتمع معين في وقت محدد ، ففي بيئة الأعمال المتغيرة المتصفة بحدة المنافسة العالمية، و سرعة التغير التكنولوجي، و متطلبات السوق، و قصر دورة حياة المنتج، يلزم المنظمة التركيز على الإبداع و الابتكار اللذان هما نتاج خلق المعرفة الجديدة، و بمأن الميزة التنافسية هي نتاج الإبداع و الابتكار فإن المعرفة و إدارتها هي عبارة عن عملية خلق الميزة التنافسية الدائمة من خلال التعلم المستمر.

و. تحقيق الاستجابة المتفوقة للزبون: لتحقيق ذلك يتعين على المنظمة إعطاء الزبائن ما يريدونه و وقتما يريدونه، و كلما ارتفع مستوى استجابة المنظمة لاحتياجات الزبائن، ارتفع مستوى الولاء و الرهن للمنتج وبالتالي التمكين من الاستحواذ على المزايا التنافسية.

3 الصيرفة الإلكترونية و ضرورة تحقيق الميزة التنافسية للمصارف الجزائرية

اصبح موضوع تطوير القدرة التنافسية خلال السنوات الاخيرة يحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد المحلي والعالمي ، بسبب مواكبة متطلبات التطورات التي يشهدها العالم و المتمثلة بظاهرة العولمة، وسياسات الانفتاح و تحرير الاسواق ، والتكتلات الاقليمية ، و انتشار ظاهرة الاندماج بين المنظمات، اضافة الى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات .

1.3 مفهوم التنافسية المصرفية : يقصد بالتنافسية البنكية الى الكيفية التي يستطيع بها المصرف ان يميز نفسه عن منافسيه ويحقق لنفسه التفوق و التميز عليهم ، و ان تحقيق القدرة التنافسية ما هو الا محصلة لعوامل حقيقية عديدة تندمج في تخفيض التكلفة و تحسين الجودة ، و بالتالي يترتب على المصارف ان تختار استراتيجية تستند على نقاط القوة و الحد من نقاط الضعف ، و التركيز على عوامل مهمة كالمنطقة الجغرافية و طبيعة الزبون و جودة الخدمة .

والحقيقة القادمة تظهر مرحلة حرجة امام البنوك الجزائرية ، اذا لم تبادر الى تقديم الخدمات الالكترونية المتكاملة التي تتطلبها الاسواق و هي الخدمات التي اصبح بالامكان تقديمها من خلال شبكة الانترنت التي تتيح لكل متعامل الاتصال من اي مكان حول العالم ، الشيء الذي يفرض على البنوك ادخال اساليب جديدة واعادة تقييم طبيعة انشطتها مع ضرورة الاستنجاد

1نبيل مرسي خليل ، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، بدون طبعة، بيروت، 1996 ، ص11.

و توفير الموارد البشرية الكفأة والمؤهلة ، ادراكا منا ان التنافسية لم تعد مرتبطة بامتلاك الموارد او تقليل تكاليف الايدي العاملة بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي و الدعم التكنولوجي و بالجودة العالية .

2.3 شروط تحقيق التنافسية المصرفية : من أهم الشروط الواجب توفرها في المؤسسات المصرفية الجزائرية لتحقيق الميزة التنافسية هي:

- إنشاء بيئة تشريعية مستقرة مواكبة للتطورات التي قد تطرأ على العمل المصرفي الالكتروني؛
- العمل على وضع النظام المصرفي الجزائري مرنا ومستقرا يواكب التغيرات في مجال الصناعة المصرفية الجديدة؛
- الإستثمار في البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات؛ التي تجعل من المصارف تقديم خدمات ذات جودة عالية و بأقل التكاليف؛
- تشجيع المدخرات الخاصة وترشيد الإستثمارات المحلية؛
- التركيز على الجودة و السرعة في تقديم الخدمة المصرفية؛
- الإستثمار المكثف في التعليم والتدريب وتطوير القوى العاملة.

3.3 دور الصيرفة الالكترونية في تحقيق الميزة الاتنافسية للمصارف الجزائرية :ان اعتماد المصارف الجزائرية على الصيرفة الالكترونية بشكل كبير و متطور سيمكنها لا محالة من تطوير قدراتها التنافسية و بالتالي امكانية اكتساب عناصر مصادر الميزة التنافسية ، فبفضل الصيرفة الالكترونية ستحقق المصارف الجزائرية الكفاءة المتفوقة في التشغيل ، تقديم خدمات ذات جودة عالية بأقل التكاليف و هي عناصر كلها تحمي و تدعم مركزها التنافسي ، فهي توفر عدة إمتيازات يمكن حصرها فيما يلي :

- إن دخول المصارف الجزائرية في منافسة داخلية و خارجية عبر شبكة الأنترنت يؤدي بها بالضرورة إلى تكييف خدماتها وفق ما يجري في الأسواق المصرفية العالمية؛
- بإعتماد الصيرفة الإلكترونية تتمكن المصارف الجزائر من تقديم خدمات مصرفية إلكترونية ذات جودة عالية و بدون قيود زمنية و مكانية حيث تصبح تعمل بـ 24 ساعة /24 ساعة و على مدار أيام الأسبوع و بالتالي الإقتراب اكثر من الزبائن؛
- ان البنك الالكتروني هو البنك الذي يتكيف بصفة دائمة مع رغبة الزبون تسيره مجموعة من الكفاءات المتميزة التي تتعامل مع كل المتعاملين و ممولها و مستشاريها ومنافسيها(1)؛
- تخفيض التكاليف التي يتحملها البنك لإجراء بعض المعاملات البنكية المختلفة بدون الحاجة للانتقال إلى البنوك الأخرى و هذا ما يؤدي إلى توفير تكلفة إنشاء فروع جديدة للبنك في المناطق البعيدة لان تكلفة إنشاء موقع للبنك عبر الانترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك بما يحتاجه من مباني و أجهزة وعمالة مدربة ومستندات وبالتالي اكتساب مصدر من مصادر بناء او

1 Marcel au Coin, vert l'argent électronique: banque hier; aujourd'hui; demain, ed: sefi pay ,1996 , P293

obeikan.com

تحقيق الميزة التنافسية؛

- تسويق خدماته البنكية، و تدعيم علاقاته مع زبائنه مما يؤدي لزيادة ارتباطهم بهذا البنك و الارتقاء على مستوى المعاملات التجارية، و قد بينت إحدى إحصاءات حول تكلفة عملية السحب بلغت 0،5 دولار بواسطة الصراف الآلي و 0،05 دولار بواسطة الانترنت(1)؛
- إن صيّرفة الانترنت تؤدي إلى تسهيل التعامل بين المتعاملين و تحسين أدائها و زيادة قدرتها التنافسية (2)؛

الخاتمة :

تعتبر الخدمات المصرفية الالكترونية من الوسائل المميزة و المتطورة و الامنة التي تمكن ادارة العمليات المصرفية باسهل الطرق في اي وقت ومن اي مكان ، فليس هناك ضرورة التوجه الى الفرع لاتمام المعاملات المصرفية.

ان المزايا التي تعود على المصرف باستخدام الخدمات المصرفية الالكترونية هي :

- تقليل التكاليف ؛
- تحسين جودة الخدمة المصرفية؛
- زيادة حجم المعاملات المصرفية؛
- سهولة الدخول الى السواق المحلية و الاجنبية؛
- تقديم خدمات على مدار الساعة مما يتيح من توفير الوقت و التقليل من الجهد؛
- زيادة كفاءة المصرف؛
- تقديم خدمات مصرفية جديدة ؛

فبفضل مشاركة هذه العناصر سيتجه المصرف نخو الريادة و التميز في اعماله وتحقيق الفوز و بالتالي البقاء دوما في الطليعة و تحقيق الميزة التنافسية التي ستسمح له بالتفوق على منافسيها .

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ, الكتب:

1. حسن شحادة الحسين، العمليات المصرفية الالكترونية، الجديد في الأعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية ، منشورات حلبي الحقوقية،بيروت سنة 2002.
2. طارق عبد العال حماد ، التجارة الالكترونية : المفاهيم ، التجارب ، التحديات ، الأبعاد التكنولوجيا

1حسن شحادة الحسين، مرجع سابق ، ص 206.

2 طارق عبد العال حماد ، التجارة الالكترونية : المفاهيم ، التجارب ، التحديات ، الأبعاد التكنولوجيا و المالية و التسويقية والقانونية ، شركة جلال للطباعة، بدون طبعة ، أسكندرية، 2003. ، ص 444.

obeikan.com

و المالية و التسويقية والقانونية ، شركة جلال للطباعة، بدون طبعة ، أسكندرية، 2003.

3. عبد الفتاح بيومي حجازي ، مقدمة في التجارة الالكترونية العربية : النظام القانوني للتجارة الالكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، دار الفكر الجامعي، إسكندرية ، 2003.
4. نبيل مرسي خليل ، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، بدون طبعة، بيروت، 1996.

ب. المجلات:

5. شيخ فؤاد نجيب و بدر، فادي محمد، العلاقة بين نظم المعلومات و الميزة التنافسية في قطاع الأدوية الأردنية، مجلة الإدارة العامة العدد 3، السعودية، سبتمبر، 2004.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

A. L es livres :

6. Henri Mahé de Boislaudelle, dictionnaire de gestion, ed:économica, Paris, 1998.
7. Marcel au Coin, vert l'argent électronique: banque hier; aujourd'hui; demain, ed: sefi pay ,1996
8. Mickael. Porter, l'avantage concurrentiel des nations, inter-editions, 1993.

B . Les rapports

9. Satim monitique et interbancarité, Présentation des indicateurs sur l'activité monétique interbancaire , 2009.

obeikan.com

obeikan.com

حقيقة المشتقات الائتمانية
أداة لتعزيز متانة النظام المالي أم لهشاشته ؟

د. عبد الكريم أحمد قندوز
جامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية

ملخص البحث:

تتنوع عقود المشتقات المالية لتشمل كل أنواع الأصول تقريبا (الأصول المادية والمالية) والعملات وأسعار الفائدة... وتستخدم للتحوُّط وإدارة معظم أنواع المخاطر. وقد استمرت سوق المشتقات المالية في النمو والتنوع حتى ظهرت المشتقات الائتمانية والتي كان الهدف الأساسي لإنشائها هو التحوُّط ضد مخاطر الائتمان. وعلى الرغم من الحداثة النسبية لظهور هذه الأدوات إلا أنها كانت الأسرع نمواً من بين كل أنواع المشتقات المالية الأخرى، ولم يمنع ذلك من وقوع أزمات مالية (محلية أو عالمية)، بل إن بعض الباحثين يعتقد أن هذه الأدوات أدت إلى عكس ما هو مأمول منها، أي زيادة المخاطر بدلا من تقليلها. ويستهدف هذا البحث فهم طبيعة هذه الأدوات وجوهرها وهل هي فعلا أداة للتحوُّط أم أنها تزيد المخاطر؟

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، التحوط، إدارة المخاطر، المشتقات المالية، المشتقات الائتمانية، مقايضة خطر الائتمان

Abstract:

Financial derivatives contracts are covering all types of assets (physical and financial assets, currencies ...) and are used to hedge against most types of risks. The market derivative has continued to grow and diversify until the emergence of credit derivatives, which was its main objective hedging credit risk. The growth of the market of Credit derivatives was impressive, but they did not prevent financial systems from crises and some researchers believe that these tools have led to the opposite of what is hoped of them: increased risk rather than reduce it. This research aims to understand the nature of these tools and if it is a tool to hedge risks or to increase risks?
Key Words: Credit Risk, Hedging, Risk Management, Credit Derivatives, Credit Derivatives, Credit Default Swap.

تمهيد:

تعالت منذ سنوات خلت، أصوات في العالمين العربي والإسلامي تدعو إلى إدخال المشتقات المالية في الأسواق المالية العربية والإسلامية، وأشد من ذلك الدعوة إلى إدراج مشتقات الائتمان. ففي الإمارات العربية المتحدة مثلا، وبعد حدوث حالة التعثر عن السداد التي عرفتها إمارة دبي، تساءل البعض عن

أهمية وجود هذا النوع من الأدوات، والذي يمكنه – بزعمهم- تجنيب الاقتصاد الأزمات المالية الناتجة عن الأحداث الائتمانية الكبرى. وأغرب من ذلك أن يكون من دعاة هذا التوجه –إدراج المشتقات الائتمانية- حاملو الصكوك الإسلامية، والتي عرفت تعثرا خلال سنة 2009، بدعوى أن ذلك يحميهم كما حمى حاملي السندات القائمة على الفائدة.

وتتركز أبرز مبررات الداعين لإدراج المشتقات المالية عموما ومشتقات الائتمان بشكل خاص في اعتبار المشتقات المالية بما فيها مشتقات الائتمان أدوات قوية للتحوط وأن حدوث الأزمات المالية والانهيارات في أسواق المال إنما يرجع إلى سوء استخدامها، كما يرجع الفضل في تجاوز فترة الركود الاقتصادي العالمي سنة 2001 للمشتقات الائتمانية. وإذا كانت المشتقات الائتمانية أحد أنواع التأمين (والذي وجدت له كل المبررات الاقتصادية والاجتماعية) فلماذا يتم القبول بالتأمين على أنه من مقومات الاقتصاد والنظام المالي، في حين لا تجد المشتقات الائتمانية نفس التبريرات ؟

وفي مقابل ذلك يرى معارضو المشتقات الائتمانية أنها لو كانت فعلا أدوات للتحوط وإدارة المخاطر فلماذالم تمنع حدوث الأزمة المالية العالمية (2007-2009) أو على الأقل في تخفيض حدتها، حيث أصبح واضحا مدى تسببها في إفلاس عشرات المؤسسات المالية ؟

ولعل محاولة الإجابة العلمية والمنطقية على المؤيدين لإدراج تلك الأدوات المالية في أسواق البلدان الإسلامية أو المعارضين لذلك إنما يكون بالبحث عن جدوى المشتقات الائتمانية وهل يمكنها فعلا المساهمة في التحوط ضد المخاطر الائتمانية، أم أنها على العكس من ذلك تؤدي إلى زيادتها؟

فيما يلي وقفة تأملية ونقدية لهذا الأدوات.

1.الإطار النظري للدراسة:

موضوع المشتقات المالية بشكل عام من الموضوعات التي تعرف مدا وجزرا بين الباحثين، خاصة في العالمين العربي والإسلامي، بين مدافع عنها، معتبر أن اقتصاديات الدول العربية والإسلامية خسرت الكثير نتيجة عدم تعاملها بهذه الأدوات، وبين رافض لها من دون هوادة

وعلى الرغم من أن مجمع الفقه الإسلامي قد أصدر فتواه بتحريم التعامل بعقود الخيارات المالية، وباقي عقود المشتقات المالية (المستقبليات والمبادلات)، إلا أن بعض الباحثين والمتخصصين في التمويل الإسلامي ما فتئ يطالب بإعادة النظر في الفتوى في ظل ما استجد من أوضاع جعلت استخدام المشتقات المالية في الصناعة المالية الإسلامية أمرا ملحاً.

يرى (القري: 2009) أن قرار التحريم المتعلق بعقود الخيارات المالية والذي أصدره مجمع الفقه الإسلامي يحتاج إلى إعادة نظر في ظل ما استجد من المعرفة من جهة الوصف الذي ورد فيه لهذه العقود[1]، خاصة أن قرار مجمع الفقه الإسلامي قد نفى أن يكون المعقود عليه مالاً أو منفعة أو حقاً

1 من أكبر أنصار هذا الطرح والرامي إلى ضرورة إعادة النظر في الحكم الشرعي للخيارات المالية، الشيخ الدكتور محمد علي القري. هذا وسبق وأن أجازت الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية عقود الخيارات الشرطية، ووصفت المال الذي يأخذه البائع من المشتري بأنه حق فلا يرد إلى دافعه؛ ولأن للطرف الآخر الحق نفسه في الخيار فإنه يجوز أن يبيعه حقه، هذا ويدفعه من

مالياً، والمتأمل في حقيقة الخيارات المالية يجد أن وصف المالية متحقق فيها للأسباب التالية:[1]

1. أن حقيقة الخيار أنه التزام بفعل (البيع أو الشراء) يلتزم به طرف لصالح طرف آخر. وهو التزام بأمر مشروع
2. صدر عن المجمع قرار يجيز فيه الالتزام الصادر من طرف لصالح طرف آخر على صفة وعد ملزم بالبيع أو الشراء، مع عدم الإلزام فيه على الطرف الآخر وإنما يكون بالخيار[2]، وهذا الالتزام لاشك في جوازه وأن فيه منفعة واضحة لطرفيه، لكن السؤال المطروح هنا هو: هل تجوز المعاوضة على الالتزام؟

وسبب تحريم المعاوضة على الالتزام أنه ليس مالا، ومن المعلوم أنه لا تجوز المعاوضة على ما ليس بمال، فالبيع هو مبادلة مال بمال. فإذا كان الخيار مالا جاز بيعه. أي أن أصل الخلاف بين الفقهاء في هذه المسألة هو اختلافهم في معنى المال، وهل يمكن اعتبار الخيار (الالتزام) مالاً.

جمهور الفقهاء على أن العناصر الواجب توفرها في شيء لاعتباره مالاً هي:

- أن يكون منفعة مقصودة
- أن تكون منفعة مباحة شرعاً
- أن تكون لتلك المنفعة قيمة مالية في عرف الناس

وبناء على ذلك، فمن الجلي أن عقد الخيار ليس فيه ما يعترض عليه من الناحية الشرعية لتحقق المالية فيه، فهو:

- فيه منفعة مقصودة لمشتريه، لأنه يساعده على التحوُّط ضد الخسائر.
- له قيمة مالية، وهو ما تدلل عليه تداولاته في الأسواق المالية.

وعنصر المالية راجع إلى عرف الناس، وهذا الأخير يتغير مع الناس، ولا يلزم أن ما كان قديما ليس بمال أن يكون اليوم كذلك، وعلى ذلك يمكن النظر في جواز عقود الخيارات المالية.

يشتري حق الخيار إلى من باع له هذا الحق من مال مقابل تخويله حق فسخ العقد خلال مدة الخيار.

ودليلهم على ذلك:

- قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ".[سورة المائدة، آية رقم 1.]
- وقوله صلى الله عليه وسلم: "المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً" [أبو داود،سليمان ابن الأشعث السجستاني، سنن أبي داوود، حديث رقم 830، بيروت-لبنان، دار الأرقم بن الأرقم،1999م،ر واه أبو داود في باب الاقضية في الصلح وقال فيه إسناده حسن صحيح.]
- وأنه يحقق مصلحة أكبر من المفسدة، بالإضافة إلى ضرورة وجود سوق مالية إسلامية..

1 محمد علي القري، «أساليب نقل المخاطر في المعاملات المالية الإسلامية (الاختيارات المالية)»، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 18-19 مايو 2009، البحرين، ص 12-13.

2 قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورة مؤتمره الخامس، الكويت، 1409 (1988).

كما يبحث (حطاب: 2005) إمكانية إيجاد سوق مالية إسلامية للخيارات والمستقبليات والعقود الآجلة على مستوى المجتمع الإسلامي المحلي والدولي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه من الممكن قيام سوق مالية إسلامية للعقود الآجلة في ظل العمل بضوابط شرعية خاصة، كما أن وجود هذه السوق، سوف يزيد في كفاءة استخدام الموارد وعدالة توزيعها. كما اقترح (الساعاتي: 1999) بعض المشتقات المالية الإسلامية التي يمكن استخدامها لإدارة المخاطر التجارية

يرى (السويلم: 2007) أن المشتقات المالية بكل أنواعها هي مبادلات صفرية، وأن الغرر الذي يكتنفها يجعل منها قماراً محضاً، كما يثبت الواقع أن هذه الأدوات أصبحت أشبه ما تكون بما يمكن الاصطلاح عليه بأدوات الدمار المالي الشامل، ويؤكد نفس النتيجة (سمير: 2005) والذي يرى كذلك أنها امتداد لنظام التأمين التجاري المحرم شرعا. ويرى (عويضة: 2006) أنّ الغرض من عمليات التحوُّط بواسطة عقود الخيارات، والمستقبليات ممتنع شرعاً، حيث لا يمكن اعتبار ثمن الخيار بمثابة الضمان، لأنّ الضمان بمعنى الاستعداد للربح أو الخسارة، غير منضبط بمبلغ معين؛ لأنّه مجهول، وهو عائد احتمالي (إيجابيّ أو سلبيّ)، ولا تجوز معاوضته بثمن. كما أنّ عقود المستقبليات تتضمن مخالفات شرعية عديدة.

بدوره تناول (Obaidullah: 2004) قضية المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، حيث يرى أنها تؤدي إلى زيادة المخاطر، فهي لعبة صفرية (مجموع الأرباح والخسائر يساوي الصفر، وربح أحد الأطراف يساوي بالضرورة ما يخسره الطرف الآخر في العقد) وهو ما يجعلها محرمة شرعاً، كما يقترح بعض العقود المسماة في الفقه الإسلامي والتي يمكن استخدامها لإدارة المخاطر (التحوُّط)، وبعد أن يعطينا التكييفات الفقهية الممكنة للمستقبليات (و العقود الآجلة) والاختيارات (و التي يفضل تسميتها كذلك لتمييزها عن الخيارات الفقهية) تناول الباحث استخدام خيار الشرط والحالات التي يمكن أن يعتبر فيها أداة مناسبة لإدارة المخاطر، نفس الشيء مع خيار التعيين.

ولعل الجدل حول جدوى المشتقات المالية بين الباحثين في مجال التمويل الإسلامي هو انعكاس للجدل الذي يعرفه ذات الموضوع في التمويل التقليدي.

2.المشتقات المالية ومشتقات الائتمان

المشتقات المالية هي أدوات مالية تعتمد قيمتها على قيمة الأصول محل التعاقد، وأصل وجودها هو التحوُّط وإدارة المخاطر، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي: الخيارات، المبادلات والمستقبليات. وتعتبر أسواق الممشتقات المالية اليوم أكبر الأسواق على الإطلاق، وهي مستمرة بالنمو، رغم أنها عرفت تراجعا كبيرا خلال فترة الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ويمكن تصنيف المشتقات المالية بحسب طبيعة المخاطر التي يتم من خلالها إدارتها:

- مشتقات أسعار الفائدة (لإدارة مخاطر أسعار الفائدة)
- المشتقات الائتمانية (لإدارة مخاطر الائتمان)

- مشتقات العملات (لإدارة مخاطر الصرف)
- مشتقات السلع (لإدارة مخاطر أسعار السلع)
- مشتقات الأسهم (لإدارة مخاطر أسعار الأسهم)

أحدث الأنواع السابقة هو المشتقات الائتمانية، وكما يدلل اسمها، فإن المشتقات الائتمانية هي أدوات مالية (مشتقة) تهدف أساسا إلى التأمين ضد مخاطر الائتمان (مثلا مخاطر عدم القدرة على السداد).

طبيعة المشتقات الائتمانية:

المشتقات الائتمانية هي في حقيقتها مشتقات تقليدية تم إعادة هندستها لأغراض ائتمانية. الأصل محل التعاقد في المشتقات الائتمانية هو خطر الائتمان لقرض أو سند أو أية أداة مالية أخرى.

الميزة الأساسية للمشتقات الائتمانية هي فصل المخاطر الائتمانية وعزلها ومن ثم المتاجرة بها بغرض:[1]

- إرجاع المخاطر الائتمانية
- تحويل خطر الائتمان
- التحوُّط ضد مخاطر الائتمان

وعلى ذلك تمكن المشتقات الائتمانية المشاركين في الأسواق المالية من المتاجرة في خطر الائتمان كما لو كان أصلا، وذلك لأنها تعزل وتحول الخطر الائتماني.

وعلى الرغم من تنوع عقود المشتقات الائتمانية، فإنه يمكن إيجاد مجموعة من الخصائص التي تجمعها، هي:

- الأصل المرجعي، وهو الأصل الذي تباع وتشترى مخاطره الائتمانية
- الحدث الائتماني (أو الأحداث) والذي يشير إلى أن الأصل المرجعي معرض أو قد يتعرض إلى مصاعب مالية طريقة تسوية العقد، والتي يمكن أن تكون نقدية أو عينية (فيزيائية)

مصطلحات ذات علاقة بالمشتقات الائتمانية:

- الحدث الائتماني:(2) يقصد بالحدث الائتماني أي حدث يمكن أن يؤثر على القدرة الائتمانية لكيان

1 Satyajit Das, «Credit Derivatives: CDOs and Structured Credit Products", Wiley Finance, 3rd Edition, 2005, p6

2 Moorad Choudhry, «An Introduction to Credit Derivatives", Elsevier Butterworth-Heinemann, 1st Edition, 2004, p 13

معين (شخص أو مؤسسة)، مثلا عدم سداد أصل الدين (قرض أو سند مثلا) وفوائده، مما يعني عدم قدرة مصدر الأصل على الوفاء بالتزاماته المالية.

- الانكشاف الائتماني: يقصد بالتعرض الائتماني (أو الانكشاف الائتماني) (Credit Exposure) المبلغ المعرض للخطر الائتماني أي مقدر الخسارة الناتجة حال تحقق الخطر الائتماني (حالة فشل الطرف الآخر في السداد)(1)
- المخاطر الائتمانية: هي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها(2). يتكون خطر الائتمان من ثلاث مكونات، هي:(3) خطر التعثر عن السداد، خطر انخفاض التصنيف الائتماني ومخاطر هوامش الائتمان.
- **خطر التعثر عن السداد:** يعبر عنه في الغالب بعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات في موعدها المحدد، أو عدم القدرة على الوفاء بشكل نهائي.
- **خطر انخفاض التصنيف الائتماني:** ويقصد به تراجع درجة التصنيف الائتماني للأصل أو للشركة المصدرة للأصل. وتتولى مهمة التصنيف وكالات متخصصة، أهمها: موديز، فيتش إبكا، ستاندرد أند بورز...
- **مخاطر هوامش الائتمان:** يمكن تعريف مخاطر هوامش الائتمان بعدة طرق، أحدها أنها مخاطر تحقق خسائر مالية نتيجة التغير في درجة التصنيف الائتماني **(Choudhry: 2004, p3)**، أو هي الزيادة في العلاوة عن العائد على الأصول الحكومية أو الخالية من الخطر والمطلوبة في السوق من أجل قبول التعرض لمخاطر ائتمانية معينة.
- لاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين خطر التصنيف الائتماني وخطر هوامش الائتمان، حيث كلما ارتفع التصنيف الائتماني كلما انخفضت هوامش الائتمان (والعكس بالعكس)
- الأصل الاعتباري: هو الأصل الذي يتعرض للمخاطر الائتمانية نتيجة حدوث حدث ائتماني، يمكن أن يكون سندا أو قرضا
- الكيان الاعتباري: يقصد به المؤسسة المصدرة للأصل الاعتباري المعرض للخطر الائتماني

المشتقات الائتمانية وتفكيك المخاطر المالية:

1 Philippe Jorion, «Financial Risk Management Handbook", Wiley Finance, 2003, p 501

2 Erik Banks and Richard Dunn, «Practical Risk Management", John Wiley & Sons Ltd, England, 3rd Edition, p19.

3 Mark J.P. Anson, Frank J. Fabozzi, Moorad Choudhry, Ren-Raw Chen, «Credit Derivatives: Instruments, Applications, and Pricing", John Wiley & Sons, USA, 2004, p5-6, see also: Moorad Choudhry, "An Introduction to Credit Derivatives", Elsevier Butterworth-Heinemann, 1st Edition, 2004, p2-3

Open Knowledge

يمكن فهم انتشار المشتقات الائتمانية ضمن إطار عام هو إعادة تعريف المخاطر المالية للأسواق. مصطلح مشتقات ائتمانية سمح للمشاركين في الأسواق المالية بقوة بالمتاجرة بخصائص الأصول. إن أي أصل بسيط، مثل السندات التقليدية، يعتبر حزمة أو مجموعة من الخصائص أو السمات، والتي تحوي:

- السيولة
- أسعار الفائدة (سعر الدين)
- العملة
- مخاطر التعثر عن السداد

وميزة المشتقات الائتمانية هي قدرتها على فصل إحدى تلك السمات والمتاجرة بها، وهذه السمة هي: خطر الائتمان.

3.أنواع المشتقات الائتمانية:

في الواقع، فإن كل أداة مشتقة تسمح بالحماية من خطر الائتمان للأصل المرجعي (والذي يمكن أن يكون سندا أو قرضا أو أية معاملة مالية أخرى) تعتبر من قبيل المشتقات الائتمانية، لهذا تتنوع مشتقات الائتمان، كما أن هناك اختلافا بين الباحثين والتطبيقيين حول ما يمكن اعتباره من ضمن المشتقات الائتمانية. إذ بالرغم من وجود إجماع تام على اعتبار بعض المشتقات على أنها مشتقات ائتمانية (كمبادلة مخاطر العجز عن السداد ومبادلة العوائد الإجمالية والأذونات المرتبطة بالائتمان) ، إلا أن الخلاف مازال بخصوص مبادلة الأصول وبعض أنواع الخيارات على القروض أو الخيارات على السندات.هذا ويمكن تقسيم أنواع المشتقات الائتمانية حسب مجموعة من الأسس، نذكر منها:[1]

أ- حسب طبيعة المخاطر الائتمانية المراد التحوط ضدها: وبناء على ذلك يمكن تقسيم المشتقات الائتمانية إلى:

- مقايضة خطر العجز عن السداد: هي عقد يلتزم بموجبه محرر العقد (البائع) بضمان ملاءة الائتمان لمؤسسة مالية (مثلا) مقابل حصوله على تعويض (علاوة)، بمعنى آخر أن هذه الأدوات تهدف لمبادلة مخاطر العجز عن سداد دين، وحينما تتّسع هوامش مقايضات العجز الائتماني فإن ذلك يعني أن المستثمرين يرغبون في دفْع المزيد لحماية أنفسهم من مخاطر التخلف عن السداد. تعتبر مقايضة العجز عن السداد مفيدة في حال حدوث أمر يؤثر على الوضع الائتماني للشركة، كحالات الإعسار والعجز عن سداد ديون السندات أو انخفاض التصنيف الائتماني للشركة أو غيرها.

1 Philippe Jorion, «Financial Risk Management Handbook", Wiley Finance, 3rd Edition, 2003, p532.

- مقايضة العوائد الإجمالية للائتمان:[1] هي عقد مالي بين طرفين يتم من خلاله تبادل العائد الكلي (الإجمالي) لأصل معين (سند على سبيل المثال) بتدفق نقدي آخر. أحد الطرفين (دافع العائد الكلي) يدفع العائد الكلي (الفائدة زائدا التكاليف زائداً الارتفاع في السعر (القيمة السوقية للأصل) ناقصا تناقص السعر (القيمة السوقية للأصل)) لأصل محدد (التزام مرجعي)، ويحصل على سعر مرجعي، مثلا سعر الليبور زائدا هامش معين (مجموعة نقاط أساس) من الطرف الآخر (محصل العائد الكلي).[2]

- مقايضة عجز الأسهم: وتستخدم للتحوط ضد الانخفاض الكبير في سعر السهم وبالتالي ضد مخاطر إفلاس الشركة (مصدرة السهم) على اعتبار الانخفاض الكبير والمستمر في سعر سهم الشركة يمكن أن يكون مؤشرا على مخاطر الإعسار المالي بالشركة.

- الأذونات المرتبطة بالائتمان[3]: يقصد به الإذن الذي يعتمد سداده على وقوع أو وجود حالة ائتمانية أو مقياس ائتماني فيما يتعلق بجهة مرجعية أو مجمع للأصول. وعلى سبيل المثال، قد يعتمد السداد وفقاً للإذن المرتبط بالائتمان على مستوى الخسائر في نطاق المجمع المرجعي لمجموعة القروض المضمونة بالرهن التي لا زالت دون نسبة مئوية محددة من رصيد المجمع الأصلي. ونظراً لبقاء الأصول في المجمع المرجعي وفقاً للميزانية العمومية لمنشئ الأصول أو مالكها، قد يرى المنشئ أو المالك إصدار أذون مرتبطة بالائتمان باعتبارها شكلا من أشكال التأمين ضد خسائر الائتمان المتعلقة بأصول المجمع المرجعي.

- سندات الدين المضمونة (CDO):[4] يقصد به الورقة المالية المضمونة بمجموعة من أنواع الدين المختلفة، والتي قد تتضمن سندات الشركة المباعة في أسواق رأس المال، والقروض التي يتم اقتراضها من قبل المقرضين من المؤسسات وفئات التوريق. أو هي: مجمع قرضي يقوم على فكرة عدم اعتبار وعاء الرهن مجموعة واحدة من الرهون ذات آجال استحقاق 30 سنة، وتقسيمها إلى شرائح مستقلة بمجموعة من تواريخ الاستحقاق تتراوح من 1 إلى 30 عاما.[5]

ب-حسب الائتمان محل العقد: والذي يمكن أن يكون كيانا واحدا أو مجموعة كيانات.

في حالة مقايضة خطر السداد الأحادية يتم التعاقد بين مشتري حماية وبائع لها، ويتم التعويض في حال حدوث الحدث الائتماني (مثلا عجز السداد) وينتهي بذلك العقد.

1 وهنا يتم انتقال كل من رأس المال (الدين) والفائدة بين البائع والمشتري

2 Vinod Kothari, «Credit derivatives: Types": http://www.credit-deriv.com/types_credit_deriv.htm

3 Credit-linked notes

4 Collateralized Debt Obligation

5 عبيد علي أحمد الحجازي، ««التوريق ومدى أهميته في ظل قانون الرهن العقاري»، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص4.

في حين أنه في مقايضة خطر التعثر عن السداد المتعددة، فيكون هناك محفظة أصول، وتكون التعويضات حين حصول كل الأحداث الائتمانية على كل الأصول، والدفع يكون مع كل حدث ائتماني متحقق.

ج-حسب شروط التنفيذ: شرط التنفيذ هو الشرط الذي إذا تحقق دفع بائع الحماية قيمة التعويض (التأمين) إلى مشتري الحماية، وهو عادة الحدث الائتماني (مثلاً: التعثر عن السداد، انخفاض التصنيف الائتماني، ارتفاع الهوامش الائتمانية)

د- حسب طبيعة المدفوعات: والتي يمكن أن تكون مبلغا ثابتاً أو مبالغ متغيرة (سواء مدفوعات خطية أو غير خطية)

هـ- حسب طبيعة العقد: كما يمكن تصنيف عقود مشتقات الائتمان إلى عقود ممولة وأخرى غير ممولة(1)

- العقود الممولة: تعتبر الأذونات المرتبطة بالائتمان أهم أشكال هذا النوع من العقود؛ المستثمر في هذه الأذونات هو بائع الحماية ضد مخاطر الائتمان، ويدفع مبلغا مقدما لمشتري الحماية عندما يبيعه الإذن. هذا المبلغ هو سعر الإذن المرتبط بالائتمان (Choudhry: 2004, p 15). إذا لم يطرأ أي حدث ائتماني خلال مدة حياة الإذن (مدة صلاحيته)، فإن التعويض يدفع إلى المستثمر عند تاريخ الاستحقاق. أما إذا طرأ حدث ائتماني، فإن قيمةً أقل من التعويض تدفع إلى المستثمر عند الاستحقاق، وهذه القيمة تكون منقوصة بالقيمة الاسمية للأصل المرجعي المربوط بالإذن.
- العقود غير الممولة: أبرز العقود غير الممولة هي مقايضات مخاطر العجز عن السداد، وفيها بائع الحماية لا يدفع شيئا إلى مشتري الحماية، وعلى ذلك فالفرق الأساسي بين العقود الممولة والعقود غير الممولة هو أن مبلغ التأمين (الحماية) يتم دفعه لصالح مشتري الحماية في بداية المعاملة، إذا لم يطرأ أي حدث ائتماني، يسترد بائع الحماية ذلك المبلغ (Op-Cit: p15).

1 Moorad Choudhry, «An Introduction to Credit Derivatives", Elsevier Butterworth-Heinemann, 1st Edition, 2004, p 14-15

شكل (1): تقسيمات المشتقات الائتمانية

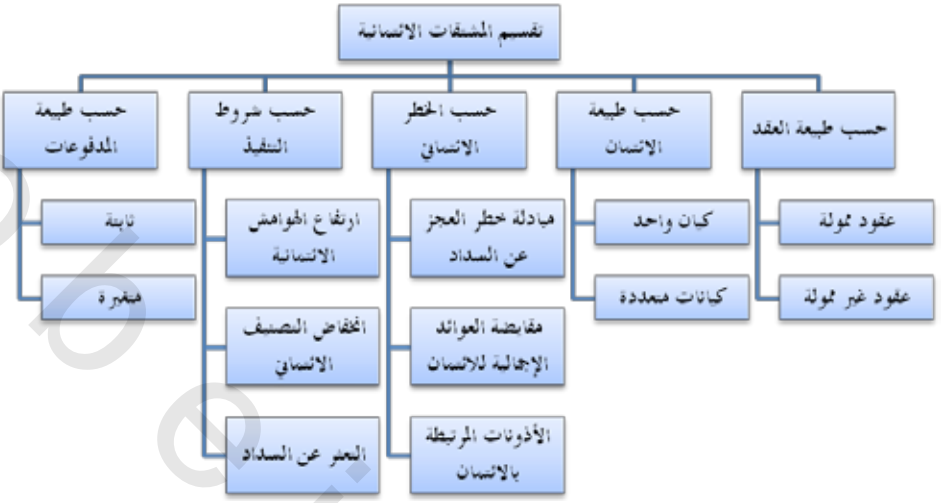

المصدر: من إعداد الباحث

4. سوق مشتقات الائتمان:

استخدامات المشتقات الائتمانية:

تختلف دوافع استخدام المشتقات الائتمانية بحسب طبيعة الجهة المستخدمة لها، فالبنوك (والتي كانت تمثل المكون الرئيس لجانب الطلب) يدفعها مجموعة من المحفزات، نذكر منها:[1]

- الرغبة في التحوط ضد المخاطر الائتمانية أو قبول مخاطر ائتمان معينة.
- تقليص التعرض الائتماني
- تحسين تنويعها لمحافظها (تنويع المخاطر الائتمانية)
- دعم إدارة المخاطر الائتمانية لمحافظها

وبالنسبة للمستثمرين، فدوافعهم هي:

- القدرة على إضافة قيمة لمحافظهم من خلال المتاجرة بالمخاطرة الائتمانية وبشكل منفصل عن الأصول التي تنطوي على تلك المخاطر
- فرصة إدارة المخاطر الائتمانية للاستثمارات المختلفة

1 Satyajit Das, «Credit Derivatives: CDOs and Structured Credit Products", p6

Moorad Choudhry, "An Introduction to Credit Derivatives", Elsevier Butterworth-Heinemann, 1st Edition, 2004, p 12

- عدم مقدرة المستثمرين المؤسساتيين وبعض مديري الأصول على المشاركة في بعض الأسواق الائتمانية، كسوق القروض، وبوجود المشتقات الائتمانية أصبح بإمكانهم ولوج تلك الأسواق
- إمكانية المراجحة في تسعير المخاطر الائتمانية داخل السوق أو ما بين قطاعاته.
- العمل كصانع سوق مشتقات الائتمان

المساهمون في سوق مشتقات الائتمان:

كما في أسواق المشتقات بشكل عام، فإن معظم الفاعلين الاقتصاديين يشاركون في سوق المشتقات الائتمانية، وفيما يلي تحليل لطبيعة جانبي العرض والطلب في سوق المشتقات الائتمانية:

المشترون: يظهر الشكل التالي أهم مشتري المشتقات الائتمانية، والذين يمثلون جانب الطلب في سوق مشتقات الائتمان، ويمكن ملاحظة أن البنوك هي أكبر مشترٍ للحماية، بمعنى آخر أكبر بائع للمخاطر

شكل (٢): المشترون للمشتقات الائتمانية

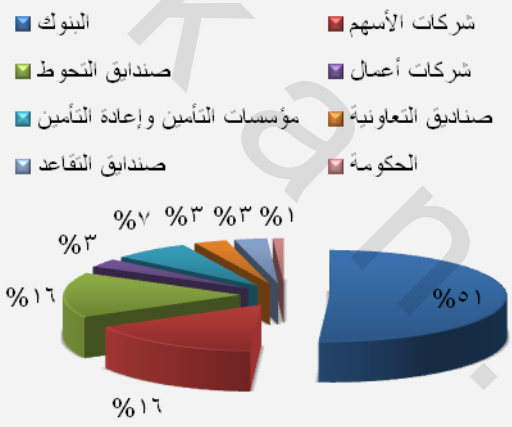

Source: British Bankers Association (BBA)-2004

بالنسبة لمشتري الحماية (بائع الخطر)، فإنه هدفه من المشتقات الائتمانية يتمثل في:

- تحويل المخاطر الائتمانية لأصل معين من دون تحويل الأصل ذاته.
- تحقيق فوائد تنظيمية
- تقليل مخاطر التركز في المحفظة الاستثمارية
- تقليل المخاطر الائتمانية

البائعون:

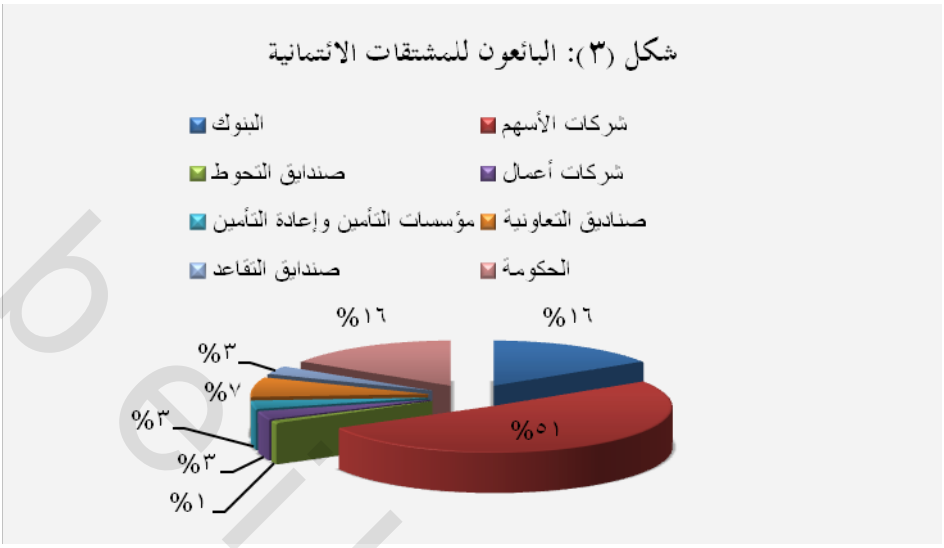

Source: British Bankers Association (BBA)-2004

بالنسبة لبائع الحماية (مشتري الخطر)، فإنه يستهدف:

- التنويع
- زيادة الدخل
- الاستفادة من الرافعة

ومن حيث الحصة السوقية لمختلف أنواع مشتقات الائتمان، فترجع الحصة الأكبر لمقايضة العجز عن السداد، وهي أبسط تلك الأدوات، تليها سندات الدين المضمونة، فيما تحتل بقية الأنواع نسبة لا تتجاوز 5%.

جدول (1): الحصة السوقية لأنواع المشتقات الائتمانية

النوع	الحصة السوقية (%)
مقايضة عجز الائتمان	73%
سندات الدين المضمونة	% 22
الأذونات المرتبطة بالائتمان	3%
مقايضة العوائد الإجمالية للائتمان	1%
غيرها	1%

المصدر: (Jorion:2003, p533)

obeikan.com

5.مزايا وعيوب المشتقات الائتمانية:

يعزو بعض الباحثين الفضل في تجاوز البنوك (في الولايات المتحدة الأمريكية) لمرحلة الركود الاقتصادي لسنة 2001 إلى المشتقات الائتمانية[1]، وذلك من خلال تنويع مخاطرها الائتمانية، حيث عرفت تلك الفترة زيادة حالات التعثر في السداد[2] مع اضطراب في الأسواق المالية العالمية. وكمثال على ذلك، فإن شركة إنرون (رغم إفلاسها فيما بعد) تمكنت في البداية من تحويل انكشافها على المخاطر الائتمانية والتي قدرت بحوالي 2.7 مليار دولار أمريكي باستخدام المشتقات الائتمانية هناك وظيفة أخرى للمشتقات الائتمانية هي استكشاف السعر (Price Discovery)، وذلك من خلال إنشاء سوق للمخاطر الائتمانية، وهذه السوق تعطي لمراقبي الأسواق مقاييس أفضل عن تكلفة خطر الائتمان[3]

تساهم كذلك المشتقات الائتمانية في زيادة كفاءة المعاملات (Transactions Effectiveness)، وذلك لأن تكاليف التعامل بها منخفضة مقارنة بالأسواق الحاضرة. فكلا طرفي المعاملة يكون له الأفضلية في الحصول على تسعير أفضل للقروض والسندات، وهذا ما يجعل كلا السوقين أكثر كفاءة.

في الأخير، يمكن النظر إلى النمو الهائل للمشتقات الائتمانية على أنه مؤشر نجاح لهذه الأدوات، لكن على النقيض مما سبق، فإن سوق مشتقات الائتمان يعتبر غير سائل مقارنة بأسواق المشتقات الأخرى، مرد ذلك عدم وجود تنميط للمرجع الائتماني، كما أن سوق المشتقات الائتمانية تعاني من صعوبة تسعير أدواتها، إذ توجد طرق عديدة للتسعير (التقييم) بسبب عدم توفر معلومات وافية عن المعطيات الأساسية، مثل احتمالات التخلف عن السداد ومعدلات التغطية...

وتؤدي المشتقات الائتمانية كذلك إلى ظهور المخاطر النظامية (Legal Risk)، حيث يمكن لطرفي العقد – مثلا - عدم الاتفاق على مفهوم الحدث الائتماني(4)

6.السندات، مقايضة مخاطر التعثر عن السداد والأذونات المرتبطة بالائتمان:

ارتبطت السندات ومقايضات مخاطر التعثر عن السداد والأذونات المرتبطة بالائتمان ببعضها البعض ارتباطا عضويا، خاصة في تسببها في الأزمة المالية العالمية (2007-2009)

ما هي السندات؟

السند هو صك (ورقة مالية) قابل للتداول، يدين به حامله الشركة بمبلغ من المال، قدم على سبيل القرض طويل الأجل، يعقد عن طريق الاكتتاب العام، ويمنح حامله حق الحصول على الفوائد المشروطة أثناء المدة المحددة لبقائه، واسترداد قيمته عند انقضاء أجله.

1 مر الاقتصاد الأمريكي سنة 2001 بأزمة ركود اقتصادي، وعرفت هذه المرحلة بفقاعة التكنولوجيا

2 عرفت هذه المرحلة إفلاس شركة وورلد كوم (WorldCom) وإنرون (Enron)، ووصل الأرجنتين إلى حالة عدم السداد لديونها

3 Philippe Jorion, «Financial Risk Manager Handbook", Wiley Finance, 3rd Edition, 2003, p545-546

4 الحدث الائتماني كما سبق الإشارة إليه يمكن أن يكون عدم القدرة على السداد، أو حصول تدني في التصنيف الائتماني...

كيف يمكننا التعرف على مخاطر السندات ؟

في الحقيقة لا يقوم المقترضون بالتعرف على مخاطر السندات التي بحوزتهم، بل هي وظيفة وكالات التصنيف الائتماني (ستاندرد أند بورز، فيتش إيبكا، موديز...)، وتبدأ تصنيفاتهم من (AAA) و(Aaa) والتي تعني أقل درجة من المخاطر الائتمانية وتنتهي بدرجة (C) أو (D) والتي تعني أن الشركة المصدرة للسند على حافة الإفلاس.

ما هي مقايضة العجز عن السداد؟

كيف يمكن لمستثمر حماية نفسه من حدث احتمالي غير مرغوب (ممكن الوقوع)، كالمرض أو الوفاة؟

في العادة، فإن أحسن وسيلة ستكون هي التأمين، حيث يشتري المستثمر وثيقة تأمين ويدفع أقساطا (سنوية أو شهرية...) لشركة التأمين، هذه الأخيرة تلتزم بتعويض المستثمر في حالة وقوع الحدث غير المرغوب فيه لكن، ماذا لو كان الحدث غير المرغوب ليس المرض أو الوفاة، بل إفلاس شركة يمتلك المستثمر جزءاً من سنداتها ؟

هل يوجد منتج تأميني يغطي هذا الخطر ؟

الجواب: نعم.

لتوضيح ذلك، لنفترض أن هناك شركة معينة (**الشركة المتحدة**) أصدرت سندات، وأن المستثمر يمتلك سندات هذه الشركات، يمكنه بذلك الحصول على تأمين وذلك على النحو التالي:

أ-يشتري المستثمر ما قيمته 10 مليون دولار أمريكي من سندات الشركة المتحدة (مدة استحقاقها 3 سنوات مثلا)، ومثال ذلك بنك يقرض الشركة المتحدة قرضا بقيمة 10 مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات.

ب- لو وقع حدث ائتماني معين خلال فترة الثلاث سنوات، كحدوث إعسار بالشركة المتحدة مما جعلها قريبة من الإفلاس، في هذه الحالة يلجأ المستثمر (أو البنك المقرض) إلى شركة التأمين للحصول على تعويض عن أية خسائر ناتجة عن وقوع الحدث الائتماني. وتقوم شركة التأمين بالتعويض بأحد الطرق التالية:

- شراء سندات الشركة المتحدة من المستثمر بقيمة 10 مليون دولار (علماً أن قيمتها أصبحت أقل من 10 مليون دولار (بعدما طرأ الحدث الائتماني))
- تحرر صكا للمستثمر (أو البنك) بقيمة الفرق بين قيمة السندات (10 مليون دولار) وقيمتها بعد طروء الحدث الائتماني

أ- وفي مقابل التعويض الذي يمكن أن يحصل عليه المستثمر من شركة التأمين والمخاطر التي تتحملها هذه الأخيرة، فإن على المستثمر دفع أقساط تأمين (علاوة) سنوية، مثلا 1% من قيمة السندات (10 آلاف دولار سنويا) لمدة ثلاث سنوات

الشركة المتحدة في هذا العقد تسمى (**كيان مرجعي**) والسندات تسمى (**الأصل المرجعي**) (أنظر الشكل (4)).

شكل (4): مقايضة مخاطر التعثر عن السداد

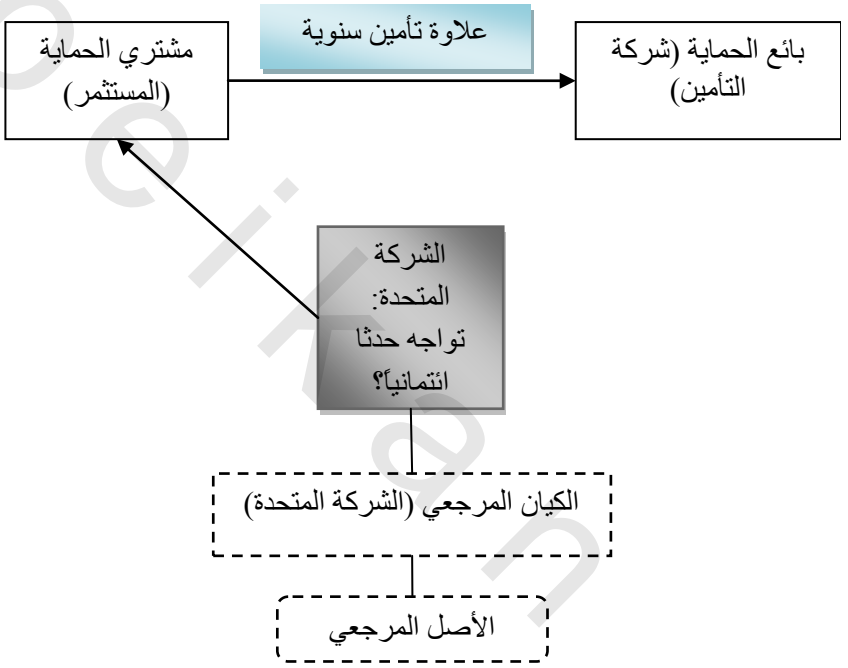

المصدر: الباحث

هل المشتقات الائتمانية مبادلة صفرية ؟

تعتبر المشتقات الائتمانية مربحة لبائع الحماية (التأمين) مادام أن الأصل المرجعي لا يتعرض لأية مشاكل، لكنها يمكن أن تصبح مدمرة في حالة قيام بائع الحماية ببيع وثائق حماية متعددة، وفجأة طرأ حدث ائتماني على الكيان المرجعي (إفلاس مثلا)

في الحقيقة هذا ما وقع لمؤسسة ليمان براذرس (Lehman Brothers) والتي أعلنت إفلاسها بعد عجزها عن دفع التزاماتها لمشتري الحماية والتي قدرت بحوالي 350 مليار دولار أمريكي.

شكل (5): تطور حجم مبادلات عجز الائتمان

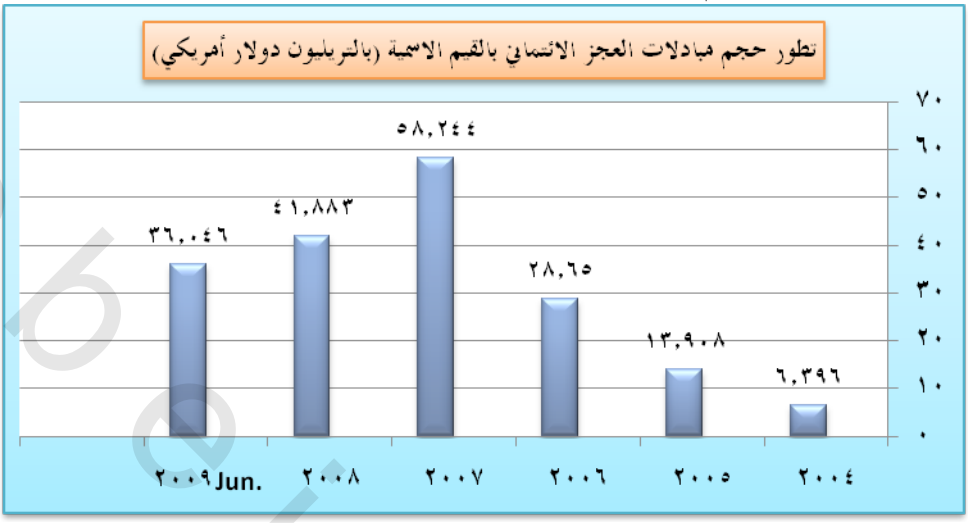

المصدر: من إعداد البحث، اعتماد على (BIS: 2010) و (ISDA: 2009)[1]

الفروق الجوهرية بين التأمين ومقايضة عجز السداد:

هناك في الحقيقة مجموعة من الفروق الجوهرية بين مقايضة مخاطر عدم السداد والتأمين بمفهومه التقليدي، نذكر منها:

أ- من أجل شراء عقد مقايضة مخاطر عدم السداد، فإنه لا يلزم المستثمر تملك الأصل المرجعي (السند مثلا)، بل كل ما يحتاجه هو المراهنة على فشل السند أو لا. لو نقلنا هذا المفهوم إلى التأمين، فإن ذلك سيكون أشبه بمستثمر يشتري وثيقة تأمين على حياة شخص يعتقد أنه سيموت قريبا، فإن مات الشخص تم تعويض المستثمر (وهذا ممتنع التحقق في عالم التأمين). وبذلك تفتح مقايضات مخاطر السداد الباب على المراهنات على أي حدث ائتماني، وهذا بالضبط ما جعل بعض الخبراء والباحثين في مجال المشتقات يصفون سوق مقايضات مخاطر عدم السداد بأنها أكبر كازينو في العالم (أنظر الشكل (2) تطورحجم مقايضات خطر عدم السداد)

ب- أي شخص يمكنه بيع مقايضات خطر عدم السداد. فبافتراض أن لدينا مستثمرا معينا، صافي ثروته في لحظة تحريره لعقد مقايضة (بيع العقد) نصف مليون ريال سعودي. فهل يمكن لطرف آخر أن يشتري من المستثمر إذا حاول هذا الأخير بيعه تأمينا على

1 الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات المالية

الحياة، بحيث يضمن له 200 ألف ريال في حالة الوفاة ؟ هذا هو في الحقيقة السبب الذي جعل العديد من صناديق التحوط التي تعاني من نقص السيولة في حالة وقوع الحدث الائتماني تلجأ إلى بيع مقايضات العجز الائتماني (جانب العرض)، في حين أن البنوك الكبيرة عادة ما تكون مشترية (جانب الطلب). بمعنى آخر، فإنه من مصلحة شركات التأمين وصناديق التحوط بيع الحماية (التأمين)، لأنها ستستفيد من الرسوم النقدية التي تحصل عليها، وهي رسوم مغرية إذا كانت المحفظة كبيرة. كما أن حوافز المدراء تعتمد على مقدار الدخل المتحقق، ولذلك كلما زادت الرسوم زادت الحوافز.

ج- في التأمين التجاري يدفع المؤمن له أقساط التأمين، ويكون حريصا في نفس الوقت على عدم التعرض للخطر المؤمن ضده، في حين أنه في حالة المشتقات الائتمانية يكون مشتري التأمين (الحماية) أحرص على حدوث الخطر، خاصة خلال فترات الأزمات المالية

د- الأحداث المؤمن عليها في التأمين تكون عادة مستقلة عن بعضها البعض، في حين أن الأحداث الائتمانية وهي المتحوط ضدها في مشتقات الائتمان تكون مترابطة، فتعثر شركة في السداد أو إعلان إفلاسها يكون عادة مرفوقا بأزمة في نفس القطاع الذي تشتغل فيه (تعثر الكثير من الشركات)

هـ- أصبحت عقود مشتقات الائتمان، وبشكل خاص سندات الدين المضمونة (المرهونة) أشبه بحلقة من الدومينو التي لا يعرف أحد أين تبدأ ولا إلى أين تنتهي. من هو المؤمن ومن هو المؤمن له ؟ ما الذي سيحدث لمؤمن مؤمن إذا أفلس.

مبادلة الأصول (Assets Swap)

يقصد بعقد مبادلة الأصول المبادلة التي تتم بين طرف لديه أصول ذات عوائد ثابتة وبين طرف لديه أصول ذات عوائد متغيرة، ويقضي الاتفاق بمبادلة العوائد لفترة محددة، بحيث يهدف صاحب الأصول ذات العوائد المتغيرة إلى تقليل مخاطر التقلبات في العائد، ويهدف صاحب الأصول ذات العوائد الثابتة إلى زيادة أرباحه؛ لأن مخاطره قد زادت، أو لأن أحد الأطراف له ميزة نسبية في الحصول على التمويل عن الآخر.[1]

1 Asset Swap: http://www.investopedia.com/terms/a/assetswap.asp(02/07/2010)

شكل (5): آلية عمل مبادلة أصول (سندات مثلا)

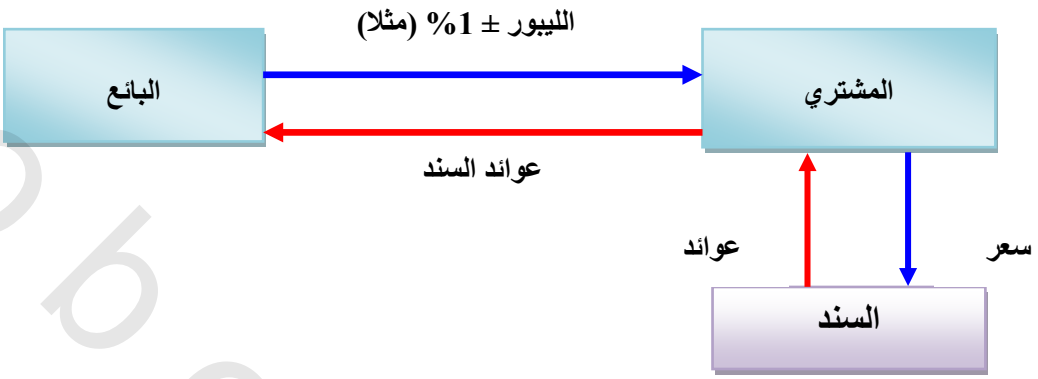

Ref: Richard Pereira, **"Understanding Asset Swaps"**, September 2003, p2 (http://www.yield-curve.com/Mktresearch/LearningCurve/LearningCurve4.pdf)

هل مبادلة الأصول من المشتقات الائتمانية؟

يمكن لمبادلة الأصول أن تكون أداة فاعلة لإدارة المخاطر الائتمانية، رغم صممت في الأساس للتحوُّط ضد مخاطر أسعار الفائدة. وبالرجوع إلى أصل المشتقات الائتمانية (والذي يعتبر أي أداة مشتقة تستخدم لإدارة مخاطر الائتمان من ضمن المشتقات الائتمانية)، فإن مبادلة الأصول تعتبر من ضمن مشتقات الائتمان.

ما هي الأذونات المرتبطة بالائتمان ؟

عندما يستخدم المؤمن أموالك للسداد

تشبه الأذونات المرتبطة بالائتمان إلى حد كبير سندات الدين المضمونة. الفرق الوحيد بينهما هو أنه في الإذن المرتبط بالائتمان تكون الأموال التي يدفعها بائع الحماية في حالة حدوث الحدث الائتماني من مستثمرين.

ولشرح ذلك أكثر، نعود لمثال المستثمر مع سندات (الشركة المتحدة).

شكل (6): مقايضة مخاطر التعثر عن السداد

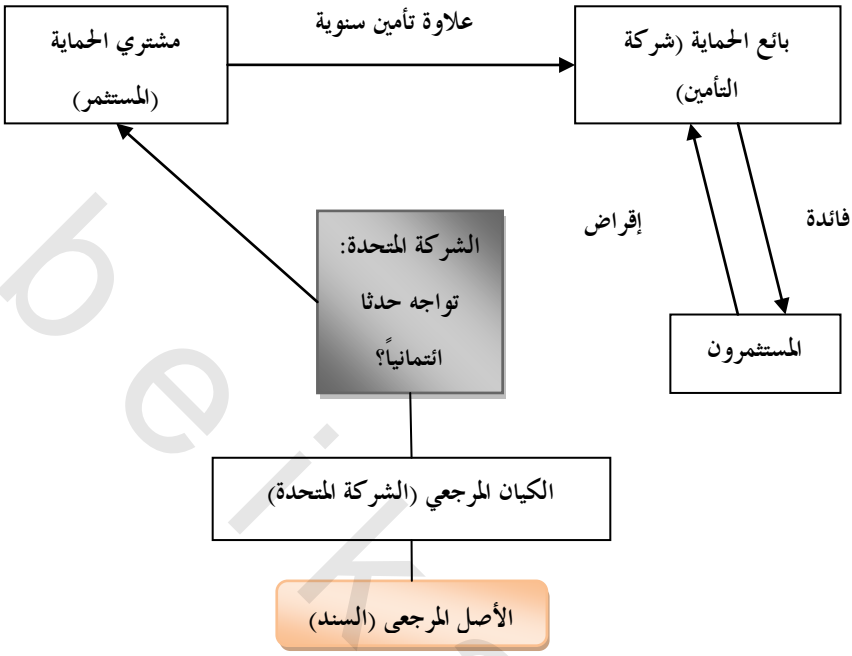

المصدر: الباحث

وكما يظهره الشكل، فلا يوجد اختلاف جوهري بين مقايضة خطر عجز السداد والأذونات المرتبطة بالائتمان، كل ما هنالك هو أنه لو حدث الحدث الائتماني، فإنه يتم الاعتماد على المستثمرين في تعويض مشتري الحماية

فمثلا لو وعدت شركة معينة مشتري أذوناتها المرتبطة بالائتمان بفوائد عالية، وطرأ حدث ائتماني، في هذه الحالة يخسر المستثمرون جزءا أو كل أموالهم لأن الشركة ستستخدم تلك الأموال لتعويض مشتري الأذونات.

المشتقات الائتمانية: نمو هائل- انهيار هائل

سبق وأشرنا عند استعراضنا مزايا وعيوب مشتقات الائتمان، إلى أن من أهم عيوبها أنها تؤدي إلى زيادة المخاطر النظامية. والسؤال المطروح لماذا زادت المشتقات الائتمانية المخاطر النظامية إلى حد كبير جدا، وكيف ؟

إن المصارف التي تقدم لعملائها قروضا ثم تقوم بشراء مشتقات ائتمانية لتغطية تلك المخاطر، سيكون لديها دوافع أقل لمتابعة عملائها، رغم أن ذلك في الأصل هو أساس عملها. من الناحية النظرية هذا الأمر يعتبر مبرراً، فالمشتقات الائتمانية بحسب تعريفها أصلا هي أدوات مالية تمكن من فصل

المخاطر الائتمانية عن الأصل محل التعاقد (سند أو قرض)، أي أن البنوك هنا تمنح قروضا من دون مخاطر. هذه الأخيرة – المخاطر - تم تحويلها (بيعها) إلى جهات أخرى (شركات التأمين أو صناديق التحوُّط أو بنوك أخرى). وهذا له أثر سلبي على طريقة إدارة مخاطر الائتمان على مستوى النظام. الأثر الصافي سيكون هو رقابة أقل ورصد أدنى مما هو مرغوب فيه. وهذا يقود إلى مزيد من المخاطر الأخلاقية (Moral Hazard)، لأن إدراك المقترض أن الرقابة عليه أصبحت أقل يدفعه إلى اتخاذ إجراءات أكثر مخاطرة وأقل حذرا (مثلا المزيد من الاقتراض والاعتماد على الرافعة)

في قضية انرون –مثلاً-، التي أفلست بطريقة مذهلة، وكان جيه بي مورغان تشيس (JP Morgan Chase) وسيتي جروب (City Group) وبنوك أخرى قدمت المليارات من الدولارات. لكنها كانت تستخدم في وقت واحد المشتقات الائتمانية للحد من تعرضها الائتماني. ووفقا لبعض التقديرات، استخدمت هذه البنوك 800 مقايضة للتخلص من مخاطر انرون.

هناك حافز سلبي آخر تؤدي المشتقات الائتمانية (وبشكل أخص مبادلة مخاطر التعثر عن السداد) إلى ظهوره لدى مشتري سندات شركة معينة، وهو أنهم يرغبون - في مرحلة الأزمة المالية – في إفلاس الشركة (صاحبة السندات) أكثر من رغبتهم في إعادة بعثها من جديد، وسبب ذلك أن إفلاس الشركة سيعني لهم الحصول الفوري على التعويضات من الشركة البائعة للحماية (شركة التأمين مثلا)، في حين أن محاولة بعث الشركة من خلال إعادة هيكلتها مثلا، قد يستغرق سنوات كما أنه غير مؤكد أصلا. وخلاصة الأمر أن حاملي سندات الشركة لديهم حوافز أقوى لتدمير الشركة. وهذا الدافع أوقع العديد من الشركات خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2007-2009) في ورطة حقيقية تجاه دائنيها

هذا وتتميز أسواق مشتقات الائتمان بالكثير من التعتيم، وسبب ذلك هو أن هذه العقود تتم في الأسواق غير المنظمة (OTC)، ولهذا فإن نوعية الإفصاح ليست كافية.

العديد من المستثمرين يضاربون باستخدام الرافعة مستفيدين من مبادلة مخاطر التعثر عن السداد، وهذا يعني أن تغيرا طفيفا نسبيا في مركز السوق قد يؤدي إلى أزمة في السوق.

تعاني المشتقات الائتمانية من مشكل آخر، وهو أنها أدوات أقل سيولة مقارنة بمشتقات العملات وأسعار الفائدة. وهذا بسبب أن الائتمان المرجعي ذو طبيعة واحدة. ونتيجة لذلك، فإن بائعي الحماية يمكن أن يواجهوا مشاكل عند محاولتهم اتخاذ مراكز تحوطية. في العديد من الحالات، تكون المشتقات الائتمانية عرضة بشكل كبير لمخاطر الأساس.

أحيانا لا يكون هناك ارتباط كامل بين الأصل المرجعي والخطر محل العقد.

في حالة التزامات الدين المضمونة، هناك مشكل جوهري آخر، وهو سوء تسعير القرض وفرت وكالات التصنيف الائتماني بسبب أخطائها للمضاربين فرصة للمراجحة داخل الأسواق المالية

إن عملية التصنيف المشتقات الائتمانية (خاصة سندات الدين المضمونة) أصبحت أشبه ما يكون بلعبة رياضية، تعرف البنوك الذكية أساليب الربح فيها.

بعض المقترحات لتعديل وإصلاح أسواق المشتقات الائتمانية

بعدما تبين للكثير من الباحثين والتطبيقيين في المالية التقليدية سلبيات المشتقات الائتمانية، برزت بعض الأصوات الداعية إلى إجراء تعديلات على أسواق مشتقات الائتمان لتجنيب الأنظمة المالية الهزات التي يمكن أن تسببها هذه الأسواق، نذكر منها:[1]

- مزيد من الإفصاح: لعل أحوج ما تحتاجه سوق مشتقات الائتمان هو مزيد من الإفصاح. وعلى الرغم من وجود بعض الهيئات التي تشرف على هذه السوق مثل الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات (ISDA) وبنك التسويات الدولي (BIS) إلا أن هذه الهيئات بذاتها لا تفصح بالشكل الكافي عن تلك الأسواق. ونقصد هنا بالإفصاح الإعلان عن كل ما يتعلق بتلك السوق وتوفير المعلومات عنها بشكل مجاني (أوبتكلفة منخفضة جدا) ولجميع الأطراف.
- مصداقية التصنيف الائتماني: لقد وضعت الأزمة المالية العالمية (2008-2009) وكالات التصنيف الائتماني على محك المصداقية. واتضح جليا أن التصنيفات التي كانت تقدمها سواء للمؤسسات أو للأدوات المالية اتسمت بعدم المصداقية والاعتماد على الذاتية، وقد تحملت هذه الوكالات جزءاً من وزر الأزمة المالية. والمطلوب الآن هو إعادة النظر في الطرق التي كان يتم اعتمادها في وضع تلك التصنيفات.
- ضبط بعض قوانين إفلاس الشركات، حيث قد توضح لنا من خلال تحليل سابق أن مشتري الحماية يرغب في حالة الأزمة أن تفلس الشركة أكثر من رغبته في إعادة بعثها، لأن إفلاسها يعني حصوله الفوري على التعويض في حين إعادة بعث الشركة قد يستغرق سنوات.

ونحن نرى أن هذه المقترحات ليست كافية، لأن مشكلة المشتقات الائتمانية ترجع إلى أصلها وأساسها القائم على مبدأ المراهنة والقمار، وهو مبدأ مدمر وهدام للأنظمة الاقتصادية، وإن بدى في بعض الحالات مفيدا

خاتمة:

المشتقات الائتمانية في جوهرها مشتقات تقليدية تم إعادة هندستها لأغراض ائتمانية. الأصل محل التعاقد في المشتقات الائتمانية هو خطر الائتمان لقرض أو سند أو أية أداة مالية أخرى. الميزة الأساسية للمشتقات الائتمانية هي فصل المخاطر الائتمانية وعزلها ومن ثم المتاجرة بها.

وإذا كانت أسواق المشتقات المالية بشكل عام أكبر الأسواق على الإطلاق، فإن سوق مشتقات الائتمان اعتبرت (إلى غاية الأزمة المالية العالمية: 2008-2009) أكبر تلك الأسوق نمواً، ولعله يمكن فهم انتشار المشتقات الائتمانية ضمن إطار عام هو إعادة تعريف المخاطر المالية للأسواق. حيث سمحت مشتقات ائتمانية للمشاركين في الأسواق المالية بقوة بالمتاجرة بالمخاطر الائتمانية من دون الأصول.

1 Partnoy, Frank and Skeel, David A. Jr., «The Promise and Perils of Credit Derivatives" (2006). Scholarship at Penn Law. Paper 125.http://lsr.nellco.org/upenn_wps/125, pp 38-41.

وعلى الرغم من الإيجابيات التي يمكن أن تحققها أسواق المشتقات الائتمانية، إلا أن ضررها أكثر من نفعها، فهي وإن كانت تساعد على التحوط ضد مخاطر الائتمان في بعض الأحيان، إلا أنها أدت إلى ازدياد المخاطر النظامية والمخاطر الأخلاقية بشكل كبير، كما تتميز أسواق مشتقات الائتمان بالكثير من التعتيم وعدم الإفصاح وانخفاض سيولتها وانتشار المضاربات (المراهنات)، وهذه كلها عوامل مجتمع أدت إلى الأزمة المالية العالمية. فهل بقي بعد ذلك في العالمين العربي والإسلامي من يزال يطالب بإدراج هذه الأدوات إلى أسواقنا !؟

obeikan.com

المصادر:

1. سامي إبراهيم السويلم، "التحوُّط في التمويل الإسلامي"، ورقة مناسبات (10)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 2007.
2. رضوان، سمير عبد الحميد، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها"، دار النشر للجامعات، مصر، الطبعة الأولى، 2005.
3. خان، طارق الله ـ حبيب، أحمد، "إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، ورقة مناسبات رقم 5، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.
4. عبد الستار أبو غدة، "ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل المالي(العربون، السلم، تداول الديون)»، ورقة مقدمة للمؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية 19 مايو 2009.
5. عدنان عبد الله محمد عويضة، «نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، 2006.
6. محمد علي القري، «أساليب نقل المخاطر في المعاملات المالية الإسلامية (الاختيارات المالية)»، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 18-19 مايو 2009، البحرين.
7. قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورة مؤتمره الخامس، الكويت، 1409 (1988).
8. سميرة محسن، "المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006.
9. عبد الرحيم الساعاتي، "نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 11، العدد 1، (1999م/1419هـ)، ص ص: 55-92.
10. Mohammed Obaidullah, « Islamic Risk Management: Towards greater ethics and efficiency », International Journal of Islamic Financial Services, Volume 3, Number 4.
11. MOHAMMED OBAIDULLAH, "Financial Options in Islamic Contracts: Potential Tools for Risk Management", Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, Vol. 11, pp. 31419) 26- A.H / 1999 A.D)
12. Satyajit Das, "Credit Derivatives: CDOs and Structured Credit Products", Wiley Finance, 3rd Edition, 2005.
13. http://www.amazon.com/Credit-Derivatives-Structured-Products-Finance/dp/0470821590/ref=dp_ob_title_bk/1854775155#-7112692-reader_0470821590

14. Philippe Jorion, "Financial Risk Management Handbook", Wiley Finance, 3rd Edition, 2003, p532.
15. Satyajit Das, "Credit Derivatives: CDOs and Structured Credit Products", Wiley Finance, 3rd Edition, 2005, p6
16. Mark J.P. Anson, Frank J. Fabozzi, Moorad Choudhry, Ren-Raw Chen, «Credit Derivatives: Instruments, Applications, and Pricing", John Wiley & Sons, USA, 2004,
17. Moorad Choudhry, "An Introduction to Credit Derivatives", Elsevier Butterworth-Heinemann, 1st Edition, 2004, p23-
18. Moorad Choudhry, "An Introduction to Credit Derivatives", Elsevier Butterworth-Heinemann, 1st Edition, 2004, p 13
19. Satyajit Das, "Credit Derivatives: CDOs and Structured Credit Products", p6
20. Moorad Choudhry, "An Introduction to Credit Derivatives", Elsevier Butterworth-Heinemann, 1st Edition, 2004, p 12
21. Vinod Kothari, "Credit derivatives: Types": http://www.credit-deriv.com/types_credit_deriv.htm
22. Partnoy, Frank and Skeel, David A. Jr., "The Promise and Perils of Credit Derivatives" (2006). Scholarship at Penn Law. Paper 125.http://lsr.nellco.org/upenn_wps/125
23. http://www.bis.org
24. http://www.isda.com

Openkan.com

BIBLIOGRAPHIE

1. BARDOS Mireille , RASSON Jean-Paul « Analyse discriminante, Application au risque et au scoring financier » Ed Dunod 2001
2. SAPORTA. Gilbert, «Probabilites Analyse des Données et Statistique » Ed Technip 2011
3. Guide de création de la micro-entreprise, http://www.ansej.org.dz/Download/GuideFr.pdf
4. Nomenclature des petits projets (deuxiéme version élaborée en 2011), http://www.ansej.org.dz/Download/nomenclature%20DES%20PETITS%20PROJETS.pdf
5. Nouveau dispositif ANSEJ, http://www.ansej.org.dz/Download/NouveauAnsejFr.pdf

Obeikan.com

lancer son projet.

Il nous a été possible de repérer parmi les variables considérées dans l'enquête, les facteurs qui expliquent la nature du projet des micro-entreprises :

- avoir prospecté en pente ;
- avoir suivi une formation ;
- les motivations du promoteur ;
- l'âge du promoteur ;
- niveau d'instruction du promoteur ;
- situation avant ANSEJ ;
- Etc…

obeikan.com

supérieurs et des diplômés de la formation professionnelle déclarent leurs micro-entreprises en activité.

4. *Expériences professionnelle :*

Les créateurs qui ont eux plus de chance à survivre sont ceux qui ont acquis une expérience professionnelle en adéquation avec l'activité de leurs projets de micro-entreprises.

5. *Les petits projets dont le coût d'investissement est inférieur à 2 millions de DA ont eu plus de chance à survivre :*

Les créateurs ayant démarré avec un montant financier faible (moins de 2 millions de DA) sont plus nombreux à survivre. A l'inverse, les créateurs ayant démarré avec plus de 2 millions de DA sont plus nombreux à cesser leur activité, s'a peut s'expliquer par la fin de la période d'exonération d'impôts qui accentue la lourdeur des charges de l'entreprise.

CONCLUSION :

La réussite et le développement d'une micro-entreprise dépendent de la capacité de gestion de son promoteur, dans un environnement commercial en perpétuel changement.

L'agence a orienté sa stratégie vers l'encouragement de l'accompagnement des petits projets, afin de réduire les facteurs déterminant l'échec des micro-entreprises.

Pour cette raison, l'ANSEJ a fait de la formation des jeunes promoteurs, une obligation avant le financement de leurs projets.

Au cours de ce présent travail, L'enquête a été menée auprès d'un échantillon de 289 chefs d'entreprises, sélectionnées de manière représentative selon la date de financement, le secteur d'activité et le genre.

Les caractéristiques des entreprises en cessation ou en activité sont assez différentes, et quelque soit l'expérience professionnelle du promoteur avant de

obeikan.com

Le tableau récapitulatif permet de voir le nombre d'individus bien classés. Dans notre exemple, nous avons 70,8% d'individus bien classées ce qui est un bon pourcentage.

5. INTERPRETATION DES RESULTATS ET L'ANALYSE FACTORIELLE DES FACTEURS :

Globalement, les micro-entreprises qui ont cessé leur activité ont des caractéristiques assez différentes de celles qui sont toujours actives. Autrement dit, les taux de survie sont variables selon les caractéristiques des promoteurs ou des conditions de création de l'entreprise.

A quelque exceptions près, les différences de profils entre les entreprises en cessation et les entreprises encore actives sont souvent les mêmes quel que soit les caractéristiques du promoteur au moment de la création (ils ont une expérience professionnelle avant le projet, soit ils n'ont pas une expérience professionnelle avant le projet).

1. *Par âge* :

Quelque soit la moyenne d'âge des promoteurs dont les entreprises en cessation est sensiblement plus faible que celle des promoteurs encore actifs. Dans tous les cas, se sont les très jeunes promoteurs, ceux âgés entre 25-29 ans qui ont déclarés que leurs entreprises toujours en activité, et plus de 40 ans ont déclarés leurs entreprises en cessation d'activité.

2. *Par genre :*

Les micro-entreprises crées par des femmes ont une tendance à exister pendant une durée courte et presque le même pourcentage pour les deux cas. Par contre les hommes arrivent à garder leurs entreprises en vie plus longtemps.

3. *Par obtention d'un diplôme scolaire ou d'un diplôme de formation :*

La plus part des promoteurs sont diplômés de l'enseignement

matrimoniale**(célibataire) +(1.352)** niveau instruction **(secondaire) + (1.435)** niveau instruction **(moyen) + (0.124**)niveau instruction **(supérieur) + (0.792)** formation professionnel **(Non) +(-0.079)**situation prof avant ANSEJ **(occupé)+(-1.542)**Expériences professionnel avant le projet **(Oui)+(-23.375)**

d. Interprétation des coefficients :

Afin de mieux comprendre la signification des coefficients, reconsidérons l modèle. Nous allons l'écrire en termes de probabilité d'Odds (pour que la nature du projet est en activité ou en cessation)

L'Odds d'un évènement correspond au rapport de la probabilité d'occurrence de l'évènement sur sa probabilité de non occurrence.

En autre terme, nous avons ProbOdds (évent) = Prob (évent) /1-Prob (évent) .

Nous pouvons réécrire le modèle en termes d'odds :

$$\textbf{Log}\left[\frac{p}{1-p}\frac{p}{1-p}\right] = B_0 + B_1X_1 + \ldots\ldots + B_pX_p$$

Le coefficient de la variable situation professionnelle avant ANSEJ est égale à (0.079) ceci signifie que pour des variations de 0 à 1 de cette variable, toute chose égale par ailleurs, le log du ratio défini ci-dessus augmente de 0.079.

On peut dire également que plus Exp(B) est grand et plus la variable associé tendance à attirer l'individu vers le groupe défini par l'évènement.

e. Pertinence du modèle :

Tableau n°13 : tableau de classement (source SPSS.19)

Observation	Prévision des projets		Pourcentage Globale
	Activité	Cessation	
Activité	122	13	90.4%
Cessation	41	9	18%
Pourcentage globale			70.8%

Modalités	Coef B	Wald	signification	Exp (B)
MTI	0.000	0.551	0.458	1,000
Age	0.039	1.236	0.266	1,040
Sexe (homme)	-0.240	0.327	0.567	0,787
Situ/matri		0.038	0.981	
Situ/matri (marié)	20.065	0.000	0.999	5,179E8
Situ/matri (célibataire)	20.147	0.000	0.999	5,622E8
Nive/instruction		7.990	0.046	
Nive/instruction (secondaire)	1.352	1.297	0.255	3,864
Nive/instruction (moyen)	1.435	1.498	0.221	4,198
Nive/instruction (supérieur)	0.124	0.011	0.917	1,132
Formation/prof (Non)	0.792	3.673	0.055	2,207
Situation prof avant ANSEJ (occupé)	-0.079	0.044	0.833	,924
Epx/prof avant projet (Oui)	-1.542	11.764	0.001	0,214
Constante	-23.375	0.000	0.999	0,000

Dans notre exemple, seule la variable situation professionnelle avant ANSEJ est significative différente de zéro.

La colonne B nous donne l'estimation des coefficients de l'équation Z.

Tel que :

Z= (0.0) Montant d'investissement+**(0.039)** Age+**(-0.240)** genre (**homme**)+**(20.065)** situationmatrimoniale (**marié**) + **(20.147)** situation

	A	S.E	Wald	Signification	Exp (B)
Constante	-23.375	22373.870	0.000	0.999	0.000

D'après l'hypothèse H_0 : C=0 contre H_1 : C≠0

Le degré de signification de la constante est supérieur à celui du modèle (0.999>0.005), on accepte H_0.

Alors la constante n'est pas significative dans le modèle de régression.

b. Sélection de modèle :

Il est possible de procéder de différent façons afin d'obtenir un modèle de régression logistique.

La méthode proposée par défaut est l'introduction par bloc (enter) c'est-à-dire que l'on rentre les variables simultanément. Les autres sont des méthodes de sélection descendante (Backward method) et sélection ascendante (forward method).

c. Estimation des coefficients :

On utilise la statistique de Wald afin de vérifier la pertinence des variables et, donc, voir si le coefficient est nul. Cette statistique suit une loi du Chi2.

Lorsqu'une variable a un seul degré de liberté. La statistique de Wald est le carré du rapport du coefficient et de son écart type. D'autre part, lorsque certaines variables explicatives du modèle sont catégorielles, le nombre de degré de liberté est égal au nombre de modalités de ces variables, moins un.

Ce test se lit de la façon suivante :

$\mathbf{H_0}$ $\mathbf{b_i} = 0$ avec $\mathbf{b_i}$ le coefficient de la variable i

$\mathbf{H_1}$ $\mathbf{b_i} \neq 0$

Tableau n°12 : tableau de variables dans l'équation **(**source SPSS.19)

Tableau n°9 : tableau de fréquence du montant d'investissement initial du projet

Statistiques

MTI

N	Valide	196
	Manquante	0
Moyenne		1928479,08
Variance		3,130E12
Minimum		194616
Maximum		9937419

D'après le tableau n°9, on peut dire que le montant d'investissement initial doit être inférieur 2.000.000 DA pour que le projet soit toujours en activité.

4. APPLICATION DU MODELE LOGISTIQUE :

Pour l'application de la méthode, nous avons choisi d'utiliser les logiciels informatiques SPSS.19 et Excel2007 qui sont reconnus pour leurs performances pour l'application de plusieurs modèles statistiques.

a. Estimation du modèle LOGIT :

On va chercher les modalités des variables (quantitatives et qualitatives) celles qui sont significatives. Pour cela, on va appliquer une série de régression logistique sur ces variables en éliminant à chaque fois la modalité qui a une probabilité maximale parmi celles qui ont des probabilités supérieures à 0.5% jusqu'à ce qu'il nous reste seulement les modalités significatives (probabilité <0.5%)

Le résultat initial de ces régressions est présenté le tableau suivant :

Tableau n° 10: résultat d'estimation de modèles (source SPSS.19)

Nature de projet	Expériences professionnelle avant projet			
	Oui		Non	
	Effectif	Pourcentage	Effectif	pourcentage
Activité	64	47.40%	71	52.60%
Cessation	9	18%	41	82%

Graphe n°8 : répartition de la nature de projet par rapport à l'expérience prof avant projet

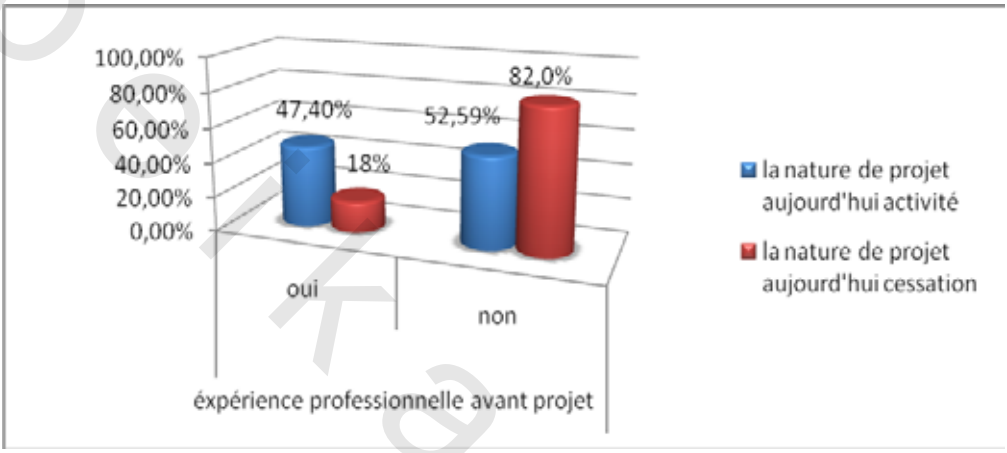

Pour les promoteurs qui ont une expérience professionnelle avant le projet, la majorité des micro-entreprises sont toujours en activité.

Par contre les promoteurs qui n'ont pas une expérience professionnelle avant le projet, la majorité des micro-entreprises sont en cessation.

Ainsi, on peut déterminer malgré que les promoteurs n'aient pas l'expérience professionnelle avant le projet, ils prennent le plus grand pourcentage soit pour les micro-entreprises en cessation, soit en activité.

- **Répartition des micro-entreprises par rapport au montant d'investissement :**

Openkan.com

grand pourcentage des micro-entreprises en cessation.

- **Répartition des micro-entreprises par rapport à la situation professionnelle :**

Tableau : n°7 : répartition de la nature de projet par rapport à la situation professionnelle

La nature de projet	Situation prof avant ANSEJ			
	Occupé	Taux	Chômeur	Taux
activité	88	65.18%	47	34.81%
cessation	27	54%	23	46%

Graphe n°7 : répartition de la nature de projet par rapport à la situation professionnelle

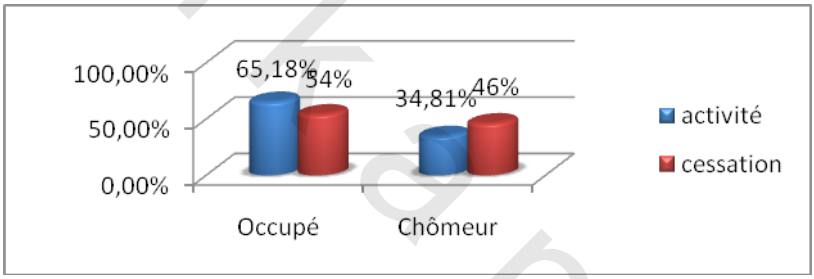

Ce dernier tableau(07) représente la répartition de l'échantillon selon la situation professionnelle d'ailleurs la situation « Occupé » prend la majorité en activité et plus grand pourcentage les micro-entreprises sont en cessation.

Par contre la situation « chômeur » la majorité de leurs micro-entreprises sont en cessation.

- **Répartition des micro-entreprises par rapport à l'expérience professionnelle avant le projet :**

Tableau n°8 : répartition de la nature de projet par rapport à l'expérience prof avant projet

42% des promoteurs sont de niveau secondaire, par contre 56% sont soit de niveau moyen ou supérieur, le reste (2%) de niveau primaire.

- **Répartition des micro-entreprises par rapport à la formation professionnelle :**

Tableau n°6 : répartition de la nature de projet par rapport a la formation professionnelle :

La nature de projet	Formation professionnelle			
	Non	Taux	Oui	Taux
activité	68	50.37%	67	49.62%
cessation	29	58%	21	42%

Graphe n°6: répartition de la nature de projet par rapport à la formation professionnelle :

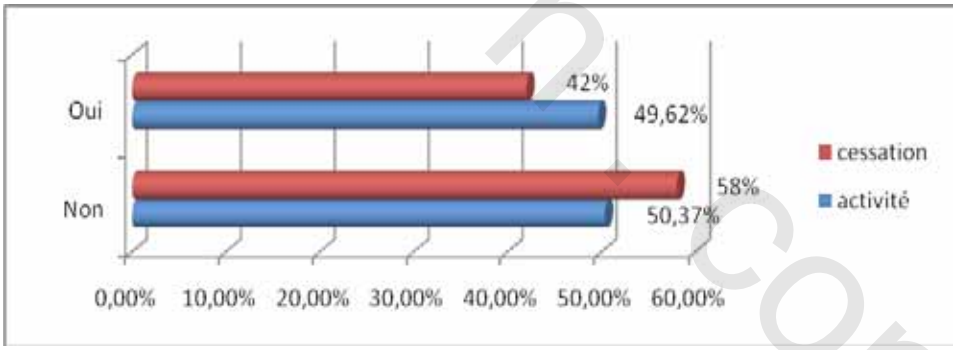

Environ 49.62% des jeunes promoteurs qui ont suivi une formation professionnelle leur micro-entreprise est toujours on activité.

Et 58% des promoteurs mais qui n'ont pas suivi une formation professionnelle sont en cessation.

Pour la majorité des micro-entreprises en activité, c'est le résultat des promoteurs qui n'ont pas suivi une formation professionnelle, et aussi le plus

le même pourcentage représenté par 28.10% et 26.23% respectivement.

- **Répartition des micro-entreprises par rapport au niveau d'instruction :**

Tableau n°5 : répartition de la nature de projet par rapport au niveau d'instruction

Nature de projet	Nature de projet							
	Primaire	Taux	Moyen	Taux	Secondaire	Taux	Supérieur	Taux
Activité	6	4.44%	39	28.88%	44	32.60%	46	34%
Cessation	1	2%	19	38%	21	42%	9	18%

Graphe n°5 : pourcentage de l'activité/cessation par rapport au niveau d'instruction 34% des promoteurs sont diplômés de l'enseignement supérieur, par contre 61.5% sont soit de niveau moyen ou secondaire, le reste (4.44%) de niveau primaire.

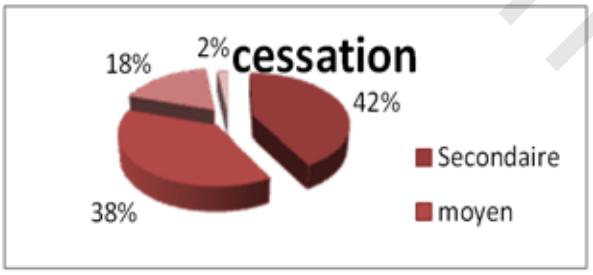

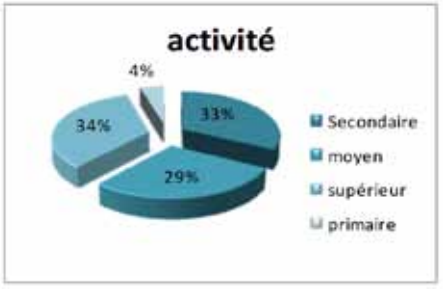

Ce tableau, nous montre que le sexe masculin domine avec un pourcentage 73.33% en activité des micro-entreprises contre 26.66% du sexe féminin.

La situation actuelle des micro-entreprises connait une large différence entre celles créées par hommes et celles créées par des femmes.

Par rapport au même genre, la tendance des micro-entreprises est presque la même, selon le pourcentage soit en activité et presque égal au pourcentage de la cessation.

- **Répartition des micro-entreprises selon la situation matrimoniale :**

Tableau n°4 : répartition de la nature de projet par rapport situation matrimoniale

Situation matrimoniale	Nature de Projet			
	activité	Taux	cessation	Taux
Marié	87	71.9%	34	28.1%
Célibataire	45	73.77%	16	26.23%
Autre	3	100%	0	0

Graphe n°4 : la nature de projet par rapport à la situation matrimoniale

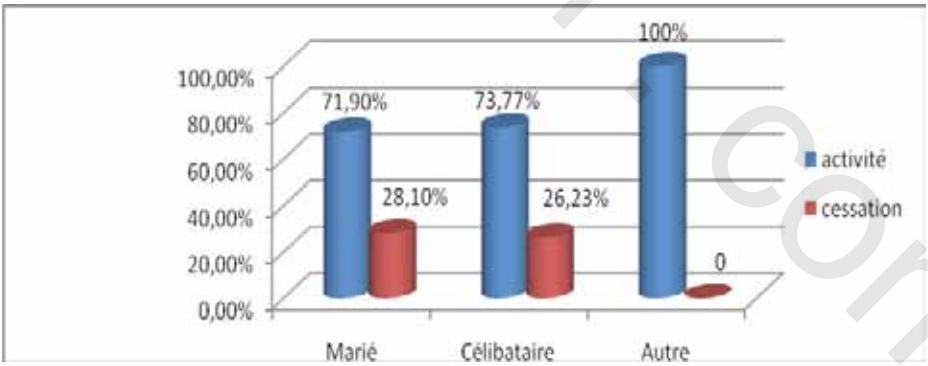

Le plus grand pourcentage de la nature de projet toujours en activité est celui d'une AUTRE situation, par contre on n'a aucun projet en cessation.

Puis après la situation Célibataire et Marié représentent 73.77% et 71.90% respectivement de l'échantillon global en activité, en revanche en cessation eux

Les promoteurs âgés entre 25 et 30 ans représentent le taux le plus élevé des créateurs de micro-entreprises, avec un taux de 79.20%, près d'1/4 d'entre eux déclarent leurs entreprises en cessation.

En revanche les promoteurs âgés de 40 ans et plus, représentent la plus grande proportion (32.7%) des cessations d'activités.

Concernant l'activité de la première classe avère la plus exposée à garder son activité à long terme et cela nous permet de dire que la tranche d'âge [25,30[des jeunes promoteurs auront la même activité dans le future.

- **Répartition des micro-entreprises selon le genre du promoteur :**

Tableau n°3 : répartition de la nature de projet par rapport au sexe :

La nature de projet	sexe du promoteur			
	Homme	Taux	Femme	Taux
Activité	99	73.33%	36	26.66%
Cessation	36	72%	14	28%

Graphe n° 3 : la nature de projet par rapport au genre

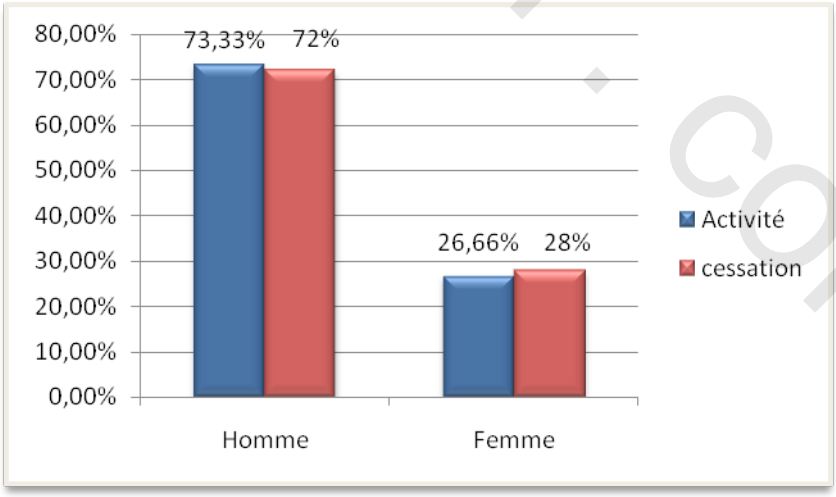

Après la lecture des données élaboré par notre échantillon, nous remarquons qu'ils ya plusieurs facteurs qui sont illustrés pour récapituler la prévision de la nature de projet d'après ces facteurs clés de réussite ou d'échec.

3. DESCRIPTIVE DE L'ECHANTILLON :

- **Répartition des micro-entreprises selon l'âge du promoteur :**

Cette répartition nous permet de connaitre l'influence de l'âge du promoteur sur la nature de projet, et représenté comme suit :

Tableau n° 2 : Répartition des entreprises selon l'âge :

		la nature de projet			
		activité	Taux	cessation	Taux
classe d'âge	[25,30[	19	79.2%	5	20.8%
	[30,35[	50	78.12%	14	21.87%
	[35,40[	31	68.9%	14	31.1%
	plus de 40	35	67.3%	17	32.7%

Graphe n° 2 : la nature de projet par rapport à l'âge :

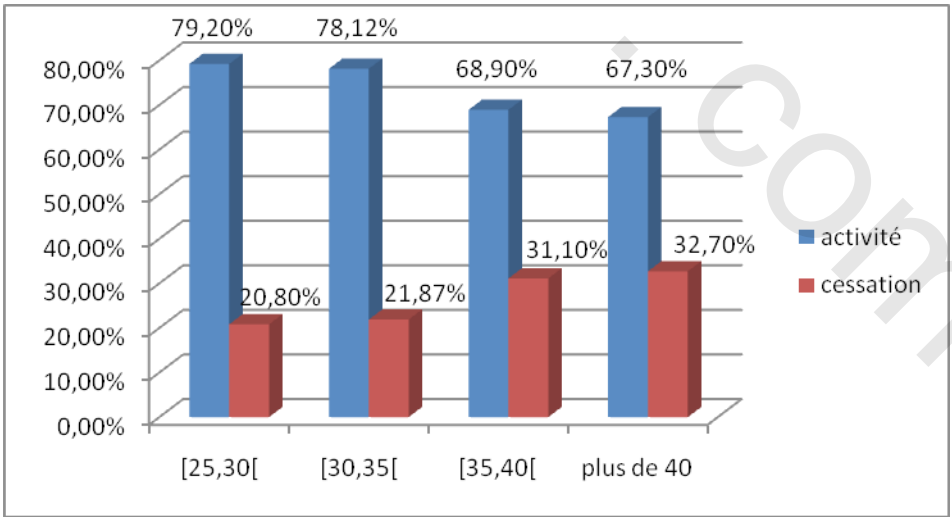

- Remboursement du crédit bancaire (financement triangulaire)
- Remboursement du Prêt Non Rémunéré de l'ANSEJ
- Appréciation Générale

2. DEMOGRAPHIE DES MICRO-ENTREPRISES :

Portant ces contraintes, notre échantillon que nous allons utiliser est composé de 185 micro-entreprises dont 135 sont en Activité et 50 sont en Cessation.

Tableau n° 1 : Répartition de l'échantillon global selon les classes de projets

Observation	Prévision des projets		Pourcentage Globale
	Activité	Cessation	
Activité	135	0	73%
Cessation	50	0	27%

Graphe n°1 : Répartition de l'échantillon global selon la nature des projets

D'après le tableau ci-dessus (Tableau n°1), nous constatant que l'échantillon prélevé est constitué principalement de micro-entreprises en Activité avec un taux de 73% de l'échantillon global contre 27% de micro-entreprises en cessation.

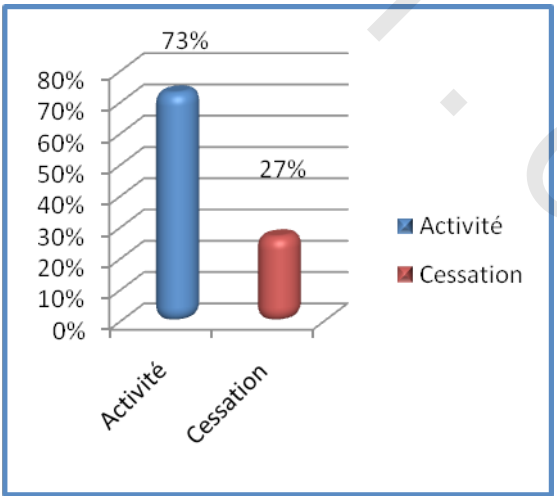

1. L'ENQUETE :

La population ciblée par l'étude est composée de 2897 projets financés par l'ANSEJ de Tipaza au premier semestre de l'année 2008. L'enquête a été menée auprès d'un échantillon de 289 chefs d'entreprises, soit 10% de la population mère, sélectionné de manière représentative (stratifié) selon la date de financement, le secteur d'activité et le genre. L'enquête ANSEJ a pour objectifs de procéder à un essai :

- D'évaluation de la mise en œuvre du dispositif de soutien à l'emploi des jeunes par la micro-entreprise ;
- De mesurer l'emploi généré par la création de micro-entreprise ;
- De connaitre les profils des chefs d'entreprises ;
- De connaitre le devenir des micro-entreprises et repérer l'évolution des micro-entreprises créées par le biais de l'ANSEJ ;
- De déterminer les facteurs qui influent sur la probabilité de cesser l'activité aussi bien que ceux déterminant la survie des micro-entreprises.

Elaboration des questionnaires :

Un questionnaire a été élaboré selon une structure légère comportant des questions définie suivant un cheminement cohérant permettant de faciliter le déroulement des interviews, de réduire le temps de la passation et d'apporter des réponses aux différentes interrogations se rapportant aux objectifs de l'étude le questionnaire a été établi selon les objectifs de l'enquête,

Il est structuré en dix (10) sections :

- Identification de gérant et de son profil
- Situation et expérience professionnelle du promoteur avant le lancement de son projet
- Identification et montage du projet de création de micro-entreprise
- Relation avec le fournisseur
- Micro-entreprise en activité
- Emplois générés par la micro-entreprise
- Micro-entreprise en cessation d'activité lors de l'enquête

Openkan.com

EVALUATION DES FACTEURS D'ECHEC OU DE REUSSITE, PAR LA REGRESSION LOGISTIQUE , DES MICRO-ENTREPRISES D'APRES LE DISPOSITIF ANSEJ

D.KHERCHI MEDJDEN Hanya
Ecole Nationale Supérieure de Statistique
et d'Economie Appliquée(ENSSEA)
D.TAKOUCHE Sabrina
Université Boumerdes

RESUME :

Devenu opérationnel depuis le deuxième semestre de l'année 1997, le dispositif de Soutien à l'Emploi des Jeunes (ANSEJ) a été crée, au même titre que les autres dispositifs mis en place antérieurement, pour apporter des solutions appropriées au traitement de la question du chômage durant la phase de transition vers l'économie de marché qu'a connu l'Algérie durant ces vingt dernières années.

Ce dispositif, qui s'inscrit en rupture avec les approches antérieures et qui traite le chômage par l'économique, s'est fixé deux objectifs principaux :

- Favoriser la création d'activités de biens et de services par de jeunes promoteurs.
- Encourager toutes formes d'actions et de mesures tendant à promouvoir l'emploi des jeunes.

Après douze ans d'expérience du dispositif ANSEJ, il importe de s'interroger sur l'impact de ce dernier sur le volet social, et tout particulièrement sur le volet économique. Nous allons nous atteler à déterminer les facteurs d'échec et de réussite de la micro-entreprise d'après le dispositif de l'ANSEJ**.** Une enquête par sondage a été réalisée par l'antenne de Tipaza, c'est à partir de cette enquête qu'une étude sur un échantillon de 197 promoteurs est élaborée en utilisant la modélisation logistique et exactement le modèle Logit, pour faire ressortir les facteurs de réussite ou d'échec de la micro-entreprise au sens ANSEJ.

Mots clés : Sondage, régression logistique, ANSEJ.

obeikan.com

ni même par la société, sachant que le progrès est irréversible. Les innovations financières rentrent dans ce cadre. Elles représentent un acquis pour l'ensemble des états dans le monde.

Bibliographie

1. Abdesselem Saadi, (juin 2010), L'approche managériale de l'innovation, la revue des sciences commerciales n° 10, HEC, Alger, p 13
2. Silber W. (1983) « innovation financière et contrôle monétaire », Revue Française de la banque n°413 p 217-
3. De Boissieu C. (1987), « innovation financière et contrôle monétaire », Revue Française de la banque, n°413, p 322-
4. Nacer Bernou, (mars 2005), éléments d'économie bancaire : activité, théorie et règlementation, thèse de doctorat en sciences économiques, spécialité monnaie, banque et économie internationale, université lumière-Lyon 2, p 438-
5. Saâda T., (1999) «Vers un nouveau Eldorado ?», Banque magazine, n° 603, Paris, p 29
6. Boutier, Pansard et Séjourne. (1999) «Les risques de délocalisation dans le marché Européen de l'épargne après la mise en place de l'UEM», XVIème Journées Internationales d'Economies Monétaires et Bancaires, Poitiers, p 20.

obeikan.com

Effectivement, la multiplication du nombre des ces machines ne cesse de progresser d'année en année, particulièrement durant les deux dernières décennies, ou l'usage des cartes bancaires est devenu chose courante, que ce soit pour les paiements ou les retraits. La croissance exponentielle du nombre d'opérations traitées par ce moyen de paiement électronique, témoigne de cette tendance évolutive.

Certes, le recours intensif aux TIC à permis de faire d'importantes économies de coûts, d'où la réalisation de gains substantielles par les banques. Toutefois, il a donner à la clientèle la possibilité de faire ses choix, en faisant la comparaison sur la base des coûts et non sur la qualité des services offerts, réduisant ainsi, le facteur humain dans la relation banque-clientèle. La fidélité de la clientèle devient de plus en plus éphémère, suite à ses nouveaux avantages comparatifs.

La sphère financière a été sérieusement affectée par cet apport intensif en innovations financières. De telle sorte, qu'on arrive plus à distinguer de frontières entre les métiers financiers (banque, assurance, titre) d'un coté, et de l'autre, entre actifs monétaires et actifs financiers, fonds propres et dettes, titre de participation et titre de placement.

Conclusion

Les mutations que nous venons de citer étaient irréversibles, en raisons des changements et transformations intervenues à tous les niveaux (au niveau fonctionnel et structurels) et aussi l'introduction de nouveaux acteurs dans la sphère finacière.

L'accélération des mutations est le résultat de la libéralisation financière. Actuellement, il est pratiquement invraisemblable de songer un retour en arrière, après tant de concessions accordées par les pouvoirs centraux des états. Ces phénomènes de globalisation et libéralisation financière, et l'avènement des TIC ont permis de faire progresser considérablement le volume des échanges et des flux internationaux. Aucun pays n'accepterait de faire marche arrière après tants de réussite.

Les idées qui réussissent ne peuvent en aucun cas être remisent en cause, ni par les autorités publiques, ni par les établissements bancaires et financiers,

Plusieurs analystes estiment aujourd'hui que cette nouvelle donne (multi canal) a permis de réduire les charges liées au « face à face » avec la clientèle et d'orienter les opérations sans valeur ajoutée et/ou à faible valeur ajoutée hors des agences traditionnelles, tels que :

- les retraits,
- virements,
- consultations de soldes,
- demandes de chéquiers et d'informations diverses, etc.

La masse d'information mise à la disposition des différents intervenants de la sphère financière à augmenté substantiellement, grâce à l'utilisation des TIC. Cela à permis, de réduire sensiblement les coûts des opérations et du coup, la réalisation d'importantes économies d'échelle et d'envergure.

Selon une étude américaine, citée dans des travaux réalisés par : BOUTIER, PANSARD et SEJOURNE [6, 20] «une transaction sur internet est environ 100 fois moins coûteuse pour une banque qu'un traitement classique d'une opération de recouvrement d'un chèque, 50 fois moins qu'une transaction par téléphone et 25 fois moins couteuse qu'une opération sur guichet automatique». En même temps, les banques traditionnelles ont été réorientées vers d'autres activités plus rentables telles que :

- gestion du portefeuille clientèle,
- consulting financier,
- ingénierie financière, etc.

Notamment, après l'introduction des TIC, permettant à ces dernières d'aller vers des activités à base de commissions, suite à l'utilisation de ces TIC par la clientèle. L'investissement dans les TIC a concerné l'ensemble des secteurs économiques, néanmoins, Il n'échappe à personne, que le secteur bancaire est le secteur qui a enregistré le plus grand taux d'investissements dans ce domaine.

L'expansion rapide du parc des D.A.B(1) et G.A.B(2) atteste de cette tendance.

1 Distributeurs Automatiques de Billets

2 Guichets Automatiques de Billets

ainsi que leur coût.

5.1. L'impact des TIC sur les transformations du métier bancaire

En réalité, sans l'incorporation des TIC, les transformations qui se sont produites au niveau du secteur financier auraient été beaucoup moins importantes. D'autant plus, que le secteur financier a bénéficié d'un apport considérable en matière de technologie informatique et en télécommunication (Internet, intranet, extranet, plate-forme téléphonique, échange de données informatisées, gestion électronique de documents telle que la télé compensation, progiciel intégré…etc.).

Les fondements de la globalisation financière ont deux aspects distincts, l'un deux est représenté par les TIC, qui sont considérés comme le soubassement matériel de la globalisation financière. Ces derniers ont permis aux différents intervenants d'arbitrer en temps réel (24h/24h) entre les conditions offertes sur les diverses places financières internationales. Elles ont accentué également la diffusion des principes de l'économie de marché.

Sur le plan pratique, la concurrence s'est accentuée après l'instauration par les TIC de nouvelles règles concurrentielles, qui ont permis de supprimer les barrières physiques qui existaient jusqu'alors dans la sphère financière.

En prenant les banques comme exemple, (SAADA T.) [5, 29] a pu affirmer dans une étude réalisée en 1999, que les TIC ont profondément reconfiguré les paramètres du métier de banquier traditionnel, en faisant voler en éclats deux de ses principaux piliers :

- la proximité géographique, grâce à un large réseau d'agences,
- et le contact direct avec la clientèle.

Cependant, la riposte des banques traditionnelles ne s'est pas fait attendre, elles ont développé de nouvelles capacités d'adaptation, en optant pour une approche « multi canal », complétant la proximité géographique par une proximité technologique très avancée.

5.2. L'impact des TIC sur la célérité et les coûts des transactions bancaires

donner naissance à de nouveaux marchés/compartiments de capitaux (second marché boursier en 1983, marché de titres de créances négociables en 1985, MATIF et MONEP en 1986, marché de la pension livrée en 1993, etc.). Ce n'est que par la suite que le secteur privé a progressivement pris à sa charge l'essentiel du processus d'innovation, même si l'aval des autorités monétaires et financières reste présent.

Ce processus d'innovation financière connaît actuellement un développement sans précédent, dans l'ensemble des pays. Plus particulièrement dans les pays anglo-saxons, à leur tête les Etats-Unis d'Amérique, et également en Europe, notamment en France.

4. Les élément ayant dynamisés ces innovations financières

Ce dynamisme (Nacer Bernou) [4, 37-38] résulte de plusieurs paramètres :

- d'abord les importantes avancées en matière de TIC.
- puis, l'accroissement de la concurrence entre les acteurs de la sphère financière, attisée par les exigences de rentabilité
- enfin, la forte volatilité des référentiels de marché (taux d'intérêt, taux de change, indices boursiers, etc.) qui est à l'origine de l'invention d'une multitude d'instruments de couvertures et de gestion des risques.

A noter que, le phénomène de globalisation des systèmes financiers, et l'absence de brevets dans la sphère financière ont accentué la création et la propagation de produits et services financiers. Ces innovations financières vont se généraliser dans un premier temps et par la suite, elles vont inciter les initiateurs à de nouvelles innovations.

5. L'impact des TIC sur l'activité bancaire

Les TIC ont eu des impacts sur l'ensemble de l'activité bancaire, plus particulièrement sur les transformations ayant caractérisées le métier bancaire traditionnel, mais aussi sur l'amélioration de la qualité des services offerts,

mise en application par ce même pays de certaines réglementation restreignante à l'égard des banques et autres institutions financières, a stimulé l'imagination des opérateurs, qui cherchaient à s'affranchir des contraintes règlementaires, qui leur étaient imposées par les décideurs politiques. C'est cette même période qui a été également retenu pour l'enclenchement du mouvement universel d'innovations financières

2.2. Les subterfuges utilisés pour l'enclenchement de ces innovations financières

Les innovations financières ont souvent été utilisées comme un moyen de contourner les mesures prises par les autorités monétaires de chaque pays, c'est le cas par exemple des Etats Unis d'Amérique où, beaucoup d'agents qui détenaient des fonds de financement ont contourné la réglementation qui plafonnait la rémunération des dépôts bancaires, par le transfert de leurs fonds vers des places financières qui permettaient d'avoir des taux d'intérêts plus rémunérateurs, à l'exemple de la place de Londres, la conséquence étant bien sur, l'émergence du marché des eurodollars. .

3. La réaction des autorités politiques face ce contournement

L'incapacité des autorités politiques et monétaires à faire face à la propagation de ces innovations les a obligé à procéder souvent à des rerèglementations(1) ou dérèglementations(2), ceci d'une part, et d'autre part, à surveiller de près la diffusion de ces innovations à travers le pays.

Alors qu'en France, les autorités publiques ont toujours été les instigateurs et les initiateurs de ce processus d'innovation. Dans le sens, où, ce sont les autorités publiques qui ont été à l'origine de la création de l'ensemble des nouvelles innovations financières. Dans ce cadre, (Nacer Bernou) [4, 37-38] estime que plusieurs règlementations ont permis l'introduction de nouveaux instruments financiers et cela, dès le début des années quatre-vingt (à l'exemple des SICAV et FCP en 1981, livret d'épargne populaire en 1982, certificats d'investissement et titres participatifs en 1983, certificats de dépôts négociables en 1986, bons à moyen terme négociables en 1992, etc.). Parallèlement, cette réglementation à

1 Redéfinir la règlementation

2 Annuler la règlementation

l'exploitation d'un nouveau compartiment d'un marché financier existant (création du second marché boursier, comme ça a été le cas en France, et ce en 1983).

- L'innovation d'organisation se manifeste par l'apparition d'entités originales telles que les conglomérats financiers (Bank Holding Compagnies) qui regroupent les métiers de la banque, de l'assurance et du titre.

Il est à noter qu'il est parfois difficile de distinguer entre certaines innovations (Nacer Bernou) [4, 37] , car certaines d'entre elles, peuvent combiner entre plusieurs types, à l'exemple du capital-risque et des OPCVM monétaires (Money Market Mutual Funds)[1] qui peuvent être considérés comme des innovations de produits, d'autant qu'il s'agit de deux actifs originaux (le premier étant un produit de financement et le second un produit de placement), mais aussi comme des innovations de processus, dans la mesure où elles correspondent à une nouvelle forme d'intermédiation, et enfin comme des innovations d'organisation, puisque deux nouvelles catégories d'intermédiaires financiers sont apparues, pour en faire leur métier.

2. Raisons et subterfuges ayant enclenché le mouvement universel d'innovation Financière

Nous évoquerons ci après les raisons et subterfuges ayant entrainé le mouvement universel d'innovation financière, cependant nous sous contenterons pour notre part, des plus marquants :

2.1. Les raisons ayant enclenché le mouvement universel d'innovation financière

L'augmentation de l'inflation et des taux d'intérêts au niveau mondial dès le début des années soixante-dix[2], et ce suite à la décision des autorités politiques et monétaires américaines de ne plus échanger leur monnaie nationale (le Dollar) détenues par des pays tiers contre de l'or, ceci d'une part et d'autres part, la

1 Ce sont des actifs indirects non bancaires

2 Suite à la décision prise par le président américain Nixon, le dollar n'est plus échangé contre de l'or, il devient alors flottant.

❖ L'innovation de produits renvoie à l'introduction de produits et de services financiers nouveaux ou substantiellement améliorés, par rapport à ceux qui existent déjà. De nos jours, cette innovation est indéniablement la plus dynamique. En effet, d'une part, les intermédiaires financiers ne cessent de modifier la combinaison des paramètres propres aux actifs monétaires et financiers (rendement liquidité, risque maturité, etc.), ce qui donne naissance à de nouveaux produits hybrides. D'autre part, ces intermédiaires ont largement recours à la technique du packaging, consistant à regrouper plusieurs sous produits sous une seule enveloppe, ce qui accentue l'innovation. A ce propos DE BOISSIEU.C [3, 21-22] souligne que : « il y a innovation lorsque certaines caractéristiques individuelles sont changées ou que leurs combinaisons sont modifiées »

L'innovation des produits englobe entre autre :

- Les instruments de gestion des risques : les options, les swaps, termaillage...
- Les titres de créance négociables : les certificats de dépôt, les billets de trésorerie, les bons du trésor...
- Les nouvelles valeurs mobilières : les certificats d'investissement, les actions à dividende prioritaire (ADP), l'obligation remboursable en action (ORA)...

❖ L'innovation de processus correspond à l'introduction de nouveaux procédés et méthodes, destinés à la conception, la production ou la commercialisation de produits et services financiers. Le recours aux TIC a significativement renforcé ce type d'innovation, auquel on doit l'amélioration sensible du service à la clientèle et la réduction manifeste des coûts de transaction et des charges opératoires.

❖ L'innovation de marché se traduit par l'ouverture d'un marché financier (à titre d'exemple MATIF(1) et MONEP(2) en France) ou

1 Marché à Terme International de France ex marché à terme d'instruments financiers

2 Marché des Options Négociables de Paris

Openkan.com

Il existe d'autres définitions sur l'innovation qui consiste à dire que c'est une 'introduction d'un nouveau produit sur le marché ou la production d'un produit existant, réalisé avec de nouvelles méthodes ou de nouveaux procédés. Cette définition peut s'appliquer à toute forme d'entreprise. Mais, la grande différence réside dans la manière d'appréhender cette innovation.

Dans les entreprises industrielles, l'introduction d'une nouvelle technologie est clairement perçue comme une innovation, alors que pour les établissements financiers, le rôle de la technologie n'est pas vraiment définis, car les changements que l'on doit apporter à la méthode de production, afin d'introduire un nouveau produit ne sont pas énormes : à titre d'exemple, les produits bancaires tels que les prêts demeurent identiques avant et après l'innovation.

Plus généralement, l'innovation financière désigne la création de nouveaux produits financiers destinés à combler les vides du marché, dans le but de les laisser constamment remplis et, par conséquent, permettre les transferts de fonds de prêteurs à emprunteurs, de manière plus efficace. SILBER W. [2, 16-17] argumente également en faveur de l'innovation, comme moyen de desserrer les contraintes financières imposées aux établissements, c'est-à-dire comme tentative pour desserrer les contraintes auxquelles doit faire face un établissement, lorsqu'il essaie d'atteindre ses objectifs.

Le terme «innovation» d'après SILBER W. implique « un changement dans les techniques utilisés, les politiques industrielles et opérationnelles, qui permet de modifier les fonctions. Aussi l'innovation désigne l'adaptation d'une nouvelle idée par une organisation pour un même objectif.

1.2. Typologie des innovations financières

C'est grâce aux récentes modifications de l'environnement économique et bancaire, ainsi que qu'aux crises monétaires et financières subvenues ces derniers temps que la notion d'innovation financière a connu des développements considérables. Nous allons tenter ci-après de les identifiés et d'étudier leurs formes. En termes de typologie, on distingue les quatre catégories traditionnelles suivantes :

et leur impact sur les innovations financières.

Pour des considérations stratégiques, l`innovation financière est de plus en plus usitée par les banques, Car on ne peut apprécier les qualités d'une banque qu'à travers la qualité de ses prestations, qui doivent répondre parfaitement aux besoins de leurs clientèles. Cela ne peut se réaliser qu'avec l'élargissement de la gamme de produits financiers caractérisés par une différenciation et une diversification, afin de répondre aux larges besoins des consommateurs, dont les préférences deviennent de plus en plus diversifiées. C'est par méthode qu'on peut instaurer une relation durable entre les banques et leur clientèle.

En réalité, c'est grâce à l`innovation financière qu'on peut accroitre la part de marché d'une banque et ainsi de faire face à la concurrence. C'est le thème que nous allons tenter de développer dans ce papier.

1. Concept et typologie des innovations financières

Nous tenterons de développer ci-dessous les différents concepts qui nous semblent les plus appropriées, ainsi que les typologies concernant les innovations financières.

1.1. Les différents concept des innovations financières

Ils existent plusieurs concepts sur les innovations financières, Abdesselem Saadi [1, 13] a définit «L'innovation comme étant est l'impulsion fondamentale qui met en mouvement l'économie, tant pour la consommation (nouveaux produits) que pour la production (nouvelles méthodes de production), l'entrepreneur est à la source du mouvement d'innovation». En réalité, la notion d'innovation est une notion éphémère, qui accepte diverses interprétations.

Pour mieux l'appréhender, il n y a pas mieux que de faire appel à la lecture schumpétérienne de cette notion, c'est ce que d'ailleurs ont fait la majorité des économistes, qui ont traité cette question. Cette lecture distingue quatre types d'innovations que nous allons développer plus tard.

Le concept d'innovation financière a existé depuis assez longtemps, mais il n'a commencé à émerger que depuis récemment et ce suite aux multiples travaux de recherche effectués sur ce thème.

L'impact des TIC sur les innovations financières

D. Charfi Nacer
D. Lellouchi Mohamed
Université Blida 2 Algerie

Résumé :

Cet article à pour thème les innovations, particulièrement, les innovations financières, en accentuant sur les raisons et subterfuges ayant provoqués ces mutations universelles, et les facteurs les ayant dynamisés, à savoir l'impact des TIC sur ces innovations financières, que ce soit sur les transformations de l'activité bancaire ou sur la célérité et les coûts des transactions bancaires, tout en mettant l'accent sur la réaction des décideurs politiques face aux différentes manœuvres de contournement opérées par les établissements financiers.

Mots clés : innovations financières, TIC, sphère financière, transformation

الملخص:

الموضوع الذي يعالجه هذا المقال يدور حول الإبداع, خصوصا الإبداع المالي مع إعطاء الأسباب و المبررات التي أدت إلى قيام هذه الحركة العالمية, بالإضافة إلى العناصر التي حركتها, خصوصا تأثير تكنولوجيا الإعلام و المعلوماتية على هذه الإبداعات المالية, سواء فيما يتعلق بالتغيرات في المهنة البنكية أو حول سرعة و تكاليف العمليات البنكية , ثم التطرق في الأخير إلى رد فعل السلطات السياسية اتجاه هذه المناورات التي تقوم بها المؤسسات المالية لتجنب الخضوع للقوانين.

الكلمات المفتاحة : إبداعات مالية, ت ا م, الدائرة المالية, تغيير

Introduction

Le nouveau contexte économique est caractérisé par des aspects fondamentaux ayant des relations directes avec les banques. Ces aspects sont respectivement sont liés à l'avènement de la mondialisation qui a bouleversé l'ensemble de l'activité bancaire, car elles ont imposé des transformations, qu'elle sont tenues de surmonter pour être au diapason des nouvelles mutations économiques et financières, le deuxième aspect, c'est la libéralisation financière et bancaire qui fait suite à l'expansion des principes fondamentaux de l'économie de marché dans la sphère financière et le dernier aspect concerne l'incorporation des TIC

Règles de Publication dans la revue

La revue d'économie et de développement humain publie les travaux de recherches, les études scientifiques non publiées auparavant, et n'étant pas en cours de publication dans d'autres revues ou d'autres colloques scientifiques, et ce, dans toutes les spécialités des sciences économiques, commerciales et de sciences de gestion (Management), et dans les langues suivantes : Arabe, Français et Anglais , et s'intéressant aux études pratiques et statistiques, et les études de cas, sous réserves de réunir les conditions ci après :

• L'article doit être transmis par internet au directeur de la revue, dans la limite des quinze pages suivant la pagination de la revue.

• L'article doit être écris en utilisant le langage de Microsoft Word, et avec une police de Simplified Arabic pour la langue arabe, et Times New Roman pour la langue française et Anglaises, taille 12 et interligne 2.0. Les titres et les sous titres doivent être écrits en gras.

• La première page doit contenir le titre de l'article, le nom du chercheur, son rang scientifique et son organisme universitaire de rattachement, son site électronique, et deux résumé dans la limite de 80 mots ou 05 lignes, le premier résumé doit être écris dans la même langue de l'article et le deuxième dans l'une des deux autres langues restantes, avec obligation que l'un des deux résumés soit en langue arabe.

• Les références bibliographiques doivent être mentionnées dans le texte et à la fin de l'article, conformément aux normes scientifiques.

• Les tableaux et les figures doivent être numérotées dans l'ordre de leur apparition dans l'article.

• Tout article transmis à la revue est soumis à une évaluation scientifique objective, et son auteur sera avisé du résultat de cette évaluation et des corrections éventuelles y afférentes qu'il est tenu d'apporter. Aucun recours n'est tolérer.

• Les articles transmis à la revue ne sont pas retournés à leur titulaire, même en cas de refus de publication.

• Les articles publiés deviennent la propriété de la revue, et ne doivent en aucune manière être republiés dans une autre revue ou d'autres colloques.

• Les opinions émises dans les articles publiés dans la revue n'engagent que la responsabilité de leurs auteurs.

• Le comité de rédaction peut apporter certaines modifications formelles dans l'article présenté chaque fois que la nécessité l'oblige, sans toucher au fond de l'article.

Directeur de publication

Professeur Kamel Rezig

Rédacteur en chef

M. Rahmoun Boualem

Comité de rédaction

Pr. Khadraoui Sassia
Dr. Mansouri Zine
Dr. Ammoura Djamel
Dr. Lellouchi Mohamed
Dr. Merrakchi Med Lamine
Dr.Ameur Bachir
M. Kaci Yassine

Conception et Impression

Dar EL TEL

Comité Scientifique :

Pr Souici Abdelouaheb Université d'Alger 3 - Algérie
Pr Khales Safi Saleh Université de Blida 2 - Algérie
Pr Sakhri Omar Université Alger 3- Algérie
Pr Ali Abdellah Université Alger 3 -Algérie
Pr Taib yassine Université Alger 3- Algérie
Pr Keddi Abdelmadjid Université Alger 3- Algérie
Pr Benhamouda Mahboub Université Alger 3- Algérie
Pr Farid Kourtel Université de Skikda- Algérie
Pr Saleh Salhi Université de Sétif- Algérie
Pr Boudjellal Mohamed Université de Msila- Algérie
Pr Haouari Maaradj Université de Ghardaia- Algérie
Pr Zekan Ahmed INPS- Algérie
Pr Zairi Belkacem Université d'Oran- Algérie
Pr Taib Daoudi Université de Biskra- Algérie
Pr. Benazouz Benali Université de Chleff- Algérie
Pr Ratoul Mohamed Université de Chleff- Algérie
Pr Abderrezak Benhabib Université de Tlemcen- Algérie
Pr Abirat Mokadem Université de Laghouat- Algérie
Pr Ramdan Echerrah Université de Koweit- Koweit
Pr Abdelhafid Belarbi Université El Ain-Les Emirats A.U
Pr Ghaleb Ioued Elrifai Université El Ain-Les Emirats A.U
Pr Tarek El Hadj Université Ennadjah- Palestine
Pr. Zaghdar Ahmed Université de Médéa- Algérie
Pr. Allache Ahmed Université de Blida 2 - Algérie
Pr. Madi Belkacem Université d'Annaba - Algerie
Pr. Hamel Ali Université de Batna - Algerie
Pr. Dermane Soulaimen Sedek Université D'ahouk - Irak
Pr. Haider Ahmed Abbas Université de Damas- Syrie
Pr. Bachi Ahmed Université Alger 3 - Algérie
P.r. Ait Ziene Kamel Université Khemis Meliana - Algérie
P.r. Ousrir Menouer Université Boumerdes - Algérie
P.r. Bouksani Rachid Université Bouira - Algérie
P.r. Kaouter Abadji Université Benisouif - Egypt
P.r. Benabdelfeteh Dahmane Université Adrar - Algérie
Dr. Ghezazi Omar Université de Blida 2 - Algérie
Dr. Djelid Nouredine Université de Tipaza - Algérie
Dr. Abdelkarim Ahmed Guendouz Université du roi Faiçal- Arabie Saoudite
Dr. Samira Sandouga Institut Moudjez d'Apprentissage et de formation- Arabie Saoudite
Dr. Mohamed El kadhi Université Zaitouna- Jordanie
Dr. Hassan Taoufik Université Ezzerkaa- Jordanie

REVUE D'ECONOMIE ET DE DEVELOPPEMENT HUMAIN

Périodique International Scientifique indexé

Correspondances et informations
Toutes les correspondances doivent être transmises au
Professeur Kamel Rezig
Directeur de la Revue d'Economie et de Développement Humain
Laboratoire de Développement Economique et Humain en Algérie
Université Blida 2 – Algérie
dehalg.revue@yahoo.fr

openikan.com

Université Blida 02
Laboratoire Développement Economique et Humain en Algérie

REVUE D'ECONOMIE ET DE DEVELOPPEMENT HUMAIN

Périodique International Scientifique indexé

Dépôt légal :65-2011
ISSN : 0827-2253

N° 07 - Juin 2013

openkan.com

Université Saad Dahlab Blida

Laboratoire Développement Economique et Humain en Algérie

REVUE D'ECONOMIE ET DE DEVELOPPEMENT HUMAIN

Périodique International Scientifique indexé

N° 06 - Décembre 2012

ISSN 2253-0827 ر.د.م.ك

رقم الإيداع القانوني:65-2011

دار التل للطباعة

obeikan.com